أميتاي إتزيوني

الخير العام

إشكاليات الفرد والمجتمع في العصر الحديث







الخير العام

إشكاليات الفرد والمجتمع في العصر الحديث

أميتاي إتزيوني

الخير العام

إشكاليات الفرد والمجتمع في العصر الحديث

ترجمة

ندى السيّد



Amitai Etzioni, *The Common Good*,
Polity Press, 2004

الطبعة العربية

الطبعة الأولى ٢٠٠٥

ISBN 1 85516 493 0

دار الساقي
بناية تابت، شارع أمين منيمنة (نزلة السارولا)، الحمراء، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان
الرمز البريدي: ٦١١٤ ـ ٢٠٣٣
هاتف: ٣٤٧٤٤٢ (٠١)، فاكس: ٧٣٧٢٥٦ (٠١)
e-mail: alsaqi@cyberia.net.lb

مركز البابطين للترجمة
الكويت، الصالحية، شارع صلاح الدين، عمارة البابطين رقم ٣
ص.ب: ٥٩٩ الصفاة رمز ١٣٠٠٦، هـ ٢٤١٢٧٣٠

المحتويات

مركز البابطين للترجمة(*)

مركز البابطين للترجمة مشروع ثقافي عربي مقره دولة الكويت، يهتم بالترجمة من اللغات الأجنبية إلى العربية وبالعكس، ويرعاه ويموّله الشاعر عبد العزيز سعود البابطين، ضمن اهتماماته الثقافية ومشروعاته المنجزة في هذا الاتجاه. ومساهمةً من المركز في رفد الثقافة العربية، وتقديراً من الراعي لأهمية الترجمة في تعزيز ثقافة عربية حديثة وفعّالة، فإن المركز بالتعاون مع «دار الساقي» ينشر هذه السلسلة من الكتب المترجمة التي تقدّم للقارئ العربي بشكل حيادي نظرةً إلى ما يدور حوله في هذا العالم المتقارب المسافات والمنفتح ثقافياً، أخذاً وعطاءً. والمركز غير مسؤول عن المحتوى الفكري للكتاب، كونه وجهة نظر تمثّل كاتبها، ويطمح المركز إلى أن تكون هذه الترجمة دقيقة علمياً وقادرة على أن تضيف إلى الفكر العربي بُعداً جديداً في موضوعها، ومن الله التوفيق.

(*) للمراسلات مع المركز: mgr_9@hotmail.com

المقدّمة

بالنسبة إلى أولئك غير الملمين بالجانب النظري في السياسة، أو المؤيدين لمبادئ الحرية، فإن «الخير العام» (أو المصلحة العامة) هو مفهوم بديهي. وهو يتضمن هذا الخير الذي يخدمنا جميعاً والمؤسسات التي تعزُّ علينا ونتشارك فيها - مثل على ذلك، الدفاع الوطني أو البيئة السليمة. إن الخير العام هو أكثر بكثير من مجموع الخير الخاص والشخصي. إنه يشمل الأمور التي لا تخدم شخصاً على وجه التحديد، مثل المحافظة على آثارنا الوطنية وتلك التي تخدم أجيالاً لم ترَ النور بعدُ مثل الأبحاث العلمية. إن المساهمة في الخير العام في الغالب لا تعطي فوائد فورية، ولا نستطيع التنبوء لمن سيعود هذا الخير بالمنفعة. ومع ذلك، فإننا نستثمر في الخير العام، ليس لأننا على يقين بأنه سيعود بالفائدة علينا أو حتى على أولادنا، بل لأننا نعتبر أنه من الجيد تغذيته. أي بصريح العبارة، إننا نعتبر أن هذا هو ما يجب أن نقوم به، الأمر الذي يثير تعجب أولئك الذين يدَّعون أن لدينا دائماً أسباباً خفيَّة تحركنا.

لماذا مفهوم مثل «الخير العام» قد يقلق الإنسان بدلاً من أن يعترف بأهميته ويمجِّد قيمته؟ المؤيدون لمبادئ الحرية وعدد لا بأس به من أولئك الذين يؤمنون بالمفهوم المعاصر للنظرية السياسية الليبرالية يعتبرون أن الأفراد يقررون ما هو جيد لأنفسهم، وأن الخير المشترك ينتج عن مجموع هذه الخيارات، وليس كما يعتقد البعض عن الحوار الأخلاقي العام الذي يؤدي إلى قرارات جماعية تنتج عنها سياسات عامة. ويخاف البعض من أنه حين توجد صيغ مشتركة للخير، قد يحمل هذا الأمر الحكومات على إجبار الأفراد على التقيد بهذه الصيغ المشتركة، مما قد

يضعف حرية الأفراد واستقلاليتهم. هذا الأمر الذي يصفه المؤمنون بالحرية بأنه الخير الذي يفوق الآخرين. وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد النيو كلاسيكي - وهو علم اجتماعي ينسجم من حيث العقيدة مع فلسفة المنادين بالحرية - يعترف بأن هناك بعض الأمور أو المواد يعجز السوق عن تأمينها، وبالتالي يجب أن تؤمن جماعياً، مثل الأبحاث. إن أهل الاقتصاد حريصون أشد الحرص على أن لا تطول لائحة هذه المواد، بينما المجتمعيون الذين يعتبرون الحرية مع غيرها من القيم مثل الاهتمام والمشاركة من القيم الهامة فإن لائحة الخير المشترك تطول لديهم.

ويخشى أيضاً بعض الليبراليين أنه حتى حين لا يكون هناك من سببٍ أنْ تفتح الصيغ المشتركة للخير العام الباب لتشدُّد الحكومة، فإن ذلك يؤدي بالتالي إلى محاكمة أخلاقية تحت ضغط المجتمع الذي سوف يلقي باللوم على كل الذين لا يقومون بقسط من العمل لخدمة الخير العام والذين لا يُقْدمون طوعاً على إعادة الدورة التصنيعية والذين لا يُقَدِّمون هبات إلى قضية اجتماعية. هذه المخاوف تعكس سوء فهم لطريقة عمل المجتمع. والمجتمعات لا تستطيع الاعتماد على الأفراد للقيام بشكل تلقائي وبكامل إرادتهم بما يجب القيام به من تقديم الهبات في سبيل قضية إنسانية أو غيرها، وبدون أي تشجيع على ذلك من قبل الغير نساءً ورجالاً. في الواقع، إن هذه القوى الاجتماعية غير الرسمية تقوم بجزءٍ كبيرٍ من العمل في سبيل المجتمع. وإذا توانت هذه القوى، فإن ذلك غالباً ما يستوجب تدخل الحكومة. في واقع الحال، إن التزام المجتمع بالخير العام هو الطريقة المثلىٰ للحد من تدخل الحكومة، كما أن إضعاف الخير العام يعزز تدخلها ويوسّع دائرته.

وعليه، فإنه علينا التنبه وعدم الخلط بين الحكم الأخلاقي من ناحية وبين التهديد والتلويح بالقبضة والأصبع في وجه الذين لا يشاطروننا قناعاتنا الأخلاقية من ناحية أخرى. ليس هنالك أي شيء في صلب فكرة الخير العام أو البصيرة الاجتماعية المروَّج لها عبر العمليات الاجتماعية غير الرسمية، والتي تتطلب أن تنفَّذ عبر وسائل قاسية وبغيضة؛ فالتحكُّم والضبط الاجتماعي يعمل بطريقة أفضل حين يكون لطيفاً، متكيّفاً حسب حاجة كل فرد، وجذاباً أو مغرياً بدل أن يكون شاجباً ومديناً.

ما من مجتمع يزدهر بدون بعض الصيغ المشتركة للخير العام. فهي تضع معايير

يُعتمد عليها حين تتضارب المصالح والقيم لدى المجموعات المختلفة التي تؤلف المجتمع وتدفع بهذه المجموعات في اتجاهات متناقضة. إنه يزودنا بأسس منطقية لتضحيات يقدمها أفراد في كل مجتمع سواء كان عاجلاً أو آجلاً من أجل أولادهم، أو من أجل الأقل حظاً في مجتمعهم، أو من أجل المستقبل. إنه يعطي رؤيةً تقود جهدنا المشترك، مثل تلك الرؤية التي توجِّه أوروبا نحو الأفضل، توجِّه وتقود أولئك الذين يسعون نحو توسيع الاتحاد الأوروبي في هذا الاتجاه.

يجب النظر إلى الخير العام في إطاره التاريخي. فهو يختلف كثيراً من زمن إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر. بعض المجتمعات، وخصوصاً الدكتاتورية منها والفاشستية يستعملون مفهومهم للخير العام لكي يطلبوا من المواطنين أن يضعوا جانباً خياراتهم ويُخضعوا استقلاليتهم لضوابط وقيود قاسية من أجل خير الجميع. إنهم يطلبون من مواطنيهم أن يجدوا سعادتهم بشكل رئيسي من خلال القيام بأعمال تصب ضمن إطار تعزيز القضايا التي تطلقها الدولة. في مثل هذه المجتمعات، على المرء أن يختصر متطلباته العامة ويعطي مساحةً أكبر للاعتراف بحق الفرد بالتعبير عن تفضيله وخياراته – وباختصار، من أجل حقوق الأفراد وحريتهم، كما أن غالبية المجتمعات في مراحل سابقة وكُثُراً اليوم قد ضلّوا بالاتجاه الدكتاتوري لهذا الميزان الدقيق بين الخير العام وبين الاستقلالية، ما يعتبره المجتمعيون الطريق الأمثل للمجتمع الصالح.[1]

إن المجتمعات قد تخسر توازنها بالاتجاه المعاكس. كما بيَّن روبير بيلاه وشركاؤه في كتاب معروف جداً **عادات القلب** *Habits of the heart*.[2] لقد عانى المجتمع الأميركي الفردية المفرطة وفقدان الالتزام بالخير العام؛ في الستينيات إذ انتشر التعبير عن الفردية، الأمر الذي شجع الناس على عدم احترام واجباتهم المجتمعية من أجل ان «يجدوا أنفسهم» وينمّوا شخصيتهم ويلتفتوا إلى رغباتهم

---

(١) لمزيدٍ من المعلومات، انظر Amitai Etzioni, *The New Golden Rule: Community and Morality in a Democratic Society* (نيويورك، باسيك بوكس، ١٩٩٧).

(٢) Robert Bellah, Richard Madsen, William M. Sullivan, Ann Swidler and Steven M.Tipton, *Habits of the Heart* (بيركلي، مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٨٥).

الدفينة، وفي الثمانينيات أضافت الفردية الذرائعية الإهانة إلى الأذى حين اعتبر ريغن وتاتشر أن الاهتمام بالنفس فضيلة. بالإضافة إلى هاتين الموجتين للفردية، يأتي الشعور بالمشاكسة باسم ما يفترض أنه حق للمرء، مع عدم الاكتراث بالأثر على الآخرين وعلى الخير العام. في هذا المجتمع كان من الضروري أن يكبح المرء الفردية الزائدة ويدعّم الخير العام.

ابتداءً من التسعينيات، برزت ردة فعل جديدة تقودها مجموعة من المجتمعيين الجدد، الذين يجب أن لا نخلط بينهم وبين المجتمعيين الآسيويين الذين هم في حقيقة الأمر دكتاتوريون، وبين المجتمعيين الأكاديميين الذين انتشروا في الثمانينيات. هؤلاء المجتمعيون الجدد يضمون روبير بيلاه، ويليام غالستون، ماري آن غليندون وأنا إضافة إلى آخرين.(٣) يبقى الطرح الأساسي لهذه المجموعة على أن الحقوق الفردية القوية تفترض احتراماً والتزاماً صارماً بواجبات الخير العام. منذ ذلك الحين، عدَّل الآلاف أهدافهم لكي تشمل الحقوق التي يمنحونها للأعضاء بل أيضاً المسؤوليات التي تقع على عاتقهم.(٤) يبقى استثناءٌ واحد: بالرغم من الجهود المبذولة لم يتم بعدُ تعديل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليشمل إعلان المسؤوليات، كما أنه منذ التسعينيات اتخذت مجموعات أخرى إجراءات مماثلة؛ فالمجموعات الأنكلوسكسونية مثلاً خافت من جنوحها بعيداً باتجاه الفردية المفرطة. على سبيل المثال، فإن شعار «المسؤولية للجميع، المسؤولية من الجميع» قد لعب الدور الأكبر في انتخاب رئيس الوزراء البريطاني للمرة الأولى.(٥) هذه المقاربة جذبت عدداً كبيراً من الكنديين وخصوصاً أن التزامهم بالنظام العام يحمل معاني مجتمعية قوية.

في كتابي هذا، أنطلق من الفرضية أن لدى القارئ تعاطفاً مبدئياً مع مفهوم الخير

---

(٣) انظر الموقع المجتمعي على الإنترنت www.communitariannetwork.org

(٤) لمزيد من المعلومات، انظر Amitai Etzioni, *My Brother's Keeper: A Memoir and a Message* (نيويورك، رومان وليتلفيلد، ٢٠٠٣).

(٥) انظر Michael Elliott, 'What's Left?'، مجلة **نيوزويك إنترناشيونال**، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، ص ١٣.

العام، وأركِّز على المواضيع التي تطرح نفسها بعد الاعتراف بهذه المسلَّمة. الفصل الأول، يُعنى بمجال ونطاق الخير العام وبالسؤال: تجاه مَنْ لدينا التزامات أخلاقية؟ هناك اتجاه إنساني قوي يعتبر أن لدينا التزامات فقط تجاه أعضاء مجتمعنا، سواء كنّا نعني بهذا المجتمع العائلة، القرية أو الأمة. إلا أن العدالة قد تجبرنا على التعامل مع جميع البشر على حدٍ سواء. وهل أن الالتزامات الخصوصية مبرَّرة في وجه مثل هذه المطالب الكونية.

في الفصل الثاني، نطرح موضوع أحد الوجوه المحدَّدة للخير العام الذي لم يتم التطرق إليه من قبل وهو الخصوصية. في القوانين، في المعتقدات الاجتماعية وفي الحديث العام، تعتبر الخصوصية حقاً أكثر مما تعتبر واجباً. إلا أن مفهوم الخير العام عند جميع الثقافات والحضارات تقريباً يدفعنا إلى الاعتقاد أن بعض النشاطات يجب أن تتم بعيداً عن نظر وسمع الآخرين.[٦] إلا أن مفهوم الخصوصية كواجب اجتماعي وقانوني قد تراجع في الغرب خلال العقود الأخيرة. على سبيل المثال، إرضاع الطفل الذي كانت تقوم به المرأة في خصوصية منزلها قد أصبح مقبولاً اليوم بشكل عام في الأماكن العامة. ولكن هل هذا يعني أن المجتمع سوف يقبل قريباً باعتبار الراحة الشخصية والعلاقة الجنسية في الأماكن العامة شيئاً مقبولاً؟ إننا نعيد تعريف الخير العام، لكن أين يجب أن ترسم الحدود الجديدة له؟ على أية أسس أرضيّة؟

الفصل الثالث، يعنى بخير عام هام جداً وهو رفاهة الأطفال. وإن مناصري مبدأ الحرية والليبراليين الذين يخافون الخير العام هم أنفسهم الذين يعارضون وضع حدود لحرية تعبير القاصرين. إن الموضوع يتعلق هنا بناحية التلقي وليس بناحية إنتاج الخطاب. ليس الموضوع أن يصار إلى منع فتى في السابعة عشرة من عمره من أن يقوم بتصريح سياسي، بل إذا كان من المقبول أن يتعرَّض الأولاد في دور الحضانة للمواد العنيفة والسيئة التي تُغرِق الإنترنت وجميع وسائل الإعلام والألعاب الإلكترونية. ومن المستغرب أنه في أوروبا ليس هناك أية قوانين تحكم هذا الأمر،

(٦) لمزيدٍ من المعلومات حول العلاقة بين الخصوصية والخير العام، انظر: Amitai Etzioni, *The Limits of Privacy*، (نيويورك، باسيك بوكس، ١٩٩٩)، ص ٣-١٠.

بينما في الولايات المتحدة الأميركية تعطى أهمية كبرى لموضوع الكتابات والصور الداعرة، في الوقت الذي لا تولى فيه أية أهمية لصور العنف التي تحمل أذى أكبر للخير العام وللأطفال.

الفصلان الرابع والخامس، يعنيان بالسلامة العامة، وهو خير عام، يطالب القليلون به بالرغم من أن الكثيرين يعترفون بأنه يجب إيلاؤه أهمية كبرى. يُعالَج موضوع السلامة العامة من ناحية أين يجب رسم الخط الفاصل بين السلامة العامة وبين حقوق الفرد؟ بالنسبة للشعب الأميركي، فإن الإجابة على هذا السؤال قد اهتزت بشكل ملفت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، لكن يبقى السؤال قائماً حول أين يجب إعادة رسم الخط الفاصل بين السلامة وبين الحرية. أملاً في الإجابة على هذا السؤال الأساسي مع التمسك بالمبادئ، فإني أقوم هنا بدراسة معمقة لستة إجراءات محددة. إن السؤال الذي يطرح دائماً حول ما يجب أن يُقبل أو يُدان باسم السلامة، يفتح المجال أمام الوصول إلى قلب هذه المسألة وهي قضية المسؤولية الحقيقية.

كما أنني أعالج مسألة اختبارات الحمض النووي ضمن إطار محاربة الجرائم بدلاً من تناولها من منظار تعزيز السلامة الوطنية، وأصل إلى النتيجة أن عدداً كبيراً من الانتقادات الموجهة إلى اختبارات الحمض النووي لا أساس لها. في حقيقة الأمر، إذا قبل المرء بنظرية مؤيدي الحرية بأنه من الأفضل أن يُترك آلاف المجرمين أحراراً بدلاً من أن يُسجن بريء واحد، فإن استعمال أدلة اختبارات الحمض النووي يجب أن تُقبل بسرور ويحتفل بها وتعزَّز، لا سيما من قبل الذين ينتقدونها الآن، أي أولئك الذين يعتبرون أن الحرية هي الخير العام الوحيد الذي يستحق أن يعزَّز حتى على حساب مواضيع أخرى.

الفصول الثلاثة الأخيرة، تعنى بموضوع الحكومة-الدولة. هناك ميل إلى اختصار المجتمع بالدولة. بالنسة للكثيرين، فإن الدولة هي وحدة محددة بشكل واضح وهي تشمل رئيس الدولة، الحكومة، موظفي الحكومة (أو الإدارات)، الهيئة التشريعية، القضاء، الشرطة والهيئات الضريبية... إلخ. بالمقابل، فإن المجتمع ليس له عنوان ولا جدول تنظيمي ولا معالم أخرى واضحة... ولا عجب إذا كان

البعض يحاول أن يبرهن أن الأمر خيالي. غير أننا إذا اعتبرنا أن المجتمع يتألف من عائلات، مجتمعات، روابط محبّة وهوية وقيم مشتركة على مستوى الوطن، ندرك عندها أهمية المجتمع بشكل عام، وخصوصاً في الصياغة والتأسيس غير الرسمي للخير. في حقيقة الأمر، لأن المجتمع هو الأساس لكل المحادثات الأخلاقية التي منها تنبثق الصيغ المشتركة للخير، المكان الذي منه تنطلق الحكومات للمطالبة بشرعتها فيتم الاعتراف بها أو رفضها. إنها ليست هامة من حيث هي حق لهذا المجتمع فحسب، بل إنها هامة أيضاً من أجل الحكومة. على مدى عصور عديدة، ثمة ملايين من الأشخاص حول العالم قد جمعوا بين رفاهتهم والخير العام وبين رفاهة الأمة. في واقع الأمر، إن الأمم تثير مشاعر الولاء القوية التي تغش الكثيرين إن لم يكن الجميع. ويميل المرء إلى نسيان أن الدولة-الأمة هي بناء اجتماعي حديث العهد، وأنه ليس فطرياً ولا إلهياً. ويمكننا الإثبات أنه في هذا الوقت والزمان، بقدْر ما نفصل بين المجتمع وبين الدولة يعمّ السلام العالم. ولكن لكي يحصل هذا الفصل يجب أن نحوّل هويّتنا واهتماماتنا بالخير العام التي باتت اليوم تشمل الدولة، ونستثمرها في مكان آخر.

أخيراً في مجال الفضاء السبراني، فإننا نواجه مواضيع تعترضنا منذ أيام الإغريق. بعض المنتقدين يعتبرون أن اهتمامنا المتزايد بالسبرانية يُضعف روابطنا المجتمعية وإمكاناتنا للتعامل كأشخاص وكمجموعات، لصياغة هذا الخير العام ولإدارة شؤوننا بطريقة ديموقراطية. هذه هي الأسئلة التي أطرحها في الفصل الختامي لكتابي هذا.

الفصل الأول

هل الواجبات الخصوصيَّة مبرَّرة؟

إذا جاع ثلاثة أولاد في مجتمع ما، فإن أعضاء هذا المجتمع يعتبرون هذا الأمر مفجعاً أكثر مما لو مات آلاف الأشخاص من الجوع في بلد بعيد.[1] إضافةً إلى ذلك، فإن هؤلاء يولون جل اهتمامهم إلى أفراد من مجتمعاتهم ويبرّرون ذلك بأن على المرء واجبات أكبر تجاه أبناء مجتمعه. فهل تخصيص الالتزام[2] هذا مبرّر؟ وعلى أية أسس؟

كان هذا السؤال موضوع دراسة معمَّقة تضمَّنت العديد من المشاورات والتداول لم نأتِ عليها هنا. وقد تم حصر التحري في دراسة التبرير المجتمعي للواجبات الخصوصية وذلك على المستوى الاجتماعي وليس السياسي. ذلك يعني أن الأمر يتعلق بواجباتهم كأعضاء في مجتمع وليس كمواطنين في دولة.

---

(١) أشار آدم سميث إلى نقطة مماثلة في نظرية الشاعر الأخلاقية، هذا، بالرغم من أن سميث يميِّز بين ردة فعل الإنسان على مشاكله الخاصة وردة فعله على كارثة في بلد بعيد. انظر: Adam Smith, *The essential Adam Smith*، دار نشر روبير هيلبرونر، (نيويورك، نورتون، ١٩٨٦)، ص ١٠٦.

(٢) كنت أفضل استعمال «الواجبات الأخلاقية» للواجبات. وخصوصاً أن الواجبات تتضمن إملاءً من الخارج، في الوقت الذي قد تذكرنا فيه «الواجبات الأخلاقية» أن الإشارة هنا أن على الأقل قسم من هذه الواجبات ينبع من الداخل.

مقدّمة

أهمية الموضوع بالنسبة للمجتمعيين

إن معالجة هذه المسألة ذات أهمية كبرى بالنسبة للمجتمعيين وأولئك الذين يمركزون فلسفتهم الاجتماعية حول مفهوم الحاجة إلى الحقوق الفردية، ولا يقرّون بأن المجموعات (الجماعات الاجتماعية، المجتمعات) لديها أية حقوق وإن عليها واجبات محددة. في حقيقة الأمر، إن بنتهام يناقش فكرة وجود مجتمع، مختلف عن مجموعة من الأفراد، هي من صنع الخيال.[٣]

بالمقابل، ولأن المجتمعيين يعتبرون أن الصيغ المشتركة للخير هامة، ولأن هذه الصيغ بطبيعة الحال تستتبع واجبات أخلاقية تخصيصية من وإلى جميع أفراد المجتمعات المعنية. على سبيل المثال، إذا اعتبرنا أن المرء كي يحافظ على إرثه الإثني تتوجب عليه أمور وتحظر عليه أمور أخرى، فإن هذه الواجبات والمحظورات تعنيه وحده ولا علاقة لغيره بها.

قد يكون البرهان أنه إذا افترضنا أن الليبراليين يهتمون بالحقوق العامة التي يتوجب على كل دولة احترامها وأن المجتمعيين يعنون بالواجبات التخصيصية ضمن الجماعة الواحدة (على أن يكون المجتمع مجموعة جماعات)،[٤] وليس هناك أي تناقض بين هاتين النظريتين. في الواقع، قد يعتقد البعض أنه ليس هناك من سبب لاعتراض الليبراليين إذا التزم أفراد الجماعة بالتزامات خصوصيّة في دنياهم الخاصة. لكن الليبرالي يعتبر أن الالتزامات الخاصة، إذا تمت المصادقة عليها بشكل واسع، قد تؤدي إلى تقوية ودعم الدولة.[٥] على سبيل المثال، إذا اتفقت غالبية أفراد الجماعة على أن الإجهاض عمل غير أخلاقي، فقد يلجأون إلى الدولة لحظره وإدانته. وبالتالي، يصبح الموقف الخصوصي للجماعة قانوناً قد ينتهك على الأقل

(٣) Jeremy Bentham, *An Introduction to the Principles of Morals and Legislation* (نيويورك، دار نشر دوبلداي، ١٩٣٥)، ص ٨.

(٤) لمزيدٍ من المعلومات، انظر Amitai Etzioni, *The New Golden Rule*، (نيويورك، باسيك بوكس، ١٩٩٦) ولا سيما الفصل السابع.

(٥) John Rawls, *Political Liberalism*، (نيويورك، مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٩٣)، ص ٢٤٣.

واحداً وربما أكثر من حقوق الإنسان العامة. إذن قد يفضل الليبرالي ألا يفتح الباب أمام الواجبات الخصوصيّة، ليس لأنه غير مرغوب فيها بحد ذاتها، بل بسبب ما قد تؤدي إليه.

كذلك فإن العديد من الليبراليين يعتبرون أن الضغط الاجتماعي الذي تقوم به الجماعات على أفرادها للتقيُّد بالواجبات الخصوصيّة لهو أشبه بالإكراه.(٦) على سبيل المثال، إنهم لا يعارضون فقط القوانين التي تسمح بإجراء فحص نقص المناعة المكتسبة وكشف النتائج للشريك الذي أقيمت العلاقة الجنسية معه، بل إنهم يقومون بضغط اجتماعي واسع لإجباره على القيام بذلك بالإكراه. وبما أن الجماعات هي مصدر الضغط الاجتماعي القسري، فإن البعض منهم مثل(٧) salems يعتبرونها أماكن يفضلون أن يكونوا خارجها وهذا سبب آخر لعدم احتمالهم الواجبات الخصوصية.

في واقع الأمر، إن الخطاب الأساسي والنموذج لهذه النظريات السياسية التي تتمحور حول الحقوق الأساسية للإنسان، وكذلك تلك الفلسفات المعنوية التي تتمحور حول المبادئ الكونية استقلالية الفرد لا تتضمن مفهوم الواجبات الخصوصية (لقد تمَّ استعمال كلمة «الأساسية» فقط للتذكير بأن هناك العديد من المواقف الليبرالية المختلفة وأن النقطة الآنفة الذكر لا تنطبق تماماً على بعض الليبراليين). وحتى حين لا يعترض الليبراليون بشكل واضح على الواجبات الخصوصيّة، فهم لا يبحثون عادةً حتى الأسباب التي قد تبرّر هذه الواجبات. بالمقابل، فإن المجتمعيين

---

(٦) John Stuart Mill, *On Liberty*، (نيويورك، دار نشر نورتون، ١٩٧٥) وص ٧١: «ما من شخص واحد، أو من مجموعة أشخاص تسمح لنفسها أن تقول لأي مخلوق بشري آخر... إنه لا يُحسن أن يفعل من حياته لمصلحته ما يختار أن يفعل بها». وفي مناقشة مبدأ التعاطي بـ«الإكراه والرقابة» يقول ميل إن الأمر ينطبق إذا كانت الوسيلة المستعملة هي القوة الجسدية بصيغة عقوبات قانونية أو الضغط المعنوي الذي يمارسه الرأي العام. بالنسبة لميل، ليس على المجتمع ولا حتى على الدولة أن تقول للشخص كيف يجب أن يعيش حياته. لمزيدٍ من المناقشة حول الفرق بين الضغط الاجتماعي وبين الرقابة، انظر Jean Bethke Elshtain, 'On Moral Outrage, Boycotts, and Real Censorship' المجتمع التجاوبي ٢:٢، (ربيع ١٩٩٢).

(٧) Amy Guthman, 'Communitarian Critics of Liberalism'، فلسفة وشؤون اجتماعية، عدد ١٤، (١٩٨٥)، ص ٣١٩.

الذين يتمحور نموذجهم حول الخير العام كما تراه الكيانات الاجتماعية الخاصة أمثال الجماعات والمجتمعات، كما أن عليهم التعاطي مع الموضوع آخذين بعين الاعتبار إذا ما كانت هذه الالتزامات الخاصة لهذه الكيانات ملائمة الأعضاء من الناحية الاخلاقية.

مجتمعات، لا دولة ولا عائلات

إن هذه الدراسة تعنى فقط بمسألة الواجبات الخصوصيّة للأفراد في المجتمعات تجاه بعضهم ومن أجل الخير العام لمجتمعاتهم ولا نُعنى بواجبات الإنسان تجاه الدولة أو تجاه أفراد عائلته. إن الخلط يجري باستمرار بين مبدأي الدولة والمجتمع، لكن الدولة تفرض واجبات خاصة وقد تجبر الأشخاص على الإذعان لها، رافعةً العديد من القضايا الأخلاقية التي لا تستطيع المجتمعات مواجهتها. هذه المسائل كثيراً ما يتم البحث فيها بشكل وافٍ. العائلات، في معناها الضيق، والجماعات المباشرة تفرض على أفرادها مطالب واضحة ولا تنطبق على جماعات أوسع وأشمل. وهنا يتم التركيز على الواجبات الخصوصيّة للأعضاء تجاه بعضهم البعض وتجاه المجموعة بشكل عام.

عامٌ وخصوصيٌ

في العديد من النقاشات التي تقارن بين المواقف الليبرالية والجماعية، يظهر أو على الأقل يُفهَم ضمناً أن على الواحد منا إما واجبات خصوصية وإما واجبات عامة. وتبدو هاتان النظريتان متناقضتين: إما أن يحترم المرء جميع الأشخاص بشكل متساوٍ أو يعتبر أن بعض الأشخاص يفرضون احتراماً أكبر من غيرهم. على سبيل المثال، يعتبر الواحد منا أن جميع الأشخاص يجب أن يتمتعوا بالحقوق الأساسية عينها؛ مثلاً، عند شراء منزل برسم البيع، إما أن يكون هناك تفرقة على أساس انتماء الفرد إلى هذا المجتمع المعين أو عدم انتمائه، وبذلك يعطى لأفراد المجتمع الحق بالرفض أولاً.

تُـفهم الفرضية نفسها ضمناً في عدد من المناقشات التي تقارن بين التحيُّز

والتجرُّد.[٨] بالرغم من أن هذين المفهومين لا يوازيان بشكل تام مفهومي الواجبات الخصوصيّة والعامة، فإن أوجه شبه عديدة موجودة بينهما. في كلتا الحالتين، غالباً ما يُفترض أنه من المستحيل أن يتعامل الإنسان مع جميع الأشخاص وكأنهم يستحقون جميعاً الاحترام نفسه، وأن يعتبر أن بعض الأشخاص المميزين يستحقون امتيازات خاصة. يبيِّن لورانس بلوم هذا الادعاء حين يتحدث عن «الافتراضات التي لم يتم درسها حول النظريات الأخلاقية التقليدية، وخصوصاً تلك التي من الطراز الكنتي أو المنفعي، أن المتطلبات الأخلاقية غير الشخصية تتقدّم على الأهداف الخاصة».[٩] تقول مارسيا بارون إن الاتهام القائل بأن المتجردين لا يتركون مجالاً للتحيُّز غير صحيح؛ إذ إن الكثيرين ليسوا متطرفين إلى هذا الحد بآرائهم.[١٠] قد يكون الأمر صحيحاً بالنسبة للفلاسفة الأخلاقيين، ولكن الحال ليس كذلك في النظرية السياسية. في الواقع، يقضي أحد المواضيع «الساخنة» الحالية أن يعامل المهاجرون والمواطنون بشكل مماثل، وفي الحالات المثالية، أن يعامَل جميع سكان الأرض المعاملة عينها وعلى حد سواء. هذا المطلب لا يشمل فقط الحقوق الأساسية مثل الرعاية الصحية وحق العمل بل جميع الحقوق ومنها حق الانتخاب.[١١]

من وجهة نظري، إن الانقسام الثنائي بين الانحياز والحياد، أو بين الواجبات

---

(٨) انظر Marilyn Friedman, 'The Practice of partiality'، **أخلاقيات**، ١٠١ (١٩٩١): ٨١٨–٨٣٥؛ Bernard Gert, 'Moral Impartiality', دراسات الغرب الأوسط في الفلسفة، الجزء العشرون: مبادئ أخلاقية (مطبعة جامعة نوتردام، ١٩٩٦)؛ Thomas Nagel, *Equality and Partiality* (دار نشر جامعة أوكسفورد، ١٩٩١).

(٩) Lawrence A. Blum, 'Vocation, Friendship and Community: Limitations of the Personal-Impersonal Framework' في: **هوية، أطباع وأخلاق: دراسات في السيكولوجيا الأخلاقية**. إعداد أووين فلاناغان وأميلي أوكسنبرغ رورتي (كامبريدج، MA: MIT Press، ١٩٩٠) ص ١٧٣.

(١٠) Marcia Baron, 'Impartiality and Friendship' أخلاقيات ١٠١، (١٩٩١).

(١١) انظر على سبيل المثال، Martha Nussbaum with Respondents, *For Love of Country: Debating the Limits of Patriotism,* (بوسطن، مطبعة بيكون، ١٩٩٦)؛ Seyla Benhabib, 'Dismantling the Leviathan : Citizen and State in a Global World'، **المجتمع التجاوبي** (٢٠٠١)، ص ١٤–٢٧.

الخصوصيّة والعامة، يستمر فقط إذا افترضنا أن موقفنا من هذه المسألة يجب أن يكون شاملاً. ولكن ليس هناك أي مطلب منطقي لافتراض مثل هذا التفهُّم، وفي الواقع الاجتماعي غالباً ما يجمع الأشخاص بين هذين الاتجاهين. إن المفهوم المعروف جداً حول الوافدين الأميركيين يتمحور حول فكرة أن للمرء بعض الواجبات الخصوصيّة تجاه الجماعة العرقية التي ينتمي إليها، وفي الوقت عينه يجب عليه احترام قوانين الأرض، ومن ضمنها ميثاق الحقوق. كذلك فإن المرء عليه احترام واجباته تجاه الأمة - التي تعرف عموماً بأنها مجموعة في دولة، ثم إن الإشارة هنا إلى الفرد وليس إلى المواطن - التي يكون الواحد منا عضواً فيها ويحترم إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان.

الحكمُ أن المرء يستطيع الجمع بين الواجبات الخصوصيّة والعامة، وبين اعتبارات الانحياز والحياد، ليس المقصود منه الإيحاء بأن هذه الاتجاهات لا تدخل أبداً في بعض الأحيان في صراع في ما بينها. لكن ليس هناك أي سبب للتخلي عن أحدهما بل إن هناك إجراءات لحل هذه الاختلافات وإيجاد نقطة توازن بينهما. وهنا، يتم التركيز في الدرجة الأولى على ما يبرِّر هذه الواجبات الخصوصيّة.

قد يحاول الواحد منا أن يبرهن أن مثل هذه التركيبة التوافقية قد تستمر وتبقى طالما تقتصر الحقوق العامة على حقوق الحرية السلبية التي تفرض علينا واجب عدم التدخل فقط. بناءً على هذا الاعتراض، إذا تضمنت الحقوق الإيجابية للحرية، مثلاً الحق في التعليم، فإن ذلك يفرض العمل لتأمين كل ما يلزم من أجل إعطاء هذا الحق للجميع. في رأيي، حتى ولو كان لزاماً علينا أن نقوم ببعض الواجبات لتأمين الحد الأدنى من الرفاهية للجميع، فإنه ما زال علينا واجب أن نعطي أكثر لأبناء المجتمع الذي ننتمي إليه. لكن هذا الأمر ليس مسموحاً به إذا كان عدم انحيازنا غير مبني على الحقوق بالنقل، في بعض حالات الجنوح القصوى إلى مذهب المنفعة. وفي مثل هذه الحالة على المرء أن يضمن أن الخير للجميع - إذا تمَّ النظر إليه بصورة حيادية أو غير منحازة - هو هدف بحد ذاته.[١٢]

---

(١٢) أنا مدين لدافيد أركارد بهذه الفكرة.

هذه الحجة تهدف إلى إلقاء الضوء وتأكيد وجهة نظري أن المرء يستطيع أن يُظهِر بوضوح التناقض بين هاتين النظريتين إلى حد أنهما تصبحان منفصلتين تماماً الواحدة عن الأخرى، لكن ليس هناك أي سبب ضروري لاعتناق مذهب مثل مذهب المنفعة حين نبحث موضوع الانحياز والحياد. ولمصلحة النقاش الذي يتبع، أفترض أنه ليس هناك أي سبب مبدئي يمنع شخصاً من أن يحترم كلياً بعض الحقوق العامة (مثلاً حق حرية التعبير، حق الحصول على مستوى معيَّن من التعليم) إضافة إلى بعض الواجبات الخصوصية لأفراد مجتمعه (مثلاً مساعدة مدرسة محددة). إن الموضوع المطروح لا يتناول ما إذا كان على المرء احترام الواجبات الخصوصية بدلاً من تلك العامة، إنما إذا كان لدى المرء دوافع أخلاقية مبرَّرة لدى قيامه بواجبات تجاه أفراد مجتمعه أن لا تتوسع لتشمل الجميع.

ويخاف النقاد أن «يلازم» الأشخاصَ مستوى خصوصي من التطور والنمو ولا يرتقون إلى الالتزامات العامة؛ فغيابها يؤدي إلى نوع من القبلية.[١٣] ولا سبيل إلى الشك في أن الأطفال يكتسبون الواجبات الخصوصية أولاً، وخصوصاً تجاه أفراد عائلتهم، بالرغم من أنهم يعبِّرون عن نوع من العدالة في مشاعرهم، لا تتميَّز بالخصوصية في مراحل حياتهم الأولى. لكن ليس هناك دليل أن الالتزامات في مراحل حياة الأطفال الأولى تعوِّقهم حين يصلون إلى مستوى الالتزامات العامة مثل العدالة وحقوق الإنسان. في حقيقة الأمر، يقول البعض إنه باستحسان شخص محدد يستطيع الطفل أن يكتسب الالتزامات بمعناها المجرد. إن محبة الناس تسبق محبة الجنس البشري. وفقط بعض المتحمّسين الخطيرين يحبون البشرية ولايحبون أشخاصاً محددين. وفي حال الأشخاص العاديين (أي غير الأطفال)، في جميع القبائل الصغيرة وفي القرى النائية، ليس ثمة من دليل على أن الواجبات الخصوصية تعوِّق اكتساب الواجبات العامة.

أما الموضوع الآخر، فهو التساؤل حول أية واجبات سوف تتقدم على غيرها حين تتضارب الالتزامات الخصوصية والعامة؟ نرى هذه المسألة في حالات كثيرة

(١٣) معلق مجهول الاسم قام بهذا التعليق عند قراءة محاولة سابقة لكتابة هذا الفصل.

حين تأتي الجماعات جزءاً من كيانات أكبر، مثلاً حين تكون المجموعات الإثنية جزءاً من أمة تعدُّدية. في بداية الأمر، هناك عدة مستويات من الواجبات ولكن المسألة لا تتطرق إلى أيٍّ من هذه الالتزامات يمكن أن يكون لها الأفضلية على الالتزامات الأخرى. ويظهر أن كون الإنسان له نوع من الواجبات لا يمنعه من أن يكون له أنواع أخرى أيضاً. ثانياً، من الناحية الاخلاقية، من الأفضل أن تتفوّق الواجبات العامة على الخصوصية وأن يكون للحقوق الأفضلية على الروابط والقيم المجتمعية. لذلك، فإن مجتمعاً جيداً لا يقبل أبداً بجريمة الشرف وزواج الإكراه والتمييز العرقي، فقط لأن مثل هذه الممارسات هي جزء من الثقافة الأخلاقية لمجتمع محدد. وفي جميع هذه المواضيع التي لا تحكمها الحقوق العامة، فإن الواجبات الخصوصية تؤكد سيطرتها وتقدّمها. وقد يجد النقاد أن الحدود بين الحقوق العامة وبين الروابط المجتمعية ليست مرسومة بشكل واضح. وقد يجدون بعض الأمثلة حيث إن الروابط تؤكد تقدمها على الحقوق. لكن، أيّاً من هذا لا يضعف الادعاء أن الأشخاص باستطاعتهم - وعادةً ما يقومون - باحترام كل الواجبات الخصوصية منها والعامة. كما أن أيَّ نوع من هذه الواجبات لا يمنع الآخر، وهذا كل ما أريد أن أثبت عند هذا الحد.

الخطوط العريضة للنقاش

النقاش الذي يلي يصوِّر المسألة التي بين أيدينا ويقدّم تقريراً موجزاً حول قضية تمَّ فيها استصدار قرار من المحكمة ضد أهلين سعوا إلى تأمين دعم خاص للمدرسة الرسمية التي يرتادها أولادهم، بالإضافة إلى ما يتم دفعه من قبلهم ويفرضه عليهم النظام الضريبي المعتمد في المدينة لمصلحة جميع الأولاد في النظام المدرسي. أحاول هنا أن أدرس الأسباب التي يقدمها أولئك الذين يؤيدون الواجبات الخصوصية، ثم يتم التطرق إلى مبدأيّ التبادل والمشاركة لتحديد ما إذا كان يمكن اعتمادهما لتبرير الواجبات الخصوصية. وينتهي هذا الفصل بإعطاء حجج مجتمعية تبعد الواجبات الخصوصية عن الدور الذي تلعبه المجتمعات في بناء الأفراد وتأهيلهم للعب دورهم الإنساني. هذه الحجج تجمع بين عدد من الاتجاهات الفكرية مثل

الفينومينولوجيا والوجودية والفكر الماهوي الأرسطوطالي. ولكن لأن هذه الدلالات تتضمن معاني عديدة معقَّدة بالنسبة لمختلف الأشخاص، فإن النقاش الذي بين أيدينا يتبع منحى فكرياً نعتبره «حجة مجتمعية أساسية». إن العضوية والمشاركة في مجتمع هي في آنٍ معاً هامة بالنسبة لطريقة عمل الإنسان وأساسية من أجل تطوير هويته وتنمية شخصيته. وينتج عن هذه المشاركة واجب أخلاقي من أجل تعزيز ومساندة المجتمع والواجبات الخصوصية التي بدونها لا يستطيع المجتمع القيام بمهامه.

مدرستنا مقابل المدارس الأخرى: مثال توضيحي

في عام ١٩٩٧، قررت المدرسة الرسمية ٤١ في غرينيتش فيليج، في مدينة نيويورك، صرف أحد الأساتذة لأسباب تتعلق بالميزانية. وأبلغ أولياء الطلاب إدارة المدرسة بأنهم على استعداد لتغطية مبلغ الـ ٤٦٠٠٠ دولار الذي تحتاج إليه المدرسة للاحتفاظ بالأستاذ. لكن رودي كرو، قاضي مدينة نيويورك، أصدر قراراً يقضي بأن مثل هذه الهبات غير مقبولة، وفضّل اللجوء إلى الاعتماد المالي المحدود الذي في حوزته بدلاً من أن أي يسمح للأهل بأن يقوموا بمساهمات تطوعيّة. وبقرار كهذا تفادى كرو أن يفسح في المجال أمام الأهل للقيام بحملات واسعة لجمع المال من أجل مدارس أولادهم[(١٤)] (في حقيقة الأمر، لقد بدأت تظهر إشارات في مدارس أخرى في نيويورك إلى أن الأهل كانوا على وشك اتِّباع مثال أهالي الطلاب في غرينيتش فيليج).[(١٥)] فحاول كرو إقناع الجميع أن مثل هذه التبرعات سوف تخلق فروقاً بين المدارس في المناطق الفقيرة وبين تلك الكائنة في المناطق الغنية، الأمر الذي يشكل عدم إنصاف وينطوي على ظلم.[(١٦)] وثمة سبب آخر هو أن مثل هذه الهبات قد تضعف إرادة الناس في دفع ضرائبهم (إنْ في مستواها الحالي أو أيضاً في الزيادات التي قد تفرض عليهم) والتي تستعمل من أجل النظام المدرسي بأكمله؛

---

(١٤) Anemona Hartocollis, 'Chancellor to Keep Teacher in her Job in Parent's Victory' نيويورك تايمز، (٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧)، ص ١ أ.

(١٥) انظر إلى الإشارة إلى مدرسة كوينز سكول في روميش راتنيسار «حرب بحجم الصف»، تايمز، (٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧).

(١٦) Anemona Hartocollis, 'Chancellor to Keep Teacher'.

وأنه إذا كان لدى الأهل إصرارٌ على تقديم هبة فيجب أن تكون للنظام المدرسي كُلّه وليس لِـ «مدرستهم» على وجه التحديد.

تجدر هنا الإشارة إلى أن مسألة إذا ما كان سكان غرينيتش فيليج يهملون واجباتهم العامة وينصرفون فقط إلى واجباتهم الخصوصية لم تطرح أبداً. بل السؤال الذي يطرح نفسه: هل كان يجب أن يسمح لهم أن يلبوا نداء المجتمع بتقديم هبات إضافية إلى مدرسة أولادهم؟ أولئك الذين اعترضوا على تقديم الهبات كانوا يطالبون بإضفاء شرعية أخلاقية على واجب مساعدة مدرستهم الخاصة الذي وضعته الجماعة، إضافةً إلى ما طلب منهم أن يفعلوه من أجل النظام المدرسي عامة.

كما تجدر الإشارة إلى أنه في هذه الحالة، كما في غيرها، لم يكن المطلوب أن تقدَّم هبات إلى هدف عام، أي إلى المدارس بشكل عام، بل إلى مجتمع أكبر، هو في هذه الحالة مدينة نيويورك. لكن المطالب قد وضعت في إطار عام: يسعى الأهالي إلى تمييز أطفالهم عن بقية الأطفال، وجيرانهم المباشرين من الفقراء عن الفقراء عامّةً.[17]

إذا أخذنا موقف الأهل إلى جانب موقف القاضي من هذه المسألة، لوجدنا أن هذه القضية تشكل مقدمة قوية لهذه المسألة التي يمكن أن نعالجها في إطارها الواقعي وليس الافتراضي.

تبريرات تجريبية، «الطبيعة الإنسانية»، واقعية

الحجة التي تتردد دائماً لتبرير رفض الذرائع الأخلاقية للواجبات الخصوصية (من

(١٧) على سبيل المثال: إن دفع راتب أستاذ إضافي قد تمّ منعه في ضواحي واشنطن وفي أرجاء أخرى من البلاد وذلك لأن الأمر قد يؤدي إلى عدم توازن بين المدارس وتفاوت في البيئة التعليمية. المعارضون لفكرة دفع ضرائب إضافية لتسديد رواتب أساتذة إضافيين يعزون هذا الرفض إلى أن التعليم العام يجب أن يكون على مستوى لائق لجميع الأولاد دون تمييز، وليس فقط للطلاب الذين يعيشون في المناطق الغنية.
انظر: Justin Blum, 'PTAs Give some D.C. Schools an Edge: Affluent parents Providing Extras that Poorer Neighbors can't' في: الـ واشنطن بوست، ١٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠.

أجل تأمين الالتزام بالواجبات العامة) هي أن القيام بذلك يتحدى طبيعة الإنسان. ولقد لاحظت أن عدداً من علماء الاجتماع يرفضون استعمال عبارة «الطبيعة الإنسانية»، ذلك لأننا لا نملك طريقة لدراسة الطبيعة البشرية ولأن جميع الأشخاص الذين نلتقي بهم قد استكملوا بناءهم الاجتماعي والثقافي. لكن غالبية علماء الاجتماع لا يرفعون اعتراضات مماثلة عند الكلام عن المواصفات السلوكية التي نجدها بين أعضاء غالبية، إذا لم نقل جميع المجتمعات، مثل البحث عن (أو الحاجة إلى) روابط عاطفية عميقة.[١٨] هنا أستعمل عبارة «الطبيعة الإنسانية» بهذا المعنى.

إن طريقة استعمال برهان الطبيعة الإنسانية قد تختلف، ولكن النتيجة تبقى نفسها: إن الأشخاص غير قادرين على الالتزام بأوامر عامة مطلقة؛ فعلى سبيل المثال، يكتب ج. ل. ماكي:

> إن تقدُّم مبدأ أخلاقي (بالمعنى الواسع للكلمة)، حتى ولو كان كبيراً، يصعب تحقيقه على أرض الواقع وقد يؤذي أكثر مما يفيد. وهنا يجدر السؤال: لماذا مثل هذه المبادئ الأخلاقية غير قابلة للتطبيق؟ أولاً، لأن الأنانية هي جزء لا يستهان به من الطبيعة البشرية.[١٩]

إن عبارة كهذه، بحسب الترابط المنطقي، تعبر عن موقف يحمل الكثير من الأذى، وربما أكثر من القول إن الخير غير أخلاقي. مثال واضح،[٢٠] بالرغم من أنه

---

(١٨) James Q. Wilson, *The Moral Sense* (نيويورك، فري برس، ١٩٩٣)؛ انظر أيضاً Amitai Etzioni, 'Basic Human Needs, Alienation and Inauthenticity'، مجلة السوسيولوجيا الأميركية، ٣٣، (١٩٦٨)، ص ٨٧٠-٤.

(١٩) J. L. Mackie, *Ethics: Inventing Right and Wrong.* (هارموندوورث، بينغوين بوكس، ١٩٧٧) ص ١٣١-١٣٢؛ لمزيدٍ من المناقشة حول الطبيعة البشرية في هذا الإطار، انظر Derek Parfit, *Reasons and Persons*، (مطبعة أوكسفورد الجامعية، ١٩٨٤)، ص ٣٤؛ Keith Horton, 'The Limits of Human Nature'، المجلة الفلسفية الفصلية، ٤٩، (١٩٩٩)، ص ٤٥٢-٤٧٠.

(٢٠) ناقش هذا الموضوع Bernard Williams, 'Persons and Character and Morality' في مجلة أوراق فلسفية، ١٩٧٣-١٩٨٠ (مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٨١)؛ ويأخذ ليامس هذا المثال من: Charles Fried, *An Anatomy of Values: Problems of Personal and Social Choice*، (مطبعة جامعة هارفرد، ١٩٧٠).

مثل جميع الأمثلة قابل للطعن.[21] إذا وُضِع إنسان أمام اختيار إنقاذ حياة الإنسان الذي يحب وإنقاذ حياة إنسان غريب لا يعرفه، فمن «الطبيعي» أن يختار إنقاذ حياة من يحب. ولكن من غير الحكيم أن نطلب من أشخاص أن يعاملوا من تربطهم بهم علاقة خصوصية بمثل ما يعاملون به الآخرين.[22]

تتخذ هذه المسألة منحيين أساسيين: الأول، منحى تعليمي. فإذا كنت تدرِّب أطفالاً على الوثب العالي، فعليك ألاّ تطلب منهم أن يقفزوا ياردةً واحدةً أعلى من المستوى الذي يقفزونه حالياً، وذلك لأنهم لن يلبثوا أن يجدوا أنفسهم غير قادرين على القيام بما تطلبه منهم ويتجاهلون جميع نصائحك لهم. إن مطالب مفرطة قد تعطي عكس النتائج المرجوّة وتؤدي إلى استياء وإحباط. بدلاً من ذلك، يمكنك أن تطلب من الأطفال أن يقفزوا إنشاً واحداً أعلى. نفترض هنا أن بعض الطلبات يجب ألاّ يُعبَّر عنها، فقط بسبب طبيعة الأشخاص (من الناحية النظرية، يحاول الأولاد أن يعملوا جهدهم سواء طلبت منهم أن يقفزوا إنشاً أم ياردةً).

ينطبق الأمر نفسه على محاولة الدفع بالأشخاص أبعد وأبعد، وهذه حجة تعليمية أخلاقية؛ فإن أمراً أخلاقياً يؤدي إلى كثير من المتطلبات سيفقد المغزى الذي قد يصدر عنه من أجل حياة أكثر أخلاقية للأفراد. أحياناً نستعمل كلمة «بطولي» لنوحي بأنه يجب ألاّ نطلب من الأشخاص العاديين أن يتصرفوا كالأبطال أو القديسين.[23]

---

(٢١) المثال الأكثر تداولاً هو مثال وليام غودوين أن على الإنسان ألا ينقذ الإنسان الذي يحب قبل إنسان من طبقة اجتماعية كبرى، وذلك في *Enquiry Concerning Political Justice*، الطبعة الأولى من إعداد: رايموند بريستون (نيويورك، دار كنوف، ١٩٢٦). وقد تمت مناقشة فكرة غودوين في أعمال أخرى لِـ مارسيا بارون، الآسدير ماكأنتير، ماريلين فريدمان.

(٢٢) عدد كبير من الكتّاب الذين ناقشوا هذا المسألة يعالجونها من زوايا مختلفة، مقترحين أن الشخص في هذا المثال يجب ألاّ يفكر في زوجته بالطريقة نفسها التي يفكر بها في إنسان غريب (هذا هو هدف برنارد وليامس في مناقشته لهذا المثال في مقاله "Persons, Character and Morality"، ص ١٨). هنا يستعمل المثال لإثبات نقطة مختلفة، وهي أن الإنسان في هذا المثال لن يعامل زوجته أو يفكر بها بالطريقة نفسها التي يعامل بها أو يفكر في إنسان غريب لأنه ليس من الطبيعة الإنسانية أن يفعل ذلك.

(٢٣) يقول J. M. Ormsun في مقاله 'Saints and Heroes': «هناك بالطبع مكان للمثل العليا التي =

ثمة تفسير آخر للحجة نفسها يدل عليه الإنتاج الأدبي الذي يتسم بالتّفْل، أي أن يقوم المؤلّف بأكثر مما هو مطلوب منه، ويؤكد على التمييز بين الواجبات الأخلاقية وبين الأفعال الجديرة بالثناء، ولكنها ليست إلزامية لأنها تفوق ما يعقل أن يطلب من البشر. المثال التقليدي على ذلك هو الجندي الذي يرمي بنفسه فوق قنبلة يدوية ليحمي حياة الآخرين من حوله.[٢٤] إن هذا الفعل جدير بالثناء والإطراء لكنه أكثر مما يمكن أن ينتظره أحدنا من إنسان. وبالرغم من أن إنقاذ حياة الآخرين يعتبر واجباً أخلاقياً، لكن الغريزة تدفع بالإنسان العادي باتجاه حماية حياته ونفسه. وهذا الأمر طبيعي ويشكل ما ننتظره من أي امرئ في هذه الحالة. التضحية فعل غير عادي ولا يمكن أن نعتبر أنه من الخطأ عدم القيام بفعل التضحية.[٢٥]

إن فعل هذا الجندي الذي يرمي بنفسه على قنبلة يدوية ليحمي حياة الآخرين من حوله هو عمل جدير بالثناء في المستوى الأخلاقي، ولكنه ليس واجباً أخلاقياً يمكن أن نفرضه على جميع الجنود.[٢٦] لماذا لا نعتبر هذا الأمر واجباً؟ قد يقول البعض إن على الإنسان أن يعزّ حياته ويحترمها أكثر من حياة مجموعة من الأشخاص الآخرين من الناحية الأخلاقية. إذا كان هذا الأمر صحيحاً نعتبر أن مثل هذه التضحية جديرة بالثناء بدلاً من أن نحكم عليها بأنها غير صالحة من الناحية الأخلاقية. وفي جميع الكتابات التي وجدت في الأدب عن القيام بأكثر مما هو مطلوب تُبقي الفكرة

= لا يمكن للإنسان أن يطبقها عملياً في القضايا الإنسانية، كما أن هناك دائماً مكاناً لبرنامج عمل آلة لا تذهب يوماً إلى التصنيع... وهناك أمثلة كثيرة لماذا يجب أن نميز بين القواعد الأساسية التي تربط بين الجميع وبين المشاعر الأخلاقية العالية التي لا تنطبق إلا على القديسين والأبطال *(Essays in Moral Philosophy)*؛ و"القوانين الوضعية. القوانين التحريمية طلبت الكثير من الأفراد في عام ١٩٥٨، وبذلك اعتاد الأميركيون على عدم احترام القانون بشكل أوتوماتيكي نتيجة قلة الاحترام للقانون ولم يعد القانون شيئاً يجب احترامه من قبل الجميع. كذلك في بريطانيا، فإن قوانين المقامرة قد وقعت في النسيان». (ص ٢١٢).

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

(٢٥) لمزيدٍ من المعلومات عن التّفْل، انظر Shelly Kagan, *Normative Ethics* بولدر، مطبعة وويست فيو، ١٩٩٧)؛ Superogation: *Its status in ethical theory* David Heyd, (مطبعة كامبريدج، ١٩٨٢).

(٢٦) Urmson's 'Saints and Heroes'، ص ٢٠٢.

نفسها سائدة: قد يكون الفعل جيداً ولكنه عمل زائد عما هو مطلوب ولا يمكن القيام به بصورة عادية.

مثل الجندي والقنبلة اليدوية لا ينطبق على الالتزامات الخصوصية ويرسم الخط بين ما هو مطلوب وما هو محمود (أنا لا أتحدث هنا عن صحة هذا التمييز وأتناول الحجج في هذا الصدد فقط لأنها تعتمد في تفسيرها على الطبيعة الإنسانية). والمثل التالي يمكن تكييفه حتى يشمل الواجبات الخصوصية. فإذا ذهب شخص لمشاهدة فيلم في السينما، ويُطلب منه عوضاً عن ذلك أن يقوم بتبرع للفقراء، فإنه قد يفعل ذلك ولكن ذلك ليس مطلوباً منه من الناحية الأخلاقية بحسب مناصري النَّفْل.[٢٧] وبالنسبة للذين لا يرون هذه النقطة مباشرةً (والكاتب من بينهم)، يمكن توسيع هذا المثل. أفترض أنه كلما يقرر هذا الشخص الذهاب إلى السينما يُطلب منه القيام بتبرع للفقراء.[٢٨] (صحيح أن هذه الأمثلة تُعنى بالمصلحة الشخصية لجعلها أكثر مجتمعية، يجب الافتراض أن هذا الشخص ينوي شراء بطاقات سينما لأصدقائه). ويمكن توسيع نطاق المثل بشكل أكبر والتساؤل: إذا اعتبرنا أن عدد الفقراء كبير جداً، ماذا يحصل إذا طلبنا من شخص أن يتبرع بكل المبالغ التي قد يصرفها على الترفيه والتسلية؟ من الواضح أننا إذا حاولنا أن نبرهن أن في الأمر مبالغةً وأننا نطلب الكثير من هذا الشخص، نكون نتجاهل الطبيعة الإنسانية. يلخص دافيد هيد خمس خلفيات للتمييز بين القاعدة الأساسية (الواجب) وبين «مراتب الفضيلة الأعلى» (أداء عمل زائد عما هو مفروض). الخلفية الأولى هي «عجز الأشخاص العاديين عن الذهاب إلى أبعد من واجباتهم الأساسية».[٢٩] والعجز المشار إليه ليس خطأً أو نقصاً يمكن التعويض عنه عبر التعليم أو التدريب أو غير هذا وهو أعمق من ذلك؛ إذ إنه يفترض أن الأشخاص العاديين غير قادرين عل الارتقاء إلى مستوى أعلى من الأخلاق فطبيعتهم تقيّدهم. (لن أدخل هنا في الخلفيات الأخرى، لأن هدفي الوحيد

(٢٧) Kagan, 'Normative Ethics'، ص ١٥٤-١٥٥.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

(٢٩) David Heyd, *Superogation: Its Status in Ethical Theory*، ص ١٦٦. نقاط هيد هي تلخيص لوجهات نظر أورمسون في «قديسون وأبطال».

هو أن أبرهن أن الأخلاقيين قد استعملوا الطبيعة البشرية كدليل على تفسير لماذا لا يجب أن ننتظر من شخص أن يتحمل فقط الواجبات العامة؛ الأمر الذي يترك المجال أمام الواجبات الخصوصية).

لقد كتب زميل مجيباً على مسوّدة أولى لهذا الفصل أن المسألة ليست حقاً امتيازاً ممنوحاً للخطأ الإنساني بل إن:

المطلب العام القائل إن قانوناً أخلاقياً متطلباً قد يؤدي إلى نقد «أخلاقي» لهذا القانون. أن نطلب الكثير من الأشخاص قد ينتج أن يفعلوا أقل مما كانوا ليفعلوا لو طُلِبَ منهم أن يقوموا بالأقل. تصور أن هبةً بقيمة لا تقل عن مئة دولار أميركي لجمعية خيرية أمر غير مقبول أخلاقياً حين تكون مقتدراً على ذلك. ولكن لأسباب سيكولوجية ولأية أسباب أخرى - إذا أعطيت خمسين دولاراً فقط فإنك ستبدو وكأنك لم تعطِ شيئاً، بينما كنت ستعطي الخمسين دولاراً لو قلت لك إنه يمكنك أن تعطي ما تقدر عليه. بالتالي، أن تكون متطلباً في طلب التبرع لا يؤدي إلى الحصول على النتائج التي ستحصل عليها إذا كانت مطالبك أكثر تواضعاً.

حتى ولو قبل أحدنا هذا الاستنتاج المترابط منطقياً، فإنه يجب أن يأخذ بعين الاعتبار السبب الذي من أجله هو «غير قادر» على أن يفعل المزيد. ويبدو أن ذلك يعود إلى أسباب فطرية عند البشر تقودهم إلى وضع الواجب الأخلاقي في مرتبة أقل من العطاء.

أعود وأكرّر: بالرغم من أنه ليس جميع، أو حتى غالبية البراهين حول العمل الزائد عما هو مطلوب تُعنى بالواجبات الخصوصية أو بالطبيعة الإنسانية، فإن تطبيقهما على هذه المسألة يبدو واضحاً. إن الالتزام التام بالواجبات العامة الشاملة فوق مقدرة الطبيعة البشرية. بالمقابل، الالتزام بالواجبات الخصوصية يأتي بشكل تلقائي وطبيعي. في حقيقة الأمر، غالباً ما نضمن أن الواجبات تجاه الأصدقاء والعائلة لا تنقلب لتصبح محاباة للأصدقاء وتفضيلاً للأقارب وانحيازاً إلى الزملاء في مكان العمل. ويمكننا القول إن وجوب قبول هذه الالتزامات لا يعني أنها ملائمة وجيدة من الناحية الأخلاقية. لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار مقدار العذاب والأذى الذي ينتج عن تعزيز قوانين أخلاقية ليس بوسع أحد الالتزام بها، نجد هنا بعض

الذرائع المنطقية الأخلاقية لعدم الاعتماد على وجه الحصر بالواجبات العامة وبالتالي ترك الباب مفتوحاً أمام الواجبات الخصوصية.

التبادل والمشاركة

برهان جديد لصالح الواجبات الخصوصية هو أن الروابط الخصوصية (مع الأصدقاء والجيران والزملاء في العمل) لا يمكن أن تبقى وتستمر دون واجبات خصوصية. تعتبر الروابط خصوصية لأنها تقتضي معاملة إيجابية خاصة تنحصر بالذين تشملهم هذه الروابط على حساب الذين تمَّ استبعادهم من دائرة هذه الروابط. هكذا، وبما أننا نعتبر أن الروابط التي هي موضوع نقاشنا قيّمة من الناحية الأخلاقية، فإن هذه الروابط تعطي تبريراً أخلاقياً، للواجبات التي بدونها لا يمكن لهذه الروابط أن تستمر.[٣٠]

إن مدرسة فكرية كاملة، يشار إليها أحياناً بالخيار العقلاني، قبل الاقتصاد النيو-كلاسيكي، القانون، والاقتصاد، وسوسيولوجيا التبادل تنظر إلى الروابط الخصوصية على أنها مبنيّة على التبادل، الذي يقال عنه بدوره إنه مبني على المصلحة الشخصية أكثر مما يرتكز على الواجبات الأخلاقية.[٣١] إن جوهر هذه الروابط يستلزم أن تفعل الأنا للأنا الثانية ما تفعله الأنا الثانية للأنا، لأن لكليهما استفادة. يدفع صاحب المتجر لتوصيل البضاعة لأنه يحتاج إلى شحنات أخرى في المستقبل، والمنتج يشحن البضاعة لأنه يحتاج إلى سوق لبيعها. في بداية الأمر، قد تطلب كل جهة من الأخرى بعض ضمانات، على شكل إيداع واتفاق ملزمين من جانب القانون. ولكن إذا استمرت العلاقة التجارية في ما بينهما فلسوف يعتمد كل واحد منهما على مصلحته الشخصية للاستمرار في العلاقة.

---

(٣٠) هناك كتابات كثيرة نقدية ليس في الإمكان ذكرها جمعاء هنا.

(٣١) يقوم الفلاسفة أحياناً بفرضيات مماثلة تخصُّ طبيعتنا التي تتمحور حول المصلحة الشخصية (استذكار J. L. Mackie, *Ethics: Inventing Right and Wrong*. وتأكيداً لادعاء أن طبيعتنا الإنسانية هي في الأصل مبنية على المصلحة الشخصية، يذكر بعض الكتّاب التبصر في البيولوجيا التحولية (انظر James Griffin, 'Review of *The Limits of Morality* by Shelly Kagan'، مجلة مايند (فكر) ٩٩، (١٩٩٠)، ص ١٢٩-١٣٠.

التبادل إذن هو خيط رفيع ترتكز عليه الروابط الخصوصية. كثيراً ما أشار علماء الاجتماع وعلماء الإنسان إلى أنه حتى في العلاقات الاقتصادية البحتة لا يمكن الاعتماد بشكل تام على المصلحة الشخصية، ويجب تدعيم العلاقات على الأقل ببعض الواجبات الأخلاقية. التبادل يكون أقوى إذا أحيط بغلاف أخلاقي، لأن الأفعال المتبادلة لا تكون متوازنة تماماً وغالباً ما يكون هناك فجوة بين الفعل وبين الفعل المبادل. هناك على الأقل وعد أو عهد ضمني إذا لم يتم احترامه فإن العلاقة تضعف ولا يمكن أن نثأر له، لذلك يجب أن يقوم على ركائز أخرى. إضافةً إلى ذلك، فإن تكاليف إنهاء جميع بنود الاتفاقيات والتأكد أنه تم الالتزام بإنهاء الاتفاق قد تكون باهظة جداً.[٣٢] في حقيقة الأمر، إذا وجد أحد الجانبين أن الاتفاق لم يعد يخدم مصلحته يمكنه أن يعجِّل بالخروج منه، وقد تكون تكاليف التنفيذ باهظة. باختصار، تجري التجارة بسهولة أكبر حين يستطيع كلا الطرفين الوثوق ببعضهما، وخصوصاً أن الطرفين يشعران أن لديهما التزامات عليهما احترامها، والواجبات إنما وُجِدَت لتحترم. وكما يقول أميل دوركهايم، تتطلّب العقود بعض الواجبات السابقة للعقد[٣٣] (هذا لا يعني أن الأطراف سوف يتحملون خسارةً كبيرةً من أجل أن يكونوا منسجمين مع واجباتهم الأخلاقية، ولكن في الواقع قد يضطرون في بعض الحالات إلى انتهاك واجباتهم الأخلاقية مما لا يعني أن ليس لديهم مثل هذه الواجبات).[٣٤]

---

(٣٢) Edmund S. Phelps, *Altruism, Morality and Economic Theory*، (نيويورك، مؤسسة راسيل سايج، ١٩٧٥).

(٣٣) Emile Durkheim, *The Division of Labor in Society*، (نيويورك، مؤسسة راسيل سايج، ١٩٧٥).

(٣٤) قد يقول البعض إن التبادل هو في الواقع مبدأ كوني: من يفعل لي مقدار كذا أفعل له مقدار كذا بمعزلٍ عمن هو أو هم (مُا دمت أملك المواصفات نفسها). ومن دون الدخول في تفاصيل مناقشة هذا التفسير، تكفينا الملاحظة أنه حتى ولو تمت المصادقة عليها تماماً فهي تشبه قانونا كونياً للاحترام والقيام بالواجبات الخصوصية. حتى ولو اعترف أحدنا أنني مدين لفلان بأن أوصله إلى مكانٍ ما لأنه أوصلني إلى مكانٍ ما (بالرغم من أن الاشخاص من خارج الطبقة الاجتماعية التي أنتمي إليها يصعب عليهم القيام بذلك)، فإن الواجب يملي عليّ أن أذكر دائماً الأشخاص اللذين أوصلوني في السابق.

إذا كانت الروابط الخصوصية التي تؤدي إليها العلاقات التجارية لا تستطيع الاعتماد تماماً على المصلحة الشخصية المتبادلة وتتطلب تثبيتاً أخلاقياً، فذلك إنما ينطبق أيضاً على العلاقات الاجتماعية التي تربط بين الأصدقاء وبين الجيران أو الأحباء. وهنا في الواقع، العلاقة بين المصلحة الشخصية وبين الواجب الأخلاقي معكوسة: يلعب الواجب دوراً أساسياً والمصلحة الشخصية دوراً صغيراً نسبياً. وأشير إلى مثل هذه العلاقة على أنها «مشاركة».(٣٥)

تحصل المشاركة حين يكون لِـ«أ» علاقة واسعة ومنتشرة مع «ب» بدلاً من أن تكون علاقة تتضمن تبادلاً محدداً أو أكثر.(٣٦) الصداقة مثلاً مبنية على التزامات غير محددة وقابلة للتعديل. «أ» يحضن «ب» حين يكون «ب» مريضاً دون أن يدوِّن في سجلِ الوقتَ الذي أمضاه بقربه أو دون أن يفكّر في أنه إذا مرض سوف يسترد منه الوقت الذي أمضاه بقربه ويحصل منه على عدد مماثل من أكواب الحساء وعدد ساعات مطابق لتلك التي أمضاها هو إلى جانب «ب». ويصحّ هذا الأمر إذا فقد صديق محبوبه، أو احتاج إلى قرض. . . إلخ. يهتم الشخص بالشخص الآخر بسبب القيمة والأهمية التي يوليها الشخص للآخر والعلاقة التي تربطهما، ولكن ليس لأنه ينتظر أن يسترجع منه شيئاً. الزواج هو نوع آخر من العلاقات المبنية على المشاركة وليس على التبادل. إنه خطأ شائع أن يصار إلى التحدث عن الزواج على أنه عقد اتفاق بدلاً من أن يكون اتفاقية أو معاهدة. إن الالتزام يكمن في التعبير «في أيام المرض والصحة» ولكن لا يكمن في اتفاقات ما قبل الزواج التي توضح الواجبات بين الأزواج والشركاء.

والصحيح، كما أن التبادل يتضمن غطاءً أخلاقياً يؤدي إلى تدعيمه، كذلك فإن المشاركة تحمل نوعاً من المصلحة الشخصية المتبادلة التي تؤمن الغطاء نفسه. إذا تدفّق العطاء في علاقة صداقة أو زواج في اتجاه واحد فقط فهذه العلاقة سوف

---

(٣٥) انظر Amitai Etzioni, *An Immodest Agenda: Rebuilding America Before the 21st Century*، (نيويورك، ماك غرو - هيل، ١٩٨٣).

(٣٦) Talcott Parsons, *The Structure of Social Action*، (غلنكو، فري برس، ١٩٣٧).

تضعف بمرور الزمان. لكن، ضمن حدود ضيقة، فإن جوهر العلاقة مبني على الالتزام بقيمتها وبالشخص الآخر، وليس على التجارة والربح.[٣٧] تلعب الواجبات الخصوصية في علاقة المشاركة دوراً أكبر من ذلك الذي تلعبه في علاقة التبادل. إنها جزء مكمّل للعلاقة، جزء من جوهره. وهي لا تدوم وتستمر دون أداء القليل من الواجبات الأخلاقية.

وقد يسأل أحدنا إذا كانت المحبة والاستلطاف والمودة لا تعزز هذه العلاقة أكثر من المصلحة الشخصية والواجب. في حقيقة الأمر، هناك حالات عديدة تتداخل فيها العلاقة العاطفية بالمصلحة الشخصية. وعندئذٍ يتم تدعيم العلاقة - إلى حدٍّ ما - بالواجبات. لنأخذ على سبيل المثال أنني زرت صديقاً لي عدة مرات في المستشفى، واليوم أفضل أن أذهب إلى السينما، لكن الشعور بالواجب هو الذي يغلب.

تختلف الروابط والعلاقات المجتمعية - والعلاقات الخصوصية التي تستتبع كنتيجة لا بد منها - عن العلاقات التجارية، عن الصداقة وعن علاقات الجوار بشكلين أساسيين: أولاً، إن الروابط والعلاقات المجتمعية تتضمن نوعاً من الالتزام الأخلاقي ليس للشخص الآخر أو الأشخاص الآخرين المعنيين بعلاقة حميمة فحسب، بل لجميع أفراد المجتمع (وحتى الذين لا تربطهم بالشخص علاقة شخصية) وحتى أعضاء المستقبل (أي الأطفال الذين سوف يولدون والأفراد الجدد الذين سوف ينضمون إلى هذا المجتمع). ثانياً، والأهم هو أن الروابط والعلاقات المجتمعية تشمل الالتزام تجاه ما يسميه هذا المجتمع بالخير العام، كالبيئة مثلاً. وهنا في غالبية الأحيان يكون التبادل هزيلاً بينما يكون دور الواجبات عالياً جداً.

بالتالي، إذا اعترفنا بقيمة الصداقة والجوار والعلاقات المجتمعية وإذا اعتبرنا أنها تستتبع واجبات خصوصية، فإن هذه الواجبات تكتسب مقداراً كبيراً من المصداقية الأخلاقية. هذا ما أسميه «البراهين المجتمعية الأساسية»؛ فإذا قلنا إن العلاقات الهامة لا تستطيع أن تقوم وتستمر دون الواجبات الخصوصية، فيجب علينا أن نؤيِّد وندعِّم

(٣٧) حول العلاقات المميزة، انظر: *International Encyclopedia of the Social Sciences*، مفاهيم «التواصل: التبادل الاجتماعي» و«تبادل وعرض».

هذه الواجبات - مثلاً إذا كنا نثمّن الماء، إلاّ أننا لا نستطيع أن ننكر قيمة الأوكسجين وعلاقته بالهيدروجين اللذين إذا اجتمعا شكّلا الماء. إن رفض الواجبات الخصوصية هو بمثابة رفض لقيم العائلة والصداقة والمجتمع.

براهين أساسية: واجباتنا تجاه صانعينا

إن البرهان الأساسي الذي يدعم الواجبات الخصوصية هو أنها جزء من تكويننا. إذا تعمقنا في الدراسة، يمكننا الملاحظة أن هناك عاملين أساسيين يحجب واحدها الآخر لكنهما منفصلين.

المجتمع أساسيٌ من أجل تكويننا

من أجل هذا الكتاب، أُسلّم جدلاً أن العلاقات الخصوصية كالصداقة والجيرة والحب هي جيدة بحد ذاتها (تجدر الملاحظة أنني لا أفترض أن هذه القيم تفوق كل القيم الأخرى، ومنها الواجبات العامة). وكما قلت من قبل، هذه العلاقات التي نقدّر ونحترم تمنح نوعاً من الشرعية الأخلاقية للواجبات التي تنتج عنها. ولكن قبل الدخول في النقاش حول ما إذا كانت المجتمعات تعطي شرعيةً للواجبات الخصوصية، نحن لا نستطيع أن نفترض أن المجتمع جوهرياً جيد. في حقيقة الأمر، يرى عدد من الليبراليين المجتمع بعين ناقدة ويعتبرونه مغلقاً (العضوية في هذا المجتمع محددة عند الولادة وبالتالي فهي على الأقل في البداية غير اختيارية) وسلطوياً وقمعياً. مِنْ ثَمَّ، فإن أهمية أو قيمة المجتمعات وأية أنواع من المجتمعات تعتبر قيّمة - والواجبات المعيارية التي تنتج عنها يجب أن تتم دراستها وتفحصها بعناية ودقة. قبل أن نباشر، يجب أن نعرّف أولاً بالمجتمع.[٣٨] والتعريف الذي يلي له ميزتان أساسيتان: أولاً، هي نسيج من العلاقات المحمَّلة بالمشاعر بين مجموعة من الأشخاص. إنها علاقات تتشابك وتدعم إحداهما الأخرى (على عكس العلاقات

---

(٣٨) للاعتراض على استعمال كلمة «مجتمع»، انظر Colin Bell and Howard Newby, *'Community Studies: An Introduction to the Sociology of the Local Community'* (نيويورك، بريغير، ١٩٧٣)، ص ١٥؛ *The Sociology of Community: A selection of Readings* (لندن، فرانك كاس، ١٩٧٤)

الأُحادية أو الفردية المسلسلة)، وثانياً، هي تحمل بعض الالتزام لمجموعة من القيم المشتركة، المعايير والمعاني ولتاريخ مشترك وهُوية - باختصار، لثقافة محددة.

يجب الملاحظة هنا أن هناك اتجاهاً قوياً لاعتبار المجتمع كما وصفه علماء الاجتماع بأنه متغيرة متفرعة ثنائياً بدلاً من اعتباره متغيرةً مستمرةً، تتبدل كثافتها بدلاً من أن تكون فقط موجودة أو غير موجودة. أعداد هائلة من المعلومات تمت مراجعتها والإضافة عليها من قبل روبير بوتنام[٣٩] وفرانسيس فوكوياما،[٤٠] وقبلهم من قِبَل روبير بلاه وشركائه[٤١]، بالإضافة إلى علماء اجتماع آخرين أمثال فردينان تونيز، أميل دوركهايم ومارتن بوبر أظهرت أنه حين يكون هناك المجتمع صغيراً أو لا يكون فإن الأشخاص يتألمون جسدياً (إنهم أكثر عُرْضَةً لعدد أكبر من الأمراض الهامة ومنها الذبحة القلبية والقرحة والارتفاع في ضغط الدم ويتماثلون للشفاء ببطء أكبر[٤٢]) ونفسياً (إنهم أكثر عُرْضَةً للاكتئاب، وفقدان احترام الذات والهُويَّة الذاتية[٤٣]). إن فقدان العلاقات الاجتماعية هو أحد الأسباب الأساسية الذي يُشعر الإنسان بالعزلة والانسلاخ والعجز ويدفع به إلى الابتعاد أكثر عن المجتمع أو إلى التصرف العدائي حيال المجتمع والانضمام إلى العصابات والميليشيات (لكي يجد نفسه ضمن مجموعة) أو هو يكثر من استعمال المخدرات والكحول أو كليهما.

قد يعترض أحدنا: أما من أشخاص لا ينتمون إلى أي مجتمع وما يزالون يتصرفون تصرفاً عادياً؟ إن علم الاجتماع المُطّلع جداً يجيب قائلاً إنه حين يكون

---

(٣٩) Robert Putnam, *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community*، (نيويورك، سيمون أند شوستر، ٢٠٠٠) ص ٣٢٦-٣٣٥.

(٤٠) Francis Fukuyama, *The Great Disruption: Human Nature and the Reconstitution of Social Order*، (نيويورك، توتشستون، ١٩٩٩).

(٤١) Robert N, Bellah, Richard Madsen, William M.Sullivan, Ann Swidler,and Steven M. Tipton, *Habits of the Heart*، (بيركلي، مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٨٥).

(٤٢) Putnam, *Bowling Alone*، ص ٣٢٦، ٣٢٩.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٣٣١-٣٣٣؛ انظر أيضاً Leo, Srole, Thomas S. Lagner, Stanley T. Michael, Marvin K.Opter and Thomas A. C. Rennie, *Mental Health in the Metropolis: The Midtown Manhattan Study*، (نيويورك، ماك غرو، هيل، ١٩٦٢).

الأشخاص منعزلين تماماً، ومنقطعين عن نسيج من العلاقات العاطفية والقيم المشتركة، فإنهم يشعرون بضعفٍ كبير. في واقع الأمر، إنها علامة الذات الحديثة التي يصبح نموها متوقفاً أو مبتوراً والتي تظهر عليها علامات النقص في الترابط العاطفي والاجتماعي. وقد لاحظ آخرون أن العزلة الحديثة تجعل الأشخاص عُصابيين أنانيين ونرجسيين.[٤٤]

باختصار، إن المجتمعات أساسية من أجل نمونا الكامل. يمكن أن نبقى أحياء بدونها غير أننا لا نستطيع أن نصل إلى ما نسميه «إنسان يعمل بشكل كامل» أو نستمر في ذلك دون بعض الترابط مع المجتمع. المجتمعات الأكثف هي أيضاً تخدم تكويننا، ولكن المجتمعات المفرطة تسبب أمراضاً من نوع آخر.

الهُويَّة خصوصيَّة

الهُويَّة مرتبطة ارتباطاً عميقاً بالمجتمع، وبالتالي بالواجبات الخصوصية. يقول جوزيف دي ميستر: «ليس هناك أي شيء مثل الإنسان في هذا العالم. في سياق حياتي، لقد رأيت فرنسيين، إيطاليين وروساً... إلخ. أعرف أيضاً، والشكر هنا لمونتسكيو، أنه يمكن أن يكون المرء فارسياً. لكن الإنسان، أنا لم أره في حياتي. إذا كان موجوداً فهو غير معروف من قِبَلي».[٤٥] إننا لا نعرف من نحن، وما هي ثقافتنا؟ من هم أبطالنا الذين يجب أن نتشبَّه بهم ونناfسهم؟ ومن هم الشياطين الذين يجب أن نبتعد عنهم؟ ما هي جذورنا وما هو قدرنا؟ إلا إذا كنا على ارتباط بمجتمع أو بآخر (أو بعدد من المجتمعات).[٤٦]

---

(٤٤) Sigmund Freud, *Civilization and its Discontents* أعدّه وترجمه جايمس ستراكي (نيويورك، نورتون، ١٩٨٩)؛ Chrisptopher Lasch, *The Culture of Narcissism: American Life in an Age of Diminishing Expectations*، (نيويورك، نورتون، ١٩٧٩).

(٤٥) ذكره ـــــــ، Isaiah Berlin, *The Crooked Timber of Humanity: Chapters in the History of Ideas*. إعداد هنري هاردي، (نيويورك، ألربت كنوف، ١٩٩١)، ص ١٠٠.

(٤٦) المرآة المعكوسة لهذه الحجة هي الإشارة إلى فقدان الهوية في المجتمعات الحاشدة، والآثار السلبية للترذذ والتفكك، والعزلة الناتجة. انظر: William Kornahuser, *The Poltitics of Mass Society*، (غلنكو، فري برس، ١٩٥٩).

يعبِّر مايكل ساندل عن ذلك جيداً حين يقول إننا لا نستطيع أن نفهم أنفسنا كـ«أشخاص خصوصيين – أي أعضاء العائلة التالية أو المجتمع التالي أو الأمة، حملة هذا التاريخ، أبناء وبنات تلك الثورة، سكان هذه الجمهورية».[٤٧] يلاحظ تشارلز تايلور:

> قد يرى الأشخاص هوية محددة جزئياً عبر التزام أخلاقي أو روحاني، لنقل كاثوليكي أو فوضوي. أو قد يحددون هويتهم عبر الأمة والأعراف والتقاليد التي ينتمون إليها، كالأرمن والكيبيكيين. الأمر الذي يعبِّرون عنه هنا هو أن هذا يعطي الإطار الذي عبره يستطيعون التعبير أين يقفون من الأسئلة حول ما هو جيد، أو جدير بالاهتمام، أو رائع، أو ذو أهمية. لنفترض خلافاً للحقيقة، أنهم فقدوا هذه الهوية أو هذا الانتماء، فإنهم سيكونون وكأنهم في عرض البحر، لا يعرفون الإجابة على كبير من الأسئلة ولا حتى معاني الأشياء بالنسبة لهم.[٤٨]

هناك اتجاه لإضعاف المساهمات والتغييرات التي يُجريها المجتمع على شخصيتنا كأشخاص (وخصوصاً الواجبات الخصوصية التي تستتبع) كما أنه يُجري تغييرات على شخصيتنا الفردية. الفرق بين الاثنين هو أن النوع الأول من المساهمات يُعنى بحياتنا كأفراد كاملي الشخصية، بينما الثانية تُعنى بشكل أساسي بتوزيع أي نوع من الأشخاص نحن. إن الفرق قريب جداً إلى الفرق بين التعلم على المشي وبين أن يحدد المرء أيَّ اتجاهٍ يجب أن يمشي. الأول، يُعنى بصحتنا الجسدية والنفسية، وقدرتنا العامة على العمل. الثاني، يُعنى بمعرفة في أية علاقات خصوصية (من بين عالم واسع من العلاقات الممكنة) سننخرط بشكل عميق (مثلاً مجموعة إثنية، بلد الأصل، أو البلد الذي نعيش فيه حالياً). وهو يُعنى بمعرفة كيف سنعرِّف عن أنفسنا (ممتثل أو ثوري)، وما هي القيم التي سنتبناها وتصبح جزءاً من شخصيتنا. صحيح

---

(٤٧) Michael Sandel, *Liberalism and the Limits of Justice*، الطبعة الثانية، (نيويورك، مطبعة كامبريدج الجامعية، ١٩٩٨)، ص ١٧٩.

(٤٨) Charles Taylor, *Sources of the Self: The Making of Modern Identity*، (مطبعة هارفرد الجامعية، ١٩٨٩)، ص ٢٧.

أن هاتين النقطتين مرتبطتان: إذا انتقصت قدرتنا على الاستمرار في العمل، سيؤثّر الأمر على قدرتنا لناحية تحديد هُويتنا الشخصية وتعزيزها، وسنختار بالطبع هوية قوية تعزز وتدعّم قدرتنا على العمل.

وطالما أن هُوية أحدنا (كفرد من أفراد المجتمع) تشكِّل كيانه الأساسي كعامل أخلاقي، فعلينا تقع مسؤولية تغذية وتعزيز هوية المجتمع نفسه، وذلك عبر المشاركة في أعماله والاهتمام بأعضائه السابقين والحاليين والمستقبليين وحماية موارده وثرواته. المسؤولية هذه قد تُحدث اهتماماً خصوصياً بالمجتمع يضاف إلى الواجبات العامة. وفهمنا للواجبات الأخلاقية العامة، في حقيقية الأمر، هو نفسه نتاج دور المجتمع في تشكيل الهُوية.

إذا عبَّرنا عن هذا بطريقة مختلفة، الواجبات الخصوصية تعكس واجباً أخلاقياً بتعزيز البيئة الاجتماعية التي يمكن للأشخاص أن ينموا فيها ويتطوّروا. هذا ما نسميه «علم البيئة الاجتماعية». والواجبات الخصوصية تجبرنا على أن نطبّق على مجتمعنا مفهوم خدمة الطبيعة. وهذا المفهوم يستدعي أن نسلّم البيئة التي نعيش فيها إلى الأجيال المقبلة بحالٍ أفضل مما استلمناها نحن من الأجيال السابقة. وهذه الحجة تقع في إطار مفهوم أخلاقي عام ينادي بالتناسق: لا يمكن للإنسان أن يأخذ ولا يعطي، لا يمكن الاستفادة من الخير العام وعدم المساهمة في إعادة زيادة المخزون، وذلك ضمن إطار إمكانياتنا.

لا أستطيع أن أؤكد بشكل كافٍ أن واجب خدمة البيئة الأخلاقية لا ينشأ لأنني أتأذى إن لم أُغذّه. فقد يكون هناك مخزون كافياً للثبات الأخلاقي والاجتماعي الذي يقدّمه الآخرون لدرجة أنه يطيل عمر البيئة الاجتماعية حتى ولو كنت أنا أدفع بها إلى أدنى دون أن أعود وأدعّمها (كأنني لو كنت ألوّث البحر، فهذا لا يعني أنه لن يعود لدي ماء شرب). وتنشأ خدمة البيئة الاجتماعية لأنه من غير الأخلاقي أن أقلّل دون أن أزيد (بالرغم من أن نسبة ما آخذه وأعطيه تتوقف على ظروف عديدة).

فبالرغم من أن الخسارة (النسبية) في المجتمع هي من إحدى خصائص العصرية، فليس هناك أي سبب لنتجاهل حقيقة أنه كما يمكننا أن نواجه انتقاصاً في المجموعة، فإننا قد نواجه مجتمعية مفرطة. هذا هو الوضع في اليابان حيث أُلغيت

الشخصية الفردية وأُهمِلت الحقوق وضبطت الاستقلالية بقسوة. وتعتبر المجموعة خيراً فقط عندما يتوازن النظام الاجتماعي مع إجراءات لحماية الاستقلالية، وعندما تتوازن الواجبات الخصوصية مع الواجبات العامة وخصوصاً في ما يتعلق بحماية الحقوق الفردية الأساسية. باختصار، فبالرغم من أن المجموعات وما ينتج عنها من واجبات خصوصية مهمة جداً بالنسبة لتأدية عملنا الوظيفي الكامل، قد يكون الاثنان مبالغاً فيهما.

طرح لورانس بلوم في تعليق له على هذا الفصل سؤالاً بالغ الأهمية. سأل إذا ما كانت هذه الحجج تنطبق على جميع المجموعات أو فقط على أولئك «الذين ينتجون خيراً إنسانياً عاماً. ويقول بلوم «هناك جواب واحد ممكن».[٤٩] بعض المجتمعات قد تكون داعمة لكل فرد، ويتم الدفاع عن الواجبات الخصوصية فقط بمعنى أنه على كل فرد بعض الواجبات، وليس أن أي أشكال محددة لهذه الواجبات (الجيرة، الإثنية...) يجدر الدفاع عنها بشكل عام.[٥٠]

لا أستطيع أن أوافق أبعد من هذا الحد. وأنشقُّ هنا عن الذين يقولون إن المجموعات المعادية للمجتمع (العصابات مثلاً) قد تكون داعمة وأساسية تماماً مثل المجموعات المناصرة للمجتمع. يقول بعض المجتمعيين، ومنهم مايكل والترز، إن المجموعات لها الكلمة الأخيرة في تحديد ما هو خير،[٥١] والواجبات المرتبطة بها يجب أن تتعادل مع ما يعتبر خيراً، وإن بحثاً أكبر في هذه النقطة يتطلب دراسةً مفصلةً لكيفية التمييز بين الواجبات الحقيقية وبين الخاطئة (وبين الجيدة وبين السيئة)؛ ولمعرفة ما إذا كانت خصوصيةً أو عامةً، وهذا ما لا نستطيع القيام به هنا.[٥٢] على أية حال، إذا كنا نثمِّن الواجبات الخصوصية بحد ذاتها لأنها أساسية أو

---

(٤٩) رسالة إلى الكاتب، في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) Michael Walzer, *Spheres of Justice: A Defense of Pluralism and Equality*، (نيويورك، باسيك بوكس، ١٩٨٣)، ص ٣١٢-٣١٦؛ انظر أيضاً: *Thick and Thin: Moral Arguments at Home and Abroad*، (مطبعة نوتردام الجامعية، ١٩٩٤)، ص ٧-٨.

(٥٢) انظر كتابي The New Golden Rule، الفصل الثامن.

فقط تلك التي اجتازت اختباراً لم يتم وصفه بوضوح هنا، إلا أننا نعترف بقيمة هذه الفئة من الواجبات.

تحسين الإنسان

حتى الآن، لقد خلصتُ إلى أن المجتمعات (والواجبات الخصوصية الناتجة عنها) مهمة جداً بالنسبة للتكوين الإنساني وبالنسبة لقدرة الإنسان على التصرّف كإنسان كامل الشخصية توجّهه هوية محددة. ثم أعود لأقول إن المجتمعات تساهم في أن نكون أشخاصاً أفضل مما كنا لنكون بدونها.

الخصوصية تغذي حرية التصرف والعالمية

المجتمعات (حين تكون كثيفة ولكن ليست مفرطة الكثافة) تساهم في أن تجعل منا أشخاصاً عقلانيين وأحراراً وأن نعيش حياتنا وفق الواجبات العامة. وكما قال إيريك فروم في **الهروب من الحرية**، وكما أظهرت دراسات عديدة عن التصرف في الزحمة (بدءاً بـِ لو بون)، فإن الأشخاص الانعزاليين قد يكونون في غالبية الأحيان غير عاقلين ومتهورين وعرضة لنداءات الغوغائية والدكتاتورية.[٥٣] وقد يقول البعض إن هذه الحركات ظهرت في مجتمعات وفي مراحل ضعف فيها الاندماج الاجتماعي بشكل ملحوظ.[٥٤] بالمقابل يقول توكفيل وكتابات كثيرة عن المجتمع المدني إن الاشخاص الذين يندمجون جيداً في المجموعات (ومن بينها العائلات والجمعيات الطوعية) قادرون على مقاومة ضعظ الحكومات ونداء الغوغائية. إضافة إلى ذلك، فإن أعضاء المجموعات قادرون أكثر من غيرهم على أن تكون لديهم الاستقامة النفسية والثبات المطلوبين للدخول في مناقشات عقلانية والقيام بخيارات صائبة

---

(٥٣) Erich Fromm, Escape From Freedom، (نيويورك، راينهارت، ١٩٤١)؛ Gustave Le Bon, *The Crowd: A study of the popular mind* (لندن، فيشر، ١٩٠٨)؛ انظر أيضاً: Srole, *Mental Health in the Metropolis*

(٥٤) انظر على سبيل المثال عدد الكتب التي عالجت سقوط جمهورية وايمار وصعود النازية، ولا سيما Sheri Berman, 'Civil Society and the Collapse of the Weimar Republic'، في مجلة وورلد بوليتيكس (السياسة العامة)،٤٣ (١٩٩٧)، ص ٤٠١-٤٢٩.

والعمل حسب ما يمليه العقل، بدلاً من التهور والتصرف بحرية نسبية (وأقول هنا نسبية لأنه حتى ضمن الظروف الاجتماعية المثلى، لا يمكن للأشخاص سوى الاقتراب من المثل الليبرالي اقتراباً ليس كبيراً جداً. ولكن لن يتمكنوا من القيام بذلك في غياب العلاقات الخصوصية).

يخشى الليبراليون أن تقمع المجتمعات دائماً الشخصية الفردية كما حصل في مراحل سابقة وكما يحدث حتى الآن في بعض أنحاء العالم. هذا الخوف مبرَّر في حال المجتمعات الكثيفة والدكتاتورية التي كانت موجودة في مراحل سابقة أو في المجتمعات غير الليبرالية، بالرغم من أن المجتمعات الرقيقة نسبياً تعمد إلى الحد من شخصية أعضائها الفردية إلى حدٍّ ما؛ بالرغم من ذلك فالليبرالية نفسها مرتبطة بنوعية الأشخاص الذين يؤلفون هذه المجتمعات.

يقول دافيد ب. وونغ إنه لكي نتعلَّم أن نكون قانونيين ونتصرَّف بشمولية، يجب أن نقيم أولاً علاقة ثقة مع الآخرين (أي علاقات خصوصية).[٥٥] لم نُخلَق وعلينا واجبات عامة، لكن يجب أن نتعلَّمها. إننا نكتسب احترام هذه الواجبات من أهلنا وأساتذتنا والشخصيات الدينية والقادة الروحيين ورؤساء الحركات الاجتماعية – أي من جميع الأشخاص الذين تربطنا بهم علاقة خصوصية قوية.

يتضح هذا الأمر أكثر عندما ننظر إلى أنفسنا حين كنّا أطفالاً؛ فبدون عناية الذين اهتموا بنا لما كنا أصبحنا «أفراداً»، بل كنا ما زلنا نحبو على الأربع وننبح كالكلاب عاجزين عن الكلام وعدوانيين نتكلم مع بعضنا البعض بغضب شديد.[٥٦]

---

(٥٥) David B. Wong, 'On Flourishing and Finding One's Identity in Community'، **دراسات غربية في الفلسفة**، الجزء ١٣: النظرية الأخلاقية: الطباع والفضيلة، من إعداد بيتر فرانش (دار نشر جامعة نوتردام، ١٩٨٨)، ص ٣٣٣.

(٥٦) هذه ليست تصريحات على طريقة هوبس، بل إنها أقوال مبنية على دراسات تجريبية. انظر Susan Curtiss, *Genie: A psycholinguistic Study of a Modern Day 'Wild Child'*، (نيويورك، المطبعة الأكاديمية، ١٩٧٧)؛ Jean Marc Gaspard Itard, *The Wild Boy of Aveyron*، ترجمة جورج وموريبل هامفري، (نيويورك: أبلتون وسنتشوري كروفت، ١٩٦٢)؛ Harlan Lane and Richard Pillard, *The Wild Boy of Berundi : A Study of an Outcast Child* (نيويورك، راندوم هاوس، ١٩٧٨)؛ J. R Singh and R. M. Zingh, Wolf-Children and =

الأشخاص الناضجون أيضاً يحتاجون إلى علاقة مستمرة مع الآخرين لتدعيم قيمنا بشكل عام، ومن بينها التزامنا بالواجبات العامة.[٥٧]

المجتمعات تحدُّ من سلطة الدولة في تطبيق الإكراه

إن دور المجتمعات في إدخال وتدعيم التزاماتنا الأخلاقية يساعد على تعزيز النظام الاجتماعي الاختياري. هناك اتجاه للافتراض لأنه حين يُصار إلى تربية الأشخاص بشكل جيد من قِبَل عائلات قوية ومدارس جيدة وحين تدعَّم هذه التربية من قبل الكنائس وأماكن العبادة فإنهم سيصبحون رجالاً ونساءً فاضلين. في الوقت الحالي، بيانات علم الاجتماع لا تترك مجالاً للشك في أنه ما لم يتم تدعيم الالتزامات الأخلاقية للأشخاص بشكل مستمر، فإننا سوف نتدهور. والوسيلة الأفضل لتدعيمها تعتمد على كون الأشخاص بحاجة ماسة إلى موافقة الآخرين، وخصوصاً الذين تربطهم بهم علاقات قوية. وهذه الروابط موجودة بشكل ملحوظ في المجموعات (ومنها العائلات والجمعيات الطوعية).[٥٨] ويمكن لهذه المجموعات أن توطد التزامها بالمعايير الاجتماعية، وخصوصاً حين تصادق المجموعات على القيم المؤيدة للمجتمع.[٥٩] بالتالي، في الإمكان تقليص دور الشرطة والمحاكم، وتقلّ الحاجة إلى الدولة وأساليبها الإكراهية للحفاظ على النظام الاجتماعي، كما تستطاع الاستعاضة عن القانون والنظام بأساليب الرقابة غير الرسمية التابعة للمجموعات.

= Douglas Canland, *Feral Children and Clever* (لندن، هاربر، ١٩٤٢)؛ Feral Man *Animals* (نيويورك، مطبعة أوكسفورد الجامعية، ١٩٩٣).

(٥٧) أنا لا أقول إن المستوى الأخلاقي للالتزامات العامة مرتبط بإدخالها وتعزيزها من قِبَل العلاقات الخصوصية، بأنه بدون هذه العلاقات لا يستطيع الإنسان أن يكتسب الالتزامات العامة ويُنمّيها مهما كانت المزايا التي تنطوي عليها.

(٥٨) Dennis Wrong, *The Problem of Order*، (نيويورك، فري برس، ١٩٩٤).

(٥٩) Robert J, Sampson et al., 'Neighborhoods and Violent Crime: A multilevel Study of Collective Efficacy'، علوم، (١٥ آب/ أغسطس ١٩٩٧)، ص ٩١٨-٩٢٤.

الروابط الخصوصية تجعلنا أكثر إنسانية

الروابط الخصوصية، وبالتالي الواجبات، تحمينا من قلة الإنسانية التي ظهرت في الماضي من خلال الالتزام الشديد بأفكار مثالية وعامة، وأدّت بأولئك الذين آمنوا بتلك الأفكار إلى المحاربة من أجل تحسين الإنسانية وإلى التقليل من الاهتمام بالإنسان. إن الواجبات الخصوصية منعت عدداً كبيراً من الأطفال في عهد النازية من التجسس على أهاليهم كما منعت بعض الألمان من الوشاية بأصدقائهم اليهود، مظهرةً أنه حتى في اجتماع مدني كثير التجزئة، تحتفظ العلاقات الخصوصية بسلطة أخلاقية كبيرة.[٦٠] إن تاريخ القرن العشرين - والذكريات التي يصعب فهمها حول العذاب الذي أنزلته الحكومات والحركات الدكتاتورية بملايين الأشخاص باسم قضية عامة وبأسماء أخرى (كالاشتراكية الستالينية وبعض الحركات الدينية الراديكالية) تُذكِّرنا كم هو صعب هذا الانفعال الخصوصي.

(٦٠) في هذا الإطار، انظر Philip Selznick, *The Moral Commonwealth*، (بيركلي، دار نشر جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٢) و David Archard, 'Moral Partiality'، دراسات الغرب في الفلسفة، الجزء ٢٠: مبادئ أخلاقية، إعداد بيتر فرنش، تيودور أوهلينغ، هوارد ويتشتاين، (دار نشر نوتردام، ١٩٩٦).

الفصل الثاني

الخصوصية كواجب

في الأدب القانوني والفلسفة الاجتماعية والحديث العام، تُعتبر الخصوصية حقّاً. لكن الخصوصية كواجب نادراً ما يتم التطرق إليها، حتى وإن تجاوزنا عن ذكر أهميتها الاجتماعية وركائزها القانونية المعترف بها وسبب ضعفها في التاريخ الحديث. يقترح هذا الفصل أنه لأسباب عديدة يجب أن تؤخذ الخصوصية بعين الاعتبار بمعنييها الاجتماعي والقانوني. اجتماعي بمعنى أن عدداً من التصرفات «الخصوصية» منتظر اجتماعياً ومطلوب أخلاقياً؛ إذ إن واجباً كهذا غالباً ما يكون منصوصاً عليه في قوانين البلاد ومعزَّزاً من قبلها.

ولأن شروطاً تحيط بنا تكيّفنا لاعتبار الخصوصية حقّاً، فإن أي مناقشة كونها واجباً تبدو مخالفة للبديهة. فإننا نحترم حق الزوجين بالخصوصية في غرفة نومهما، ولكننا نعتبر من الخطأ أن يتصرفا في المجتمع وكأنهما في غرفة النوم- (في حقيقة الأمر، حتى ولو كنا في عمر سئمنا فيه من الملذات فإننا نخاف من هؤلاء الذين يضعون الكاميرات في غرف منازلهم ويصورون حرمات حياتهم على الإنترنت والتلفزيون المشفَّر) - من حق الأشخاص أن يُبقوا على عوراتهم في السر، ولكننا نطلب منهم أن لا يعرضوها في العلن بملء إرادتهم. ثم إن الأزواج الذين يتشاجرون، لم يفرض فقط علينا عدم التدخل (إلاّ إذا كنا أصدقاءً مقربين) بل أن نذكّرهم دائماً بأننا «يجب ألاّ ننشر غسيلنا الوسخ في العلن». كذلك فكل ما يعتبر محزناً أو بشعاً - ويذهب ذلك من الحزن الشديد إلى التشويه الذي يلي جراحة استئصال الثدي - يحب أن يحصل في الخصوصية. الموت أيضاً يجب أن يحصل

في الخصوصية. طبعاً لدينا حق طبيعي يمنع الآخرين من قراءة بريدنا أو الاستماع إلى مخابراتنا الهاتفية أو حتى معرفة أفكارنا الخاصة ومشاعرنا. إلاّ أنه تزعجنا (أو على الأقل كان يزعجنا) هذه النزعة الشعبية إلى الإظهارية أو التصرف بطريقة ملفتة للنظر التي نشهدها في بعض البرامج التلفزيونية. نعترض بشدة حين توضع كاميرات في الحمامات من قبل أرباب العمل أو أصحاب المحلات أو مراهقين فضوليين أو بعض مختلسي النظر، ولكن نعترض أيضاً على الأشخاص الذين يريحون أنفسهم في العلن؛ ومهما كانت آراؤنا حول عقوبة الإعدام، إلاّ أننا جميعاً نتّفق على أنها يجب ألاّ تحصل علانيّة. باختصار، إذا كان علم الاجتماع قد عرّف الحق بالخصوصية على أنه «مطلب شرعي لمنع أو ردّ نظر وسمع الآخرين»،[1] فإن الخصوصية كواجب هي الصورة المعكوسة: إنها واجب ألاّ نعرض علناً أفكارنا وأحاسيسنا أو فوق كل ذلك تصرفاتنا على الآخرين.

واجب الخصوصية[2] يظهر بشكلين أساسيين. أستعمل هنا عبارة «الخصوصية الشرعية» للإشارة إلى المطلب القانوني أو الشرعي القاضي بأن نحجب أفكارنا ومشاعرنا وتصرفاتنا عن نظر وسمع الآخرين. مثلاً، إراحة الجسد، بعيداً عن الأنظار - وسأستعمل عبارة «الخصوصية المتوقعة» للإشارة إلى المتطلبات الاجتماعية للخصوصية فضلاً عن القانونية منها؛ وفي كلتا الحالتين، حين تعتبر الخصوصية واجباً فهي تقع في فئة الواجبات الاجتماعية التي تقع على شخصٍ ما، إنها مسؤولية وخدمة للخير العام، وليست خيراً وحقاً شخصياً. كما سيتضح حين سنقوم بدراسة حالات محددة، هذه الواجبات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقيم المجتمع وبالتصرف والخصال التي يعتبرها هذا المجتمع حميدة.

إذا كان مبدأ الخصوصية كواجب قد أصبح ضعيفاً، فإن ذلك انعكاس لِقيمنا

(١) Amitai Etzioni, *The Limits of Privacy*، (نيويورك، بازيك بوكس، ١٩٩٩)، ص ١٩٧.

(٢) كلمة «واجب» تنطوي على الفرض، بينما كلمة «المسؤولية الاجتماعية» تتضمن الإذعان الطوعي للعادات الاجتماعية. قد يكون من الأفضل الربط بين الواجبات الخصوصية والخصوصية الشرعية، والخصوصية بكونها مسؤولية اجتماعية والخصوصية المتوقعة. إلاّ أن اعتماد التمييز بين هذه المفاهيم قد يؤدي فقط إلى تعقيد المعجم المستعمل وليس أساسياً لأول دراسة لهذه المسألة.

المتغيرة. في مراحل سابقة من التاريخ، كان مبدأ الخصوصية كواجب أقوى (في الولايات المتحدة الأميركية المستعمرة)، وهو أيضاً أقوى اليوم في بعض المجتمعات الإسلامية حيث لا يسمح للنساء بالكشف عن شعرهن وبشرتهن علناً وعليهن البقاء بعيداً عن الأنظار حين يأتي الزوار. هذا يقودنا إلى السؤال الأساسي: هل أصبح المفهوم العربي للخصوصية كواجب ضعيفاً جداً، أو هل أن هذا الضعف يعكس تحرراً من بعض المحرمات البائدة، كإرضاع الطفل علانية؟ بشكل آخر، هل أن انخفاض الخصوصية كواجب سبب للاحتفال أو سبب للقلق ولاتخاذ إجراءات سريعة للعلاج؟ وإذا كان جوابنا هو الثاني فما هو نوع الإجراءات التي يجب اتخاذها؟

سأبدأ أولاً بدراسة موجزة للخصوصية كواجب في المجتمعات التي يقوى فيها هذا المبدأ بهدف إظهار أن هذا الواجب يمكن أن يكون زائداً أو ضاغطاً. ثم أعرض تاريخ انحدار الخصوصية كواجب وظهورها كحق في المجتمع الأميركي، ثم أظهر أنه حالياً، في الولايات المتحدة الأميركية، الجميع يعتبر الحرية حقّاً لدرجة أن الخصوصية كواجب غالباً ما يُعاد النظر فيها، حتى حين تعتبر عنصراً أساسياً من المسألة المتناولة. ثم أخوض في التبريرات التي يقدمها أصحاب النظريات السياسية الليبرالية والفلاسفة الاجتماعيون حول ضعف الخصوصية كواجب. وفي هذا السياق، أقدم بعض المعلومات التي تتعلق بالأذى الذي قد يلحق الأطفال والراشدين والمجتمع بكامله بسبب قلة الخصوصية، وكيفية تصوير هذه النتائج من قبل الليبراليين والمجتمعيين. وأنهي هذا الفصل بطرح سؤالٍ حول إذا ما كان ضعف الخصوصية كواجب محرراً أو على العكس مؤذياً بالنسبة للخير العام، متطرقاً إلى مسألة العمل على تعزيز وتدعيم الخصوصية كواجب وإيجاد مفاهيم وصيغ مشتركة لما يجب أن يبقى في السر.

واجب السرية من منظور تاريخي مقارن

يمكننا أن نرى أشكالاً قوية من السرية الشرعية والمُرتقبة في عصور وحضارات أخرى، وأحياناً أشكالاً متطرفة وهجومية من الخصوصية في مجتمعات حيث الحقوق غير محترمة ولكن الخصوصية عنيفة ومفروضة بالقوة. على سبيل المثال، في بعض

المجتمعات الإسلامية التي تتبع بصرامة الشريعة الإسلامية يُطلب من النساء أن يخفين شعرهن وجلدهن والخط المحيط لأجسادهن،[٣] واعتماد لباس يحترم هذه المتطلبات (ومثال اللباس الذي يحترم هذه المتطلبات، ولكن في حده الأقصى هو الـ burqa) . المفروض على الزوّار الرجال أن لا يروا النساء حين يدخلون إلى المنازل حيث يبقين هؤلاء في جزء منفصل منها طالما أن الزوار الرجال في المنزل.[٤] على المرأة أن تبقي أيضاً صوتها منخفضاً واستعماله أقل ما يمكن (إذ إن صوت المرأة يعتبر وكأنه يحمل إغراءً ما وبالتالي يحمل إثارة جنسية.[٥] إن المجتمعات الشيوعية امتلأت بالمفاهيم الفيكتورية للخصوصية. في الاربعينيات والخمسينيات، حاول الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي أن يُبقي الصور والمناقشات حول الجنس بعيدةً عن عيون الناس، إضافةً إلى أن ارتداء الشورت كان ممنوعاً للنساء والرجال في عدد من الأماكن العامة ومرفوضاً تقريباً في جميع الأماكن حتى الثمانينيات. إن النساء اللواتي كن يرتدين فساتين مكشوفة العنق وبدون أكمام كانت تتم ملاحقتهن وفي بعض الأحيان المتطرفة اتهامهن بِـ«التعري» أو بـ«إخلال بالآداب العامة».[٦]

يشير جيفري روزن إلى أنه في القانون اليهودي كما في القرن المتوسطي، كانت تعتبر إهانة ليس فقط لأننا نراقب علاقات الآخرين الحميمة، بل أيضاً أن نترك الآخرين يراقبون علاقاتنا الحميمة. بالتالي، فإن القانون اليهودي لم يعطِ للفرد حقَّ التنازل عن حماية السرية - مثلاً أن يتعرّى - لأن نتائج هذه الأعمال قد اعتبرت أكبر من الأرباح التي قد تنتج عن حرية الفرد.[٧] يكتبميناهيم أيلون: «لا يسمح لأي إنسان أن يخرق سياج إسرائيل أو أن يتصرف بطريقة وقحة وغير محتشمة قد تسبب

---

(٣) Geraldine Brooks *Nine Parts of Desire*، (نيويورك، أنكور بوكسو، ١٩٩٦)، ص ٢١-٢٢.

(٤) Hanna Papanek, 'Purdah: Separate Worlds and Symbolic Shelter'.، دراسات مقارنة في المجتمع والتاريخ، عدد ٣، (١٩٧٣)، ص ٢٩٤.

(٥) Brooks, *Nine Parts of Desire*، ص ٢٦، ١٦٢.

(٦) Igor S.Kon, *The Sexual Revolution in Russia*، ترجمة جيمس ريوردان (نيويورك، فري برس، ١٩٩٥)، ص ٦٧-٨٤، ١٣٥-١٣٦.

(٧) Jeffrey Rosen, *The Unwanted Gaze.*، (نيويورك، دار كنويف، ٢٠٠١)، ص ١٨-١٩.

هجرة العناية الإلٰهية من إسرائيل».(٨) وفي السياق نفسه كتب أوجين بوروفيتز وفرانسز فينمن شوارتز أن المفهوم اليهودي tzeniyut قد يترجم بـ«احتشام» ويمكن أن يعني أنه علينا أن نحتفظ «بجزء من أنفسنا لأنفسنا بعيداً عن فضول وأعين الآخرين».(٩) وتشير أنيتا آلن إلى أن «هذه القوانين تُظهر تقليداً أخلاقياً غير إرادي في التفكير عن الخصوصية». وعلى الأشخاص واجب حماية خصوصيتهم لأن «سلامة المجتمع هي بحد ذاتها مُهدَّدة».(١٠)

في أوقات سابقة من تاريخ أميركا، كانت السرية المرتقبة تنعكس في المفاهيم البورياتانية للاحتشام. كان مفروضاً على النساء في إنكلترا الجديدة الاستعمارية أن يغطين أنفسهن من الرقبة حتى إصبع القدمين، ارتداء غطاء للرأس في الأماكن العامة والامتناع عن أعمال غير لائقة كالأكل والشرب في الأماكن العامة وبين الأغراب».(١١)

لقد كان نقاش طويل بين المؤرخين حول إذا ما كانت الولايات المتحدة الأميركية بلداً تتركز قيمه حول الحقوق الفردية (والحرية)، أو بلداً حيث القيم اللوكية تتنافس مع القيم الجمهورية، كما يؤيدها غالباً المحافظون الاجتماعيون.(١٢) حتى ١٩٦٠، حظي هذا النقاش باهتمام أكاديمي كبير؛ إذ إن المجتمع الأميركي لديه مجموعة قوية من القيم الجوهرية، بينما الحقوق غالباً ما كانت خادعة. بالتالي، فإن الفرضية المعيارية حول السيطرة اللوكية قد خدمت أولئك الذين حاربوا لمنح

(٨) Menachem Elon, *Jewish Law: History Sources, Principles* (القدس، الجامعة اليهودية، ١٩٩٤)، ص ٩٤٣.

(٩) Eugene B. Borowitz and Frances Wienman Schwartz, *The Jewish Moral Virtues* . (فيلادلفيا، جمعية المطبوعات اليهودية، ١٩٩٩)، ص ١٥٠، ٢٥٢.

(١٠) Anita Allen, 'The Wanted Gaze'، مجلة جورجتاون القانونية ٢٠١٣، عدد ٨٩، (حزيران/يونيو ٢٠٠١): ٢٠١٥.

(١١) Laurel Thatcher Ulrich, *Good Wives*. . (نيويورك، دار كنوبف، ١٩٨٠)، ص ٩٩، ١٠٨-١٠٩.

(١٢) لمزيد من الاطلاع على التيارين الجمهوري والفرداني في الثقافة الأميركية، انظر Robert Bellah, Richard Madsen, William M. Sullivan, Ann Swidler, and Steven M. Tipton, *Habits of the Heart*. (بيركلي، مطبعة جامعة كاليفورنيا الأولى، ١٩٨٥)، ص ٢٧-٣٩.

الأفريقيين الأميركيين حقوقاً كاملة بالحكم وبالواقع، والذين ناضلوا من أجل حقوق المرأة، والذين دافعوا ضد الممنوعات الجنسية، والذين سعوا إلى حقوق ممتدة للمعوقين الأميركيين، والذين يسعون إلى حماية الطبيعة. كما أنها أعطت وأضفت شرعية على جهود المحافظين الاقتصاديين لتقليص دور الحكومة ونشر حرية الاختيار لا سيما في عالم الأسواق وفي عهد ريغن وتاتشر. والستينيات هي أيضاً العهد الذي تمَّ فيه رسم الحقوق الدستورية المتعلقة بالخصوصية، والتي انبثقت من الدعاوى في المحاكم: غريسوولد مقابل ولاية كونيكتيكت، أيزنستاد مقابل بيرد وأخيراً رو مقابل وايد.[١٣] (في السابق، كانت الخصوصية في القانون الأميركي محددة فقط بالأضرار، وقد أدت إلى ما اعتبر أهم مقالة حول مراجعة للقانون «حق الخصوصية» الذي تمَّ نشره في ١٨٩٠ من قِبَل وارن وبرانديس،[١٤] وحول بعض قوانين الولايات).

في ١٩٩٠، تحوَّل المجتمع الأميركي من أمةٍ ذات مجموعة قيم قوية وصارمة (ولو أن الكثير منها يعتبر اليوم غير مقبول) إلى مجتمع طغت فيه الحقوق والفردية على الروابط المجتمعية. ينطبق هذا التطور على المعايير المجتمعية إلى حد أننا لا نحتاج هنا إلاَّ إلى ذكرها بشكل سريع. أظهرت ماري آن غليندون في كتابها الحديث عن الحقوق أن هذه النزعة المتزايدة نحو تحويل الاختلاف في المصالح والحاجات والمتطلبات إلى إساءة في الحقوق قد جعلت من الصعب إيجاد حل للخلافات وحوَّلت أميركا إلى مجتمع محبٍّ للخصام وميَّالٍ إلى إقامة الدعاوى.[١٥] أظهر روبير بيلاه وشركاؤه أن ثقافة التمدن قد تضاءلت مع انشغال الأميركيين بذاتهم.[١٦] لقد ازداد تجاهل انتهاك القانون والإساءة إلى الأخلاق لأنه قيل إن

---

(١٣) Griswold v. Connecticut, 381US 479 (1965), Eisenstadt v. Baird, 405 US 438, 439 (1972) Roe v. Wade 410 US 113 (1973)

(١٤) Samuel Warren and Louis Brandeis, 'The Right to Privacy'. 4، مجلة هارفارد القانونية ١٩٣، (١٨٩٠).

(١٥) Mary Ann Glendon, *Rights Talk*، (نيويورك: فري برس، ١٩٩١)، ص ١-١٨.

(١٦) انظر: Bellah et al., *Habits of the Heart*

القوانين والأعراف المعنية قد انتهكت حقوق الأطراف المتهمين بالقيام بهذه الانتهاكات. وقد أصبح من المهم تغذية احترام الذات أكثر من التصرُّف الجيد. لقد أبرزتُ في أعمالي الشخصية أن القيم القديمة - التي غالبيتها تستحق أن يبطل العمل بها - قد ألغيت ولم يتم وضع صيغ جديدة لهذه القيم مما أدى إلى ارتفاع نسبة الجرائم وتعاطي المخدرات والطلاق والحَمْل عند المراهقات، وجميعها كانت في نسبة منخفضة إِبَّان الخمسينيات. وأكدت أن الحوار الأخلاقي هام جداً وضروري للوصول إلى مفاهيم جديدة للقيم.(١٧)

في الفترة نفسها الممتدة من الستينيات إلى التسعينيات، لم يتم فقط صياغة حقوق دستورية جديدة حول الخصوصية، بل إن واجب الخصوصية قد ضعف. وبما أن الأعراف والقوانين التي تعكس القيم الاجتماعية - هذه التي يعتبرها المجتمع مثالية - قد تضاءلت، فإن الخصوصية كواجب قد اختفت في عدد كبير من النصوص القانونية والاجتماعية، وحتى في الحديث الاجتماعي. لقد تمَّ سلخ هذا المبدأ من المجتمع ككل؛ إذ كثرت التصرفات التي كان المطلوب أو المفروض أن يقوم بها المرء في السر وأصبحت تقام أمام أعين الآخرين بشرعية تامة.

«عِش بدون أي قيد». كان هذا شعار الستينيات وتمَّ الاهتمام والعمل به كثيراً في العقود التي تلت. قواعد اللباس قد تراخت كثيراً، إلى درجة أنها اختفت تقريباً. الإظهارية في وسائل الإعلام وفي الأماكن العامة أصبحت متفشية. التصرف الحميمي بين العامة مقبول، وإن لم يكن مرحّباً به. أما وسائل الإعلام فقد دفعت بالأمور كثيراً؛ إذ إنها تعرض على التلفزيون تصرفات تعتبر غير لائقة، وفي أوقات مخصّصة لمشاهدة الأطفال. تصوير أشخاص يبولون أو تصوير التعرية الأمامية قد ازداد قبوله في السنوات الأخيرة. صحيح أنه ما زال هناك بعض التصرفات، حتى في البلاد أو الولايات ذات القوانين والأعراف الأكثر ليبرالية، التي ما زال يطلب أو يتوقع أن يقوم بها المرء في السر؛ مثلاً الجِماع في العلن وفي وضح النهار، وخصوصاً على مقربة

(١٧) Amitai Etzioni, *The New Golden Rule: Community and Morality in a Democratic Society*، (نيويورك، بتزيك بوكس، ١٩٩٦)، ص ٦٤-٧١، ١٠٢-١١٠ .

من ملعب، لا تعتبر مقبولة، حتى في البلاد الاسكندينافية وفي كاليفورنيا، وكذلك الذهاب إلى المُسْتراح في العلن. في حقيقة الأمر، إن كل ولاية لها قوانينها حول الكتب التي تتضمن صوراً غير محتشمة،[18] بالرغم من أن هذه القوانين قلّما يتم احترامها. على عكس ذلك، وعلى العموم، فإن الاتجاه في الولايات المتحدة (والأمر يتزايد في مجتمعات أخرى حرة) على الأقل حتى مؤخراً هو لتقليص الخصوصية بنوعيها الشرعية والمرتقبة. هذا، بالرغم من بعض المحاولات التي قامت من أجل قلب هذا الاتجاه منذ بداية المجهود المجتمعي في التسعينيات.[19]

يبقى السؤال قائماً لمعرفة ما إذا كان هذا التطور مؤذياً بالنسبة لرفاه الفرد والمجتمع. إذا كانت الإجابة على هذا السؤال إيجابية،ما هي أنماط التصرف التي يجب أن نتوقع أو نشرع في أن يقام بها بنوع من الخصوصية، وكيف يمكن تحديدها؟ بالتأكيد قد يسعى البعض فقط إلى استعادة الأشكال القديمة للخصوصية مثل أولئك الذين حرّموا إرضاع الطفل في الأماكن العامة.

المسألة ليست مسألة تاريخية. هناك تساؤل صغير حول ما إذا كان واجب الخصوصية قد انخفض بحدة في نفس الوقت الذي ضعفت فبه كثيراً قيم اجتماعية أخرى. أما مسألة إذا كان هذا الاتجاه تحررياً، قليلاً أو كبير الأذى. وفي حال أنه كان كبير الأذى فإنه يحتاج إلى بعض التصويب. لقد اعتدنا على القُبَل والعناق في العلن والتعري الجزئي. ولقد اتسعت دائرة ما يعتبر مقبولاً في الأماكن العامة. وهل في الأمر مسألة تباطؤ ثقافي إذا كنا لم نتخلص بعدُ من آخر آثار الخصوصية الشرعية والمنتظرة؟ أو أن هنالك أسباباً عميقة للانقلاب بالاتجاه المعاكس وصياغة مفاهيم جديدة، على الصعيد الأخلاقي بالدرجة الأولى ومغلّفة بالإطار القانوني حول ما يجب على الإنسان أن يبقى بعيداً عن أعين وآذان الآخرين؟ والأهم هل أن العرض

---

(١٨) ذكر الكاتب جميع القوانين التي صدرت في الولايات المتحدة الأميركية حول الكتب التي تتضمن صوراً فاضحة.

(١٩) لمزيدٍ من المعلومات حول الاتجاهات المجتمعية التي ساهمت الحركة المجتمعية في تعزيزها، انظر Amitai Etzioni, *My Brother's keeper: A Memoir and a Message*، (نيويورك، دار نشر روومان وليتلفيلد، ٢٠٠٣)، الفصل ١٦.

المتزايد للعورات وللمواضيع الخاصة يهدِّد الأسس الأخلاقية للمجتمع ويؤذي الآداب العامة؟

مجتمع محوره الحقوق

إن الاهتمام بالخصوصية كحق كبير برز في أميركا المعاصرة حتى أن الخصوصية كواجب غير مذكورة حتى ولو كانت عنصراً أساسياً من المسألة التي بين أيدينا؛ ففي اللغة العامية، تعتبر الخصوصية أولاً وأخيراً حقّاً. ثم إن معجم مريام ويبستر قد عرَّف الخصوصية بأنها «صفة أو وضع يكون فيه المرء بعيداً عن المجتمع»، ويضيف «حرية لا يسمح التدخل بها».[٢٠] وإن البحث في أخبار ليكسس نيكسس نيوز يشير إلى وجود ١٤٠ مقالة تحت عنوان «الخصوصية» جميعها يتحدث عن الخصوصية كحق، ومن ضمنها حقوق المريض أو المحكوم أو المستهلك.[٢١] نتائج الاستفتاء الشعبي تعتبر الأمر محسوماً وأنها حين تسأل عن الخصوصية فالجمهور يفهم دائماً أن الإشارة هنا هي إلى الخصوصية كحق.[٢٢] إن الكتب عن الخصوصية قد كتبها غالباً أساتذة قانون، ولكنها في متناول الجمهور بأكمله (مع بعض الاستثناءات فقط) وتتناول الخصوصية كحق. تشمل هذه الكتب **المجتمع الشفاف** (ذي ترانسبارنت سوسايتي) كتبه دافيد برين، **النظر غير المرغوب فيه** (ذي أنوانتد غيز) كتبه جيفري روزن، **والحق بالخصوصية** (رايت تو برايفسي) كتبه أيلين ألدرمان وكارولين

---

(٢٠) *Miriam Webster's Collegiate Dictionary*، الإصدار العاشر.

(٢١) بناءً على نتائج الدراسة التي أجريت في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(٢٢) انظر استفتاء ABC News/Washington Post الذي يطرح سؤالاً: ماذا تظن هو الأهم اليوم بالنسبة للمكتب الفدرالي للاستخبارات أن يحقق في التهديدات الإرهابية المحتملة حتى ولو عنى ذلك أن تتدخل عنوةً بالخصوصية الشخصية، أو عدم التدخل في الخصوصية الشخصية حتى ولو أدى ذلك إلى تقييدها بمهمتها في التحقيق في عمليات إرهابية محتملة؟ ٧-٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢؛ واستفتاء CBS News الذي يطرح سؤالاً: «مكاتب الاستخبارات الحكومية قالت إنها ستضع كاميرات للمراقبة في الأماكن العامة مثل الأماكن السياحية والمتاحف الوطنية التي تشكِّل رموزاً لتاريخ بلادنا. هل تعتبر هذا العمل تدخلاً في الحرية الشخصية للأفراد؟ إذا كانت الإجابة إيجابية، أسأل: هل تعتبرها انتهاكاً صغيراً أو كبيراً للحرية الشخصية؟»، ١٥-١٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢.

كينيدي، وثي أند أوف برايفسي «نهاية السريّة» كتبه شارل شايكس وهنا أذكر فقط بعض الأسماء.(٢٣) وكتابي «حدود الخصوصية» يتناول الخصوصية على أنها حق يوضع في الميزان مع الاهتمام بالخير العام هذه الكتب لم تذكر الخصوصية الشرعية إلاَّ نادراً.(٢٤) والوضع مماثل في الأدب القانوني؛ فالبحث في «معجم الليكسس نيكسس» حول الأبحاث القانونية قد أظهر أنه خلال شهر واحد في العام ٢٠٠٠ ظهرت ١١٤ مقالة تتناول جميعها الخصوصية كحق ولم تُذكر الخصوصية كواجب تجاه الخير العام أو لحماية الأعراف والقيم الاجتماعية في أيٍّ من هذه المقالات.(٢٥)

الكتابات القانونية التي تعنى بالخصوصية الشرعية - وخصوصاً تلك التي تناقش الأوضاع غير المحتشمة، التعري على البحر والرقص العاري وغيرها. .- نادرة، وذلك يعني الوضع نفسه في الثقافة العامة. أولئك الذين يعنون بالخصوصية الشرعية يميلون إلى معالجة الموضوع بالنسبة إلى حق واحد أو آخر. والمثال على ذلك قضيتان في المحكمة العليا: بارنز مقابل غلن ثياتر غلين ومدينة إري مقابل بابس وكلتاهما تعنى بقوانين عامة تمنع الرقص العاري.(٢٦) وبالرغم من أن المحكمة، لم تعترف في كلتا القضيتين بضرورة إبقاء التوازن بين حماية حرية التعبير وبين حماية الأخلاق العامة، فإن المناقشة في الأدب القانوني قد ركزت على الأولى وتجاهلت الثانية.(٢٧) يناقش دافيد كول الرقص العاري معتبراً أنه نوع من التعبير الجنسي،

---

(٢٣) David Brin, *The Transparent Society*، (نيويورك: مطبعة بيرسيوس، ١٩٩٩)، Rosen, *The Unwanted Gaze*, Ellen Alderman and Caroline Kennedy, *Rights to Privacy* (نيويورك كنوبف، ١٩٩٥)؛ Charles J. Sykes, *The End of Privacy*، (نيويورك، مطبعة سان مارتن، ١٩٩٩).

(٢٤) Etzioni, *The Limits of Privacy*، ص ١٩٦-١٩٧.

(٢٥) بناءً على نتائج دراسة Lexus-Nexus التي أجريت في ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٢ لمقالات تمّ نشرها بين ١ و٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠.

(٢٦) Barnes V. Glen Theater, Inc. 501 US 560 (1991); City of Erie V. Pap's A.M. 529 US 277 (2000).

(٢٧) انظر David Cole, *'Playing by Pronography's rules'*، 43، مجلة جامعة بنسيلفانيا الحقوقية ١١١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤)، ص ١٧٦.

وبالتالي فهو مثل جميع أنواع التعبير لا يمكن تنظيمه من خلال التعديل الأول:

إن تنظيم التعبير الجنسي لا يمكن تبريره من خلال أنظمة الفقه التقليدي، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى قلب مفهومين أساسيين من التعديل الأول، بما أن المحكمة العليا قد صادقت على قلب هذين المفهومين، فإن ذلك يوحي بأنها قد أخذت بعين الاعتبار الفوائد من عملية الفصل بين الخاص والعام من أجل ترجيح مبدأ التعديل الأول.[٢٨]

يبدأ تيموتي تيسلوك مقاله بالقول إن «هذه القضية ليست قضيةً حول التعري، بل إنها حول حرية التعبير»؛ وينتهي بالقول «إن قرار المحكمة في قضية بارنز قد أعطى للهيئات التشريعية شكاً أبيض لمراقبة مضمون المكالمات للجميع. ويا له من انتهاك واضح للدستور!».[٢٩]

وللتذكير، فإن الموضوع تمَّ طرحه في سؤال حول ما إذا كان حق حرية التعبير قد أُدخِل عنوةً بدون أي تقدير لمسألة إذا كان هناك أي تأثير لا اجتماعي من أي تصرف قد سمح له حديثاً أن يقام في العلن، ومدى هذا التأثير إذا كان هناك من أثر. قد يرى البعض في ذلك دليلاً على الاحترام الكبير المعطى إلى حرية التعبير، والافتراض الضمني أن تقريباً أي شيء آخر قد يفتح الطريق أمام تفادي انتهاك الحقوق. إلا أنه في عصر أقل تمحوراً حول الحقوق وأكثر اهتماماً بالالتزامات المعنية بالخير العام، ينبغي على الكاتب أن يعالج أكثر مدى التضحية المتوقعة من المجتمع لتسوية التفسير المسهب للحقوق التي بين أيدينا، وأن يسعى إلى وضع أساليب لحماية ما تبقى من الخصوصية كواجب – ومن الأفضل أن تكون أساليب لا تضعف حمايات التعديل الأول.

في بعض الحالات الأخرى، إن حق إلغاء القوانين والتوقعات الخاصة بواجبات الخصوصية وضعت قيد السؤال، ليس بسبب النتائج السيئة على الثقافة الأخلاقية بل

---

(٢٨) المرجع السابق.

(٢٩) Timothy M. Tesluk, 'Barnes v. Glen Theater :Censorship? So what?'، 42، مجلة كايس ويسترن ريزرف الحقوقية ١١٠٣، (١٩٩٢)، ص ١١٢٦-١١٢٧.

بسبب الاهتمام بحق فردي آخر. يبدأ ديفيد كوشنر دراسته لقضايا المحكمة وتعليقات المحكمة العليا بشأنها حول حمام الشمس بالعراء في السؤال: «ألا يحق للمرء أن يتمتع بالبحر في العراء؟ أو على عكس ذلك، أليس لدى المرء الحق أن يتمتع بالبحر في العراء دون أن يعرض نفسه لعراء الآخرين؟».[٣٠] في عام ١٩٧٥، في قضية وليامز مقابل هاتاواي والتي سعى فيها مكتب الحدائق الوطني إلى منع التعري على ضفة كاب كود الوطنية، فإن المحكمة الفدرالية في المقاطعة وجدت أن «التعري هو في الأساس أمر فردي وشخصي» وبالتالي يقع ضمن نطاق الحرية الشخصية، الأمر الذي يعطيها بعض الحماية الدستورية.[٣١] في القضايا التي بين أيدينا، إن المحاكم تضع في ميزان مقابل لحق حرية التعبير الشخصية، حق الآخرين في ألاّ يزعجهم هذا التصرف المذكور. (في الإمكان رؤية ولمس الأذى المادي الذي تتعرض له الممتلكات العامة، ولكن الأذى غير المادي لا يمكن قياسه مثل الأذى الذي قد يتعرض له مثلاً النسيج الاجتماعي)؛ بالتالي، فإن في عدد من القضايا، أيدت المحاكم رفض العراء على الشواطئ أو في المسابح التي يمكن رؤيتها بسهولة من الشارع العام أو التي تلامس مسابح لغير العراة - على أساس أنها قد تشكل أذىً أو إساءةً للأفراد.[٣٢]

كذلك في بعض القضايا الأخرى، فإن التصادم بين «حق» إضعاف ما تبقى من معايير الاستقامة الأخلاقية وبين «حقوق» الذين قد يعتبرون أنفسهم قد لحقهم أذىً قد تمّ «حلّه» بالطلب لأولئك الذين اعتبروا أنفسهم قد تعرضوا للأذى أن يتراجعوا بطريقة أو بأخرى، وذلك بدون أيّ اكتراث للضرر الذي قد يلحق الثقافة الأخلاقية. يمكن تفادي الأذى إذا قام الأشخاص بِـ«تحويل النظر» لتفادي الخطاب، النظرات أو التصرف العدائي.[٣٣] على سبيل المثال، لقد تمّ توقيف رجل بتهمة «تصرف

(٣٠) David Kushner, 'Property Rights in Nude Sunbathing'، مجلة ويتيير الحقوقية ٢٦١، (شتاء ١٩٩٧)؛ Cole, 'Playing by pronography's Rules'

(٣١) Williams V. Hathaway, 400F. Supp., (D.Mass, 1975)، ص ١٢٦-١٢٧.

(٣٢) انظر Chapin V. Town of Southampton, 457 F. Supp، ص ١١٧٠، ١١٧٤-١١٧٥، (١٩٧٨).

(٣٣) Cohen V. California, 403 US 15, (1971).

عدائي»؛ إذ ارتدى سترةً كتب عليها عبارة «تباً للخدمة العسكرية». إن الحجج التي استعملت لملاحقته قضائياً قد ارتكزت على الرغبة في حماية الآخرين، ولا سيما النساء والأطفال من التعرض لرؤية خطاب قد يجدونه هجومياً أو غير مقبول في مكان عام.(٣٤) في قضية كوهين مقابل كاليفورنيا قلبت المحكمة العليا هذه الحجة؛ إذ قالت إن «وجود أشخاص لم يتعمدوا سماع هذا الكلام لا يمكن استخدامه آلياً لتبرير اقتطاع أي خطاب قد يشكل أذىً أو إهانةً... وأولئك في محكمة لوس أنجلوس قد يستطيعون تفادي مزيد من المس بحساسيتهم فقط وذلك بتحويل أعينهم». إن قرار المحكمة كما كتبه جوستين هارلن يُظهر درجةً عاليةً من الاستنساب الأخلاقي؛ إذ يقول «بالتأكيد إن المحكمة لا تستطيع تنظيف الخطاب والكلام لدرجة أن يصبح مقبولاً من قِبَل الأشخاص الأكثر حساسية واحتشاماً بيننا.. فالكلمة المؤلفة من أربعة أحرف هنا (fuck) والتي هي موضوع نقاشنا قد تكون أقل إزعاجاً من الكثير من الكلمات التي من جنسها، وإن هذا صحيح أن الكلام الذي يعتبره البعض وضيعاً قد يكون في نظر البعض الآخر شعراً».(٣٥)

يكتب الفيلسوف الاجتماعي هادلي آركس أن هذا القرار تضمّن «قد حُلّت للمرة الأولى مسألة حماية الآداب معتبراً أنها ليست بالأهمية لكي تكون موضع اهتمام من قِبَل الدولة وتضمن فرض أية حدود على الكلام، بل لو أن كان لها منحىً سياسي لكانت حظيت باهتمام أكبر».(٣٦) لا يوحي آركس هنا أن لا أحد منذ الستينيات قد اتخذ المنحى الآخر. بل يبدو واضحاً أن الكتب والمقالات التي تعالج الأذى للأخلاق العامة بدلاً من الحقوق نادرة جداً. لكن يوجد بعض الاستثناءات المنحازة الهامة.

تُبدي بريسيلا ريغن في كتابها **تشريع الخصوصية** في النظرة الأولى استثناءً من الطراز الأول، وهي تنتقد هذا الاتجاه في الفلسفة الاجتماعية والخطاب الرسمي

---

(٣٤) 1 Cal App. 3d, 94,97-98, 81 Cal.Rptr. 503, 505, (1969).

(٣٥) Cohen V. California, 403 US 15, (1971).

(٣٦) Hadley Arkes, *The Philosopher in the City*، مطبعة جامعة برينستون، ١٩٨١، ص ٦٥-٦٦.

الأميركي لاعتبار الخصوصية كحق فردي فقط، وبالتالي وضعه في إطار يؤكد على «العزلة والمصلحة الشخصية» دون التطرق إلى مفهوم أوسع وهو الأهمية الاجتماعية للخصوصية. وهي ترى أن النقاش حول السياسة العامة قد تأثر بوجهة النظر الفردية، وبالتالي فإن الهدف في القانون والسياسة كان فقط حماية المصلحة الفردية في الخصوصية.(٣٧) وحيث يوجد الاعتراف بالقيمة الاجتماعية للخصوصية، فهو يوجد «بسبب اهتمام المجموعة بالحفاظ على كرامة الفرد» كما يقول إدوارد بلوستاين.(٣٨)

تعتبر ريغن ثلاثة أسس للأهمية الاجتماعية للخصوصية. وهي تقول أولاً، إن الخصوصية قيمة مشتركة، وهي قيمة يتقاسمها جميع الأفراد إلى حدٍّ ما. ثانياً، السرية قيمة عامة - وهي ذات أهمية ليس لفرد واحد فقط بل للنظام السياسي الديموقراطي بأكمله. وأخيراً، تقول ريغن إن السرية قيمة جماعية لأن التقنيات الحديثة وسياسات الحكومات تؤثر على كل فرد منا، وتجعل من الصعب على أيٍّ واحد منا أن يحمي خصوصيته دون تأمين ضمان مستوىً مماثل من الخصوصية للجميع.(٣٩) لكن بالرغم من أنها تناقش السرية كقيمة اجتماعية بدلاً من تناولها على أنها حق، فهي تستعمل هذه الحجة لتبرهن لماذا يجب حماية حق الفرد في الحرية من التهديدات الخارجية - وليس مناقشة إذا كان هناك بعض الأماكن في هذا العالم حيث الخصوصية هي (أو يجب أن تكون) واجباً بدلاً من أن تكون حقاً.

آنيتا آلن من عداد العلماء المعاصرين القلائل الذين يعترفون بما يسمى الخصوصية الشرعية، قد خصصت مقالتين للتعمق في هذا الموضوع. في «الإرغام على الخصوصية»، تصف آلن ظهور الرغبة في السريَّة أو توقعات الخصوصية في المجتمع الأميركي بأنها تعود إلى وجود الفرص المناسبة للمرء للتخلي عن سريته الخاصة من أجل مكسب - مثلاً، المرأة التي تضع كاميرات موصولة على الإنترنت في غرفة نومها وتفرض على الزبائن مبلغاً من المال مقابل أن يتفرج عليها -

---

(٣٧) Priscilla Regan, *Legislating Privacy*، (شابيل هيل، جامعة كارولاينا الشمالية، ١٩٩٥)، ص ٢٤-٢٥.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٠-٢٣٠.

واستخدام سرية الآخرين عبر صحف مصغَّرة وفي برامج التلفزيون.[٤٠] تتابع آلن هذا النقاش في مقال ثانٍ «النظرة المطلوبة» حيث عزت قلّة الاهتمام بمشاكل الإظهارية إلى اتجاه المجتمع الأميركي نحو التعامل مع الخصوصية بأنها اختيارية تماماً، معتبرةً أن «لدينا الحق في التخلي عن حقنا في الخصوصة إذا أردنا ذلك وعلينا واجب احترام الخصوصية التي يريدها الآخرون، ولكن ليس علينا واجب أن نحتفظ بالخصوصية لأنفسنا وللذين لا يريدونها».[٤١] وتكشف آلن في القانون الأميركي عن أماكن تمّ فيها احترام الخصوصية (مثل القوانين التي ترعى قلة الاحتشام والمتطلبات أن يكون لكل جنس حمام خاص في الحمامات العامة)، وتلاحظ أن مثل هذه الخصوصية غير الإرادية هي «برغم ذلك تمّ إلقاء ظل عليها من قِبَل الإرادة الواضحة والصريحة للأميركيين الليبراليين المعاصرين».[٤٢]

ترفض آلن مفهوم أن الخصوصية «خير اختياري»، وعلى عكس ذلك، فهي تعتبره «أساساً أو شرطاً مسبقاً لمجتمع ليبرالي مساواتي».[٤٣] وهي تشير إلى أن الحكومة تجبرنا على أن نكون أحراراً نظراً لأنها تمنع أموراً مثل العبودية والزيجات المرغمة، وهي تسأل عن المواضيع التي قد تستطيع أن ترغمنا فيها على أن نحافظ على خصوصيتنا. وفي حين يلتقي تفكيرها بتفكيري فهي تقوم بعرض بعض أشكال الخصوصية التي يجب أن تكون متوقعةً أو حتى شرعيةً - وهي تعرض «إجراءات منظمة تهدف إلى لجم ثقافة العرض لمصلحة «إجبار» الأشخاص على حب الخصوصية والعيش بخصوصية»[٤٤] - ثم تصل إلى هذا الاستنتاج عبر طرق مختلفة. في الوقت الذي أؤكد فيه أن بعض الإجراءات مطلوبة لتدعيم الثقافة الأخلاقية في المجتمع، فإن آلن تعتقد أن الخصوصية تخدم خيراً اجتماعياً آخر،

---

(٤٠) Anita Allen ,'Coercing Privacy; ، مجلة زيليامز أند ماري الحقوقية، ٧٢٣، (١٩٩٩)، ص ٧٢٦-٧٢٧.

(٤١) Anita Allen, *The Wanted Gaze*، ص ٢٠١٤.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٠١٦.

(٤٣) Anita Allen, 'Coercing Privacy'، ص ٧٣٥.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٧٤٧.

حتى وإن كان هاماً جداً - كالمجتمع الليبيرالي الذي محوره الحقوق. وحين يكون كل شيء قد قيل وفُعِل، مثل جميع الحجج المبنية على الحقوق، فإن آلن تقول إن الهدف ومصدر الشرعية هو الإنسان الذي يحمل هذه الحقوق. وهي تذهب إلى أبعد من سائر علماء القانون الأميركيين الآخرين حين تعترف بالوجود الحقيقي للخصوصية كواجب اجتماعي وقانوني.

الجذور في النظرية السياسية وفي الفلسفة الاجتماعية

إن الاتجاه الحديث في الغرب (وخصوصاً في الولايات المتحدة الأميركية) هو للتركيز على الخصوصية بأنها حق وليست واجباً تعكس أكثر من منحىً تاريخي، كما أنها تعكس أيضاً الفلسفات المسيطرة، والتي لها تأثير عميق على القانون والسياسة العامة والتفكير العام. في حقيقة الأمر، إن التركيز على هذا الحق على وجه التحديد ليس إلاّ وجهاً واحداً لمنحىً عام محوره الحقوق ولا مكان فيه للثقافة الأخلاقية ومفاهيم مشتركة للخير العام.[٤٥] أشير هنا على وجه التحديد إلى مؤيدي مذهب النفعية ومذهب الحرية وبدرجة عالية إلى عدد من أصحاب النظريات الليبرالية السياسية المعاصرة. (لنتكلم بجدوى، يجب أن أشير إليها إلى أنها نظريات محورها الفرد)؛ ثم أقوم بدراسة نقدية لوجهة النظر هذه التي تهدف إلى جمع الاهتمام بالحقوق مع الاهتمام بتعزيز الثقافة الأخلاقية وإيجاد التوازن الصحيح بينهما.[٤٦]

الفعل مقابل العرض

قبل متابعة النقاش، يجب التمييز بين الأفعال نفسها وبين القيام بها أمام الآخرين، إما بطريقة مباشرة وإما عبر تشخيص ثقافي. لنأخذ العنف مثلاً، إننا نستنكر غالبية أشكاله ونحظر عدداً كبيراً منه. نشعر بغضب كبير حين نرى بطريقة أو بأخرى أشخاصاً غير الضحايا قد تعرضوا له، بدلاً من أن يحصل بعيداً عن سمع

---

(٤٥) يشير البعض إلى المزايا المدنية مثل الانتخاب ومتابعة القضايا العامة، ولكنهم لا يعنون بالمزايا هنا المزايا الأخلاقية والفعل الصالح.

(٤٦) لمزيدٍ من المعلومات، انظر Etzioni, *The New Golden Rule* و Philip Selznick, *The Communitarian persuasion*، (واشنطن، مطبعة مركز وودرو ويلسون، ٢٠٠٢).

ونظر الآخرين (يلي التحديد السوسيولوجي للخصوصية).(٤٧) حين يُصار إلى قتل معلمة أمام تلاميذ صفها، أو أحد الأهل أمام أطفاله، أو أطفال أمام أعين أهليهم، يهزنا الأمر كثيراً. والسبب في ذلك، أنه إلى جانب الأذى الذي قد تعرَّضت له الضحية، فإن أذىً إضافياً قد حصل في هذه الحالات للأشخاص الذين تعرضوا لهذه الجريمة. (قد يقول البعض إن مسألة السرية موجودة إذا كان هذا الأمر حدث في منزل؛ كذلك فإن انتهاك الخصوصية يحصل أيضاً حين يسترق أحد الأشخاص النظر إلى غرفة أخرى من المنزل، أو حين يقرأ أحد الأهالي بريد مراهق في المنزل نفسه؛ أي أن انتهاكات الخصوصية كواجب لا تحصل إلاَّ ضمن ما يعتبر تقليدياً مكاناً خاصاً).(٤٨)

إن التمييز بين الأفعال وبين عرضها أمام الآخرين يكون محور اهتمام في الحالات التي لا يكون فيها إمكانية لتفادي هذا الفعل، لكن يمكننا تفادي الآثار الجانبية لهذا الفعل بالإبقاء على التمثيل الثقافي لهذا الفعل (أي الصور والأفلام والصور الإلكترونية والرسوم) طي الكتمان. وهنا تجدر الإشارة إلى الفيلم الذي تمَّ فيه تصوير قطع رأس الصحافي دانيل بيرل (وهو صحافي في جريدة الوول ستريت جورنل) في الباكستان على يد قتلة أمسكوا بالرأس ولوَّحوا به أمام كاميرات الفيديو. ولم تبثّ أيُّ وسيلة إعلام الفيلم كاملاً؛ وقد وُجه انتقاد عنيف إلى شبكة CBS من قبل الحكومة ووسائل الإعلام الأخرى؛ إذ إنها بثّت خمس عشرة ثانية على الهواء لا علاقة لها بالجريمة الحالية.(٤٩) وحين عرض التلفزيون العراقي صوراً لسجناء الحرب الأميركيين في ٢٠٠٣، اعتُبر ذلك انتهاكاً للقانون الدولي (اتفاقية جنيف) والأعراف الاجتماعية، ولم تبثّ التلفزيونات الأميركية هذه الكاسيت. إذا اعتبرنا أن

---

(٤٧) انظر *The American heritage Dictionary*، الطبعة الثالثة، (١٩٩٦)، ص ١٤٤٢ الذي يعرّف الخصوصية بأنها «أن يكون الإنسان بعيداً عن وجود ونظر الآخرين».

(٤٨) لمزيدٍ من الانتقاد للتمييز المتبسط بين المكان العام والخاص، انظر Jeff Weintraub and Krishnan Krumar, (eds.), *Public and Private in Thought and practice: Perspectives on a Grand Dichotomy*، مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٩٧ .

(٤٩) Felicity Barringer, 'CBS News Criticized for Showing Part of Video of Slain Reporter'، مجلة نيويورك تايمز، ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٢، ص أ١٠.

قرار وسائل الإعلام بعدم عرض هذه الصور كان قراراً جيداً، فإننا نعتبر إذن أن الإبقاء على سريّة التمثيل الثقافي لبعض الأفعال وعدم عرضها على الجمهور هو خير اجتماعي.

وفي هذه الأمثال كان تقيُّد وسائل الإعلام بهذا القرار اختيارياً وقد فرضته هي بنفسها على نفسها، فإن حجج حرية التعبير لم تظهر. كانت هذه أمثال على الخصوصية المرتقبة. في حالات أخرى حول السريَّة الشرعية لبعض المنتوجات، فقد ظهرت مسألة التعديل الدستوري الأول. مثلاً، لقد تعالت الاحتجاجات حين حظرت الحكومة ليس فقط إنتاج الصور الفاضحة للأطفال (والتي يظهر فيها أطفال حقيقيون (على أساس أن هذا ينتهك الأطفال المعنيين وأن الفعل بحد ذاته جريمة)، ولكن أيضاً توزيع وحتى حيازة التمثيل الثقافي الناجم عن هذه الأفعال.

إذا أخذنا بعين الاعتبار الأذى الجانبي، فلا فرق إذا كانت هذه الأفعال حقيقية أو أنها في إطار قصصي. تجدر هنا الإشارة في معرض الحديث إلى أن هذين النوعين من التمثيل قد أصبحا متداخلين وخصوصاً أن صوراً لأحداث حقيقية يمكن التلاعب بها، وأحداثاً خيالية يمكن أن تعالج بطريقة تبدو فيها وكأنها حقيقية. إذن فمن وجهة نظري الخاصة السماح بالصور الفاضحة الافتراضية (كما فعلت المحكمة العليا حين اخترقت قانون حماية الأطفال من الصور الفاضحة[٥٠])، في الوقت الذي نمنع فيه استعمال الصور الفاضحة لأطفال حقيقيين غير منطقية إلاَّ إذا اعتبر الإنسان أن الأذى الذي تتعرض له قيمنا الذي سببه الصور الفاضحة مرتبط فقط بعملية الإنتاج (التي تشمل أطفالاً «حقيقيين») وليس هناك أي أثر جانبي سلبي ينتج عن كون الإنسان عرضةً لهذا النوع من الصور الفاضحة.

لا يوجد لدى علماء الاجتماع معلومات حول هذا الموضوع لأن الصور الفاضحة الافتراضية للأطفال ظاهرةٌ جديدةٌ نسبياً. وهنا أعتمد على خمسين سنة من

---

(٥٠) Ashcroft V. Free Speech Coalition التي تمت مناقشتها في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١ الموجودة على الإنترنت: /http: a257.g.akamaitech.net/2/257/2422/16apr20021045 www.supremecourtus.gov/opinions/01pdf/00795.pd (آخر زيارة للموقع ٣١ تموز/ يوليو ٢٠٠٢).

التجربة السوسيولوجية للتنبؤ بأنه إذا وُجد أكثر مثل هذه الصور الفاضحة التي تتضمن صوراً لأشخاص ناضجين مع أولاد قاصرين، فإنها سوف تجعل هذه الصور تبدو أقل شذوذاً، وبالتالي سوف تؤدي إلى اعتبار العلاقات الشاذة مع الأطفال أكثر انتشاراً وتجعل الجمهور أكثر قبولاً لها.

باختصار، إلى جانب الإبقاء على مثل هذه الأفعال في السر (مثل أننا نعلّم أطفالنا أن يغلقوا الباب حين يذهبون إلى الحمّام) والإبقاء على سريّة بعض التمثيل الثقافي لبعض هذه الأفعال (مثلاً عبر رفض توزيع الصور الفاضحة التي تتضمن أطفالاً)، فإننا نُبقي طي الكتمان بعض المنتجات الثقافية التي لا تتضمن بشكل موثوق أية أفعال «واقعية» (مثلاً منع الأطفال من الوصول إلى الأفلام الممنوعة الخاصة).

ما هو واجب الخصوصية حين نتعاطى بالتمثيل الثقافي الافتراضي، حيث ليس هناك أي فعل بل فقط صور؟ المطلوب هو الإبقاء على سريّة هذا التمثيل الذي يولّد أذىً جانبياً كبيراً، بعيداً عن نظر وسمع الأطفال وفي بعض الحالات غالبية الراشدين. ويتم ذلك حين تقوم وسائل الإعلام إما من تلقاء نفسها أو تحت ضغط ومراقبة الحكومة بعرض هذه الأفلام والبرامج التلفزيونية في أوقات يكون الأطفال فيها نائمين، وحين تحفظ أفلام الفيديو الفاضحة في أماكن خاصة في المحل الذي يبيعها، وحين يوضع فيلتر على الحاسوب في المدرسة يمنع من دخول المواقع الممنوعة على الإنترنت، وحين توضع إشارات على الموسيقى والأفلام والبرامج التلفزيونية تخوّل الأهلَ الإبقاء على بعض المواد بعيدةً عن نظر وسمع الأطفال.

نفترض أن الراشدين هم أكثر مرونةً، إلاّ أننا ما زلنا نفضل أن نحميهم من المواد التي يجدها الفرد أو المجموعة مؤذية أو عدائية. لهذا السبب، فقد عمد عدد من السلطات القضائية إلى الطلب أن يبقى الرقص العاري ضمن مناطق محددة،[٥١] وخلف زجاج مُعْتِم مع ستائر سميكة على المدخل - أي في أماكن خاصة - وأن توضع بعض المطبوعات على النُضُد إلى جانب البائع أو في غلاف.[٥٢] بهذه

(٥١) انظر *City of Renton V. Playtime Theaters Inc.*, 475 US 41, 48, (1996)
(٥٢) انظر *Ginsberg V. New York*, 390 US 629, (1968)

الطريقة، تُبعد هذه المواد عن عيون غالبية المجتمع ولا يتوصل إليها إلاَّ الذين يرغبون فيها أو يحتاجون إلى الحصول عليها في السر.

العمل على تشجيع وسائل الإعلام عدم إنتاج مثل هذه المواد (بدلاً من أن نكتفي بمنع وصول الأطفال إليها)، فما أسمِّيه بالسريَّة المرتقبة موجود حين تكون واحدة أو أكثر من قيمنا معنيَّة. لن تجدوا زلات أو أخطاءً عنصرية أو إثنية في برامج التلفزيون الحديثة أو في الأفلام التي لها معانٍ هادفة، إلاَّ إذا وضعت في صيغة أنها هنا لتبرهن على مِقدار الأذى الذي تحمله، وكيف تم استعمالها عبر التاريخ. استعمال كلمات أخرى قد أدى إلى طرد أو إِقالة عدد من مقدمي البرامج.[٥٣] أمرٌ مؤكَّدٌ أن بعض الأشخاص ما زالوا يستعملون هذه العبارات في أحاديثهم الشخصية في منازلهم وفي سياراتهم وفي مجموعات صغيرة. وفي حين أن المجتمع يفضل ألاَّ تحصل مثل هذه الأحاديث، إلاَّ أنه يعتبرها خَصلة حميدة أن لا نعرِّض الأشخاص من حولنا لسماعها. بشكلٍ أوسع، إننا نعتبرها من الآداب العامة ألاَّ يصرخ الإنسان على الملأ كل ما يمر برأسه.

كذلك فإن الخصوصية الشرعية ليست غير معروفة. لفترة زمنية خلت، تمَّ منع خطاب الحقد من جميع الجامعات الأميركية بقوة القانون.[٥٤] إن لدى كندا أيضاً قوانين تقضي بمنع خطاب الحقد، وأن عدداً كبيراً من الدول الأوروبية قام بخطوات مماثلة لمنع الخطاب الحاقد.[٥٥] هذا المنع يدل على أن حرية التعبير التي تعتبر من

---

(٥٣) انظر Judd Zulgad and Kevin Seifert, 'Vikings Announcers Quits after One Game'، ستار تريبون، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١، ص أ١؛ Liz Clarcke, 'Packers' White Stands by remarks'، واشنطن بوست، ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٨، ص د١؛ Benjamin Pimentel, 'KFRC Fires DJ who insulted Gays Asians'، سان فرانسيسكو كرونيكل، ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ص أ٢١؛ و Paul D.Colford, 'ABC Axe Chops Bob Grant after Ron Brown Remarks'، نيوزداي، ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦، ص أ٥.

(٥٤) انظر 'Fundamental Standard Interpretation: Free Expression and Discriminatory Harassment'، جامعة ستانفورد حزيران/يونيو ١٩٩٠؛ قضية دو مقابل ميشيغان؛ تقرير اللجنة الرئاسية حول المضايقات العرقية، جامعة تكساس في أوستن ١٧، (٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩)؛ مجلس أمناء جامعة ويسكونسن (نافذ المفعول في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠).

(٥٥) قانون كندا الجزائي، الفصل الثامن، الفقرة ٣١٩؛ Kathleen E. Mahoney, 'Hate Speech: =

الحقوق المقدسة يمكن أن تنتج اعتبارات معيارية حول الخير في المجتمع.

ويمكننا القول إن هذه الأحداث إذا وُضع الواحد تلو الآخر ليست كثيرة وإنها جميعها استثناءات لقاعدة التعرض غير المحدود. تجدر الإشارة إلى أن هذه الآثار القليلة والمحدودة للخصوصية الشرعية (والمرتقبة منها) قد واجهت معارضةً كبيرةً من قِبَل الفرديين. بالتالي، فإن المبادئ التي تبرر واجبات الخصوصية جديرة بأن تعتبر خطوةً باتجاه تفسير ما إذا كانت هذه الخصوصية قد أصبحت ضئيلةً جداً.

هل من أذى؟ إذا كان الجواب نعم، لمن وأي نوع من الأذى؟

في تحديد إذا كانت واجبات السريَّة تحتاج إلى توطيد، يجب طرح سؤالين. الأول، ما هي صلاحية الحجة القائلة إن التمثيل الاجتماعي لبعض المواد التافهة والعنيفة لا تسبب أي أذىً وأنها في حقيقة الأمر تساهم في التنفيس عن حاجات مضادة للمجتمع والمنع من تحويلها إلى تصرفات معادية للمجتمع؟ ثانياً، إذا كان هناك أذىً، هل يمكن طرحه بلغة الحقوق - أو يجب إضافة اعتبارات إلى الخير العام؟ هذان السؤالان يتم طرحهما هنا في ما يتعلق بالأطفال والراشدين والمجتمع قاطبةً.

هذا الموضوع تمَّ التطرق إليه في عدد كبير من الكتب الأدبية المثيرة للجدل.[٥٦] إن الباحثين عادة، وإن كانوا على وجه حق، يرفضون المقولة المفرطة

= 'Affirmation or Contradiction of Freedom of Expression'، مجلة جامعة إيلينوي القانونية ٧٨٩، (١٩٦٦)، ص ٨٠٣.

(٥٦) انظر 'Leonard Eron et al, 'Does Televesion Violence cause aggression?، مجلة علم النفس الأميركي، ٤ (نيسان/أبريل، ١٩٧٢)، ص ٢٥٣-٢٦٣؛ F.Scott Andison, 'TV Violence and Viewer Aggression: A Cumulation of Study Results 1956-1976' المجلة الفصلية، الرأي العام، (خريف ١٩٧٧)، ص ٣١٤-٣٣١؛ David Pearl, Loraine Bouthilet, and Joyce B. Lazar (eds), *Television and Behavior: Ten years of Scientific Progress and Implications for the Eighties* (مدينة روكفيل، مديرو الصحة للخدمات الإنسانية، مديرية الصحة العامة، إدارة الإدمان على الكحول والمخدرات والصحة النفسية، المعهد الوطني للصحة، ١٩٨٢)؛ L. Rowell Huesman, Kirsti Lagerspetz, and Leonard D. Eron, 'Intervening Variables in the TV Violence-Agression Relation: Evidence from two Countries' مجلة بسيكولوجيا النمو ٥، (أيلول/سبتمبر ١٩٧٤) ٧٤٦-٧٧٥؛ Chris Boyatzis, =

في التبسيط القائلة إن وسائل الإعلام هي سبب العنف والتصرف غير الملائم، ولكنهم يميلون إلى التوافق أن هذا التعرض له آثار سيئة وخطيرة.

١ . الأذى بالنسبة للأطفال

أظهر عدد كبير من الدراسات الأذى الذي يتعرض له الأطفال بسبب العنف في وسائل الإعلام، هذا، الرغم من أن هذه الدراسات مبنية على مراقبات تمت لمرة واحدة أو هي تصويرية فقط. هناك عدد قليل من الدراسات حول الأثر الذي تحدثه الصور الفاضحة على الأطفال لأن الباحثين يوثرون عدم تعريض الأطفال للمواد ذات المضمون الداعر حتى تحت المراقبة. هذه المعلومات العائدة للعلوم الاجتماعية ستتمُّ معاينتها ودراستها بتعمق في الفصل المقبل. في الوقت الحالي، يكفي القول إنه بالرغم من كون هذه البيانات مثيرةً للجدل والخلاف، فإن عدداً من المنظمات المعنية بالصحة على وجه التحديد قد وصلت إلى الاستنتاج أن هناك علاقةً سببيةً بين العنف في وسائل الإعلام وبين التصرف العدائي عند بعض الأطفال، كما أن غالبية الآراء العلمية تشير إلى أن التعرض للعنف في وسائل الإعلام مسيء لنمو الأطفال.

= Gina M.Matillo, and Kristen M.Nesbitt, 'Effects of the 'mighty Morphin Power Rangers' on Children Aggression with Peers' مجلة الدراسات حول الطفولة، (١٩٩٥)، ص ٤٥-٥٥؛ Eric Duboe and Laurie S. Miller 'Television Viewing and Aggressive Bahavior' في كتاب تانيس مايبت *Tuning into Young Viewers: Social Science Perspectives on Television* (ثاوزند أوكس، كاليفورنيا، ١٩٩٦)، ص ١١٧-١٤٧؛ Richard B.Felson, 'Mass Media Effects on Violent Behavior'، مجلة علم السوسيولوجيا السنوية، (١٩٩٦)، ص ١٠٣-١٢٨؛ Stacy L. Smith and Edward Donnerstein, 'Harmful Effects of Exposure to Violence: Learning of Aggression, Emotional Desensitization, and Fear' في Russel G. Glen and Edward Donnerstein, *Human Aggression: Theories, Research and Implications for Social Policy* سان دييغو، المطبعة الأكاديمية، ١٩٩٨، ص ١٦٧-٢٠٢؛ John Sherry, 'The Effect of Violent Video Games on Aggression: A Meta-Analysis'، دراسة الاتصالات الإنسانية ٣ (تموز/يوليو ٢٠٠١)، ص ٤٠٩-٤٣١؛ Brad J. Bushman and Craig Anderson, 'Media Violence and the American Public: Scientific facts versus Media Misinformation'، مجلة البسيكولوجي الأميركي، (حزيران/يونيو - تموز/يوليو ٢٠٠١)، ٤٧٧-٤٨٩.

٢ . الأذى للراشدين

بالنسبة للسؤال إذا كان هناك أذىً ولأية درجة من التعرض غير المحدود للمواد العنيفة والخلاعية، فهو موضوع دراسة معمقة وخلاف. أما السؤال الثاني الذي يثير الكثير من الخلاف فهو حول إذا كان هذا الأذى سيؤدي بنا إلى تأسيس خصوصية شرعية للراشدين. بعض القائلين بنظرية المساواة بين الجنسين يقولون إن بعض الصور الداعرة تصور المرأة وكأنها أشياء للاستعمال، وإن الجنس والعنف لا يمكن فصلهما عن الدعارة، وإن الدعارة هي نوع من الاغتصاب، وبالتالي يجب رفضها.[٥٧]

في الوقت الذي يحاول فيه الكثيرون في صناعة التلفزيون أن يكذبوا الادعاءات القائلة إن لوسائل الإعلام آثاراً سلبيةً على الراشدين، فإن دراسةً جديدةً تعارض موقف صناعة التلفزيون. إن دراسةً تمَّ نشرها في مجلة «علوم» حول «آثار برامج التلفزيون العنيفة على المراهقين والشباب» تصل إلى نتائج مماثلة لتلك التي تمَّ الوصول إليها بالنسبة إلى تأثير التلفزيون على الأطفال.

تحليل معمق لِـ ٤٦ دراسة تمَّ القيام بها بين ١٩٦٢ و١٩٩٥ حول آثار الدعارة على الراشدين تهدف إلى تحديد إذا كان التعرض للدعارة كان له تأثير على الانحراف الجنسي، والإساءات الجنسية والعلاقات الحميمة والموقف من أسطورة الاغتصاب. أشارت نتائج التحليل إلى أن الدعارة «هي واحد من أهم العوامل التي ساهمت بشكل مباشر في تطور تصرفات الاختلال الوظيفي المتعلق بالجنس» أن «التعرض للمواد الفاضحة تعرض الإنسان لتطوير تصرفات جنسية منحرفة وارتكاب إساءات جنسية ومواجهة الصعوبات في العلاقات الحميمة وتؤدي به إلى قبول الاغتصاب».[٥٨]

(٥٧) انظر Catherine A.Mac Kinnon, *FeminismUnmodified*، (ماجستير، كامبريدج: هارفرد، المطبعة الجامعية، ١٩٨٧)، ص ١٢٧-١٦٢، Andrea Dworkin, *Pornography: Men Possessing Women*، (نيويورك بلوم، ١٩٨١).

(٥٨) Elizabeth Oddone-Paolucci, Mark Genius, and Claudio Violato, 'A Meta-analysis of the Published Research on the Effects of Pornography', in Claudio Violato, Elizabeth Oddonne-Paolucci, and Mark Genius, *The Changing Family and Child Development* (ألدرشوت، بريطانيا: مطبعة آشغايتن، ٢٠٠٠)، ص ٤٩، ٥١-٥٣.

وجدت دراسات أخرى آثاراً مماثلة للتعرض لمواد الدعارة. فمثلاً، أظهرت دراسة تمت عام ١٩٩٥ أن المنشورات الخلاعية تضاعف التصرف العدائي وأن الصور لعلاقة جنسية عنيفة تؤدي إلى ازدياد الاعتداءات أكثر مما تؤدي إليه صور علاقات جنسية غير عنيفة.(٥٩)

٣. النسيج الاجتماعي والثقافة الأخلاقية

أبعد من القيم التي تؤدي بالمجتمع إلى الطلب من الحكومة اتخاذ الإجراءات بشأن أن تبقى بعض الأمور خصوصية لحماية أطفال وراشدين «حقيقيين»، فهناك أيضاً اهتمام لحماية مجموعة القيم - الثقافة الأخلاقية - التي يؤيدها المجتمع قاطبةً.

في هذا المجال نشير إلى الطريقة التي يتم بها الإعدام؛ فالى جانب السؤال الذي يُطرح حول ما إذا كان يجبُ الاستمرار بتطبيق عقوبة الإعدام، هناك تساؤل عما إذا كان يجب أن يسمح للجمهور أن يحضر تنفيذ العقوبة، إما شخصياً أو عبر التلفزيون. إن عقوبة الإعدام العلني كانت منتشرةً في التاريخ الأميركي ولكنها لم تعد تثير الاهتمام في القرن التاسع عشر.

بدأ الجمهور ينظر إلى الإعدام في الساحة العامة حسب ما كتب المؤرخ لويس مازور على أنه غير إنساني.(٦٠) إن الإعدام في الساحة العامة يجرد الإنسان من صفاته الإنسانية ويجعل المجتمع خشناً وأكثر عرضة للعنف.(٦١) يكتب أنطوني لويس أن الإعدام عبر التلفزيون يجعله تافهاً ويحوّله إلى ترفيه يضيئه الإنسان ويطفئه

(٥٩) Mike Allen, Dave D'Alessio, and Keri Brezgel, 'A Meta-Analysis Summarizing the Effetcs of Pornography: II. Aggression after Exposure'، مجلة الدراسات حول الاتصالات الإنسانية، (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥)، ص ٢٥٨-٢٨٣.

(٦٠) Louis P.Masur, *Rites of Execution: Capital Punishment and the Transformation of American Culture*، نيويورك، مطبعة أوكسفورد الجامعية، ١٩٨٩، ص ١٠٨.

(٦١) انظر 'Witness to an Execution'، مجلة نيويورك تايمز، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١، ص ١٦أ؛ Jonathan kellerman, 'Don't - It's Bloodlust'، مجلة أميركا اليوم، تموز/يوليو ٢٠٠١، ص ١٣أ؛ Debra J.Saunders, 'Executions are not for Prime Time'، مجلة سان فرانسيسكو، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١، ص د٦، Paul Finkelman, 'Execution as Carnival'، بالتيمور صان، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١، ص ١س.

حين يريد. ثم يضيف «إن التعديل الدستوري الأول في رأيي لا يتطلب الدخول إلى مشاهد يتسبب عرضها على الأثير بجعل المجتمع أكثر قساوة وتزيد من قلة الإحساس التي وصلت إلى مستويات خطيرة».(٦٢)

حقوق وقيم

يقول الفردانيون إنه حين يسعى المجتمع إلى إبقاء بعض الأمور في السر فإن القيم غير معنية، بل إن حقوق البعض تكون قد وضعت في الميزان مقابل حقوق الآخرين، ويمكن مناقشة الموضوع ككل على أساس احتساب الأذى. إما أن يتخلى أحدنا عن أولئك الذين يتعرضون للأذى الأكبر أو أن يحاول التعويض على أولئك الذين يتعرضون للأذى في الوقت الذي وجد فيه الآخرون طريقهم.

ونموذجاً على هذه المقاربة الفردانية، يتعاطى د.م. هبر ليس بالاعتراف بالخير العام الذي قد يستدعي سريّةً شرعيةً أو مرتقبةً بل بتقليص المسألة على أنها خلاف بين حقوق فردية. وفي دراسة قضية المسابح للعراة فهو يختصر المشكلة في أنها حقوق «العراة» مقابل «المحتشمين». إنه يستعمل تحليلاً منفعياً ويضع في الميزان اللذة المستمدة من الاستحمام بالعري مقابل الإزعاج الذي يسببه للناظرين. وبالرغم من أنه يعترف بأنه يتخلى عن الاعتبار المهم لـ«الأثر العام لتراضي المعايير على الأخلاق العامة»، فهو يصرف النظر عن هذا الموضوع قائلاً إنه لا يؤمن بأنه «إذا اعتاد الأشخاص على النظر إلى العراة من الجنس الآخر في المسابح وعلى الشواطئ سوف يميلون إلى أن يصيروا أكثر فسقاً أو بشكل عام غير أخلاقيين»، ولكنه لا يدعم هذا الادعاء بالدلائل التجريبية وبأية طريقة أخرى.(٦٣)

هناك شك قليل في أن المسألة إلى حد ما، لا تشمل التوازن بين الحقوق النسبية والمصالح، توازناً يمكن أن يقاس باحتساب الأذى، ولكن سأحاول لاحقاً أن أبرهن على أن هذا الحساب نفسه يعكس قيم المجتمع وأن بعض اعتبارات السريّة لا يمكن

---

(٦٢) Anthony Lewis, 'Their Brutal Mirth'، مجلة نيويورك تايمز، ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١، ص ١٥أ.

(٦٣) R.M.Hare, 'Arguing About Rights'، مجلة أيموري القضائية ٦٣١، (صيف ١٩٨٤)، ص ٦٤١.

احتسابها بأية طريقة إلاّ عبر الثقافة الأخلاقية. مثلاً، الولايات المتحدة الأميركية تعير انتباهاً لمحاربة المواد الفاسقة أكبر من اهتمامها بمحاربة الصور المعبِّرة عن العنف. عدد من قضايا المحكمة العليا قد انتجت قوانين تحدد إنتاج وتوزيع المواد الفاسقة مثل الفحش وصور الأطفال الفاضحة.[٦٤] ولكن رداً على بعض قوانين الولاية التي حاولت الحد من وصول القاصرين إلى صور العنف، فإن المحاكم قد أصدرت حكماً أن الصور الثقافية العنيفة يحميها التعديل الأول.[٦٥] وفي قضية فيديو سوفتوار ديلرز أسوسياشن مقابل ويبستر؛ إذ إن الشركة كانت قد تحدَّت قوانين ولاية ميسوري التي تمنع بيع وتأجير أفلام فيديو للقاصرين تحتوي على مواد عنيفة.[٦٦] أصدرت

(٦٤) بالرغم من أن قضية غينسبارغ مقابل نيويورك تعترف بواجب المشرعين في "حماية القاصرين من الأذى"، فهي تناقش فقط الأذى المحتمل من المواد الجنسية. قضية جينسبرغ مقابل الولايات المتحدة، ص ٦٢٩-٦٣٠ (١٩٦٨). كذلك فإن القانون الجزائي في ولاية كاليفورنيا يعتبر «مواد مؤذية» المواد التي تشير إلى الاهتمام الشهواني وتصف بطريقة فاحشة التصرف الجنسي" : القانون الجزائي في كاليفورنيا، الفقرة ٣١٣ أ.

(٦٥) لمزيدٍ من المعلومات، انظر، Jassalyn Hershinger, 'State Restrictions on Violent Expression: The Impropriety of Extending and Obscenity Analysis'، مجلة فاندربيلت القضائية ٤٧٣، (١٩٩٣)، ص ٦٤١. كذلك انظر، Kevin W.Saunders, 'Media Violence and the Obscenity exception to the First Amendment'، مجلة حقوق وليام أند ماري، ١٠٧، (صيف ١٩٩٤).

(٦٦) تقول مراجعة قانون الولاية الفقرة 573.090 إن «أفلام الفيديو التي تنطوي على عنف يجب أن توضع في زاوية خاصة - المبيع أو التأجير لأفراد تحت سن السابعة عشرة ممنوع تماماً. ١. أفلام الفيديو أو نسخ عن هذه الأفلام يجب أن توضع في قسم خاص، وكذلك صور الغلاف يجب أن توضع جميع المواد المتعلقة بهذه الأفلام في قسم خاص مثل الأفلام الفاضحة التي وردت في الفقرة ٥٧٣,٠١٠ أو: (١) إذا أخذت بالكل وبحسب تطبيق معايير المجتمع المعاصرة، فإن الإنسان العادي قد يجد أنها توقظ الاهتمام غير السوي للعنف عند الأشخاص تحت سن السابعة عشرة؛ (٢) تصور العنف بطريقة غير مقبولة حسب معايير المجتمع وبما لا يتناسب مع سن السابعة عشرة؛ و(٣) تلك ينقصها النص الجيد والفني والسياسي المناسب لشخص تحت سن السابعة عشرة. ٢. أن فيلم فيديو أو نسخة عن أي فيلم تطابق لهذا الوصف في الفقرة أ يجب ألا تباع أو تؤجر لأي شخص تحت سن السابعة عشرة. ٣. أي مخالفة لهذا الإجراءات الواردة في الفقرتين ١ و٢ تعاقب بصفتها جريمة. إلا إذا كانت هذه المخالفة تقع تحت بند تزويد قاصر تحت سن السابعة عشرة بأفلام فاضحة التي تمّ وصفها في الفقرة 573.040 والتي تعتبر جنحةً من الدرجة الأولى أو جناية من الدرجة د كما تمّ وصفها في الفقرة 573.040 إلا إذا كانت هذه المخالفة تعتبر =

محكمة الولاية حكماً يقضي بأنه «على عكس الفحش، فإن الصور المعبِّرة عن العنف يحميها التعديل الأول».(٦٧) وتختلف الولايات المتحدة هنا عن عدد من المجتمعات الأخرى الحرة وتعكس آثار القيم الفيكتورية التي عمل بها المجتمع الأميركي في العصور الأخرى، بالإضافة إلى التزامات مُحافظة اجتماعية ودينية قوية.

كذلك يبرز موضوع لأية درجة نحترم التعديل الأول؟ حرية التعبير هي بحد ذاتها قيمة تقدرها المجتمعات المختلفة بنسب مختلفة (وحتى في الولايات المتحدة الأميركية لم يكن محترماً قبل عام ١٩٢٠ كما هو اليوم). وإذا كانت الولايات المتحدة الأميركية تميل أقل من مجتمعات أخرى نحو تشريع حدود لحماية الأطفال من التعرض لمواد عنيفة وفاسقة، فذلك يوحي إلى اختلاف في القيم ولكنه لا يوحي إلى أن الأطفال الأميركيين أكثر مرونةً وأقل تعرضاً للخطر. باختصار، فإن حساباً بسيطاً حول ثقل الحقوق ليس كافياً، بل إن قيماً أخرى تدخل في الحساب أيضاً ومنها ما يعتبره المجتمع برمته تصرفاً خاصاً.(٦٨)

= قلة احتشام من الدرجة الثانية وفي هذه الحالة تعتبر جنحة من الدرجة أ أو جناية من الدرجة د كما وصفت في الفقرة 573.040.

(٦٧) قضية Video Software Dealers Association v. Webster، ص ١٢٧٨.

(٦٨) في الماضي، كانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قادرةً على حماية القاصرين من المواد المؤذية عبر اقتصار البثّ التلفزيوني على التلفزيونات العامة مما يسمح بتأجيل بثّ بعض الأفلام والبرامج إلى ساعات الليل المتأخرة ومنع بعض المواد الأخرى من البثّ. اليوم، التقنيات الحديثة مثل الإنترنت والبثّ عبر الأقمار الصناعية إضافةً إلى ازدياد القنوات التلفزيونية جميعها يتطلب إجراءات جديدة لتنظيم بثّ المواد المؤذية. حتى اليوم لقد اعتمدت غالبية الدول الأوروبية على التنظيم الشخصي لحماية الأطفال من المضمون المؤذي في وسائل الإعلام. وقد وجد البرلمان الأوروبي أن التعاون بين الحكومة والصناعة كان مجدياً. واقترح أن تتخذ الدول الأعضاء إجراءات أكثر فعالية لتنظيم البث، والإنترنت، وألعاب الفيديو واستمرار التعاون بين الحكومات والصناعات وتنظيم حملات توعية للأهل لزيادة اهتمامهم بهذه المسألة.

انظر Christopher J. P. Beazley, 'Report on the Evaluation Report of the Commission to the Council and the European Parliament on the Application of the Council Recommendations of 24 September Concerning the protection of minors and human dignity'، (محضر جلسة البرلمان الأوروبي أ٥-٠٠٣٧-٢٠٠٢).

إعداد الثقافة الأخلاقية وحمايتها

الاهتمام بالخير العام (أو بالمصلحة العامة) نعترف به بشكل واسع عبر القانون، ولكن الثقافة الاجتماعية لا تُعتبر مصلحةً عامةً مثلما تعتبر السلامة العامة والصحة.

هذا الاتجاه يعبِّر عنه قانون الإزعاج، الذي يحمي الأفراد من التشويش في استعمال ممتلكاتهم أو في قيمتها، مثل الإزعاج الناتج عن مرفق صناعي مجاور، الإزعاج الناجم عن حيوانات الجيران أو الأذى الذي تسببه الملوثات.(٦٩) تتوضح هذه الأضرار من خلال الأذى الذي تسببه للآخرين، وليس من خلال أثرها على الخير العام. بعض المحاولات قائمة من أجل استعمال قانون الإزعاج لحماية الخير العام ولكنها تميل إلى الاهتمام بالأذى الذي تتعرض له البيئة الطبيعية والخسارة الاقتصادية التي تصيب المجتمع والتهديدات لسلامة المجتمع؛ ولكن ليس الأذى الذي يصيب الثقافة الأخلاقية.(٧٠)

إن إدعاءات الأذى المعنوي التي تم استعمالها للمقاضاة في بعض القضايا مثل المسابح للعراة وبيوت الدعارة تشكل استثناءً.(٧١) فالأذى المعنوي يسمح للأفراد والمجموعات أن تأخذ إجراءً ضد التصرف الذي يعتبرونه مؤذياً بالنسبة لهم. إذا كانت ادعاءات الأذى المعنوي تكمن فقط في حق الفرد ألاَّ يتعرض للإهانة، إذن فإن استنكار نشاط معين من قِبَل المجتمع بأكمله لن يكون ضرورياً. يتعرف البعض أنه لكي يعتبر النشاط أنه يشكِّل أذىً معنوياً يجب ان ينتهك أعراف المجتمع قاطبةً ولا

---

(٦٩) John Copeland Nagle, 'Moral Nuisances'، مجلة أيموري القانونية ٢٦٥، (شتاء ٢٠٠١)، ص ٢٦٥.

(٧٠) لمزيدٍ من المعلومات، انظر Denise E. Antolini, "Modernizing Public Nuisance: Solving the paradox of the Special Injury Rule، مجلة البيئة الربعية ٧٥٥، (٢٠٠١).

(٧١) انظر *Mark V. Oregon State Departement of Fish and Wildlife, 1999* (فيها اشتكى بعض أصحاب المساكن بأن مسبح العراة الملاصق لمنزلهم يشكل إزعاجاً معنوياً لهم)؛ Omar Saleem, 'Killing the Proverbial Two birds with One Stone: Using Environmental Statutes and Nuisance to Combat the Crime of Illegal Drug Trafficking'، مجلة ديكينسون القضائية، عدد ١٠٠، ص ٦٨٥. ٧٠٨-٧٢٨، (١٩٩٦)، (استعمال شكاوى الإزعاج لإقفال تجارة المخدرات).

ينتهك فقط فرداً واحداً. في هذا الإطار يكتب جون كويلاند ناغل: «إن الذين يملكون حساسيات أخلاقية غير اعتيادية لا يمكنهم الاعتماد على قضية الأذى لحمايتهم. إن الارتباك والخوف اللذين ينتجان عن الاعتراضات الأخلاقية حول نشاط معيَّن لا يمكن أن يكونا موجبَيْن لإقامة دعوى إلاَّ حين يكون هناك توافق في المجتمع أن العمل غير أخلاقي وقابل للاعتراض». (٧٢)

تقدم قوانين قلة الاحتشام أيضاً مثالاً آخر. فهي قد رفضت على مرِّ العصور - وما زالت حتى الآن - العلاقات الجنسية في العلن والتعري. (٧٣) في هذا الإطار كتبت جوستين رينكويست: «قوانين قلة الاحتشام تعكس استنكاراً أخلاقياً للأشخاص الذين يظهرون في العراء بين الغرباء في الأماكن العامة»؛ وأشارت إلى الجذور العميقة لقوانين قلة الاحتشام في القانون الإنكليزي، والتي تعتبر فيها التعري علانيةً عملاً سيئاً بحد ذاته. (٧٤) ولكن بعض الذين يعالجون هذه المسألة يتجنبون آثار العراء في الثقافة الأخلاقية، محاولين بدلاً من ذلك أن يبيِّنوا الآثار المؤذية في الفرد وأن يربطوا بين العراء وبين الإزعاج. (٧٥) من جهته، يناقش جفري نارفيل أنه في الوقت الذي كانت فيه سابقاً قوانين قلة الاحتشام مبنية على السريَّة والاحتشام، فهي اليوم يجب أن تبنى على مفاهيم القصد والأذى بالنسبة للفرد. ويكتب أن المسألة ليست في ما إذا كان التعري علانيةً غير أخلاقي وأن التعري يجب أن يصار في السر، بل إن

---

(٧٢) Nagle, 'Moral Nuisances'.

(٧٣) ذكر لقوانين الولايات التي تتضمن ذكراً لقلة الاحتشام.

(٧٤) قضية Barnes V.Glen, Theater, Inc.، 560 US 501، (1991)، وفيها تذكير بقضية Winters V. New York، 507 US 333، ٥١٥ (١٩٤٨): «أعمال قلة الاحتشام المفضوحة معرضة للملاحقة القانونية بموجب القانون العام، وتعتبر انتهاكاً للمبادئ العامة التي تتطلب من المعتدي تعويضاً عن أعماله التي تُعارض المعايير المقبولة للتصرف. وحين تنتهي هيئة تشريعية إلى القول إن أعراف المجتمع تتطلب توسيعاً لحدود المقبول، فإن سن القوانين المسيئة يبقى ضمن نطاق صلاحياتها، إلاَّ إذا كان لا يتعدى الحدود التي وضعها الدستور لحرية التعبير» قضية Le Roy v. Sidley.

(٧٥) Jeffrey Narvil, 'Revealing the bare Uncertainties of Indecent Exposure'، مجلة كولومبيا للشؤون القضائية والمشاكل الاجتماعية، ٨٥، (خريف ١٩٩٥).

(٧٦) المصدر نفسه.

المسألة هي في الواقع إذا كان قصد الإنسان الذي يعرض نفسه هو إيذاء شخص آخر.[٧٦]

ينعكس هذا التفكير في قوانين قلة الاحتشام في عدد كبير من الولايات ومنها واشنطن وهاواي، حيث إن العرض غير قانوني فقط إذا المرتكب قد قصد من فعله الإهانة أو الأذى.[٧٧] تظهر اتجاهات مماثلة في قضايا متعلقة بالصور الداعرة؛ ففي قضية ويدراب مقابل نيويورك أسقطت المحكمة العليا إدانة شخص قام ببيع كتب فاضحة على كشك لبيع الصحف في نيويورك، لأن هذا الفعل لم يشكِّل «اعتداءً على الخصوصية الفردية بوضعها بطريقة مغرية حتى إن ذلك جعل تفاديها غير ممكن لشخص كان يفضل عدم التعرض لها».[٧٨] بالنسبة للمجتمعيين، فالاهتمام تبعاً للظواهر، هو بالثقافة الأخلاقية بفضيلة إبقاء بعض الأمور سريّة وتأتي آثارها على الأفراد بالدرجة الثانية.

ويظهر بوضوح موقف المجتمعيين في قضية بارنز حيث أكدت المحكمة العليا مفهوم الثقافة الأخلاقية الذي يجب أن يُصار إلى حمايته عبر القوانين. وقد كتب جوستين سكاليا بالتزامن مع قرار المحكمة، رافضاً «فكرة أن التعري يجب أن يرفض فقط إذا كان مؤذياً للآخرين» ليس هناك أي أساس للقول إن مجتمعنا عمل دائماً بمقولة إنه «يمكنك القيام بما تشاء طالما أن ذلك لا يزعج شخصاً آخر» أقل من التفكير في أن ذلك قد كتب في الدستور، ويتابع قائلاً «إن التعري في ساحة عامة يمكن منعه حتى ولو لم يكن هناك إنسان بريء تأذى في الجمع».[٧٩]

---

(٧٧) انظر مراجعة قانون واشنطن الفقرة 88.010 (المعدلة ١٩٨٧): «يعتبر أيُّ شخص مذنباً بتهمة العرض الفاضح لنفسه أو على شخص غيره إذا عرض نفسه أو غيره على مرأى شخص آخر مع العلم أن مثل هذا التصرف قد يشكِّل تحدّياً أو أذىً...».
انظر أيضاً مراجعة قانون ولاية أخرى (١٩٨٥): «يعتبر الشخص مذنباً بتهمة العرض الفاضح إذا كان رغبةً منه في إيقاظ رغبته أو رغبة شخص آخر قام بعرض أعضائه على شخص ليس متزوجاً منه وقد يسبب له هذا التصرف تحدّياً أو أذىً...».

(٧٨) راجع: *Redrup V. New York*، 767 US 386، (١٩٦٧).

(٧٩) انظر: *Barnes V.Glen Theater Inc.*، 560 US 501، (1991).

الثقافة الأخلاقية خير جوهري

من وجهة النظر المجتمعية، هناك مجموعة واسعة من الخير العام وليس فقط خير استثنائي من حين إلى آخر. هناك أنواع من الخير ليست ملكاً لأي فرد وهي ذات قيمة بالنسبة للمستقبل، وبمن فيه الأجيال التي لم تولد بعدُ ولكن مصالحها لا يمكن أن تُجمع وتُقاس دون الدخول في حسابات صعبة متمسكة بالتقاليد والقيم القديمة، وخير مثال على ذلك البيئة. يقول البعض إن الأشجار والشواطئ لها حقوق، وهذا يشكل محاولة للحفاظ على حسابات الحقوق الفردية.(٨٠) مثل هذا المجهود يشكّل مثلاً عن الآلام التي يعيشها الأشخاص ومفاهيم الالتواء التي يخضعون لها من أجل تفادي الاعتراف بأن بعض الأشياء الجيدة ليست ملكاً لشخص واحد بل للمجموعة كلها وبمن فيها الأجيال المقبلة.

الثقافة الأخلاقية هي جوهر القيم المشتركة في مجموعة أو مجتمع.(٨١) تعطي الثقافة الأخلاقية المعايير التي يميِّز من خلالها أعضاء المجتمع بين الصواب والخطأ. وهذا ينعكس في العديد من الأعراف والمعايير، والقوانين التي تعكس هذا المعنى محترمة إلى أبعد حدٍّ، وبعض المواد سواءً تسببت بأذىً للأولاد والراشدين، يجب أن ترفض إذا كانت تخزي هذه الثقافة.

في هذا السياق، وفي ما يتعلق بالحدِّ من الجرائم، نذكر هنا مقاربة «النوافذ المكسورة»؛(٨٢) فلقد ارتكزت هذه المقاربة على المفهوم القائل إنه متى أمكن إعادة إحياء الثقافة الاجتماعية لمجتمعٍ ما عبر التشريع لواجب السريّة مثلاً، فإن نسبة الجريمة تهبط بشكل ملحوظ. الشرطة في المجتمع مثلاً قد تحاول إحياء المفاهيم

---

(٨٠) «الاهتمام العام المعاصر بحماية الطبيعة والتوازن الطبيعي يعطي أهمية للمواضيع البيئية لمتابعتها من أجل حمايتها»، راجع: *Sierra Club V. Morton*.

(٨١) إن مدى مشاركة المجتمعات الأخرى في مفهوم الثقافة الأخلاقية، ومكانة الحقيقة الكونية في هذا المفهوم هي مواضيع فوق اهتمام هذا البحث. انظر Etzioni, The New Golden Rule، ص ٢١٧-٢٣٧.

(٨٢) لمزيدٍ من المعلومات بشأن هذه المقاربة انظر James Q.Wilson and George L. Kelling, 'Broken Windows'، مجلة الأطلنطي الشهري، (آذار/مارس ١٩٨٢)، ص ٢٩-٣٢.

المحلية للكياسة عبر إلغاء ليس فقط تعاطي المخدرات بل أيضاً المخالفات التي لم تكن هامة في الماضي مثل الاستماع إلى الموسيقى بصوت عالٍ والتبول عَلَناً. إن إحياء الكياسة يؤدي بدوره إلى إحياء عمل «الفصيلة الراقصة» في الأماكن العامة - وهي فصيلة مؤلفة من أهالي وأطفال ومواطنين ملتزمين بالقانون- الأمر الذي سيعزز إعادة إحياء الأعراف والتقاليد. إن التغيير الحاصل في الثقافة قد اعتبر عنصراً هاماً في تخفيض نسبة الجريمة في بعض المدن.(٨٣) أظهرت دراسات أخرى حكم بها علماءُ اجتماعيون ومن بينهم روبير سامبسون من جامعة شيكاغو، أنه إذا كانت ثقافة الجوار قوية وسليمة يضافر المجتمع جهوده للحد من استعمال المخدرات والحد من الجرائم الأخرى.(٨٤) باختصار، هناك أدلة كثيرة تؤكد فكرة أن تغذية الثقافة الاجتماعية مهمة بالنسبة للخير العام - وهنا يجب تحديد ما هو ذات قيمة وتدعيمه بالأعراف والقوانين.

الإبقاء على نوعٍ من واجب الخصوصية هو جزء من الثقافة الاجتماعية. حين يتضاءل واجب السريَّة فإن الثقافة الاجتماعية تتأذى حتى ولو لم يكن قد ظهرت بعدُ آثار ملموسة مباشرة. مثلاً، إذا عمد شخص إلى ضرب أسس مبنىً لفترة لا بأس بها يمكننا أن نستمر في أعمدة أرقّ، ولكن هذا لا يعني أن المبنى لم يتأثر. هذه النقطة يمكن تأكيدها عبر مسألة مختلفة لا تتعلق بالسريَّة. تقول سيسيلا بوك إنه يجب ألاّ نكذب؛ فإلى جانب الأذى الذي قد نلحقه بالأنا والأنا الثانية هذا يقلِّص مخزون الثقة

(٨٣) لمزيدٍ من المعلومات، انظر George L.Kelling and Catherine M.Coles, 'Fixing Broken Windows: Fixing Broken Windows: Restoring Order and Reducing Crime in Our Communities'، (نيويورك، مارتن كيسلر بوكس، ١٩٩٦). لتعليقٍ حول نظرية "النوافذ المتكسرة"، انظر Bernard Harcourt, 'Reflecting on the Subject: A Critique of the Social Influence Conception of Deterrence, the Broken Windows Theory, and Order Maintenance Policing in the New York City'، مجلة ميشاغان القانونية ٢٩١، (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨).

(٨٤) Robert J. Sampson, Stephen W. Raudenbush and Felton Earls, 'Neighborhoods and Violent Crimes: A Multilevel Study of Collective Efficacity'، مجلة ساينس، (آب/ أغسطس ١٩٩٧)، ص ٩١٨-٩٢٤.

الموجود في مجتمع ما. مخزون الثقة (الذي هو خير) إذا استنفد فإن المجتمع يصبح أقل خيراً وأقل استقراراً.[(٨٥)]

بارينغتون موور، في **الخصوصية** استعرض مفهوم الخصوصية في ثقافات عديدة حول العالم. ووجد أنه في جميع الثقافات تقريباً جميع الثقافات تتطلب التقاليد أن بعض الأعمال مثل البِرَات أو العلاقات الجنسية يجب أن تحصل في السريَّة حتى أن هذا الأمر قد تم تأخيره في البيئة المحيطة. ووجد مور أن هناك «رغبة إنسانية شاملة في إلقاء غطاء السريَّة على العلاقة الجنسية»، وقد رفض فكرة أنه في جميع الثقافات الذهاب إلى المُسْتراح يجب أن يدخل أيضاً ضمن نطاق السريَّة وذلك لأسباب صحية. وأشار إلى أن جميع المجتمعات لها مصلحة في أن تتم العلاقة الجنسية في السريَّة، ليس لأن الجنس يعتبر غير أخلاقي بحدِّ ذاته بل لأن الشهوات الجنسية قد تشكِّل أذىً بالنسبة للعلاقات والإنتاجية، وبالتالي من الأفضل إبعادها عن الساحة العامة.[(٨٦)]

كتب وارن وبرانديس، في مراجعتهما الشهيرة لقانون ١٨٩٠ «حق السرية» أن حق السريَّة موجود ليس فقط «لتفادي التصوير الخاطئ لأمور الحياة الشخصية، بل لمنع تصويرها تماماً»، وقد اعتبرا أن السريَّة حقٌّ بحدّ ذاته غير مرتبط بباقي المصالح. وهي تعتبر قيمة «روحانية» هامة جداً بالنسبة للكرامة الإنسانية. وأضاف: «أي محصول من الإشاعة عند حصاده يصبح بذرة للمزيد من للإشاعات... ويؤدي إلى انحدار القيم الاجتماعية والأخلاقية... انتهاك الخصوصية على عكس التشهير والافتراء ليس أذىً يتعرض له طرف واحد بل هو أذى للمجتمع بأسره[(٨٧)] (بالإشارة هنا إلى أنه إذا وجدنا حداً للإشاعات، وهو هدف مقالة وارن وبرانديس.[(٨٨)] تبقى المسألة قائمة بالنسبة لانتهاك خصوصية الآخرين، بدلاً من أن

---

(٨٥) Sissela Bok, 'Lying : Moral Choice in Public anad Private Life'، نيويورك، بانتيون بوكس، ١٩٧٨، ص ٢٦-٢٧

(٨٦) Barrington Moore, 'Privacy'، آرمونك، نيويورك، شارب، ١٩٨٤، ص ٥٩-٦٠، ٦٦-٧١.

(٨٧) Warren and Brandeis, 'The Right to Privacy'.

(٨٨) يقال إن اهتمام زوجة صاموئيل وارن بالثرثرة وبخَصْلة الفُضول لدى وسائل الإعلام قد دفعها إلى الطلب من زوجها الدفاع عن حق الخصوصية. انظر: "The Right To Privacy" Richard A. Prosser، مجلة جورجيا القضائية، (١٩٧٨)، ص ٣٨٣.

نطلب من الآخرين الإبقاء على خصوصية بعض الأمور)».

وبين الكتابات القانونية، فإن مقال هاري كلور حول الموضوع هي كنز نادر ليس فقط لأنه يعترف تماماً بأهمية الثقافة الاجتماعية، بل أيضاً لأنه من علماء القانون القلائل الذين درسوا علاقة الثقافة الاجتماعية بالخصوصية الشرعية. ويقول كلود إن الأخلاق العامة هي «أخلاق احتشام وكياسة (ليست فقط حقوقاً وحريات)، وهي عامة بمعنى أنه متعارف عليها أنها ضرورية لرفاهة المجتمع، ومن ثَمَّ فهي معترف بها في السياسة العامة (وأحياناً على الأقل) مدعمة بالقانون». ويناقش هذه النقطة قائلاً إن تنظيم النشاطات مثل المبارزة والمقامرة واستعمال المخدرات والدعارة وقلة الاحتشام في العلن والسوقية والسكر، جميعها نشاطات يتم تنظيمها حتى حين يتم الأمر بين «راشدين موافقين» ولا يؤدي إلى إيذاء أشخاص غير موافقين. بالرغم من أن كلود لا يهدف إلى تشريع الفضيلة ورفعة الأخلاق إلاّ أنه يتطلع إلى أخلاق متوسطة تطلب منا أقل من النبل ولكن أكثر من مجموعة قواعد مبدئية (الامتناع عن العنف، السرقة، الغش)، الحرية والازدهار. بالنسبة إلى كلود، هذه الأخلاق يشملها مبدأ الاحتشام، «مجموعة المتطلبات الأخلاقية المحتشمة». إن أخلاقية الاحتشام «تخدم في وصم انتهاكات أكبر لبعض الآداب التي تحمل وظيفة اجتماعية هامة»، وفي هذا الإطار فقد حاول مجتمعنا «حماية حميمية العلاقات الجنسية بغطاء من الخصوصية» وفرض قوانين ضد قلّة الاحتشام على الكتب.[(٨٩)]

يقول جون كوبلاند ناغل إن «بعض التصرفات التي يعتبرها البعض غير أخلاقية هي فوق حماية الدستور - وخارج نطاق حدود الدستور والقوانين - فللولاية السلطة والمقدرة على التنظيم من أجل حماية الأخلاق العامة، كما يحمي الصحة العامة».[(٩٠)]

تتجاهل المحاكم العلاقة بين الثقافة الأخلاقية والسرية الشرعية في قضية الولايات المتحدة مقابل أوبراين التي قالت إن التصرفات تشمل عناصر كلامية وغير

(٨٩) Harry M. Clor, 'The Death of Public Morality?'، مجلة أميركا القانونية، ٣٣، (٢٠٠٠)، ص ٣٣-٣٤-٣٦-٣٧-٤٤-٤٥.

(٩٠) Nagle, 'Moral Nuisances'.

كلامية؛ فلقد حكمت المحكمة بأن «اهتماماً حكومياً كافياً في تنظيم العنصر غير الكلامي قد يبرِّر القيود القانونية على حريات التعديل الأول».[٩١] في قضية بارنز، طبقت المحكمة المبادئ التي وضعت في قضية أوبراين بالنسبة لحماية الأخلاق العامة. وقد خلص القائد جوستين رينكويست إلى «أن سلطة الشرطة التقليدية قد تم تحديدها طالما أن السلطة لتأمين الصحة العامة والسلامة والأخلاق قد تم تدعيمها. إن الاهتمام الحكومي غير مرتبط بإلغاء حرية التعبير؛ إذ إن التعري العلني هو الشر الذي تسعى الولاية إلى منعه، سواءً تمّ التخلّي عنه من خلال النشاطات أم لا».[٩٢]

في قضية مدينة إري مقابل بابس لدى المحاكم العليا، تبنت مدينة إري في ولاية بنسلفانيا قانوناً محلياً يعتبر أنه من غير القانوني الظهور عارياً في العلن.[٩٣] وقد تحدّى هذا القانون نادياً قدم عرضاً خلاعياً عارياً حيث أسقطت محكمة بنسلفانيا العليا هذا القانون؛ إذ وجدت أن القانون المحلي الذي أُصدر قد انتهك حرية التعبير التي يحميها الدستور والقوانين.[٩٤] قلبت محكمة الولايات المتحدة العليا هذا القرار إذ وجدت أولاً: «أن القانون المحلي هو ضمن نطاق سلطة وصلاحيات مدينة إري في سن القوانين لأنها الخطوات التي تأخذها المدينة لحماية الصحة العامة والسلامة بطبيعة الحال ضمن نطاق صلاحيات شرطتها». ثانياً: «لأن القانون المحلي يعزّز مصالح الحكومة في تنظيم التصرفات عبر رفض للتعري العلني ومحاربة الآثار الجانبية المرتبطة بالرقص العاري»، فإن هدف القانون الرامي إلى استنكار التعري في مدينة إري في بنسلفانيا كما قال مجلس المدينة كان الحدّ من «ازدياد العروض العارية الحية ضمن المدينة التي لها آثار سيئة وتهدد الصحة العامة والسلامة والرفاهة؛ إذ إنها تؤدي إلى بيئة مواتية للعنف والتحرش الجنسي والدعارة وانتشار الأمراض المتنقلة جنسياً وآثار أخرى سيئة».[٩٥] في قضية بارنز، وجدت المحكمة أن «النقطة الأساسية

---

(٩١) United States V. O'Brien، 367 US 391، (١٩٦٨).
(٩٢) Barnes V. Glen Theater Inc.، 560 US 501، (١٩٩١).
(٩٣) City of Erie V. Pap's A.M.، 277 US 529، (٢٠٠٠).
(٩٤) قانون بنسيلفانيا العام ٣٤٨، ص ٢٧٣.
(٩٥) المصدر نفسه، ص ٢٧٩.

في القضية كانت اهتمام الحكومة الكبير بحماية النظام المجتمعي والأخلاقي»، بدلاً من أن تكون مسألة حرية التعبير. وقال القائد جوستين رينكويست في إعلان قرار المحكمة: إن قوانين قلة الاحتشام هذه وغيرها قد صيغت لحماية الأخلاق والنظام العام. اعتُبرت سلطة الشرطة التقليدية في الولايات السلطةَ المخوَّلةَ حمايةَ الصحة العامة والسلامة والأخلاق وتعزيز الأسس لصياغة القوانين.(٩٦)

في قضية بارنز، وعلى خلاف قضية إرى أكدت المحكمة العليا أن «الاهتمام الحكومي الكبير هو بحماية النظام العام والأخلاق»، كما كانت قد قالت في قرارها ١٩٥٧ في قضية روث مقابل الولايات المتحدة إن الحديث في هذه القضية كان أخلاقياً بالدرجة الأولى - من جهته، أكد قائد الشرطة جوستين رينكويست أن التعري العلني هو «الشر الذي تسعى الدولة إلى منعه». وكتب جوستين سكاليا مؤكداً أنَّ «مجتمعنا يمنع كما منعت جميع المجتمعات بعض النشاطات ليس بسبب الأذى الذي تسببه للآخرين بل لأنها تعتبر التعري التقليدي غير أخلاقي».(٩٧) بالتأكيد! ما ينطبق على الرقص العاري ينطبق على إهانات أكبر للثقافة الاجتماعية مثل العنف والعلاقات الجنسية.

تعزيز الثقافة الاجتماعية ونطاق واجبات الخصوصية: إحياء، تحرير أم تعويد؟

الملاحظات حيث إن بعض الإجراءات المتعلقة بالخصوصية لتدعيم الثقافة الاجتماعية، وحيث إن بعض أشكال الاستعراض الخارجي (عرض المفاتن) تعتبر سبباً من بين الأسباب التي تؤدي إلى نتائج لا اجتماعية. بالتالي، فإن الثقافة الاجتماعية يجب أن يتم تعزيزها واحترامها بالرغم من أنها تثير عدداً من الأسئلة منها: إلى أي مستوىً يجب إحياء الثقافة الاجتماعية؟ يسعى المحافظون المتدينون إلى العودة إلى المعايير التقليدية للخصوصية الشرعية والمرتقبة، ويعطون تفسيرات أكثر قساوةً وصرامةً لهذه المعايير من تلك التي أعطيت لهم في السابق. مثلاً القيود

(٩٦) Barnes V.Glen Theater Inc.، 560 US 501، (١٩٩١).

(٩٧) المصدر نفسه، استذكار لقضية روث مقابل الولايات المتحدة الأميركية.

المفروضة من قبل بعض الأنظمة الإسلامية؛ فبالرغم من أن القرآن لا يعطي أمراً واضحاً للمرأة بأن تحجّب رأسها فهو في واقع الأمر يطلب منها فقط الالتزام بمعايير الاحتشام المعاصرة، وقد تم تفسيرها من قبل الدول الإسلامية أنه يجب على المرأة أن تخفي أطراف جسدها باستثناء الوجه واليدين. هذه المعايير يتم احترامها بقسوة أحياناً.[٩٨]

بالمقابل، اقترح بعض الليبراليين أن أيّ أمرٍ يثير حساسيتنا اليوم لن يعود يستفزنا غداً مع ازدياد التعرّض، تماماً كما أن التصرف الذي كان يعتبر محظوراً من قبل أصبح اليوم مقبولاً. المثال على ذلك هو الإرضاع علانيةً الذي كان يعتبر غير مقبول أصبح اليوم من المصالح العامة بسبب المنفعة التي يعود بها على صحة الطفل. يقترح ديفيد كوشنر أنه «إذا كان التعري مقبولاً من قبل، فالمحتشمون سيتغلبون سريعاً على صدمتهم الأولى وسيتمتع العراة بحقهم دون إحداث أي إزعاج».[٩٩] كذلك، فإن المجتمعات مثل الصين الشعبية التي كان يزعجها التعبير علانيةً عن المشاعر قد اعتادت سريعاً عليه. والتعرض للمزيد من العنف والصور الفاضحة في الإعلام يؤثر فينا أقل وأقل اليوم. هكذا يمكننا القول إن المسألة مسألة وقت قبل أن نتوقف عن الاهتمام بما يزعجنا اليوم: مثلاً العلاقة الجنسية في وضح النهار، في حديقة عامة، في جوار ملعب أطفال.

كذلك، قد يقول البعض إنه كان لدينا ثقافة أخلاقية مبنية على التقاليد لكننا اليوم نعيش في مجتمعات متعددة الثقافات وكثيرة التنوع. في مسألة التعري كتب جفري نارفيل أن «المفهوم الأميركي للتعري هو ضمنياً غير أخلاقي ومستعرق» و«أن المفاهيم التاريخية التقليدية للأدب قد لا تعود موجودة في مجتمع متنوع ومتعدد الإثنيات».[١٠٠] لم تعد هناك مجموعة معايير واحدة للمجتمع على المرء أن

---

(٩٨) Brooks, *Nine Parts of Desire*، ص ١٧-٢١.

(٩٩) Hilary Von Rohr, 'Lactation, Litigation and the ADA Solution: A Response to Martinez V. NBC، مجلة جامعة واشنطن الحقوقية، ٣٤١، (٢٠٠٠)؛ Kushner, 'Property Rights in Nude Sunbathing'، ص ٢٧٣.

(١٠٠) Narvil, 'Revealing the bare Unvertainties'، ص ٩٠، ١١١.

يحترمها؛ وإذا كان ينبغي استعادة نوع من الخصوصية، فما هي القيم المجتمعية التي يجب تعزيزها أو احترامها؟

ولقد اقترح البعض أن أنواع القيود المفروضة على الإنسان ليست مهمة بحد ذاتها إنما المهم هو أنها ضرورية لغرس عادات جيدة في المجتمع كنكران الذات وضبط الذات.[١٠١] يقول هاري كلور مثلاً إن «الأخلاق العامة تسهم في المصادقة على بعض الخصال الإنسانية وتعزيزها. . . ولأن هذه الصفات تتطلب رعاية طوعية، يجب أن نهتم بالأخلاق العامة».[١٠٢] إذاً، لا يهم ما هي القيود، طالما أن هنالك قيوداً تسهم في بناء وتعزيز الشخصية (مثلما يصف الطبيب تمارين رياضية لتحسين الوضع الصحي، غير آبهٍ لماهية هذه التمارين، بما أنها قوية بما فيه الكفاية ويقوم بها المريض بانتظام). الأمر المؤكد أن هذه القيود ضرورية، وهنا تجدر الإشارة إلى نقطة مفادها أن تقريباً جميع الثقافات عبر التاريخ قد وضعت قيوداً على نفسها.

افتراضات حول الطبيعة الإنسانية

إن افتراض البعض حول الطبيعة الإنسانية يحدِّد ما إذا كان أحدنا يقف إلى جانب الذين يرون التدهور التدريجي للخصوصية الشرعية والمرتقبة مادةً للتحول، أم أنه يقف إلى جانب الذين يقولون إن واجب الخصوصية يجب أن يعاد بناؤه. إن مدرسة الطبيعة الإنسانية الإيجابية ترى أن الأشخاص هم بطبيعتهم إيجابيون، منفتحون على المجتمع لا يُفسِدهم سوى الكبت الاجتماعي الذي يفرض عليهم القانون والالتزامات الأخلاقية. إن التحرير النفسي يتمُّ حين يُصار إلى تدمير هذه الأعراف القمعية. وفي هذا الإطار يقول مجلس المعلومات والتربية الجنسية في الولايات المتحدة SIECUS إن «الجنس أمر طبيعي وصحي وهو جزء من الحياة» وإن «جميع الأشخاص لديهم رغبات جنسية، حتى الأطفال، ثم إن الاعتداءات والهواجس تظهر حين تُقمع الحاجات الجنسية (وغيرها) كما حصل من قبل في عدد

---

(١٠١) Alexis de Tocqueville, 'Democracy in America'، نيويورك، دار هاربر، ١٩٦٦، الكتاب ١، ص ٢٩٠-٢٩٤. ذكره Clor, 'The Death of Public Morality?'، ص ٣٣.

(١٠٢) Clor, 'The Death of Public Morality?'، ص ٣٣.

من الديانات والقوانين المحافظة الفيكتورية.(١٠٣) بالتالي، لدينا الصورة التي أسهم روسو وغيره في ترويجها عن متوحش سعيد (وبصحة جيدة) مع طبيعة طفل طيب.

وبالرغم من أن أفكار فرويد تحتمل العديد من التفسيرات، فإن موقفه في كتاب **الحضارة واستياءاتها** مشابه؛ إذ يقول فيه إن الحاجات الطبيعية يمكن تجاوزها من أجل المزيد من الأفعال المتطورة. وفي حين أن هذا التسامي ضروري ولا يمكن تفاديه من أجل تطوّر الحضارة، فهي تشكّل ثمناً نفسياً. وهذا الثمن يؤدي بدوره إلى تصرفات مؤذية، طفولية ارتدادية ومضادة للمجتمع.(١٠٤) فبعض الواجبات الخصوصية ضرورية ولكن من الأفضل لمصلحة المجتمع أن تبقى هذه الواجبات محدودة.

بالمقابل، فإن النظرة القاسية إلى الطبيعة الإنسانية تعتبر أن الإنسان عدواني بطبيعته ويحمل دوافع جنسية غير ملائمة. إن الأمن الاجتماعي والمجتمع المحتشم ممكنان فقط «إذا أبقينا الحظر الرسمي» ليس فقط بتعليم الأشخاص المزايا الجيدة مثل نكران الذات بل بتعويدهم على هذه الصفات إلى أن يصبح ضبط النفس مثلاً جزءاً من شخصيتهم. إضافة إلى ذلك، فإن قشرة المجتمع يجب أن تدعّم بشكل دائم؛ إذ إن الأشخاص يميلون إلى الارتداد إلى طبيعتهم المعادية. ويقول موور إن «الهوس الجنسي يهدد العلاقات الإنسانية التعاونية، ولذلك يجب أن تبقى بعيدةً عن النظر».(١٠٥) إذا كان الأمر صحيحاً فمن الأفضل أن تكون واجبات الخصوصية صارمة.

وأجد هنا مجالاً لموقف متوسط يتعرف لأنه لا يمكننا العيش في عالم يترك فيه الأشخاص حاجاتهم الطبيعية على هواها. إذا تركنا بعض الأعراف التقليدية تموت

---

(١٠٣) Sexuality, Information and Educational Council of the United States. *Guidelines for Comprehensive Sexuality Education.* (الطبعة الثانية، صادر عن مجلس الثقافة والإعلام حول الجنس، ١٩٩٦) ص ٧.

(١٠٤) Sigmund Freud, *Civilisation and its Discontents*، ترجمه جايمس ستراكي (مطبعة نورتون وشركاه، ١٩٦١، الطبعة الأصلية ١٩٣٠)، ص ٢٢-٣٦.

(١٠٥) Moore, *Privacy*، ص ٧١.

وتنتهي فهذا لا يعني أنه يمكننا العيش بدون أعراف وتقاليد. وحين «عاش كلُّ أمرئٍ كما يريد» شهدنا ازدياداً كبيراً في التصرفات المعادية لا يمكن للمجتمع الكندي أن يغفرها - حيث إن حالات الجرائم العنيفة وتناول المخدرات وحمل المراهقات قد زادت بنسبة ٤٠٠ ٪.[١٠٦]

وتنطبق هنا مقولة المجتمعية العامة - فالمجتمع الجيد يؤمن توازناً دقيقاً بين النظام الاجتماعي وبين الحرية؛[١٠٧] فإن مجتمعاً محدّداً في مرحلة تاريخية محدّدة قد يكون كثير القيود أو كثير الليونة. وللحصول على التوازن المنشود بين الاستقلالية وبين النظام الاجتماعي، قد تحتاج المجتمعات المختلفة إلى التحرك باتجاهات عديدة. والمجتمعات التي تضاءلت فيها الأعراف القديمة قد تحتاج إلى إعادة إحياء للثقافة الأخلاقية، وبوجه التحديد للخصوصية ولعادات ضبط النفس. وفي الوقت نفسه، قد تحتاج الثقافات الأخرى إلى رفع عدّة أغطية للدفع قُدُماً بالمجتمع ليصبح مجتمعاً جيداً.

ماذا يجب أن تكون عليه القيم الجوهرية للثقافة الاجتماعية وما هي تداعياتها بالنسبة للأعراف والقوانين الجديدة أو المجدّدة المتعلّقة بالخصوصية؟ أنا أول من يعترف أنني لا أملك لائحةً محددةً بأنماط الخصوصية التي تحتاج إلى دعم أو تجديد. هذا الموضوع لم أعالجه هنا فقط لأنني أعتقد أنه قليل الأهمية، ومن ثَمَّ ما هي القيم التي يجب الحفاظ عليها طالما أنه بقي هناك قيم وخصوصاً عادات ضبط النفس، وأيضاً لأن القيم قد تنشأ فقط من حوار أخلاقي ضمن المجتمع الذي ينبغي عليه أن يثبّت هذه القيم الجديدة والمجدّدة.[١٠٨]

---

(١٠٦) كانت نسبة الاعتداءات العنيفة ١٦٠ اعتداءً لكل ١٠٠ ألف نسمة في ١٩٦٠ و٧٣٢ اعتداءً لكل ١٠٠ ألف نسمة في ١٩٩٠ بحسب إحصاءات وزارة العدل الأميركية.

(١٠٧) Etzioni, *The New Golden Rule*، ص ٣-٣٣.

(١٠٨) لمزيدٍ من المعلومات، انظر المصدر نفسه، الفصل الرابع.

الفصل الثالث

الأطفال وحرية التعبير

مقدّمة

حين تتعارض حرية التعبير مع حماية الأطفال، كيف يكون الحلُّ لهذا الصراع؟ وما هي المبادئ التي يجب أن تسود في هذه المناقشات؟ هل يمكن الاعتماد على الأهل والمعلّمين (وبشكل أوسع على الأساليب الطوعية) لحماية الأطفال من المواد الثقافية المؤذية (مثل الصور الفاضحة على الإنترنت، وأفلام العنف)، أو هل أن تدخُّل الحكومة أصبح ضرورياً؟ ما هو أثر البيئة التاريخية في هذه المسألة؟ هل يجب معاملة جميع القاصرين على حدٍّ سواء؟ وما هو نطاق حقوق الأطفال في التعديل الأول بالدرجة الأولى؟ سنحاول الإجابة على كل هذه الأسئلة في هذا الفصل.

تختلف المقاربة هنا عن مقاربتين أساسيتين في الإمكان استعمالهما لتوضيح المقاربة الأولى. يعتبر أحد المدنيين المؤيدين لمذهب الحرية أن المواد التي يقال إنها مؤذية للأطفال ليس لها في واقع الأمر مثل هذا التأثير. حتى لو كان هذا الأذى موجوداً يجب ألاَّ يتحول الراشدون فقط إلى قراءة ما هو ملائم للأطفال، وبالتالي، بما أن المواد قد تمَّ تصنيفها للراشدين فقط يجب أن يسمح بها. باختصار، يجب أن يتقدَّم التعديل الأول على جميع الاعتبارات الأخرى.[1]

---

(١) انظر وقائع قضية ACLU V. Reno وALA Plaintiffs V.Reno، (٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦). الموجودة على موقع الإنترنت http://www.wclu.org/issues/cyber/trial/finding.htm (الزيارة الأخيرة للموقع كانت في ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٢). ولايجد الليبراليون المدنيون مادةً كبيرة =

يقول عدد من المحافظين الاجتماعيين إن الصور الفاضحة تضعف الثقافة الأخلاقية وتفسد الأخلاق. إن مثل هذه المواد يجب أن تكون ممنوعةً تماماً كما هي الصور الفاضحة للأطفال، وذلك لحماية الأطفال والراشدين معاً. هذا، مع العلم أن حماية إضافية للأطفال هي بطبيعة الحال موضوع ترحيب. باختصار، وبناءً على هذه المقاربة، فإن حماية الأشخاص والمجتمع من المواد الثقافية المؤذية تأخذ الأولوية على حرية التعبير في حال وجود أي خلاف بينهما.

أَي من هذه المواقف لا يركِّز على الفرق بين الأطفال وبين الراشدين. لنقل إن المفارقة أقوى وأكبر. بعض المدنيين المؤيدين لمبدأ الحرية يميلون نحو معاملة الأطفال والراشدين على حدٍّ سواء، في الوقت الذي يركِّز فيه بعض المحافظين الاجتماعيين على الطفل في كل واحد منّا وعلى حساسيّاتنا. كلاهما يركِّز على الصور الفاضحة وكل واحد منهما لأسبابه الخاصة يعير اهتماماً أقل لآثار التعرض للعنف.[٢]

إن الموقف المطروح هنا[٣] مبني على استنتاجات علم الاجتماع الذي يؤكد أنه يوجد بالفعل مواد ثقافية مؤذية للأطفال. بالرغم من أنه يمكننا رؤية أن الأذى الأكبر لم تسببه المواد التي ركَّزت عليها جميع المحاولات الحديثة لحماية الأطفال. وأقترح

= يقبلون بمراقبتها. على سبيل المثال، هم يقولون إن استعمال الأطفال لإنتاج الصور الفاضحة هو بالفعل جريمة تشكِّل استغلالاً للأطفال، ولكن ينتهي العمل بالفلم ويتم إنتاج الفيديو، فمنعها عندئذٍ لأن الأطفال قد تأذوا. على كل حال، إن إلغاء الفلم يشكل سابقةً في الحد من حرية التعبير. وحين أيدت المحكمة العليا قرار ولاية نيويورك الذي اعتبر إنتاج الصور الفاضحة للأطفال أمراً غير شرعي، وصف عضو الاتحاد الأميركي للحريات المدنية جاك نوفيك الصور الفاضحة للأطفال بأنها «بشعة ومقزِّزة» ويجب محاربتها بواسطة قوانين أكثر صرامةً ضد استغلال القاصرين، ولكنه انتقد قرار المحكمة قائلاً إنه يشكل تدخلاً واضحاً وممتداً للحكومة في حرية التعبير». انظر: 'Impact of Court's Child Pornography Ruling Assessed'، في مجلة علوم مسيحية، ٧ تموز/يوليو ١٩٨٢، ص ٣.

(٢) انـظـر David Burt, *Dangerous Access: Uncovering Internet Pronography in America's Librairies*، (مجلس الابحاث العائلية، ٢٠٠٠).

(٣) لقد طوَّرتُ هذه الفكرة في كتاب Amitai Etzioni, *The New Golden Rule: Community and Morality in a Democratic Society*، (نيويورك، باسيك بوكس، ١٩٩٦).

هنا أن نقطة الانطلاق لهذه المباحثات يجب أن تكون بالاتفاق أنْ ليس هناك افتراض بديهي أن حرية التعبير تتفوق على حماية الأطفال أو العكس، بل إنه توجد أساليب نظامية لتنظيم العلاقة بين هاتين القيمتين الجوهريتين.(٤)

أعرف أن مناقشة التعديل الأول بالمقارنة بأي مفهوم آخر أمر لا يمكن قبوله بسهولة بالنسبة للذين يقولون إن حرية التعبير هي الحق الأساسي الأكثر أهمية، والذين إنْ اعترفوا أنه يجب عليه أن يتعادل في بعض الأحيان مع قيم أخرى يضعون مسؤولية الإثبات تماماً على أولئك الذين يرفضون هذا الادعاء. أماَ أنا فأعتمد في مقاربتين على أن حرية التعبير هي واحدة من قيم عديدة يجب الموازنة بينها. إني أؤكد أن التوازن بين هاتين القيمتين الأساسيتين مثل سائر القيم الأخرى يتأثر بالسياق التاريخي؛ إذ إن الميل الزائد إلى صالح قيمة محددة (وإهمال القيمة الأخرى) يجب أن يتم تصحيحه في المرحلة التالية وذلك للإبقاء على توازن منطقي. وهذا المبدأ يقودنا إلى دراسة إمكانية اللجوء إلى الأساليب الطوعية لمعالجة هذه المسألة أو إلى تدخُّل حكومي. إضافة إلى ذلك، إنني لا أعتبر فقط أن للأطفال حقوقاً هي بالجوهر مختلفة عن حقوق الراشدين، بل إني آخذ بعين الاعتبار الاختلاف في العمر بين جميع الراشدين.

تجدر الملاحظة هنا أن النقاش يرتكز على حق «استهلاك» المعلومات بدلاً من حق إنتاجها. المسألة الأساسية هنا ليست إذا كان يجب أن يسمح للأطفال بإنتاج أفلام وأقراص مدمجة وما إلى ذلك، بل إنها تكمن في ضرورة الحدّ من وصولهم إلى المضمون المؤذي الموجود في بعض المواد الثقافية.

يبدأ النقاش بإعطاء معلومات تشّل خلفيةً للدراسة ثم بالبحث المعمق في خمس حالات تعتبر أمثلةً أساسيةً للموضوع الذي بين أيدينا. القرّاء الذين يعرفون هذه الأمثلة يمكنهم الذهاب مباشرةً إلى الدروس التي تمّ استخلاصها من هذه الحالات

(٤) اختيار كلمة «قيمة» بدلاً من «حق» متعمّد هنا. إن الحقوق تعني أموراً يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وأن توضع في الميزان اعتبارات أخرى غير القيم، وأن يُعترف بإمكانية وجود خلافات يجب أن يُصار إلى حلها.

بشأن العلاقة بين حرية التعبير وبين حماية الطفولة. وأعير انتباهاً خاصاً إلى التمييز بين وسيلة الأطفال إلى المواد الثقافية وبين تلك الخاصة بالراشدين. وإذا لم يكن هذا ممكناً تماماً فالحدُّ من تأثير القيود المفروضة على الأطفال على مدخل الراشدين إلى المواد؛ بمعنىً آخر، يجب ألاَّ يعامل الزبائن جميعاً على أنهم من صنف واحد. كما أنني أفترض أن الخطاب التجاري يمكن مراقبته بسهولة أكبر من أي خطاب آخر. صحيح أن الأساليب الاختيارية لمراقبة المنهل تفوق بأهميتها الأساليب شبه الطوعية إلاَّ أن الباب مفتوح أمام بعض القوننة.

ثم أتطرق إلى نطاق والأذى ونوعه الذي توجهه بعض المواد المؤذية إلى الطفولة، مع الانتباه الخاص للفرق الواسع بين آثار كلٍّ من المضمون الفاضح وبين المضمون العنيف على الأطفال؛ كما أن الحاجة إلى تصحيح التوازن الدقيق بين الخطاب وبين حماية الأطفال تتم دراستها في الإطار الزمني الذي تحصل فيه. نتطرق أيضاً إلى دراسة الفروق بين الأولاد حسب أعمارهم. ثم ينتهي الفصل بمراجعة سريعة لانعكاسات النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالنسبة للنظرية السياسية وبالنسبة لحماية الأطفال، وبمناقشة موضوع معايير مراقبة الخطاب: هل تكون مجتمعية أو وطنية؟

خلفية الدراسة: إخفاق مراقبة المضمون

لقد قام الكونغرس بعدة محاولات للحدِّ من وصول الأطفال إلى المواد التي يعتبرها مؤذيةً بالنسبة لهم.[٥] أظهرت التحديات الدستورية لهذه القوانين خللاً كبيراً في هذه المقاربات وفسرت المحاولات الأخرى وأسلوبها بالتعاطي مع المسألة نفسها. ولم تكن المسألة بحاجة إلى اتخاذ إجراءات خاصة بالأطفال أو مدى شرعية هذه الإجراءات في العديد من الحالات. أكَّدت المحكمة العليا أن للحكومة مصالح

(٥) هنا ذكر لقوانين مثل قانون الاحتشام في الاتصالات (Communication Decency Act of 1996)، قانون حماية الأطفال مباشرةً على الشبكة (Child Online Protection Act) قانون حماية الأطفال من الإنترنت (Children's Internet Protection Act).

عامة تجبرها على حماية الأطفال.[٦] تؤكد قضية جينسبرغ في نيويورك أن «للدولة مصلحةً مستقلةً في حماية رفاهة الأطفال وحماية الأطفال من الإساءة والإيذاء».[٧] كذلك فهي تؤكِّد أن بعض المواد الثقافية قد تؤذي الأطفال ويجب حمايتهم منها. إن قرار المحكمة في قضية جينسبرغ الذي أيّد قرار مدينة نيويورك بمنع بيع مجلات فيها صور فاضحة للأطفال تحت سن السابعة عشرة، اعتمد على مبدأين أساسيين: يجب ألاّ يسمح للأطفال بالوصول إلى بعض المواد الثقافية بالطريقة نفسها التي يصل إليها الراشدون، والمحكمة لها صلاحية إصدار قوانين وقرارات تساعد الأهل على القيام بواجباتهم. أصدرت المحكمة قرارها بالرغم من أن هذه المواد كانت تعتبر شرعيةً بالنسبة للراشدين؛ فالدستور يسمح للولاية «أن تعطي القاصرين تحت سن السابعة عشرة حقاً محدوداً أكثر من الحق الممنوح للراشدين لكي يقرروا بأنفسهم ما هي المواد حول الجنس التي في إمكانهم قراءتها أو رؤيتها. إضافةً إلى ذلك، فإن الدستور يعترف بأن حق الأهل في أن تكون لهم السلطة في تربية أطفالهم أمر أساسي في مجتمعنا. . . إن أولئك المعنيين برفاهة الأطفال تساعدهم القوانين التي صيغت على التحرُّر من هذه المسؤولية.[٨]

وقد أكّدت المحكمة لاحقاً هذا الموقف في قضية باسيفيك مقابل لجنة الاتصالات الفدرالية (FCC)؛ إذ أيدت قرار لجنة الاتصالات الفدرالية الذي يمنع عرض وبثَّ خطاب غير أخلاقي في أوقات النهار يكون فيها الأطفال يستمعون أو ينظرون بعيداً عن رقابة الأهل. وجاء في قرار المحكمة أن «الأطفال غير قادرين على حماية أنفسهم من خطاب يعتبر غير أخلاقي بالنسبة لغالبية الراشدين ويمكن تفاديه من قبل من لا يرغب عبر تطبيق عملية الاختيار. في الوقت نفسه، قد يكون لمثل هذا الخطاب آثار سلبية عميقة ويدوم مدةً أطول للطفل أكثر منه للراشد». وبالتالي، أكدت المحكمة أن «المجتمع يمكن أن يتفادى انتشار مثل هذا الخطاب،

---

(٦) Prince ½. Massachussets، (تعزيز «مصالح المجتمع» لحماية رفاه الأطفال، وإحكام سيطرة الدولة هلى هذا الهدف").

(٧) Ginsberg V. New York، US 390، 630-629، (1968).

(٨) المصدر نفسه، ص٦٢٩-٦٣٠.

تاركاً للأهل اتخاذ القرار بشأن سماع أطفالهم وترديدهم لمثل هذا الخطاب». (٩)

وأصبحت المسألة هنا كيفية الفصل بين الخطاب الذي يجب حماية الأطفال منه وبين أنواع الخطابات الأخرى، وقد أظهرت محاولات عديدة أن إجراء فصلٍ كهذا (مثل «مفردات الحرب»(١٠)) أمر شبه مستحيل.

وحين اتخذ الكونغرس على عاتقه حماية اللأطفال من الإنترنت، أصدر قانوناً حاول فيه حماية الأطفال عبر مراقبة مضمون المواد التي قد يصلون إليها. والمجالات الأهم: قانون الاحتشام في الاتصالات (CDA) عام ١٩٩٦ وقانون حماية الأطفال المرتبطين مباشرة على الشبكة (COPA) عام ١٩٩٨. وقد ركّزت هاتان المحاولتان على مراقبة مضمون المواد على الإنترنت، لكنها فشلت فشلاً ذريعاً حين تمّ التداول بها في المحاكم، وأصدرت المحكمة العليا قراراً مفاده أن ممنوعات قانون الاحتشام في الاتصالات حول «البثّ القليل الاحتشام» و«العرض العدائي المباح» قد انتهكت حرية التعبير كما نص عليها التعديل الأول. وبالرغم من أن المحكمة أكدت الاهتمام الإلزامي الذي توليه الحكومة لحماية الأطفال من المواد التي قد تكون مؤذية على الإنترنت، فقد وجدت أن قانونِ قلة الاحتشام يضع عبئاً ثقيلاً على مراقبة الخطاب، كما أصدرت المحكمة قانوناً قالت فيه إن نطاق القانون واسع جداً يحاول أن يحمي أولئك الذين لم يتجاوزوا سن الثامنة عشرة من مضمون تكلفة أعلى بكثير من وصول الراشدين إلى الخطاب المحمي. (١١)

---

(٩) FCC V. Pacifica Foundation 726US438 (1978)، ص ٧٣٣، ٧٥٧، ٧٥٨.

(١٠) انظر Chaplinsky V. New Hampshire، 568US572 ٣١٥، (١٩٤٢). لإغناء المناقشة حول نظرية مفردات الحرب وتطبيق هذه النظرية، انظر أيضاً 'The Demise of the Chaplinsky Fighting Wrods Doctrine: An Argument for its Internment'، ١٠٦ مجلة هارفرد الحقوقية، ١١٢٩، (آذار/مارس ١٩٩٣)؛ Michael Mannheimer, 'The Fighting Words Doctrine'، ٩٣ مجلة كولومبيا الحقوقية، ١٥٢٧، (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣)؛ Melody Hurdle, 'R.A.V V. City of St Paul: The Continuing Confusion of the Fighting Words Doctrine'، ٤٧، مجلة فاندربيلت الحقوقية، ١١٤٣، (أيار/مايو ١٩٩٤).

(١١) *Reno V. ACLU*، ٥٢١ 844US, 882، (١٩٩٧) ص ١، ٣٩، ٤٨، ٣٩-٤٣.

وقد اعتُبر قانون حماية الأطفال المرتبطين مباشرة على الشبكة (COPA) غير قانوني، وقد أصدرت محكمة الولاية في بنسيلفانيا ومحاكم الاستئناف في المقاطعة الثالثة قراراً يجمِّد العمل بهذا القانون.(١٢) وقد وجهت المحاكم بهذا القرار ضربةً إلى هذا القانون بحجة أن استعماله لمعايير المجتمع الذي كانت قد طبقته المحكمة العليا في قضايا سابقة حول قلة الاحتشام(١٣) قد انتهك التعديل الأول حين تمَّ تطبيقه على الإنترنت. ووصلت القضية أمام المحكمة العليا التي نقضت هذا القرار قائلة إن استعمال «المعايير المجتمعية» لتحديد ما هي المواد على الإنترنت «المؤذية للقاصرين» ليس انتهاكاً للتعديل الأول.(١٤) إلاَّ أن المحكمة العليا قالت إن هذا القانون قد يكون غير شرعي لأسباب أخرى وسمحت بتجميد العمل به وأمرت محاكم الاستئناف والولايات المتحدة بمراجعة القضايا الأخرى المرتبطة بهذه المسألة.(١٥) وينتظر البعض أن تعود هذه القضية أمام المحكمة العليا التي ستؤكد قرارها أنها غير شرعية.(١٦) قال القاضي أنطوني كينيدي «إن قانون الأطفال المرتبطين مباشرةً بالشبكة (COPA) رحب الآفاق ولن يتمكن من الاستمرار».(١٧) ومن أجل إيجاد حل للنزاع بين حرية التعبير وحماية الأطفال، نمر عبر مصاعب متعددة للفصل بين الخطاب المحمي وبين غير المحمي وللتأكد أن حماية الأطفال لن تحدّ من حرية وصول الراشدين إلى الخطاب الذي يريدونه. بناءً على هذه المعطيات، تفضِّل مقاربتنا الإجراءات التي تحاول أن تحدَّ طريقة وصول الأطفال إلى المعلومات بدلاً من الإجراءات المتعلقة مباشرةً بالمضمون.

---

(١٢) ACLU V.Reno Supp، (١٩٩٩).

(١٣) Roth v. United States، ٣٥٤، 476US، (١٩٥٧).

(١٤) Warren Richey, 'Porn Cases Exacerbate Divide on High Court'، مجلة العلوم المسيحية، ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٢، ص ٢.

(١٥) Charles Lane, 'Justices Partially Back Cyber Pornography Law'، واشنطن بوست، ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، ص ٣أ.

(١٦) Linda Greenhouse, 'Justices Give Reprieve to an Internet Pornography Statute'، نيويورك تايمز، ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، ص ١٧أ.

(١٧) مذكورة في المصدر السابق.

أنطلق الآن إلى دراسة خمس حالات تبلغ المسألة من خلالها التي تُعالج نضجها وتعود بالربح على المسألة برمتها.

خمس حالات

الحالات الخمس التي سندرسها هنا هي: مكتبة مقاطعة لودون - فيرجينيا، المكتبات العامة في مقاطعة كرن - كاليفورنيا، قانون حماية الأطفال على الإنترنت (CIPA)، القيود المفروضة على إعلانات السجائر، القيود المفروضة على التلفزيون والرقاقة الوقائية.

لقد اخترت هذه الحالات لأنني عبرها سأتوصل إلى دراسة بُعدين أساسيين للمسألة التي بين أيدينا: (أ) إلى أي حد نجحت القيود في منع وصول الأطفال إلى المواد دون التأثير على وصولها إلى الراشدين؟ و(ب) إلى أي مدىً يجب اللجوء إلى إجراءات حكومية قانونية مخصصة للحد من وصول الأطفال إلى هذه المواد بدلاً من تعزيز قدرة الأهل والمعلمين على القيام بواجباتهم؟ إن أهمية اختيار هذين البُعدين ستتضح أكثر فأكثر مع تقدمنا بالبحث.

المسائل في هذه الدراسات مترابطة بعض الشيء لأن الحد من وصول القاصرين يؤدي مباشرةً إلى الحد من وصول الراشدين إلى حد ما.[١٨] لذا، فإن المحاكم تتناول هذه المسألة على ضوء سؤالين أساسيين. في بعض الحالات يعتبر دستورياً الحد من وصول الراشدين إلى بعض المواد مثل الصور الفاضحة للأطفال.[١٩] ويصبح هنا السؤال: هل الذين وضعوا القيود على هذه المعلومات قد اتّبعوا

---

(١٨) لمناقشةٍ تامةٍ حول هذا الموضوع، انظر "Eugene Volokh, "Speech and Spillover، الموجود أيضاً على الإنترنت على الموقع: <http://slate.msn.com/default.aspx?id=2371> (الزيارة الأخيرة لهذا الموقع: ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٢).

(١٩) قانون الولايات المتحدة يعتبر جريمةً ليس فقط إنتاج الصور الفاضحة للأطفال الذي يشكّل استغلالاً جنسياً للقاصرين (2151USC18)، بل أيضاً توزيع هذه الصور أو حتى حيازتها (2152USC18) إن تبرير منع الحيازة على الصور الفاضحة الأطفال وكذلك إنتاجها قد تمّ تفسيره في New York V. Ferber (1982), 737US458، حيث يُظهر أن «شبكة التوزيع للصور الفاضحة يجب أن تقفل إذا كان الهدف هو السيطرة على الاستغلال الجنسي الأطفال».

الإجراءات المناسبة لتحديد ما إذا كانت هذه المواد يجب أن تُحظر. وإذا كان لا يمكن حظر وصول الراشدين إلى هذه المعلومات، فهل يمكن حظر وصول القاصرين إليها؟ ومن خلال الحالات الخمس التي بين أيدينا، أركّز على هذا السؤال الثاني.

مكتبة مقاطعة لودون- فيرجينيا

في تموز/يوليو ١٩٩٧، تبنى مجلس أمناء مكتبة لودون في ولاية لودون المحافظة قراراً طالب فيه تزويد جميع آلات الحاسوب في المكتبة ببرنامج يحد من وصول الأطفال إلى بعض المواد، ولكنه سمح بعدم تشغيل هذا البرنامج حين يستعمل الحاسوب شخص راشد أو ولد قاصر يرافقه أهله أو ولي أمره.[٢٠] أعيدت مراجعة هذا القانون لاحقاً في الخريف بعد أن ارتفعت أصوات عديدة قائلة إنه غير صارم بما فيه الكفاية. منع القانون المعدل الوصول إلى جميع المواد التي تتحدث عن الجنس دون الأخذ بعين الاعتبار سن الزبون وطالب بإذن خطي موقّع من أولياء الأمر لأي قاصر تحت سن الثامنة عشرة يريد استعمال الإنترنت في مكتبة ولاية لودون.[٢١] أما الزبون الراشد الذي يرغب في أن يرفع الحظر عن موقع محدد (ليس تعطيل برنامج الفلترة)، ينبغي عليه أن يتقدم بطلب خطي يضمّنه اسمه، واسم الموقع وأسباب دخوله إلى هذا الموقع. عندئذٍ يراجع أمين المكتبة الموقع ويرفع عنه الحظر إذا وجد أنه لا يتعارض مع نص هذا القانون.[٢٢] كان الهدف المعلن لهذا الإجراء منع حدوث «محيط عدائي جنسياً» بسبب عرض المواد الفاضحة على الإنترنت

---

(٢٠) Justin Blum, 'For Black, Core Support Was the Difference'، واشنطن بوست، ٨ شباط/فبراير ١٩٩٨؛ Victoria Benning, 'Two Conservatives to Live Library Board'، واشنطن بوست، ١٣ حزيران/يونيو ١٩٩٦؛ Peter Pae, 'Abortion Rights Group Opens Office in 'Conservative Country''، واشنطن بوست، ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٩٤؛ *ACLU News Wire*، 'Virginia Library Board Adopts Internet Restrictions'، نيويورك، ٥ آب/أغسطس ١٩٩٧.

(٢١) 'Virginia County Restricts Net Access in Libraries'، *ACLU News Wire*، نيويورك، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

(٢٢) *Mainstream Loudoun V. Board of Trustees of the Loudoun County Library* (١٩٩٨).

بأسلوب غير مراقب والعمل على منعها من الإنترنت تماماً مثلما مُنعت في المطبوعات.[٢٣] بتعمّد وبطريقة غير متعمّدة، منع القانون الصور الفاضحة للأطفال ومنع وصول الراشدين إليها إلاّ بعد أن يسجلوا اسمهم واسم الموقع - كتابةً - قبل أن يتمكنوا من الوصول إلى رؤية المواد الجنسية المؤذية.

بعد ذلك، سعت مجموعة تدعى ماينستريم لودون كاونتي (Mainstream Loudoun County) انضمت إليها مجموعات من المدافعين عن الحريات المدنية إلى رفع دعوى قضائية على مكتبة لودون بتهمة انتهاكها حقوق أصحاب المواقع على الإنترنت والزبون الذي تم منعه من الوصول إلى المعلومات التي يريد، وهذه الحقوق نص عليها التعديل الأول. أضاف مقدمو الشكوى أنه حتى لو كانت المكتبة محقّةً في منع الوصول إلى المعلومات، فهي لم تتبع الإجراءات الصحيحة لذلك، واعتُبِرت القيود التي فرضتها غير دستورية.[٢٤]

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أعلنت المحكمة العليا في شرق ولاية فرجينيا أن قوانين مقاطعة لودون واسعة جداً وغير دستورية. ووجدت محكمة الولاية أن قوانين مقاطعة لودون تستعمل التعديل الأول وأن استعمال البرامج أقرب إلى القرار الحازم الذي يقضي بمنع هذه المعلومات منه إلى القرار السلبي الذي يكتفي بعدم شراء هذه المواد للمكتبة. ثم عمدت المحكمة إلى دراسة نوع الخطاب الذي تنص على منعه قوانين ولاية فيرجينيا: الفحش، الصور الفاضحة والخطاب «المؤذي للمراهقين»، ووجدت أن التعديل الأول لا يحمي الفحش أو الصور الداعرة الأطفال بل إن المواد التي تعتبر مؤذيةً للمراهقين قد تتضمن معلومات مخصصة للراشدين من قبل الدستور الأميركي. وتساءلت المحكمة: (١) إذا كانت مصالح الدولة ملزمة - وهي في هذه الحالة فإن مصلحة الدولة تتمثّل في «تقليص الوصول إلى الصور الفاضحة غير الشرعية وتفادي إيجاد بيئة سيئة معادية-. (٢) إذا كانت القيود التي

---

(٢٣) 'Loudoun Country Public Library, Policy on Internet Sexual Harassment'، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

(٢٤) Maistream Loudoun, Supp.، ص ٢٤.

وضعتها الحكومة ضروريةً وكافيةً لمتابعة هذه المصالح. (٣) إذا كانت القوانين قد رسمت خصيصاً لتحقيق هذه المصالح والأهداف». [٢٥]

ووجدت المحكمة أن القانون وإن كان يسعى إلى مزيد من المصالح الإلزامية، فقد فشل في مواجهة الجزء الثاني والثالث من الامتحان. ولم تتمكن مقاطعة لودون أن تبرهن على أنه بدون هذه القوانين قد ينشأ جوٌّ سيِّئ في المكتبات وقد يتمكن الأشخاص من الوصول إلى المعلومات الفاضحة أو إلى الصور الفاضحة الأطفال، أو يتمكن الأولاد تحت سن السابعة عشرة من رؤية مواد مؤذية بالنسبة لهم». [٢٦]

ولم تكن المحكمة مقتنعةً بأنَّ الأساليب التي قررتها المقاطعة تتماشى مع متطلبات الحكومة الصارمة. ووجد القضاة أن هناك أساليب أقل قمعية لمنع وصول الأطفال إلى هذه المعلومات ومنها الشاشات الخصوصية، مراقبة الإنترنت عبر الشاشات من قبل أمين المكتبة، أو فقط تزويد بعض آلات الحاسوب ببرنامج فلترة يمنع الوصول إلى بعض المواقع، كما وجد القضاة أن القرار صارم وشامل أكثر من المطلوب؛ إذ إنه يمنع وصول جميع الزبائن أية كانت أعمارهم إلى معلومات يجب منعها فقط على القاصرين. وقالت المحكمة مذكِّرةً بقضية رينو مقابل الجمعية الأميركية للحقوق المدنية، إن «المنفعة من تعزيز حرية التعبير في مجتمع ديموقراطي تفوق وزناً وقيمةً أية منفعية نظرية وغير ثابتة مستمدة من الرقابة». [٢٧]

وفي قضية مقاطعة لودون القانون الذي أصدره مجلس الأمناء أعطى لأمناء المكتبة صلاحيات تخوِّلهم أن يحددوا الخطاب الذي يمكنهم حظره دون تزويدهم بمعايير كافية وبإجراءات حمائية مناسبة. [٢٨] لقد أعطي أمين المكتبة الصلاحية الكاملة ليقرِّر بنفسه المواقع التي يمكنه رفع الرقابة عنها، ولكن لم يتم تزويده بدليلٍ موجز يساعده على اتخاذ القرار بشأن الأذى الذي تشكِّله بعض المواقع ويشكِّل مادةً

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٥، ١٨، ٢٤، ٢٨.
(٢٦) المصدر نفسه، ص ٣٠.
(٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٦، ٣٠.
(٢٨) المصدر نفسه، ص ٤٠

لمراجعات لاحقة بشأن المعايير المتبعة (إما من قبل مجلس أمناء الجامعة أو وكلاء المحاكم).

شدّدت المحكمة على عدم الشفافية التي بني على أساسها برنامج X-Stop للفلترة؛ فالصانعون (أمثال شركة Log-On التي وضعت هذا البرنامج) يعتبرون أن المعايير التي بنت على أساسها البرنامج هي ملك صاحب البرنامج وبالتالي تعتبر أسراراً تجارية محمية. «قرار الفلترة» والقرارات النهائية تعود إلى بائع محدَّد. . . لا يبنى قرار المنع على أي تعريف قانوني لقلة الاحتشام أو على أي قانون محدد في هذا المجال.(٢٩)

المكتبات العامة في مقاطعة كرن - كاليفورنيا

عام ١٩٩٦، اتخذ مجلس مراقبي مقاطعة كرن في كاليفورنيا قراراً يمنع «تمزيق أجواء التعلُّم في المكتبات العامة في مقاطعة كرن عبر عرض مواد جنسية علنية ويحدُّ من وصول القاصرين عبر الإنترنت في المكتبة إلى المواد المؤذية كما حدَّدها قانون كاليفورنيا الجزائي».(٣٠)

بعد هذا القرار وقَّعت مقاطعة كرن اتفاقاً مع شركة N2H2 للبرامج لتزويد ما يزيد عن خمسين حاسوباً في المكتبة ببرنامج Bess للفلترة على الإنترنت. وقد طالب مدراء المكتبات من شركة N2H2 بتعديل البرنامج بحيث يمنع الوصول إلى المواد التي اعتبرها القانون الجزائي في كاليفورنيا مؤذيةً، وذلك مع بند القرار القائل «بتشغيل الفلتر على هذا النوع من المواد إلى أعلى حد ممكن وذلك بالانسجام مع المبادئ الدستورية والتقنيات المتوفرة».(٣١)

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٤١، ٤٢.

(٣٠) مجلس مراقبي مقاطعة كرن، القرار ٩٦-٣٤١، (٣٠ تموز/ يوليو ١٩٩٦). انظر: <http://www.kerncountylibrary.org/resolution.html>

(٣١) رسالة من آن بيسون، القسم القانوني في الجمعية الأميركية للحريات المدنية إلى برنار بارمان المستشار القانوني لمقاطعة كرن، (٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨)، الرسالة موجودة على الإنترنت على الموقع (<http://www.aclu.org/issues/cyber/kerncodemand.html>)، (الزيارة الأخيرة لهذا الموقع في ١٤ أيار/ مايو ٢٠٠٢).

في خريف ١٩٩٦، أبلغ رئيس الشركة السيد بيتر نيكرسون أن شركته لن تتمكن من تعديل برنامج الفلترة لمنع الوصول إلى المواد المؤذية بحسب تعريف قانون كاليفورنيا الجزائي لها، وذلك «لأن هذا أمر قانوني... وليس لدينا الخبرة الكافية في الشركة للحكم على المواقع وتحديد ما إذا كانت تحمل مواداً مؤذية أو لا».[٣٢] وبالرغم من هذا الإعلان الصريح حول عدم تمكن الشركة من تعديل البرنامج حسب رغبة المكتبات، فقد قررت المكتبات تزويد جميع آلات الحاسوب ببرنامج الفلترة Bess.

أما بشأن عدم قدرة برنامج Bess أو أي برنامج آخر على التمييز بين الخطاب المحمي أو التمييز بين الخطاب غير المحمي، فقد اعتبرت الجمعية الأميركية للحريات المدنية أن المقاطعة قد عمدت إلى منع الوصول إلى «مواقع على الإنترنت ذات قيمة ومحمية دستورياً بالنسبة للراشدين والقاصرين».[٣٣] أكدت مقاطعة كرن تكراراً أن قانون الإنترنت لم ينتهك التعديل الأول، بينما اعتبرت الجمعية الأميركية للحريات المدنية أن الحدود التقنية لبرنامج الفلترة تهدد بترسيخ الرقابة. وبناءً على رفض جمعية المكتبات الأميركية استعمال برنامج الفلترة في المكتبات[٣٤] واستتباعاً لقرارات لمقاطعتي سان جوزي وسانتا كلارا اللتين رفضتا استعمال هذا البرنامج، كتبت القاضية آن بيزون رسالةً إلى مقاطعة كرن طالبةً نزع برامج الفلترة للإنترنت عن آلات الحاسوب في المكتبة وذلك ضمن مهلة أقصاها عشرة أيام. وفي حال عدم الامتثال لهذا الطلب تواجه مقاطعة كرن شكوى في المحكمة الفدرالية. وأضافت

---

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) أصدرت جمعية المكتبات الأميركية بياناً جاء فيه أن «استعمال البرامج المفلترة في المكتبات لمنع الوصول إلى المعلومات المحمية، هو أمر غير شرعي بحسب دستور الولايات المتحدة الأميركية والقانون الفدرالي وقد يؤدي إلى مقاضاة المكتبة وإدارتها. تؤكد جمعية المكتبات الأميركية أن استعمال البرنامج المصفّى من قبل المكتبات لمنع الوصول إلى المواد التي يمنعها الدستور يعتبر انتهاكاً لميثاق حقوق المكتبات». لجنة الحرية الفكرية في جميعة المكتبات الأميركية، بيان حول «استعمال برنامج الفلتر من قبل المكتبات، (١ تموز/يوليو ١٩٩٧، مراجعة ١٧ نوفمبر ٢٠٠٠). متوفر أيضاً على موقع الإنترنت: (<http:www.ala.org/alaorg/oif/filt_stm.html>)، (الزيارة الأخيرة للموقع في ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٢).

القاضية بيزون تهديداً أن المقاطعة سوف تتكبد تكاليف المحامين الباهظة. ولتفادي هذا الأمر لم يعد أمامها إلاّ أمر واحد وهو نزع البرامج عن الآلات. لم يتضمَّن الطلب نزع البرنامج عن بعض الآلات وحصر هذه الآلات باستعمال الراشدين، أو وضع عدَّة مستويات من الفلترة بحسب سن الزبون بل طلبت نزع البرامج من جميع الآلات دون استثناء.[٣٥]

ولو أن المقاطعة رفضت الاستجابة لطلب الجمعية الأميركية للحريات المدنية لكانت واجهت معركة قضائية طاحنة. تحت هذه الضغوط، قرر مجلس مراقبي مقاطعة كرن «تفادي أي تداعيات قضائية أو إيجاد حلول دستورية للمسألة».[٣٦] وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، ربطت جميع مكتبات مقاطعة كرن عبر الشبكة إلى محطة واحدة يتم من خلالها رفع الحظر. ولا يتم إعادة الفلتر إلاّ إذا طلب الزبون بنفسه ذلك. وقررت المقاطعة شراء حاسوب ثانٍ لكل مكتبة غير مرتبط بالمحطة. وبذلك يكون لكل زبون راشد أو قاصر حرية اختيار إذا كان يريد استعمال الحاسوب المزود بالفلتر أم لا.[٣٧] اعتبرت الجمعية الأميركية للحريات المدنية هذا القرار انتصاراً لها «يسمح لجميع الزبائن - راشدين أم قاصرين - أن يختاروا بأنفسهم إذا كانوا يريدون دخول الإنترنت مع أو بدون فلتر».[٣٨]

---

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) رسالة من برنار بارمان المستشار القانوني لمقاطعة كرن إلى آن بيسون من الجمعية الأميركية للحريات المدنية إلى (٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)، الرسالة موجودة على الإنترنت على الموقع:
(http:///www.aclu.org/news/n01898d.html)، (الزيارة الأخيرة لهذا الموقع في ١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٢).

(٣٧) مذكرة من مارج ترامب إلى جميع فروع مكتبة مقاطعة كرن، (٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨). موجود على الإنترنت على الموقع: (http:///www.aclu.org/news/n01898d/html)، الزيارة الأخيرة لهذا الموقع في ٢٤ تموز/يوليو ٢٠٠٢).

(٣٨) رسالة من آن بيسون، القسم القانوني في الجمعية الأميركية للحريات المدنية إلى برنار بارمان المستشار القانوني لمقاطعة كرن، (٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)، الرسالة موجودة على الإنترنت على الموقع (<http://www.aclu.org/issues/cyber/kerncodemand.html>).

قانون حماية الأطفال من الإنترنت

في العام ١٩٩٦ تأسست عدة برامج مهمتها تأمين الاعتماد المالي للمدارس والمكتبات لتمكينهم من شراء آلات حاسوب والاشتراك في الإنترنت. وقد أعطى قانون الاتصالات الفدرالية حسومات كبيرة على أسعار المخابرات والمدخل إلى الإنترنت. وقد بادر قانون خدمات وتكنولوجيا المكتبات بإعطاء قروض تديرها الولاية «لشراء آلات حاسوب والتزود بالإنترنت ودفع جميع المستحقات المرتبطة بالوصول إلى الإنترنت»(٣٩)، ولا سيما الذين يعيشون في المناطق الريفية والمناطق النائية ولا يستطيعون تحمل هذه النفقات بأنفسهم.(٤٠)

وفي عام ١٩٩٩ تبنى السيناتور جون ماك كاين وفريتز هولينغز بالتعاون مع قانون حماية الأطفال من الإنترنت القانون الذي وقّعه الرئيس كلينتون في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠(٤١)، والذي يطلب من جميع المدارس والمكتبات التي تحصل على حسومات فدرالية للإنترنت أو على قروض للحاسوب أن تتخذ «إجراءات حماية تكنولوجية» (أي برنامج فلترة) لحظر الوصول إلى المواد التي تعتبر «غير أخلاقية، فاضحة أو مؤذية للقاصرين».(٤٢)

وقانون حماية الأطفال من الإنترنت يعتبر أن أي شخص تحت سن السابعة عشرة قاصر، كما أنه يعتبر مواداً مؤذية للقاصرين «أية صورة فوتوغرافية وتصوير أو أي تعبير تصويري. (أ) لو أخذ بشكل عام أو بالترابط مع القاصرين يتضمن أي اهتمام

(٣٩) لجنة الاتصالات الفدرالية، تقرير حول قانون حماية الأطفال من الإنترنت، (٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠١).

(٤٠) مذكرة جوابية من مقدمي الشكوى بشأن مكتبة مولتنوماه الوطنية إلى الدفاع، ص ١٦. *American Library Association et al. V.United States of America et al.* و Multnomah County et al. V.United States of America et al.

(٤١) بيان صحفي، سيناتور جون ماك كاين، «الكونغرس ينظر في برامج الفلتر على الإنترنت في المكتبات والمدارس»، (١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠). موجود أيضاً على الإنترنت: (http:// mccain.senate.gov/intfinal.htm)، (الزيارة الأخيرة للموقع في ٢٤ أيار/ مايو ٢٠٠٢).

(٤٢) قانون حماية الأطفال على الإنترنت (Children's Internet Protection Act)، جلسة الكونغرس رقم ١٠٦، (٢٠٠٠)، فقرة ١٧٠٣ (ب).

بالتعرية أو الجنس أو الذهاب إلى المُسْتراح. (ب) يوحي، يصف أو يمثِّل عملية جِماع حقيقية أو خيالية، طبيعية أو لواطية. (ج) أي عمل يعتبر أنه ينتقص إلى القيم الأدبية، الفنية، السياسية والعلمية وخصوصاً في ما يتعلق بالقاصرين». [٤٣]

كان مدى قانون حماية الأطفال من الإنترنت متواضعاً جداً؛ فهذا القانون لا يفرض الرقابة على المدارس والمكتبات بشكل عام، بل يفرض شروطاً على المدارس والمكتبات التي تسعى إلى الحصول على تمويل فدرالي للتواصل بالإنترنت، أي ما يقارب ٤٥٠٠ مكتبة وعدد كبير من المدارس الرسمية في الولايات المتحدة الأميركية. [٤٤] للحصول على هذا التمويل، على المدرسة أن تعدَّ ملفاً يتضمن معلومات عديدة وأن تلتزم بوضع فلتر على الحاسوب. إن المدارس والمكتبات التي اختارت عدم الاستجابة لهذا القانون أو تلك التي لا تعمل بهذا القانون في مدة أقصاها عام ونصف من إصداره تعرِّض نفسها لتوقف الحسومات والمساعدات. [٤٥]

وتضامنت الجمعية الأميركية للحريات المدنية وجمعية المكتبات الأميركية بوجه قانون حماية الأطفال على الإنترنت الذي وقف أمام محكمة مؤلفة من ثلاثة قضاة في فيلادلفيا في آذار/ مارس ٢٠٠٢. [٤٦] أكدت الجمعية الأميركية للحريات المدنية وجمعية المكتبات الأميركية أن تقنية الفلترة الموجودة ليست متطورةً بشكلٍ كافٍ

---

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) Peg Brickley, 'Internet Decency Standards Pose Ethical and Financial Problems for Many Companies'، مجلة كوربوريت ليغل تايمز، (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١)، ص ٨٠.

(٤٥) قانون حماية الأطفال على الإنترنت، فقرة ١٧١٢ (فً)(١).

(٤٦) *American Library Association et al. v. United States of America et al.* و Multnomah County et al. V.United States of America et al. انظر أيضاً John Schwartz, 'Law Limiting Internet on Librairies Chanllenged'، نيويورك تايمز، ٢٥ آذار/ مارس ٢٠٠٢، ص أ١٨. الشاكون الباقون في القضية يشملون نظام المكتبة في مكتبة مولتنوماه كاونتي، وأصحاب المكتبات وموظفيها، الزبائن، مكاتب خدمات الإنترنت وجيفري بولوك وهو مرشح جمهوري للكونغرس الذي كان مقدم اقتراح برامج التصفية الإلزامية إلى أن اكتشف أن موقعه على الإنترنت قد تم تجميده من قبل برنامج تصفية شعبي.

لإيقاف الوصول فقط إلى المواد غير المحمية، وأنها حتى لو كانت متطورةً لتعذّر وضعها على جميع آلات الحاسوب المرتبطة بالإنترنت دون الرجوع من قبل إلى الإجراءات الخاصة بتحديد المواد التي يجب منعها قانوناً.(٤٧) وقد أظهرت التقارير قبيل المحكمة أن قانون حماية الأطفال على الإنترنت «يفتقر إلى المعايير المنطقية والمحددة وإلى الإجراءات الحراسية».(٤٨) كما زعمت أن برامج الفلترة هي أحياناً مفرطة الرقابة وأحياناً تفتقر إليها: إنها تمنع الخطاب المحمي من قبل القانون – الذي قد يكون مثيراً للجدل – وتمنع المواقع التي قد تتضمن كلمات دليلية اعتباطية،(٤٩) بينما تسمح بمرور كمية كبيرة من المواد التي يطالبون بإيقافها.(٥٠) وقالوا إن قانون حماية الأطفال من الإنترنت قد حوّل المسؤولية إلى مراقبة الشركات الخاصة التي تتولى تصميم وبيع برامج الفلترة. القرار بشأن الكلمات الدليلية التي يجب استعمالها وأية مواقع يجب منعها قد اتُخذ من قبل فريق ثالث، المؤسسات غير الحكومية، الأمر الذي لا يعفي القيود على حرية التعبير من التدقيق الدستوري.(٥١)

إضافةً إلى ذلك، فقد قال مقدمو الشكوى إن إمكانية إيقاف برنامج الفلترة للراشدين المسموح لهم بذلك قد تُركت لقرار أمين المكتبة أو مديرها.(٥٢) كما قالت جمعية المكتبات الأميركية إن هذا القانون يحكم الواقع- إذا لم يكن بحكم القانون- قد حدَّ من خيارات جميع الزبائن تاركاً إياهم أمام خيارين لا ثالث لهما: إما حاسوب مع برنامج رقابة أو لا حاسوب. إضافةً إلى ذلك، فقد زعمت جمعية المكتبات

---

(٤٧) التقارير التحضيرية للشكوى ٣-٢٠-٢٠٠٢، ص ٨. *American Library Association et al. v. United States of America et al.* و Multnomah County et al. V. United States of America et al

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١١.

(٤٩) المصدر نفسه. على سبيل المثال، لقد جمدت برامج الفلترة مواقع مثل <www.thestrippers,com> وهو موقع لإزالة الدهان عن الخشب، و<www.muchlove.org> وهو موقع لجمعية لا تتوخى الربح وتعنى بالحيوان ...

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٨-٩.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٩.

(٥٢) قانون حماية الأطفال منى الإنترنت.

الأميركية أن قانون حماية الأطفال من الإنترنت لم يعطِ أيَّ استثناءٍ للقاصرين الراغبين في الوصول إلى مواد محمية دستورياً أو ممنوعة تقنياً في المكتبات التي تحظى بمساعدات من الدولة للإنترنت.(٥٣)

أخيراً أشار مقدمو الشكوى إلى أن قانون حماية الأطفال من الإنترنت قد أجبر جميع الزبائن– راشدين أو قاصرين– في المكتبات العامة التي تحظى بحسومات على الاكتفاء فقط بالوصول إلى المواد الملائمة للأطفال.(٥٤)

وكانت إجابة الحكومة للمشاكل التي واجهها مؤيدو مذهب الحرية مع قانون حماية الأطفال من الإنترنت: «إذا لا يعجبكم، لا تتقدم بطلب للحصول على المساعدة. ومسوَّدة المحكمة أقرَّت أن أية مكتبة حاصلة على مساعدة– لا توافق (إن بسبب قوانينها أو مبادئها) على الشروط التي يفرضها قانون حماية الأطفال من الإنترنت– يجب عليها فقط أن ترفض المبالغ الفدرالية المخصصة لها».(٥٥) «وليس أمر فيه تمييز أن تطلب. . .ألاَّ يتم صرف المال الفدرالي لإعطاء الأطفال باب الوصول إلى العروض الفاضحة القذرة»، تقول جانيت لادو، مديرة إدارة الدراسات القانونية في مجلس الأبحاث حول العائلة.(٥٦) دونا رايس هويغز عضو لجنة حماية الأطفال على الشبكة ومؤلفة كتاب **أطفال على الشبكة: حماية أطفالكم في الفضاء الإلكتروني**،(٥٧) تؤكد بدورها قائلة: «إذا كانوا لا يريدون استعمال أساليب للوقاية،

---

(٥٣) التقارير التحضيرية لشكوى جمعية المكتبات الأميركية مقابل مولتنوماه كاونتي. بالرغم من أن قانون حماية الأطفال على الإنترنت ينص على إعفاءٍ لجميع الزبائن في المدارس والمكتبات التي تتلقى مساعدات بموجب قانون خدمات المكتبات والمتاحف ومساعدات بموجب قانون التعليم الثانوي، فهو يسمح فقط بإعفاء الراشدين في المكتبات التي تتلقى تميلاً لتوصيل الإنترنت.

(٥٤) Robert o'Harrow, Jr 'Curbs on Web Acess Face Attack: Content Filters for Children Also Restrict Adults, Groups Say'، واشنطن بوست، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠١، ص أ٤.

(٥٥) تقرير الدفاع التحضيري للمحكمة، ص ٢. *American Library Association et al. V.United States of America et al.* و Multnomah County et al. v. United States of America et al. (يذكر لاحقاً بتقرير الدفاع التحضيري).

(٥٦) ذكر في: O'Harrow, 'Curbs on Web Access face Attack'.

(٥٧) Donna Rice Hughes, *Kids On'Line: Protecting Your ChildrenIn Cyberspace*، (دار نشر أولد تابان: فليمنغ ريفيل، ١٩٩٨).

فمن الطبيعي أن لا يحصلوا على المال الفدرالي لدخول الإنترنت».[٥٨] إن وضع الفلتر لم يكن برمته إلزامياً، فإن كل مكتبة كان لها حرية تحديد اختيارها بشكل فردي. وفي هذا الصدد قالت الحكومة الفدرالية إنه «تحت بند الصرف، لا يحق لأي شخص حاصل على مساعدة فدرالية أن يطلب مساعدةً، وخصوصاً لا يحق له أن يطلب مساعدةً دون أي قيد أو شرط».[٥٩]

أضافت الجمعية الأميركية للحريات المدنية وجمعية المكتبات الأميركية أن حجج الحكومة جاءت بعكس مهمة برنامج الربط الإلكتروني الذي كان يهدف إلى «ردم الهوة بين الأشخاص ذوي الوصول السهل إلى الإنترنت وبين أولئك الذين يتعذر وصولهم إليه».[٦٠] أما المكتبات في المناطق الأكثر غنىً وذات الأكثرية الليبرالية والتي ترغب في التخلي عن المساعدات الفدرالية لصالح مبادئ التعديل الأول، فيمكنها القيام بذلك وتبقى المساعدات مستمرة. تجد المكتبات في المناطق الفقيرة نفسها مجبرةً على الخضوع لقرار وضع برامج الفلتر على الحاسوب وإلاّ تفقد ما يشكل مصدراً رئيسياً من ميزانيتها - جوديت كروغ - مديرة الحرية الفكرية في جمعية المكتبات الأميركية إن هذا يجعل قانون حماية الأطفال من الإنترنت أكثر من قرار هزيل- إنه يجعله قراراً تمييزياً.[٦١]

أخيراً، يرى العديد من مناصري قانون حماية الأطفال من الإنترنت أن هذه القضية ليست خلافاً قضائياً بل إنها خلاف سياسي حول دور المجتمع في حماية الأطفال. كما يقولون إن مؤيدي مذهب الحرية قد أخطأوا في الوقوف إلى جانب حقوق الراشدين في التعديل الأول على حساب حقوق الأطفال وتركوا الإيديولوجيا تصل إلى أقصى حدودها. وفي نقاش عبر البريد الإلكتروني مع جوديت كروغ من

---

(٥٨) ذكر في John Schwartz, 'Internet Filters Used to Shield Minors Censor Speech, Critics Say'، نيويورك تايمز، ١٩ آذار/مارس ٢٠٠١، ص ١٥أ.

(٥٩) تقرير الدفاع التحضيري، ص ٢.

(٦٠) ذكر في 'Brickley, 'Internet Decency Standards Pose Ethical and Financial Problems.

(٦١) ذكره بوب كيفيني في مجلة ذي ديلي ريكورد (السجل اليومي)، بتاريخ ٩ آذار/مارس ٢٠٠٢، ص ١٣ أ.

جمعية المكتبات الأميركية، كتب المحامي مايك ميلن الذي يعمل في معهد القضاء باسيفيك:

> لأسباب لا يفهمها غالبية الأميركيين، هذه الفرق الرافضة لاستعمال الفلتر لن تخرج لتقول بأعلى صوتها «نعم إن الصور الفاضحة العنيفة مؤذية بين أيدي أطفالنا ويجب أن تمنع»... وبالرغم من أن جمعية المكتبات الأميركية لا تقبل أن تصل هذه المواد غير الأخلاقية إلى أيدي الأطفال، إلاّ أنها في الوقت نفسه ترفض أن تدين أو أن تقوم بأي عمل في هذا الشأن.[٦٢]

ويقول عرّاب آخر لقانون حماية الأطفال من الإنترنت أيرنست أيستوك في رسالة إلى زملاء له في الكونغرس «إنهم (أي مؤيدي مذهب الحرية الإرادية) يتعاملون مع الأمر وكأنه مشكلة شخص آخر ويصفونه خطأً بـ«الرقابة» إذا لم يُسمح لهم بتعريض أطفالنا لأسوأ الأمور على الإنترنت مستعملين دولارات الضريبة للقيام بذلك».[٦٣]

ويقول المشرّعون والمحامون إنه عمل غير مسؤول ألاّ نحاول أن نحمي أطفالنا من المواد المؤذية المتوفّرة بنقرة واحدة على فأرة الحاسوب في مكتبة عامة، ولا يرون حلولاً واقعية من قبل المعارضة التي ركّزت اهتمامها على حقوق التعديل الأول فقط. ويلخّص ميلن هذا الموقف قائلاً:

> أعتقد بأن اختلافنا الفلسفي يتم مرةً أخرى هنا حتى النهاية. إذا كنت تعتقد بأن عدداً كبيراً من الأطفال يتأذون يومياً من التعرض للصور الفاضحة القاسية على الإنترنت، فإن عدم تمكُّن الطفل من دخول موقع ممنوع (أو اضطراره إلى طلب إذن من والديه لرفع الحظر عنه) هو شيء قيِّم يسعدنا.. أما إذا كنت تعتقد بأن الصور الفاضحة التي يمكن الأطفال دخولها عبر

---

(٦٢) مقال 'Should Libraries Pull the Plug on Web Site Obscenity? Kids, Porn and Library Censors'، مجلة سان فرانسيسكو كرونيكل، ٥ آب/أغسطس ٢٠٠١. (نقاش بين جوديث كروغ من الجمعية الأميركية للمكتبات وبين مايك ميلن من المعهد الحقوقي باسيفيك).

(٦٣) المصدر نفسه.

الإنترنت في المكتبة العامة لا تؤذي الأطفال، فبالطبع التوازن سوف يميل إلى صالح الدخول غير المشروط. وغالبية الأهل تؤمن بالخيار المذكور أولاً.(٦٤)

في أيار/ مايو ٢٠٠٢ أصدرت المحكمة الثلاثية حكماً ضد قانون حماية الأطفال من الإنترنت واستمعت المحكمة العليا إلى القضية في ربيع ٢٠٠٣. علّل القضاة الثلاث في فيلادلفيا قرارهم في ١٩٥ صفحة تمّ التركيز فيها على المضمون بأكمله وليس على وجه التحديد على نطاق حقوق القاصرين في التعديل الأول. وجاء هذا المنحى نتيجة محاولة قانون حماية الأطفال من الإنترنت فرض الفلتر على جميع الزبائن وليس فقط على القاصرين منهم.(٦٥) إن القانون يكاد لا يذكر القاصرين، والدراسة القانونية تعنى فقط بحقوق التعديل الأول بشكل عام. وحتى حيث تتطرق المحكمة إلى حظر بعض المواضيع المحددة، فهي تعني المضمون بشكل عام - ومن هذه المواضيع المواد العنصرية، المواد التي تشكّل إهانةً للعاملين في المكتبة أو المواد التي يعتبرها أمين المكتبة غير ملائمة (أي مواقع التلاقي والتواعد). لم يكن التركيز على حقوق الأطفال في التعديل الأول، بالرغم من أن هدف قانون حماية الأطفال من الإنترنت هو -كما ورد- حماية الطفل.

وقد تعجّبت المحكمة عند رؤية اللائحة التي أبرزها مقدمو الشكوى والتي تحمل أسماء المواقع التي تمّ إقفالها خطأً. وتضمّنت هذه اللائحة مواقع عديدة لكنائس ورجال سياسة ومواقع تعالج مواضيع صحية تتراوح بين الحساسية وبين داء السرطان. بالتالي، أعلنت المحكمة أنْ بَرامج الفلترة هي آليات فظّة لا تقوم فقط بإقفال المواقع بل إنها فشلت أيضاً في تعطيل الوصول إلى كميات كبيرة من المعلومات يرغب مجلس أمناء المكتبة في منعها، ولكنها من جهةٍ ثانيةٍ أيضاً أقدمت على إقفال مفرط يمنع الوصول إلى كميات من المعلومات لا يرغب مجلس أمناء المكتبة في منع الوصول إليها، وهي محميّة دستورياً.(٦٦) أما صانعو الفلتر فيقولون

---

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) رأي المحكمة في قضية جمعية المكتبات الأميركية مقابل الولايات المتحدة الأميركية.

(٦٦) المصدر نفسه.

إنه في تحسُّن مستمرّ ويعطي نتائج بدقة تفوق ٩٩ بالمئة.(٦٧)

لقد اعترفت المحكمة ولكنها رفضت النظر في حجة أنه حين يذهب شخص إلى مكتبة لا يجد جميع المواد المحميّة - مثل مجلة **هاسلر** وأفلام الفيديو المصنّفة XXX على أساس أن تأمين مدخل إلى الإنترنت أقرب إلى فتح منتدى عام منه إلى عملية شراء الكتب التي يقوم بها أمين المكتبة. وحين يتم تأمين مثل هذا المنتدى، لا يمكن للمكتبة أن تمنع خطاباً معيّناً على أساس مضمونه دون إخضاع هذا الإقصاء لتدقيق حاد.(٦٨) ألاحظ هنا أن المحكمة لم تنظر في موضوع آخر: حين يذهب ولد إلى المكتبة للاطلاع على كتب فاضحة، عليه أن يطلب الكتاب من أمين المكتبة ويسجِّل اسمه في السجلّات، الأمر الذي يشكِّل عقبةً كبيرةً لا يواجهها حين يسعى إلى الحصول على هذه المعلومات عبر الإنترنت.

القيود على إعلانات السجائر

يسعى الأهل والمشرِّعون والناشطون إلى حماية الأطفال فقط من المواد الفاضحة، بل إن الإعلان عن مواد مؤذية للقاصرين قد كان أيضاً موضوع نقاش وخضع للقوننة وأثار مسألة التعديل الأول (لقد قالت يوماً سيدة ظريفة إن الدخان يعتبر من المواد الفاضحة لأن ليس له أي قيمة أو أي مردود اجتماعي). إن تسويق منتوجات الدخان قد وُضِع تحت المجهر؛ فلقد ظهرت معلومات جديدة حول حملات إعلانية موجّهة إلى الأطفال. ر.ج.رينولدز - نائب مدير شركة تاكر للتسويق، أفصح عن رغبة صناعة التبغ بالتوجه نحو الأطفال في عرض قدّمه إلى مجلس إدارة شركته عام ١٩٧٤، قائلاً فيه: «سوق الراشدين اليافعين - أي المرحلة العمرية ١٤-٢٤... تمثّل مستقبل صناعة السجائر. وحين يكبر أفراد هذه المرحلة

---

(٦٧) دافيد بيرت، المتحدث باسم شركة N2H2 وهي الشركة المصنعة لبرنامج الفلتر أو التصفية، يقول إن البرامج التي تعدُّها شركته قد أظهرت دقةً تفوق ٩٩ بالمئة.
John Schawartz, 'Court Overturns Law mandating Internet Filters for Public Libraries'، نيويورك تايمز، ١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، ص أ١.
(٦٨) قضية جمعية المكتبات الأميركية مقابل الولايات المتحدة الأميركية.

العمرية سوف يشكّلون قوّةً استهلاكيةً كبيرةً للـ ٢٥ سنة القادمة».[٦٩] وقد أظهر تقرير لفيليب موريس معلومات حول كيفية قيام الشركة بإدراج معلومات عن منتجاتها في برنامج ترفيهي يتوجّه إلى الأطفال مثل من التقط الأرنب روجير؟ وفيلم الدمى المتحركة.[٧٠]

إذا أخذنا بالاعتبار أن حوالى ثمانين بالمئة من المدخنين الراشدين بدأوا يدخّنون قبل سن الثامنة عشرة[٧١]، فإن جعل الشبان مدمنين على التدخين يتخذ أهميةً كبرى بالنسبة للصناعة في الوقت الذي يقوم فيه الراشدون بمحاولة الحدّ من عادة التدخين. إضافةً إلى ذلك، فإن الإعلانات عامل مهم في تعزيز التدخين ونشره بين القاصرين. إن ضغط الأصدقاء ليس فقط السبب الذي قد يقود أحد القاصرين إلى التدخين، بل إن هذا الضغط يتأثّر بشكل كبير بالإعلانات.[٧٢] أشارت الإحصاءات إلى وجود علاقة وثيقة بين بعض الإعلانات عن السجائر وبين عدد الشباب الذين يدخّنون. وقد أظهرت دراسة من جمعية المأكولات والأدوية FDA أن «استعمال السجائر علامة دامغة على أن الحملات الدعائية قد تكون نافعةً جداً في جلب الشباب إلى شراء السجائر».[٧٣] كما أظهرت تقارير صادرة عن سيرجون جينيرال (Surgeon General) ومعهد الطب أن هناك أدلةً كافيةً للاستخلاص أن الإعلان وتغليف المنتوج يلعب دوراً كبيراً في دفع الشباب باتجاه استعمال السجائر ومنتوجات التبغ اللادخانية. كما خلصت الدراسة إلى أن الشباب يدخّنون أقل من الراشدين وأن

(٦٩) الجمعية الوطنية للنواب العامين، تلخيص تسوية التبغ، (٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨). موجود أيضاً على الإنترنت على الموقع: <http://www.naag.org/tabac/glance.htm> (الزيارة الأخيرة للموقع في ٢٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٢)، (نذكرها لاحقاً في تسوية التبغ).

(٧٠) المصدر نفسه.

(٧١) استفتاء الشباب حول التدخين (NYTS) الذي أجرته مؤسسة التراث الأميركية ومؤسسة CDC في خريف ١٩٩٩. تلخيص عن هذا الاستفتاء موجود على الإنترنت على الموقع: <http://www.cdc.gov.mmwr/preview/mmwrhtml/mm4903al.htm>. (الزيارة الأخيرة للموقع في ٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢).

(٧٢) لمناقشة أهمية ومضمون ضغط الآخرين، انظر: Amitai Etzioni, *A Comparative Analysis of Complex Organizations*، النسخة المعدّلة (نيويورك، فري برس، ١٩٧٥)، ص ٢٧٩-٣٠٢.

(٧٣) القانون الفدرالي ٦١ - ٤٥٢٣٩، ٤٥٢٤٧.

«خياراتهم مرتبطة مباشرةً بالصنف الذي يحظى بوقت دعائي أكبر، خلافاً للراشدين الذين ترتبط خياراتهم مباشرةً بالسعر».(٧٤) وقد أظهرت دراسة نُشرت عام ١٩٩١ في مجلة «الجمعية الطبية الأميركية» أن «٣٠ بالمئة من الأطفال الذين بلغوا الثالثة من عمرهم و٩٠ بالمئة من الأطفال الذين بلغوا السادسة من عمرهم يعتبرون جو كاميل شعاراً للتدخين».(٧٥) وأظهرت دراسة أخرى «أن الزيادة الأكبر في بداية تدخين المراهقين كانت عام ١٩٨٨، أي العام الذي ظهرت فيه شخصية جو كاميل في برامج الدمى المتحركة على الصعيد الوطني».(٧٦)

في عام ١٩٩٧، تسلّمت لجنة التجارة الفدرالية (FTC) شكوى ضد شركة ر.ج. رينولدز ورد فيها اتهام للشركة بمحاولات قصديّة بالتوجّه إلى المدخنين الصغار في إعلاناتهم، الأمر الذي يشكّل انتهاكاً لقانون لجنة التجارة الفدرالية. وقد طالبت اللجنة الشركة بـ«التوقف عن بثّ إعلانات للأطفال» ولاسيما عبر شخصية جو كاميل أو شخصيات أخرى مماثلة.(٧٧) كما حاولت اللجنة منع شخصية جو كاميل في بداية عام ١٩٩٣ لكن مناصري مبدأ حرية التعبير قد حالوا دون ذلك.(٧٨) إلاّ أنه في عام ١٩٩٤، رفعت أربع ولايات دعاوى قضائية ضد شركات التبغ مطالبةً إياها بالتعويض عن المصاريف الطبية الناتجة عن استعمال التبغ. وقد انضمت ولايات أخرى إلى هذه الولايات الأربع وأصبح عدد الولايات التي رفعت دعاوى قضائية ضد شركات التبغ ٤١ ولاية. وفي عام ١٩٩٧ قام عدد من النواب العامين بوضع صيغة تسوية

---

(٧٤) Lorillard Tobacco V. Rielly وفيها ذكر للقانون الفدرالي ٦٠ - ٤١٣٣٢، ص ١٨.

(٧٥) المصدر نفسه، وفيه ذكر للقانون الفدرالي ٦١-٤٥٢٤٦، (فيشر شوارتز وريتشاردز، الأطفال بين سن الثالثة وبين سن السادسة يتعرفون إلى شعارات الشركات، ميكي ماوس وجو كاميل.

(٧٦) مركز المعلومات حول السجائر وكيفية مكافحتها. «تقرير حول موضة بداية التدخين بين المراهقيتن والراشدين الشباب»، (٢١ تموز/ يوليو ١٩٩٥) موجود على الإنترنت <http://www.cdc.gov.nccdphp/osh/ythstart.htm>.

(٧٧) لجنة التجارة الفدرالية. «الشكوى في قضية شركة رينولدز للتبغ»، ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٧. موجودة على الإنترنت: http://www.ftc.gov/os/1997/9705/d9285cmp.htm، (الزيارة الأخيرة للموقع ١٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢).

(٧٨) Paul Farhi, 'Push to Ban Joe Camel May Run out of Breath'، واشنطن بوست، ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣.

على أمل أن يُصار إلى إيجاد حل لجميع هذه الدعاوى. مباشرةً بعد ذلك، حاول سيناتور ماك كاين صياغة هذه التسوية في قانون. وكان هذا القانون يهدف ليس فقط إلى الطلب من الشركات دفع المبالغ المترتبة عليها إلى الولايات بل أيضاً إلى وضع قيود وضوابط على إعلانات السجائر.

بعد القضايا الجماعية التي واجهتها والدعاوى التي قامت بها الولايات لنيل تعويض عن المصاريف الصحية المرتبطة بالأمراض الناتجة عن التدخين، والقوانين الدستورية لزيادة سعر السجائر عبر فرض ضرائب عليها، والقيود التي فرضت على الممارسات التسويقية والتي بدأت تلوح في عام ١٠٠٧، سعت صناعة التبغ إلى الوصول إلى حل شامل مع جميع حكام الولايات لإيقاف فيضان الشكاوى الآتي لا محالة.[٧٩] وقد جاء في بنود الاتفاق: ينبغي على شركات التبغ بيغ توباكو أن تدفع مبلغ مئتين وأربعين مليون دولار على خمس وعشرين سنة، وتباشر بحملة كلفتها مليار وسبعمئة مليون دولار لدراسة عادات التدخين عند الشباب وتقوم بتمويل حملات دعائية ضد التدخين وتقبل بالقيود المفروضة على الإعلانات الموجَّهة إلى الأطفال. ومن القيود التي فرضتها صناعة التبغ على نفسها بناءً على تسوية عام ١٩٩٨، نجد المنع الكامل لاستعمال شخصيات أفلام الصور المتحركة في الإعلان في المنتوجات التبغية وتسويقها وتغليفها وتصنيفها، وحظر رعاية النشاطات والنشاطات الرياضية التي تجذب جمهوراً شبابيّاً كبيراً (ألعاب كرة السلة، كرة القاعدة وكرة القدم)، والقيود على الإعلانات في الهواء الطلق مع استبدال الإعلان عن السجائر بحملة ضد التدخين (على لوحات الإعلانات وأماكن عرض أخرى).[٨٠] وقد احتجَّ مؤيِّدو مذهب الحرية على بنود هذه التسوية واعتبروا أن منع تسويق منتجات التبغ للشباب هو بمثابة انتهاك لحرية التعبير. وقالت الجمعية الأميركية للحريات المدنية أنه «يجب أن نترك للمستهلك حرية اتخاذ القرارات التي يراها

---

(٧٩) 'Justice Department Suing Tobacco Firms'، مجلة يو أس آي توداي (أميركا اليوم)، ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩. موجود أيضاً على الإنترنت:
(<http://www.usatoday.com/news/smoke/smoke287.htm>).

(٨٠) تسوية التبغ.

مناسبةً لنفسه ومنع الحكومة من اتخاذ القرارات عوضاً عنّا»، وتابعت قائلة إن القيود على الإعلانات للقاصرين قد تلغي بالفعل كميةً كبيرةً من المعلومات التي تعتبر حقاً شرعياً للراشدين.[٨١] ذهب روبير ليفي من معهد كاتو أبعد من ذلك حين وصف القيود على التسويق بأنها «سخيفة» و«شديدة القسوة». وقد قدّم ليفي شهادته أمام الكونغرس معتبراً أنه ليس هناك أي دليل على «العلاقة بين الإعلانات وبين قرار القاصرين بالتدخين».[٨٢]

التصنيف التلفزيوني والرقابة الوقائية

لقد تمّ اتخاذ إجراءات عديدة - إما بقوة القانون أو مباشرةً من قِبَل الصانعين بضغطٍ من الحكومة أو الجمهور - لمساعدة الأهل والأساتذة على حماية الأطفال من المواد العنيفة أو الفاضحة. وفي وسائل الإعلام، تشمل هذه الإجراءات أنظمة التصنيف أو التعريف التي تتّبعها صناعات السينما والتلفزيون والموسيقى. وقد وضعت جمعية الأفلام السينمائية الأميركية نظاماً تصنيفياً للأفلام ووافقت عليه الجمعية الوطنية لأصحاب دور السينما التي طالبت دور السينما بعدم السماح للأطفال الذين لم يتجاوز سنهم الحد الأدنى المنصوص عليه بدخول السينما.[٨٣] وفي عام

(٨١) ACLU Freedom Network, 'Paternalism and the Harkin-Bradley Bill: Proposal on Tobacco Advertising Would Violate the First Amendment'، ٢١ آذار/ مـــارس ١٩٩٨، موجود على الإنترنت: <http://www.aclu.org/news/no32195.html> . جلسة الاستماع حول الإعلانات والتسويق والتصنيف في عالم التبغ أمام لجنة العلوم والنقليات في مجلس الشيوخ التجاري، الاجتماع ١٠٥، (١٩٩٨). تقرير الجمعية الأميركية للحريات المدنية موجود على الإنترنت: <http://www.aclu.org/congres/t030398a.html> . (الزيارة الأخيرة للموقع في ٢٠ أيار/ مايو ٢٠٠٢).

(٨٢) جلسة الاستماع حول التسوية الشاملة لموضوع التبغ أمام اللجنة الحقوقية في مجلس الشيوخ، الاجتماع ١٠٥، (١٩٩٧). (بيان روبير ليفي، محام متقدم في الدراسات الدستورية. المعهد الكاثوليكي. موجود أيضاً على الإنترنت: <http://www.cato.org.testimony/ct-bl071697.html>. (الزيارة الأخيرة للموقع في ٢٠ أيار/ مايو ٢٠٠٢).

(٨٣) إدارة التصنيف: «أسئلة وأجوبة: كل ما تريدون معرفته حول نظام تصنيف الأفلام». موجود أيضاً على الإنترنت على الموقع: <http://www.filmratings.com/questons.htm> . (الزيارة الأخيرة للموقع في ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢).

١٩٩٠ قدّمت جمعية صناعة التسجيلات الموسيقية نظاماً تعريفياً موحداً تُعلم فيه الأهالي إذا ما كان العمل يتضمن كلاماً ذا دلالة جنسية واضحة أو كلاماً بذيئاً أو فاحشاً. وقد قامت بعض المحلات التجارية بمبادرة فردية منها برفض بيع الموسيقى التي تحمل هذا التصنيف للقاصرين.(٨٤)

وبالرغم من أن تصنيف الأفلام السينمائية نافذ المفعول منذ عام ١٩٦٠، فإن التصنيف في التلفزيون لم يجر العمل به إلاّ منذ زمنٍ غير بعيد. وقد وضع قانون الاتصالات عام ١٩٩٦ شرطاً أساسياً يفرض أن تُزوَّد جميع التلفزيونات الحديثة الصنع ابتداءً من حجم محدَّد بتقنية الرقاقة الوقائية. والرقاقات الوقائية تمكِّن المستهلك من إقفال أي برنامج يحمل تصنيفاً محدَّداً. وقد أعطى القانون للجنة الاتصالات الفدرالية السلطة لوضع دليل تصنيف البرامج التلفزيونية والطلب من المحطات بثّ هذا التصنيف بطريقة معيَّنة تسمح للأفراد بإقفال البرنامج عبر الرقاقة الوقائية.(٨٥) وبما أن القانون أعطى صناعة التلفزيون سنةً واحدةً لوضع نظام تصنيف اختياري قبل أن تضع لجنة الاتصالات الفدرالية التصنيف بنفسها،(٨٦) فقد عمدت الجمعية الوطنية لمحطات التلفزيون في أميركا والجمعية الوطنية للتلفزيون الفضائي والجمعية الأميركية للأفلام السينمائية إلى وضع دليل الأهل للتلفزيون وهو نظام تصنيف اختياري. وبعد الانتقادات التي توجهت بها مجموعات الدفاع عن الحريات، قامت الجمعيات الثلاث بمراجعةٍ لهذا التصنيف ووجدت لجنة الاتصالات الفدرالية هذا النظام المعدَّل مقبولاً.(٨٧)

---

(٨٤) الجمعية الأميركية للحريات المدنية «الموسيقى الشعبية تحت الحصار». موجود على الإنترنت: <http://www.aclu.org/library/pbr3.html>. (الزيارة الأخيرة للموقع في ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢).

(٨٥) قانون الاتصالات عام ١٩٩٦. القانون العام ١٠٤-١٠٤، قسم ٥٥١ (ب) (١).

(٨٦) المصدر نفسه، قسم ٥٥١ (١) (أ).

(٨٧) بيان صحافي من لجنة الاتصالات الفدرالية «تجد اللجنة نظام تصنيف الأفلام الذي أعدته صناعة الفيديو مقبولاً، وتتبنى إجراءات تقنية لتأمين منع برمجة الفيديو». (١٢ آذار/ مارس ١٩٩٨). موجود على الإنترنت: <http://www.fcc.gov/bureaus/cable/news_releases/1998/nrcb8003.html> (الزيارة الأخيرة للموقع في ١٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢).

وبالرغم من أن صناعة الأفلام التلفزيونية قد اعتمدت هذا النظام عن طواعية وبالرغم من أن الفرد هو الوحيد القادر بملء إرادته على استعمال تقنية الرقاقة الوقائية حين يشاء، فإن المعارضين ما زالوا غير راضين. احتجّت الجمعية الأميركية للحريات المدنية على الفقرة الشرطية التي تضمَّنها قانون الاتصالات والتي تطلب من لجنة الاتصالات الفدرالية وضع نظام تصنيفي للتلفزيون لأن دليلاً تضعه الحكومة قد يشكِّل ضغطاً على الأفرد والمؤسسات ويكون له آثار سلبية على حرية التعبير؛ إذ تعتبره «غير شعبي ومثيراً للجدل».[(٨٨)] وحين أصدرت الصناعة التلفزيونية نظام تصنيفها طوعياً، وصفته الجمعية الأميركية للحريات المدنية بأنه «رقابة حكومية إكراهية»، وقالت إنه «مثال آخر في أن تملي علينا كيفية التحكم في آلات التحكم عن بُعد». كما اعترضت على التصنيف طواعياً لألبومات الموسيقى قائلة إنه «حتى التصنيف الاختياري غير مؤذٍ، وهو لا يقدِّم أي عون إلى الأهل».[(٨٩)]

واعترضت الجمعية الأميركية للحريات المدنية على الرقاقة الوقائية واعتبرتها «محاولةً غليظةً للفدراليين البيروقراطيين لمراقبة ما يبثُّ على التلفزيون»، وخشيت أن تصل إلى مراقبة ومنع أعمال هامة مثل لائحة شندلر وروتس وذهب مع الريح لأنها تتضمن مشاهد عنيفة آخذةً بذلك القرار بدلاً من الأهل».[(٩٠)] أعلنت مارجوري هاينز، وهي عضو سابق في الجمعية الأميركية للحريات المدنية وتناضل اليوم في مشروع سياسة حرية التعبير، أنه «لا يوجد أي دليل قاطع على أن معلومات جنسية

---

(٨٨) جلسة الاستماع حول عرض الصناعة تصنيف برمجة الفيديو أمام لجنة الاتصالات الفدرالية، ٨ أيار/مايو ١٩٩٧، (ملاحظات جوابية من قبل الجمعية الأميركية للحريات المدنية). موجود على الإنترنت: <http:www.aclu.org/congress/1050897a.html> . (الزيارة الأخيرة للموقع في ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢).

(٨٩) الموسيقى الشعبية تحت الحصار.

(٩٠) بيان صحفي، الجمعية الأميركية للحريات المدنية «اللجنة الفدرالية للاتصالات تعطي موافقتها على استعمال تكنولوجيا الرقاقة الوقائية». موجود على الإنترنت:
<http://aclu.org/news/n031298a.html> . (الزيارة الأخيرة للموقع في ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢)؛ بيان صحفي، الجمعية الأميركية للحريات المدنية، «تُعبِّر الجمعية عن اهتمامها بنظام التصنيف، وتقول إن النظام «الاختياري» هو في واقع الأمر رقابة مدعومة من قِبَل الحكومة.

واضحة أو حتى الصور الفاضحة تشكّل بحد ذاتها أذىً نفسياً على القاصرين أيّاً كانت سنهم».[٩١] وقد وصفت الجمعية الأميركية للحريات المدنية الرقاقة الوقائية بأنها «حاضنة إلكترونية» تسلب الأهل قدرتهم على اتخاذ القرارات التي يرونها مناسبة لأطفالهم ومناقشة البرامج معهم.[٩٢] كذلك فقد احتجّت رودا رابكن على قرارات الحكومة في تعزيز نظام تصنيف حسب العمل، وتقول إن «الأهل يعرفون أكثر من أي شخص آخر مستوى نضج أولادهم وإنهم وحدهم هم القادرون على اتخاذ القرار المناسب بشأن الكتب والبرامج التلفزيونية والموسيقى والأفلام والألعاب الإلكترونية».[٩٣]

أما مؤيّدو مذهب الحرية فقد انتقدوا حتى الإجراءات التي لا دخل للحكومة بها، مثل برامج الفلترة التجارية كـ سيبرسيتر وسيبرباترول التي تخوّل للأهل إقفال أي مضمون مؤذٍ على الإنترنت أمام أولادهم. وبالرغم من أن الجمعية الأميركية للحريات المدنية اعترفت بأنها تفضّل هذه البرامج على أنظمة التصنيف إلاّ أنها ما زالت تعتبرها «تهدّد إلى حدٍّ ما حرية التعبير».[٩٤]

الدروس: التقريب الأول

في الحالات الثلاث الأولى، لم يتم التركيز لا من قِبَل المحكمة ولا من قِبَل مؤيدي مذهب الحرية بشكلٍ مباشرٍ على سؤال أساسي: كيف يواجه صانعو القوانين

---

(٩١) Marjorie Heins, 'Screening Out Sex: Kids, Computers, and the New Censors'، مجلة أميركان بروسبكت (المشهد الأميركي)، (تموز/يوليو - آب/أغسطس ١٩٩٨)، ص٤١؛ انظر أيضاً Marjorie Heins, 'Rejuvenating Free Expression'، ديسنت (المعارضة)، (صيف ١٩٩٩).

(٩٢) Paul Farhi, 'FCC set to Back V-Chip'، واشنطن بوست، ٦ آذار/مارس ١٩٩٨.

(٩٣) Rhoda Rabkin, 'Guarding Children: No Need for Government Censorship'، كارنت (الواقع)، (أيار/مايو ٢٠٠٢)، ص ١٩.

(٩٤) الجمعية الأميركية للحريات المدنية «فهرنهايت 451.2: هل الفضاء الإلكتروني يحترق؟»، ٧ آب/أغسطس ١٩٩٧. موجود على الإنترنت:
<http://www.aclu.org/issues/cyber/burning.html>. (الزيارة الأخيرة للموقع في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢)، تذكر لاحقاً بالإشارة إليها فقط بـ«فهرنهايت 451.2».

(والمجتمع بأكمله) المسألة التي هي موضوع نقاشنا: كيف نحمي أولادنا من المنتجات الثقافية المؤذية.

في قضايا مقاطعة لودون، مقاطعة كرن وقانون حماية الأطفال من الإنترنت، طغت مسألة أخرى على هذا السؤال وتمثّلت في مدى انتهاك الإجراءات المتخذة حرية الراشدين في التعديل الأول، بالتالي، يجب استخلاص الدروس من اعتبارات ثانوية؛ فقضية لودون حيث سعى مجلس الأمناء إلى منع وصول أي شخص وليس فقط الأطفال إلى أية صورة فاضحة (وليس فقط الصور الفاضحة للأطفال أو صور قليلة الاحتشام التي اعتبرت غير محمية من قبل الدستور) عكست (عن قصدٍ أو عن غير قصدٍ) موقفاً اجتماعياً محافظاً. في العقود الأخيرة أبدت المحاكم ميلها إلى إسقاط مثل هذه القيود.[٩٥]

ودخل مجلس أمناء مقاطعة لودون باختبار ثانٍ حين اتخذ إجراءات بشأن تطبيق النقاط التي أثارها قانون قلة الاحتشام (CDA)، ووضع برامج مفلترة على جميع آلات الحاسوب في المكتبة منتهكاً بذلك خصوصية الزبائن الراشدين الذين قد يرغبون في الاطّلاع على مواد يمنع الفلتر الوصول إليها (مثلاً أي راشد يودُّ الاطّلاع على معلومات حول العلاقة الجنسية الشرجية أو فيروس نقص المناعة المكتسب، عليه أن يملأ طلباً بهذا الصدد ويُضمّنه اسمه، عنوانه، والموضوع الذي يودُّ الاطّلاع عليه ويسلّم هذا الطلب إلى أمين المكتبة). إذا لم يكن لهذه السياسة أثر مقزز على الراشد، فأنا لا أستطيع أن أتخيل أي أمر آخر يؤثر فيه. إضافةً إلى ذلك، وبحسب قوانين مقاطعة لودون، فإن أمين المكتبة (وبما أنها مكتبة عامة فإن موظفيها يعتبرون موظفي دولة) له حرية اتخاذ القرار بشأن هذا الطلب دون الرجوع إلى معايير محددة سابقاً في هذا الشأن.

وفي مقاطعة كرن، اتّبع مجلس المكتبة سياسة مماثلة؛ فبالرغم من أنه حاول أن يحدَّ من قسوة تطبيق القانون وسعى إلى وضع برامج للفلترة مهمتها تصفية

(٩٥) انظر القضايا رينو مقابل الجمعية الأميركية للحريات المدنية؛ جمعية المكتبات الأميركية مقابل بتاكي؛ الجمعية الأميركية للحريات المدنية مقابل جونسون.

المعلومات غير المحمية والتي تعتبر مؤذية للقاصرين بحسب قانون ولاية كاليفورنيا، إلاّ أن هذا المجلس لم يخصص آلات خاصة بالراشدين وآلات خاصة بالقاصرين بل وضع برامج الفلترة على جميع آلات المكتبة. وتبقى المسألة الأساسية: هل تعتبر الضوابط شرعية أو دستورية بالنسبة لأي شخص؟ وحين شعر مجلس أمناء المكتبة أنه أمام تحدٍّ، ذهب إلى الموقف المقابل تماماً وأمر بنزع الفلتر عن نصف الآلات وسمح لجميع الزبائن - الراشدين منهم والقاصرين- باختيار إما آلة مع فلتر أو بدون فلتر - ولم يحاول أبداً التمييز بين حقوق الراشدين وبين حقوق الأطفال في التعديل الأول.

فشل قانون حماية الأطفال من الإنترنت في الفصل بين وصول الراشدين وبين وصول الأطفال إلى المعلومات، طالب بوضع برامج الفلترة على جميع آلات الحاسوب في المدارس والمكتبات، دون أخذ بعين الاعتبار عمر الزبون الذي قد يستعمله. واعترض مؤيدو مذهب الحرية في المجتمع المدني على استعمال الفلتر في المكتبات العامة حيث سيجد نفسه الزبون الراشد خاضعاً لقيود تحدُّ من دخوله إلى كل المواقع، ولم يذكروا المدارس حيث كانت مسألة حقوق الأطفال تظهر. كذلك، قد يكون لقرار المحكمة ضد قانون حماية الأطفال من الإنترنت نتائج مباشرة على الاستعمال طواعية لبرامج الفلترة في المدارس الرسمية. أشارت نانسي ويلارد إلى نتائج حقيقية وتحليل قامت به المحكمة أثارت فيه أسئلة عديدة حول شرعية استعمال برامج الفلترة في المدارس الرسمية.(٩٦)

وفي التعاطي مع هذه القضايا، ركزت المحاكم أولاً على مسألة ما إذا كانت الضوابط المقترحة تحدُّ من وصول الراشدين إلى مواد مقفلة محمية دستورياً، وثانياً على مسألة ما إذا كانت الإجراءات (القاسية) المستعملة لتحديد إذا ما كانت المواد غير محمية يتم اتباعها أم لا. ونظراً للصعوبات في الفصل يبن الخطاب المحمي

---

(٩٦) Nancy Willard, 'The Constitutionality and Advisability of the Use of Commercial Filetring Software in US Public Schools'، ٢٠٠٢، ص ٧. على الإنترنت: <http:// netizen.uoregon.edu/Constitutionality.pdf>. (الزيارة الأخيرة للموقع في ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٢).

وبين الخطاب غير المحمي[٩٧] وللحواجز الإجرائية الكبيرة، فقد اعتبرت هذه الضوابط غير كافية، ليس فقط من قبل النقاد بل من قبل المحاكم.

لم تعيّن المحاكم أية هيئة تشريعية (أو أي طرف آخر) لاتخاذ منحىً ثالث لا يصفي كل شيء أو لا شيء بل يخصص آلات حاسوب خاصة بالراشدين وآلات خاصة بالقاصرين. وقد حكمت المحاكم إما لصالح مؤيدي مذهب الحرية في المجتمع المدني (كما في قضية مقاطعة لودون) أو لتهديد المكتبات الأخرى (كما في قضية مقاطعة كرن) مما أدى إلى وضعٍ مُنح فيه الأطفال الحقوق نفسها التي تمنح للكبار في اختيار ما إذا كانوا يريدون استعمال حاسوب مزود بالفلتر أو لا. ووقع قانون حماية الأطفال من الإنترنت ضحية هذا العنف، ويشير القرار إلى علاجات عديدة، ومنها أن يقوم أمين المكتبة بتحذير الذين ينظرون إلى مواد غير ملائمة بـ«ضربة خفيفة على الكتف»[٩٨].

الدرس الأول الذي يمكن استخلاصه من الحالات التي بين أيدينا - حتى ولو لم يكن مباشراً- هو أنه إذا كان الهدف هو حماية الأطفال وليس ضبط وصول الراشدين إلى المعلومات، فيجب على الحكومة أن تطلب من المكتبات آلات حاسوب مختلفة للأطفال وللراشدين (تماماً كما في المكتبات وفي محلات استئجار أفلام الفيديو حيث توجد أقسام خاصة بكتب الأطفال وتخصص زاوية للأفلام المصنفة للراشدين فقط). وتزوّد الآلات المخصصة للأطفال ببرامج فلترة بينما يُترك للراشدين مدخلٌ حرٌّ، أو تزوّد آلات الراشدين ببرامج أقل تشدداً (مثلاً إقفال الوصول إلى المواد غير الشرعية كالصور الفاضحة للأطفال إلى أقصى حدٍّ تقني ممكن). تجدر هنا الإشارة إلى مقاربة الفصل بين الطفل وبين الراشد. يقلّص هذا الفصل الخلاف بين حماية الأطفال وبين حماية حرية التعبير ولكنه يترك الباب مفتوحاً أمام مسألة قدْر الأذى الذي تشكّله هذه المواد على أطفالنا وما هي حقوقهم في حرية

(٩٧) مسألة الفصل بين الخطاب المحمي وبين الخطاب غير المحمي قد تمّت مناقشتها بإسهاب من قِبَل القاضي بريينن في قضية مسرح باريس للراشدين مقابل سلاتون، ص٧٣-٧٧ (وقد انضم إليه في هذه القضية القاضيان ستيوارث ومارشال).

(٩٨) جمعية المكتبات الأميركية مقابل الولايات المتحدة الأميركية.

التعبير. وسأتطرق إلى هذه المسألة في وقت لاحق.

يجب أن نأخذ بعين الاعتبار موقفين مختلفين. في الأول، الضوابط المفروضة تخص الأطفال فقط، مثلاً برامج الفلتر على آلات الحاسوب في المدارس الابتدائية (للإبقاء على نقاوة هذا المثل، نفترض أن الحاسوب في غرفة الأساتذة لم يزوَّد ببرنامج تصفية). في الموقف الآخر، ظهر أن التفرقة الكاملة والشاملة بين الأطفال وبين الراشدين ليست عملانية، وبالتالي، فإن أية قيود تُفرض على الأطفال قد تحدُّ من حرية وصول الراشدين إلى المعلومات (مثلاً إذا تمَّ تحديد ساعات للأطفال على حاسوب المكتبة، فإن هذا الإجراء يحدِّد مباشرةً من الوقت الذي قد يتمكن الراشد من المُضيّ فيه على الحاسوب). يستعمل أوجين فولوك كلمة «تداخل» (spillover) لوصف هذا الوضع، ويشير إلى أن الطريقة الأفضل لتأطير المسألة هي عدم السؤال عن وجود التداخل بل دراسة أهميته؛ إذ يصعب تفادي التداخل تماماً.[٩٩] ننطلق من فرضية (كما اعترفت المحكمة) أن المصلحة العامة تجبرنا على حماية الأطفال من المواد المؤذية، وبالتالي يجب اتخاذ الإجراءات الوقائية التي تتضمن أقل نسبة من التداخل بين الأطفال وبين الراشدين، وهذه النسبة القليلة - لو تحققت - تعتبر إنجازاً كبيراً. لم يتم اختبار هذه المسألة في الأمثلة الثلاثة الأولى لأن مؤيدي مذهب الحرية في المجتمع المدني ذهبوا إلى القول إن أثر هذا التضارب كان كبيراً على الراشدين، حتى أنه بالرغم من نتائجه الإيجابية على الأطفال يبقى غير مقبول (لم يستعملوا حجة أن هذه المواد غير مؤذية للأطفال لأنهم عرفوا أن هذا الموقف يصعب تثبيته). حتى الآن، لقد اقترحتُ أن السياسات التي تفصل تماماً بين الأطفال وبين الراشدين هي الأفضل بحيث إن الحدَّ من وصول الأطفال إلى المعلومات لا يشكِّل تداخلاً مع الراشدين. تليها في الأهمية تلك التي يقل فيها التداخل مع الراشدين.[١٠١] (بالمقابل،

---

(٩٩) انظر: Volokh, 'Speech and Spillover'.

(١٠٠) مثل هذا التصريح تمَّ تدعيمه بقرار المحكمة في قضية Ginsberg V.New York، US 630, 629، 390، (١٩٦٨).

(١٠١) لمناقشةٍ معمقة حول إحداث التوازن بين الخصوصية والمصالح العامة المتعددة، انظر: *Amitai Etzioni, The Limits of Privacy* (نيويورك، باسيك بوكس، ١٩٩٩).

فإن الإجراءات التي تشهد تضارباً كبيراً غير مقبولة خصوصاً إذا كانت المنفعة التي تعود على الأولاد محدودة). مثل هذا التوازن شرعي في بعض المجالات حيث تتضارب قيمتان أساسيتان، على سبيل المثال الخصوصية والمصلحة العامة.[١٠١]

تُلقي القيود المفروضة على إعلانات السجائر أضواءً إضافية على المعايير التي قد تستعمل في استخلاص حقوق الأطفال في التعديل الأول. وقد اعترضت الجمعية الأميركية للحريات المدنية على هذه القيود قائلة «لا يمكن حصر الراشدين بقراءة فقط ما يناسب الأطفال»، و«بمحاولاتنا في تقليل تعرض الأطفال لإعلانات السجائر لا يمكننا تفادي أن نحدَّ وصول هذه المعلومة إلى الراشدين».[١٠٢] حسب عبارة القاضي فرانكفرتر الشهيرة، فإن هذه القيود «تحرق المنزل لتشوي الخنزير».[١٠٣] قد يتساءل أحدنا هل سيتوقف إغراء السيجارة بالنسبة للراشدين إذا ما توقف استعمال شخصيات الصور المتحركة التي تجذب الأطفال وإذا ما استبعدت إعلانات السجائر عن صفحات عدد من المجلات المنتشرة في أوساط القاصرين. إذن، فإن قدرة الراشدين على الوصول إلى هذه المعلومات لا تتأثر بأي شكل من الأشكال.

من وجهة نظر دستورية، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار نوع الخطاب الذي يجب أن يحدَّد. تقع الإعلانات عن السجائر ضمن نطاق الخطاب التجاري وهو الخطاب الذي يحظى بأقل مستوىً من الحماية من قِبَل التعديل الأول - على عكس الخطاب السياسي أو الاجتماعي.[١٠٤]

---

(١٠٢) شبكة الحرية للجمعية الأميركية للحريات المدنية، «الجمعية الأميركية للحريات المدنية تنضم إلى معاهدة التبغ، وتقول إن القيود المفروضة على الخطاب غير دستورية».، ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٨، موجود على الإنترنت: <http://www.aclu.org/news/n032498b.html>. (الزيارة الأخيرة للموقع في ٢٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٢) . «جلسة الاستماع بشأن الإعلان عن منتوجات التبغ وتسويقها وتصنيفها أمام لجنة التجارة والعلوم والنقليات في مجلس الشيوخ»، الاجتماع ١٠٥، (١٩٩٨)، موجود ايضاً على الإنترنت: <http://www.aclu.org.congress/t030398a.html>. (الزيارة الأخيرة للموقع في ٢٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٢).

(١٠٣) Butler V.Michigan، 630US352 ,629، (١٩٥٧).

(١٠٤) انظر: Virginia State Bd. Of Pharmacy V. Virginia Citizens's Consumer Council، 748US425, 772-771، (١٩٧٦).

نهاية، هناك مسالة من يعزِّز القيود المفروضة. إن الضوابط على إعلانات السجائر تعكس الاتفاق الذي تمَّ التوصل إليه بين شركات التبغ وبين إدارات الولايات، وليس الضوابط التي قررتها وصاغتها الحكومة في قوانين. (قد يقول البعض إن الاتفاق طواعية قد جرى تحت ضغوط اقتصادية قامت بها الحكومة للضغط على الشركات. ينطبق هذا الأمر أيضاً على المجتمعات الفقيرة التي قد تجد صعوبات أكثر من المجتمعات الغنية في رفض التمويل للإنترنت، وذلك من أجل تفادي الضوابط التي يشملها قانون حماية الأطفال على الإنترنت. إلاّ أنه إذا اعتبرنا أنَّ أَيَّ اتفاقٍ طوعي حين يكون لأحد الفرقاء حافز اقتصادي للدخول، وإذا كان الفريقان غير متكافئين على الصعيد الاقتصادي، فلا يبقى شيءٌ في المجتمع الاميركي إختيارياً أو عن طواعية - وبحسب الجمعية الأميركية للحريات المدنية وجمعية المكتبات الأميركية دستورياً). وحين يكون الخطاب تجارياً وحين تكون الضوابط على الأقل شبه اختيارية، فإن مثل هذه الإجراءات قد لا تكون مقبولةً أكثر من الضغوط على أنواع أخرى من الخطاب، التي لا يتقبلها الأطفال (مثل صور فوتوغرافية مابيلثورب).

يسمح لنا التصنيف والرقاقة الوقائية وبرامج الفلترة الخاصة بدراسةٍ أوسع حول ما إذا كان يمكننا العمل دون تدخل الحكومة. تعطي هذه الأدوات تواصلاً بين مستويات الطواعية والاختيارية. إن تصنيف الأفلام والموسيقى يشبه إعلانات السجائر في أنهم جميعاً أُدخلوا اختيارياً ولكن تحت ضغط حكومي كبير. إضافةً إلى ذلك، فالمعايير بشأن التصنيف الذي يحظى به فلم أو البوم موسيقي يتم وضعها من قبل الصانعين، وأن استعمال وتعزيز المعايير يتم أيضاً على يد الصانعين. بالتالي، وعلى عكس إعلانات السجائر التي كانت ضمن اتفاق شرعي وقابلة للتقوية، فإن الحكومة لا تحدد ما الذي يُصنَّف PG13 versus R ولا تجبر دور السينما على مراقبة أعمار الداخلين إليها وتطلب من المراهقين إبراز هوياتهم. فهذا النظام ليس تماماً اختيارياً.

لقد طلبت الحكومة أن تزوِّد جميع التلفزيونات الحديثة الصنع برقاقة وقائية. (في واقع الأمر، إن قانوناً سابقاً كان قد طالب بتزويد جميع التلفزيونات بآلة حل الشيفرة

لتسهيل عملية المراقبة عن قرب، ولم يعترض أحد في ذلك الوقت. وقانون الاتصالات الصادر عام ١٩٩٦ طالب أن تبرمج هذه الآلة كي تسمح بإقفال البرامج على أساس نظام الشفرة[١٠٥]. كل ما فعلته هذه الرقاقات هو أنها زوّدت الأهل والأساتذة بوسيلة تسمح لهم بمراقبة ما تتطلب منهم مهمتهم مراقبته وأعطتهم خيار استعمال هذه الوسيلة أو عدمه (بالرغم من أن غالبية الأشخاص غير مطّلعين على وجود الرقاقة وطريقة استعمالها) أو أية وسائل أخرى.[١٠٦] ثم إن الحكومة لا تراقب من يشغِّل الرقاقة في منزله ومن لا يشغِّلها. إضافةً إلى ذلك، فإن الحكومة غير معنية بتصنيف البرامج أو بتحديد مستوى الرقابة التي يستعملها كل فرد والمادة التي يمنعها.[١٠٧]

أخيراً، فإن برامج الرقابة التي تباع في الأسواق والتي يشتريها الأهل ويشغِّلونها على الحاسوب في منزلهم بما يتناسب مع خياراتهم التربوية هي اختيارية تماماً. هذه البرامج تشكِّل امتحاناً للمسألة التي بين أيدينا لأن حقوق التعديل الأول غير معني، وحق حرية التعبير هو مطلب الأفرد تجاه حكوماتهم وليس مطلب الأولاد تجاه أهاليهم.[١٠٨] حين يقول أحد الأهلين لولده إنه غير مؤهل بعدُ لقراءة **عشيق ليدي**

(١٠٥) نظام استعمال الشفرة في ١٩٩٠، نظام الاتصالات في ١٩٩٦.

(١٠٦) معلومات حول الرقاقة الوقائية واستعمالها موجودة على موقع الإنترنت http://www/fcc.gov/v-chip لكن الحكومة لا تقوم بتعزيزه والتعريف عنه بشكل فعال عبر وسائل مثل الإعلانات والكتيبات الإعلامية.

(١٠٧) في عام ١٩٩٩، قامت الحكومة بإنشاء لجنة لدعم الرقاقة الوقائية من أجل التأكد من التطبيق الجيد لقوانين لجنة الاتصالات الفدرالية بشأن الرقاقة الوقائية والتصنيف في التلفزيون. من مهام هذه اللجنة أيضاً «التأكد من وجود الرقاقة الوقائية، واستعمالها وفعاليتها». بيان صحفي، لجنة الاتصالات الفدرالية، 'FCC Chairman William E.Kennard established Task Force to monitor and assist in the roll-out of the V-chip'، (١٠ أيار/مايو ١٩٩٩)، موجودة أيضاً على الإنترنت على الموقع:
<http://www.fcc.gov/Bureaus/Miscellaneous/News_releases/1999/nrmc9026.html>
(الزيارة الأخيرة للموقع في ١٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٢). لجنة الدعم لم تُصدر بعدُ أيَّ تقرير بشأن فعالية الرقاقة الوقائية أو نظام التصنيف الحالي، إذ إنني لم أجد أيَّ تقرير حول هذا الموضوع.

(١٠٨) بالرغم من أن أساتذة المدارس الرسمية هم في الواقع موظفو دولة، وبالتالي إن التعديل الأول ينطبق عليهم، فيجب ألاّ ننسى السابقة التي شكّلها قرار المحكمة العليا الذي سمح للأساتذة =

شاترلي أو ماين كامبف، قد يكون قراره غير حكيم ولا ينتهك به حق أي شخص. على العكس، فإن الأهل والمربين يؤدون واجبهم في هذه الحالة، بالرغم من أن أساتذة المدارس هم موظفو دولة وباستطاعة الطلاب التقدم بدعوى قضائية ضدهم بموجب التعديل الأول؛ وفي قضية سابقة كانت المحكمة العليا قد أصدرت قراراً يسمح لأساتذة وأمناء المكتبات بالاعتماد على حكمهم الشخصي في تحديد حرية التعبير عند التلاميذ في بعض الظروف؛ ففي قضية تيكنر مقابل مدرسة مقاطعة دي موان المستقلة، قالت المحكمة العليا إن حماية التعديل الأول لا تمتدُّ ولا تنطوي على الخطاب الذي «يعطِّل عمل الصف ويسبب فوضى أو انتهاكاً لحقوق الآخرين». وبعد ذلك، في قضية مدرسة مقاطعة بيتل رقم ٤٠٣ مقابل فرايزر، أكدت المحكمة أن حق الطالب بالتعبير يجب أن يتساوى مع مصلحة المجتمع بتعليم الطلاب حدود التصرف المقبول اجتماعياً».[١٠٩]

اعترض مؤيِّدو مذهب الحرية على معظم هذه الوسائل بما فيها تصنيف البرامج التلفزيونية. هذه الاعتراضات يصعب فهمها خصوصاً أنهم ذهبوا إلى حد اعتبارها وسائل «رقابة»[١١٠] - وهو ادعاء يجعل الجميع يلتهبون غضباً، حتى حين لا يكون هناك أي رقابة فعلية. لمزيدٍ من الدقة، توجد وسيلة واحدة للتصفية الإرادية التي يقبل بها الجميع حتى ACLU: ففي مكتبة مقاطعة ملتنوماه، حين يرغب أي شخص في استعمال الكمبيوتر، يُسأل أولاً إذا كان يريد استعمال الفلتر أم لا. قال محامي الجمعية الأميركية للحريات المدنية كريستيان هانسن، وهو عضو في المجموعة التي

= والإداريين بالحد من حق الطلاب في التعبير في بعض الأحيان؛ ففي قضية تينكر مقابل مدرسة مقاطعة دي موان المستقلة، قالت المحكمة العليا أن حمايات التعديل الأول لا تنطبق على تصرف الطالب الذي «يزعج عملياً العمل في الصف، وعلى الذي يثير الفوضى أو على انتهاك لحقوق الآخرين» (1969) 503US393، ص ٥١٣). لاحقاً في قضية مدرسة مقاطعة بيتيل رقم ٤٠٣ مقابل فرايزر، أكدت المحكمة أنه يجب أن يُصار إلى إحداث التوازن بين حق التلميذ بالتعبير وبين مصلحة المجتمع في تعليم التلاميذ حدود التصرف المقبول اجتماعياً.

(١٠٩) Tinker V. Des Moines Independent Community، ص ٥١٣؛ Bethel School District V. Fraser، رقم ٤٠٣، ص ٦٨١.

(١١٠) الموسيقى الشعبية تحت الحصار.

تقدمت بدعوى ضد قانون حماية الأطفال على الإنترنت، فقط «ليس لدينا أية مشكلة حيال هذا».[(١١١)]

هل هذا يعني أن الطريقة الأفضل لتفادي المسائل الدستورية هي في الاعتماد فقط على الأساليب الطوعية؟ لن يعترض الكثيرون أن الأساليب الطوعية هي أفضل من تدخل الحكومة الذي ينطوي على عوامل إكراهية وتكاليف عامة. الإقناع هو بطبيعة الحال أفضل من الإكراه حين يكون ذلك ممكناً، وذلك حين يتعلق الأمر بحماية لأطفال فإن الأساليب الاختيارية غير مجدية. غالبية الأهل والمربين لا يشغِّلون الرقاقة الوقائية على آلات التلفزيون، ومعظم دور السينما أو محلات بيع أو استئجار أفلام الفيديو لا تعزِّز أنظمة التصنيف لديها، وقلائل هم الأهل الذين يشترون برامج فلترة للوقاية.[(١١٢)] قد يقول البعض إن حملةً تثقيفيةً كبيرةً قد تغيِّر هذا التصرف، ولكن التجربة مع الحملات التي سبقت دلت على أنه لا يمكننا تفادي السؤال حول إذا ما كانت الإجراءات الإضافية مبرَّرة.

لنستعيد قليلاً ما قلناه حتى الآن: لقد أصدرت المحاكم قرارات مفادها أن المصلحة العامة تفرض علينا أن نحمي أطفالنا من المواد الثقافية المؤذية التي يجب أن يبقى وصول الراشدين إليها غير مقيَّد.[(١١٣)] (هذا بدوره يعني أن الأطفال لديهم حقوق أقل في ما يتعلق بحرية التعبير). إلاَّ أنهم وجدوا أن مراقبة المضمون لا تسمح بإجراء الفصل المطلوب بين الأطفال وبين الراشدين.[(١١٤)] إن فصل المداخل إلى هذه المعلومات قد يحلُّ المشكلة. وإذا كان الفصل التام غير ممكن، فإن الأنظمة

---

(١١١) Brickley, 'Internet Decency Standards Pose Ethical and Financial Problems'.

(١١٢) Jim Rutenberg, 'Survey shows few parents use TV V-chip to limit children's viewing'، نيويورك تايمز، ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠٠١؛ Andy Seiler, 'Movie Theaters Vow to Enforce Ratings' يو آس أي توداي، ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠. بحسب استفتاء قامت به مجموعة في برينستون، فإن ٣٨ بالمئة من الأهل الراشدين قالوا إنهم يملكون في المنزل برامج للتصفية والفلترة لمنع أولادهم من الوصول إلى بعض المواد. مركز روبر في جامعة كونيتكت، رقم الدخول ٠٣٣٨٣٩٤٣، السؤال رقم ٢٨، ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠١.

(١١٣) انظر: *Ginsberg v. NewYork*

(١١٤) انظر: *Reno v. ACLU*

التي يكون لها ارتداد أو تأثير قليل على وصول الراشدين إلى هذه المعلومات تبدو مبرَّرة في الوقت الذي فيه تلك الأنظمة التي لها تأثير أكبر تصبح غير مبرَّرة. من الأفضل إذن استعمال الإجراءات الاختيارية بحد ذاتها، التي حتى لو تمَّ تعزيزها فهي لا تعطي حمايةً مناسبةً للأطفال. بالتالي، فإن تدخل الحكومة ضروري.

قدْر الأذى وطبيعته

لقد سلَّمت الدراسة حتى الآن أن المحاكم اعتبرت على وجه حق أنه توجد مواد ثقافية مؤذية للأطفال. سنحاول الآن أن نبرهن ليس فقط قدْر هذا الأذى بل أيضاً طبيعته. ويردد مؤيدو مذهب الحرية أن التعرض للمواد المؤذية لا يسبب أذىً ملموساً - بينما تحديد الوصول إلى المعلومات يسبب بالتأكيد أذىً ملموساً. على سبيل المثال، بعد اعتماد تصنيف للأغاني التي تتضمن كلمات مؤذية، أكدت الجمعية الأميركية للحريات المدنية أنه «لم تثبت علمياً وجود أية علاقة بين التصرف المعادي للمجتمع وبين التعرض لمضمون أي عمل فني».[(١١٥)] وبالرغم من أن الجمعية الأميركية للحريات المدنية تعترف بوجود دراسات في علم الاجتماع تؤكد وجود هذا الأذى، فإنها تطالب بإبطالها وتحاول التقليل من أهمية هذه الدراسات قائلة إنها لا تبرِّر الإجراءات المتبعة لتنظيم التلفزيون. وفي حديثها عن التصنيف الاختياري لبرامج التلفزيون، صرحت أن «أدلة علم الاجتماع غامضة ومعقدة وخصوصية أكثر مما يوحي به بعض رجال السياسة وعلماء الاجتماع».[(١١٦)]

أما مسألة إذا كان يوجد في ثقافتنا بعض الأمور التي تؤذي الأولاد فهي موضوع كتابات كثيرة.[(١١٧)] ولقد اتفق الكثيرون من بين الذين عالجوا هذا المضوع أن الأذى

---

(١١٥) الموسيقى الشعبية تحت الحصار.

(١١٦) رأي الجمعية الأميركية للحريات المدنية في التصنيف، رقم ٩.

(١١٧) انظر Leonard Eron, 'Does Television Violence cause aggression?'، مجلة أميريكان بسيكولوجيست (البسيكولوجي الأميركي) ٤، (١٩٧٢)، ص٢٥٣؛ F. Scott Andision, 'TV Violence and Viewer Aggression: A cumulation of study results 1956-1976'، ٤١ بيبليك أوبينيون كرارترلي (المجلة الفصلية الرأي العام)، ٣، خريف ١٩٧٧، ص ٣١٤؛ David Pearl, Lorraine Bouthilet and Joyce B. Lazar (eds.), *National Institute of Mental* =

الذي تتسبب به هذه المواد كبير.[118] والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما هي المواضيع الثقافية التي تسبب الأذى. وهنا يظهر جلياً أن علم الاجتماع والمحاكم والمشرِّعين بعيدون عن الحقيقة؛ ففي الوقت الذي يركِّز فيه الجميع على الصور الداعرة، فإنهم لا يعيرون اهتماماً كبيراً لآثار الصور التي تظهر فيها مشاهد عنيفة.[119]

ونتيجة للدعاوى القضائية التي رفعها عدد من الولايات في محاولة منها للحد من وصول القاصرين إلى صور العنف، أكدت المحاكم أن الصور الثقافية التي تظهر فيها مشاهد عنف تقع تحت حماية التعديل الأول.[120] للفكاهة: في قضية فيديو

= *health, Television abd Behavior: Ten years of Scientific progress and implications for the Eighties* (US Department of Health and Human Services)، المديرية الأميركية للصحة والخدمات الإنسانية، ١٩٨٢)؛ L. Rowell Ruesman, Kirsti Lagerspetz, and Leonard D. Eron, 'Intervening Variables in the TV-Violence Aggression Relation: Evidence from two Countries'، مجلة ديفلوبمانتال سيكولوجيس (بسيكولوجيا النمو) ٥، (١٩٨٤)، ص ٧٤٦؛ Eric S. Dubow and Laurie S. Miller, 'Television Viewing and Aggressive Behavior' in: Tennis M. Mac Beth (eds.) *Tuning Into Young Viewers: Social Science Perspectives on Television*، (تاوذند أوكس، سايج، ١٩٩٦)، ص ١١٧-١٤٧؛ Richard B. Felson, 'Mass Media Effects on Violent Behavior'، ٢٢ (المجلة السنوية للسوسيولوجيا، ١٩٩٦؛ Stacy L. Smith and Edward Donnerstein, 'Harmful effects of Exposure to Violence: Learning of Aggression, Emotional Desensitization and Fear'، في كتاب راسيل جيين، وإدوارد جونستاين *Human Aggression: Theories, Research and Implication for the Social Policy*، (سان دييغو، المطبعة الجامعية ١٩٩٨)، ص ١٦٧-٢٠٢؛ John Sherry, 'The Effects of Violent Video Games on Aggression: A Meta-Analysis'، مجلة الدراسات الإنسانية، ٣، (٢٠٠١)، ص ٤٠٩.

(١١٨) راجع أعلاه، ص ٧٢-٧٥.

(١١٩) على الرغم من أن قضية جينسبرغ Ginsberg ضد نيويورك تقر عموماً بالواجب الذي يقع على عاتق المشرعين لجهة «حماية القاصرين من الأذى»، إلا أنها لا تناقش سوى توافر «المواد الجنسية» وإمكانية وقوع الأذى. وبالطريقة نفسها، يعرِّف القانون الجزائي في كاليفورنيا «المواد المؤذية» على أنها مواد «تروق لأصحاب الميول الشهوانية» و«تصوِّر أو تصف السلوك الجنسي بطريقة مقزِّزة» (القانون الجزائي في كاليفورنيا § ٣١٣ (أ)).

(١٢٠) قانون ميسوري المعدّل § ٠٩٠.٥٧٣ (ملحق ١٩٩٢)؛ مرفق قانون تينيسي ٩١١-١٧-٣٩ (١٩٩٣)؛ مرفق قانون كولورادو المعدّل § ٦٠١-٧-١٨(الغرب ١٩٩٢). للتعمق في النقاش، =

سوفتويير ديلرز أسوسييشن مقابل ويبستر التي تحدث قانوناً في ولاية ميسوري يمنع بيع أو تأجير أفلام للقاصرين تحتوي على صور عنيفة، أكدت محكمة الولاية أن «التعبير عن العنف يقع تحت حماية التعديل الأول».(١٢١)

في المقابل، يمتلك الباحثون إثباتات دامغة على الأضرار الناجمة عن العنف

= راجع جاسالين هرشينغر Jassalyn Hershinger، «القيود الحكومية على العنف في التعبير: عدم الملاءمة في تقديم تحليل للفحش»، مجلة فاندربيلت الحقوقية *Vanderbilt Law Review*، المجلد ٤٦، العدد ٤٧٣ (١٩٩٣). لمزيد من المناقشات حول هذه المسألة، راجع كيفن دابليو ساندرز Kevin W. Sanders، «العنف الإعلامي واستثناء الفحش في التعديل الأول»، مجلة ويليام أند ماري لإعلان حقوق المواطنين William and Mary Bill of Rights Journal، المجلد ٣، العدد ١٠٧ (صيف العام ١٩٩٤).

(١٢١) قضية جمعية تجار برامج الفيديو التشغيلية ضد ويبستر F. 773 ملحق ١٢٧٥ (المقاطعة الغربية في ميسوري ١٩٩١)، aff'd ،868F.2d 684 (المحكمة الطوافة الثامنة، ١٩٩٢) ، ص ١٢٧٨.
ينص قانون ميسوري المعدّل § ٥٧٣.٠٩٠ (ملحق ١٩٩٢) على أن «أشرطة الفيديو التي تشتمل على العنف المرضي تُحفظ في مكان منفصل - يمنع بيعها أو تأجيرها إلى أشخاص دون السابعة عشرة من العمر، تحت طائلة العقوبة.
١ - ينبغي أن تعرض وتحفظ أشرطة الفيديو، أو أي وسائل أخرى تعرض صوراً فيديوية، أو أغلفتها أو علبها، في مكان مستقل إذا كانت تعد إباحية بالنسبة إلى القاصرين بحسب ما هو محدد في القسم ٠١٠.٥٧٣، أو إذا: ١ - وجد الشخص العادي بالإجمال، وفي ظل تطبيق المعايير المجتمعية المعاصرة، أنها قد ترضي الميول العنفية المرضية لدى الأشخاص دون السابعة عشرة من العمر أو تروق لهم؛ ٢ - كانت تصوّر العنف بطريقة تسيء على نحو جلي للشخص العادي الذي يطبق المعايير المجتمعية المعاصرة للراشدين في ما يتعلق بما هو ملائم للأشخاص دون السابعة عشرة من العمر؛ ٣ - كانت بالإجمال تفتقر إلى القيم الأدبية أو الفنية أو السياسية أو العلمية الجدية بالنسبة إلى الأشخاص دون السابعة عشرة من العمر.
٢ - لا ينبغي تأجير أو بيع أي شريط فيديو أو وسيلة أخرى مماثلة تعرض صوراً فيديوية وتتطابق مع الوصف المذكور في القسم الفرعي ١ من هذا القسم إلى شخص دون السابعة عشرة من العمر.
٣ - إن أي خرق للأحكام الواردة في القسم الفرعي ١ أو ٢ من هذا القسم يخضع للمعاقبة باعتباره مخالفة، إلا إذا تمثل هذا الخرق بتزويد القاصرين بمواد إباحية كما هو محدد في القسم ٥٧٣,٠٤٠. ففي هذه الحالة يُعاقب على الخرق باعتباره جنحة من المستوى أ أو جناية من النوع د كما هو محدد في القسم ٥٧٣,٠٤٠، أو إذا تمثل هذا الخرق بالترويج للفحش من الدرجة الثانية بحسب ما جاء في القسم ٥٧٣,٠٣٠. ففي هذه الحالة ينبغي أن يُعاقب الخرق على أنه جنحة من المستوى أ أو جناية من النوع د كما يصف القسم ٥٧٣,٠٣٠».

الملحوظ في وسائل الإعلام وعلى شبكة الإنترنت تتخطى ما لديهم من أدلة تثبت أضرار الإباحية. وفي حين يرفضون بالإجماع وعلى نحو حكيم المفاهيم البالغة البساطة التي تعتبر أن وسائل الإعلام هي المسبب للعنف والسلوك الجنسي غير اللائق، يكتشفون بشكل نظامي ومتكرر أن الإعلانات المتحررة من أي قيود هي (مجرد) سبب رئيس لأشكال مختلفة من السلوك اللاجتماعي.[١٢٢]

وفيما يشكل عدد كبير من الدراسات مجرّد ملاحظات بسيطة لا تتكرر لأكثر من مرة واحدة، أُجريت دراسات طولية دقيقة عدة. فعلى سبيل المثال كشفت الدراسة التي أجراها ليفكوويتز Lefkowitz وآخرون أن «العلاقة القائمة بين تفضيل الفتيان في الثامنة من العمر لمشاهدة البرامج التلفزيونية العنيفة وعدائيتهم تجلّت بشكل واضح في دراستنا».[١٢٣] كذلك تبيّن ليفكوويتز وزملاؤه أنه «كلما كان تفضيل الفتى في سن الثامنة للبرامج التلفزيونية العنيفة أعظم شأناً، تزايدت عدائيته في هذا السن وأيضاً بعد مرور عشرة أعوام». وقد اكتشفوا في مرحلة لاحقة تزايد عدد وقوع الجرائم الخطيرة التي يرتكبها أشخاص في العقد الثالث من العمر. وتتوافق هذه النتائج مع نتائج دراسات أخرى أظهرت الميول العدائية لدى أطفال يطّلعون على مواد عنيفة.[١٢٤]

---

(١٢٢) راجع سيسيلا بوك Sissela Bok، الضرر البلاغ: العنف كتسلية عامة (بلدة ريدينغ Reading في ولاية ماساشوستس: أديسون- ويسلي، ١٩٩٨)، ص ٥٧.

(١٢٣) مونرو ليفكوويتز Monroe Lefkowitz، ليونارد دي أنرون، ليوبولد أو والدر Leopold O. Walder، و أل روويل هوزمان L. Rowell Huesmann، يكبر ليصبح عنيفاً: دراسة طولية لتطور العدائية (نيويورك: منشورات بيرغامون Pergamon Press، ١٩٧٧)، ص ١١٥-١١٦ (التركيز في النسخة الأصلية). أل روويل هوزمان وآخرون، «استقرار العدائية مع مرور الوقت والأجيال»، مجلة علم النفس التطوري Developmental Psychology، المجلد ٢٠ (١٩٨٤): ١١٢٠. للاضطلاع على انتقادات الطرائق ونتائج هذه الدراسة، راجع مارجوري هاينز Marjorie Heins، ليس في حضرة الأطفال (نيويورك: هيل ووانغ Hill and Wang، ٢٠٠١)، ص ٢٤٨-٢٥٠، وجوناثان فريدمان Jonathan Freedman، «تأثير العنف المتلفز على العدائية»، مجلة نشرة علم النفس Psychology Bulletin، المجلد ٩٦، العدد ٢٢٧ (١٩٨٤): ٢٤١-٢٤٣.

(١٢٤) راجع على سبيل المثال ألبرت بندورا Albert Bandura، «تأثير احتمالات تعزيز النموذج على تبني ردود فعل مقلّدة»، مجلة علم النفس الاجتماعي والشخصية Journal of Personality and =

كذلك عمد باحثون في دراسة أخرى إلى مقارنة مستويات السلوك العدواني لدى الأطفال في ثلاث بلدات كندية. وفي حين لم تكن البلدة الأولى (نوتيل Notel - لا تلفزيون) تستفيد من خدمة التلفزيون نظراً لموقعها الجغرافي في أحد الوديان، كان سكان البلدة الثانية (يونيتيل Unitel - محطة تلفزيونية واحدة) يشاهدون برامج محطة تلفزيونية واحدة طيلة السنوات السبع الأخيرة. أما البلدة الثالثة (مالتيتيل Multitel - محطات تلفزيونية عدة)، فقد حظيت بمحطات بث متلفزة أميركية وكندية على مر خمسة عشر عاماً.(١٢٥) واكتشف الباحثون أنه إثر إدخال التلفزيون إلى بلدة نوتيل، أصبحت مستويات السلوك العدواني الجسدي والكلامي للفتيان والفتيات من مختلف الأعمار تفوق ما كانت عليه قبل ذلك. كما أدرك الباحثون أن الأطفال في بلدة مالتيتيل يتميزون بمستويات من العدوانية الكلامية والجسدية تتجاوز ما هي عليه لدى الأطفال في بلدة يونيتيل.(١٢٦)

عمدت لجنة مجلس الشيوخ المعنية بشؤون التجارة والعلوم والنقل في أحد تقاريرها إلى تلخيص البحث في هذا المجال واستنتجت أن مشاهدة كم كبير من البرامج التلفزيونية العنيفة ينعكس سلباً على شخصيات البشر ومواقفهم، ويعزز

= Social Psychology، المجلد ١، العدد ٦ (١٩٦٥): ٥٨٩؛ إدوارد دونرستاين Edward Donnerstein، رونالد سلابي Ronald Slaby وليونارد إيرون Leonard Eron، «وسائل الإعلام والعدوانية لدى الشباب»، لدى ليونارد إيرون، جاكلين جانتري Jacquelyn Gentry، وبيغي شليغيل Peggy Schlegel (ناشرون)، سبب الأمل: رأي لعلم النفس حول العنف والشباب (واشنطن العاصمة: الجمعية الأميركية لعلم النفس، ١٩٩٤)، ص ٢١٩-٢٥٠. راجع أيضاً اللجنة الإرشادية العلمية المختصة بالتلفزيون والسلوك الاجتماعي والتابعة لرئيس مكتب الصحة العامة، التلفزيون والنضج: تأثير العنف المتلفز. تقرير إلى رئيس مكتب الصحة العامة، مكتب الصحة العامة في الولايات المتحدة (المعهد الوطني للصحة العقلية، ١٩٧٢).

(١٢٥) تانيس ماكبث ويليامز Tannis MacBeth Williams، «خلفية ولمحة عامة»، لدى تانيس ماكبث ويليامز (ناشر)، تأثير التلفزيون: تجربة طبيعية في ثلاث مجتمعات (أورلاندو، فلوريدا: المنشورات الأكاديمية المتحدة .Academic Press Inc، ١٩٨٦)، ص ٤.

(١٢٦) ليسلي آي جوي Lesley A. Joy، ميريديت كيمبال Meredith Kimball و ميرلي أل زابراك Merle L. Zabrack، «التلفزيون وسلوك الأطفال عدائي»، لدى تانيس ماكبث ويليامز (ناشر)، (أورلاندو، فلوريدا: المنشورات الأكاديمية المتحدة .Academic Press Inc، ١٩٨٦)، ص ٣٣٤-٣٣٥، ٣٢٠-٣٢١.

السلوكيات العنيفة؛ كما يؤثر على القيم الأخلاقية والاجتماعية المتعلقة بالعنف في الحياة اليومية، ويؤدي في غالب الأحيان إلى نشوء نظرة تعكس عالماً أكثر شرّاً وتنطوي على إحساس مبالغ فيه بإمكانية التعرض للعنف.[١٢٧] وفي مذكرة مماثلة، أفاد العالم النفسي ليونارد إيرون Leonard Eron من جامعة ميشيغان أن التحاليل التي أعقبت البحث الحالي تقدّر «أن عشرة في المئة من مجمل السلوكيات العنيفة لدى الشباب قد تعزى إلى مشاهدة البرامج التلفزيونية العنيفة».[١٢٨]

وإذ تابعت دراسات عدة بعض الأطفال لدى بلوغهم سنّ الرشد، كشفت عن أن مشاهدة المواد العنيفة تعزز احتمال تبني سلوك عدائي وفي بعض الحالات سلوك إجرامي. فقد كشفت إحدى الدراسات على سبيل المثال تزايد نسبة وقوع جرائم خطيرة يرتكبها أشخاص في العقد الثالث من العمر كانوا يشاهدون برامج تلفزيونية عنيفة في سن الثامنة.[١٢٩] كذلك توصلت دراسة حديثة في مجلة «العلوم» Science إلى الاستنتاجات نفسها. فقد اكتشف جونسون وآخرون أن الأشخاص الذين أفادوا عن مشاهدتهم الكثير من البرامج التلفزيونية في مرحلة المراهقة أظهروا ارتفاعاً في معدلات السلوك العدائي لديهم في مرحلتي المراهقة المتأخرة والرشد المبكر. كما وجد واضعو الدراسة ارتفاع معدل التصرفات العدائية في سن الثلاثين كمعدل وسطي لدى أولئك الذين صرحوا بمشاهدتهم الكثير من البرامج التلفزيونية في الثانية والعشرين من العمر كحد وسطي.[١٣٠]

---

(١٢٧) أديث فيرمان كوبر Edith Fairman Cooper، «العنف المتلفز: استطلاع لأبحاث علمية اجتماعية مختارة تربط مشاهدة البرامج العنيفة بالعدائية لدى الأطفال والمجتمع»، تقرير مكتب أبحاث الكونغرس ٩٥-٥٩٣، ١٦ أيار/مايو ١٩٩٥، ص ٢.

(١٢٨) جلسة استماع حول انعكاسات العنف المتلفز على الأطفال أمام لجنة مجلس الشيوخ للعلوم التجارية والنقل، الكونغرس رقم ١٠٦، ١٩٩٩ (تصريح ليونارد إيرون).

(١٢٩) روويل هوزمان وآخرون، «استقرار العدائية مع مرور الوقت والأجيال»، ص ١١٢٠-١١٣٤.

(١٣٠) جيفري دجي جونسون Jeffrey G. Johnson، باتريسيا كوهين Patricia Cohen، إليزابيث أم سميلز Elizabeth M. Smailes، ستيفاني كايزن Stephanie Kasen، و جوديث أس بروك Judith S. Brook، «مشاهدة التلفزيون والسلوك العدائي في مرحلتي المراهقة والرشد»، مجلة «العلوم» (آذار/مارس ٢٠٠٢): ٢٤٧٠.

عمد جايمس بي ستاير James P. Steyer، الذي تعمّق في مئات الدراسات التي أجريت على مر ثلاثين عاماً، إلى تحديد أربع طرائق تبيّن أن العنف الإعلامي يؤثر على الأطفال، وقد لخّصها بلغته البسيطة كما يلي:

قد يثير العنف الإعلامي الذعر في نفوسهم ويجعلهم يعتقدون بأن العالم مكان مليء بالشرور والعنف. وهو قد يجعل بعض الأولاد يتصرفون بعنف وعدائية تجاه الآخرين، ويعلّمهم أن العنف طريقة مقبولة للتعاطي مع النزاعات. أضف أنه قد يبطل حساسيتهم تجاه استخدام العنف في عالم الواقع.[١٣١]

أما تأثيرات التعرض للإباحية على القاصرين فلم يتم تحديدها بالقدر نفسه، لا سيّما وأن بعض الاعتبارات الأخلاقية تمنع الباحثين من إجراء تجارب تختبر بشكل مباشر تأثيرات الإباحية على الأطفال. وإذا كانت الدراسات المقارنة متوافرة، فإنها لا تسمح ببلوغ استنتاجات سببية.[١٣٢] ونتيجة لندرة هذه الدراسات، يُضطر أولئك الذين يتقدمون بحجج قوية تطال السبب الذي يجعل تعريض الأطفال لمثل هذه المواد أمراً غير مرغوب فيه إلى القيام بهذه الخطوة من دون امتلاك أي إثباتات تدعم مزاعمهم.[١٣٣] تتوافر في المقابل دراسات حول تأثيرات الإباحية على الشباب

---

(١٣١) جايمس بي ستاير James P. Steyer، ولي الأمر الآخر (نيويورك: مؤلفات أتريا Atria Books، ٢٠٠٢)، ص ٧٢.

(١٣٢) للتعمق في مناقشة المسائل المرتبطة بدراسة تأثير الإباحية على الأطفال، راجع ديك ثورنبورف Dick Thornburgh و هيربرت أي لين Herbert S. Lin، الشباب والإباحية والإنترنت، منشورات الأكاديمية الوطنية (National Academy Press واشنطن العاصمة: منشورات الأكاديمية الوطنية، ٢٠٠٢)؛ و ألثيا سي هاتسون Althea C. Hutson، إيلين وارتيلا Ellen Wartella، وإدوارد دونرستاين Edward Donnerstein، «قياس تأثيرات المحتوى الجنسي في وسائل الإعلام، تقرير لمؤسسة آل كايزر» Kaiser Family Foundation (أيار/مايو ١٩٩٨) متوافر على العنوان التالي: http://www.kff.org/content/archive/1389/content.pdf (الزيارة الأخيرة إلى الموقع بتاريخ ١١ تموز/يوليو ٢٠٠٢).

(١٣٣) النقص في استنتاجات علم الاجتماع حول المسألة لم يمنع المحكمة العليا من إصدار حكمها في قضية جينسبرغ ضد نيويورك. وقد أشارت المحكمة إلى ما يلي: «من المؤكد أنه ما من نقص في «الدراسات» التي تسعى إلى إثبات ما إذا كانت الإباحية «عاملاً أساسياً يفسد النمو الأخلاقي للـ... شباب ويشكل خطراً جلياً وقائماً يهدد شعب الولاية». لكن المعلقين يجمعون =

وطلاب الجامعات، وهي تُظهر أن الراشدين من الشباب الذين يتعرضون للإباحية المصحوبة بالعنف يتخذون من الاغتصاب والإكراه الجنسي مواقف أكثر قسوة من تلك التي يبديها أولئك الذين لا يتعرضون لمشاهد مماثلة.[١٣٤] وافترض تقرير ورشة عمل الجراحين العامين حول الإباحية والصحة العامة أنه «من المنطقي حتماً التفكير في أن انعكاسات التعرض للإباحية على أفراد أقل نضجاً على المستوى الاجتماعي، ويتمتعون بتجارب أقل في عالم الواقع تخوّلهم مقاومة أي تأثير لهذه المواد الإباحية، ستكون مساوية من حيث قوتها لتلك التي يتم لحظها لدى طلاب الجامعات أو حتى أكثر قوة منها.»[١٣٥]

وكشف التحليل الذي أعقب ٤٦ دراسة أجريت بين العام ١٩٦٢ والعام ١٩٩٥ حول تأثيرات الإباحية على الراشدين أن الإباحية تشكل «عاملاً هاماً يسهم بشكل مباشر في تطوير مواقف وسلوكيات تنطوي على خلل وظيفي من الناحية الجنسية». كما أظهر التحليل أن «التعرض للمواد الإباحية يعزز خطر تطوير المُشاهد لميول منحرفة جنسياً، وارتكاب اعتداءات جنسية، ومواجهة صعوبات في علاقاته الحميمة، والقبول بأسطورة الاغتصاب».[١٣٦]

تدعم بيانات علم الاجتماع عموماً الحاجة إلى حماية الأطفال من المواد المؤذية، وتحديداً من التعرض لمشاهدة العنف في وسائل الإعلام وعلى شبكة الإنترنت. (الواقع أن الحجة القائلة إن التعرض إلى العنف نفسه في المنزل وفي

= بشكل متزايد على أنه «في حين تتفق هذه الدراسات كلها على عدم إثبات أي رابط سببي، تجمع أيضاً على أنه لم يتم إثبات العكس كذلك» (ص ٦٤٢).

(١٣٤) هاتسون وآخرون، «قياس تأثيرات المحتوى الجنسي في وسائل الإعلام»، ص ١٣-١٤.

(١٣٥) إدوارد بي مولفي Edward P Mulvey وجيفري أل هوغارد Jeffrey L. Haugaard، تقرير ورشة عمل رئيس مكتب الصحة العامة حول الإباحية والصحة العامة (واشنطن العاصمة، رئيس مكتب الصحة العامة في الولايات المتحدة، ١٩٨٦) ، ص ٢٣.

(١٣٦) إليزابيث أودون-باولوتشي Elizabeth Oddone-Paolucci، مارك دجينيوس Mark Genius وكلوديو فيولاتو Claudio Violato، «تحليل وصفي للأبحاث المنشورة حول تأثيرات الإباحية»، لدى كلوديو فيولاتو وإليزابيث أودون-باولوتشي ومارك دجينيوس (ناشرون)، العائلة والطفل قيد التبدّل (ألدرشوت Aldershot، المملكة المتحدة: آشغايت للنشر Ashgate Publishing، ٢٠٠٠)، ص ٥٢-٥٣.

الشارع ينطوي على انعكاسات أسوأ صحيحة، لكنها لا تنفي صحة الضرر الإضافي الناجم عن العنف المصور في المواد الثقافية. أضف إلى ذلك أن تصوير العنف في وسائل الإعلام يشكل عاملاً ينمي ويغذي السلوك العنيف الفعلي.-ولا نقصد بهذا اقتراح أن الإباحية ليست مؤذية وإنما فقط أنها تبدو في ظل غياب الأدلة أقل إيذاءً من صور العنف. لا ريب في أن التعرض لوابل من الصور المجسدة للعنف في وسائل الإعلام يسبب ضرراً بالغاً للأطفال. أما الأدلة على الإباحية (التي قد تشتمل هي نفسها على مشاهد عنيفة) فليست قاطعة بالقدر نفسه. ولا بد لدى النظر في سبل حماية الأطفال من أن يتركز الاهتمام الحالي على المواد العنيفة بدلاً من المواد الإباحية المسببة للكبت وليس العكس.

الواقع أن أسباب ميل دعاة التحرر المدني والمتحفظين الاجتماعيين إلى التركيز على الإباحية بدلاً من العنف تقتضي دراسة مستقلة. فقد يُدرك دعاة التحرر المدني أن قضيتهم تضعُف عندما يتعلق الأمر بتأثيرات تصوير العنف، فيما يمكن أن يربط المتحفظون الاجتماعيون العنف بالرجولة. لكن هذه مجرد تنبؤات. فبغض النظر عن الأسباب، يضغط كلا الطرفين على الحوار العام والمشرعين والمحاكم لتركز الاهتمام على الأقل تسبباً بالضرر، ما يحوّل الأنظار عن الضرر الأكبر.

فيما كان أحد الزملاء يراجع النسخة السابقة من هذا الفصل أثار العديد من الأسئلة المنطقية. فكيف يُعرّف العنف؟ وهل ينبغي حماية الأطفال من مختلف أشكال العنف؟ ألا يعني مثل هذا الحظر الحؤول دون اطّلاعهم على طائفة كبيرة من الروايات وكتب التاريخ وحتى نشرات الأخبار؟ لا شك في أن تعريف العنف لا يزيد صعوبة عن تعريف الإباحية، بل هو على الأرجح أكثر سهولة. ولعل أفضل تعريف للعنف، في ما يتعلق بأغراض دراستنا الحالية، يكمن في اعتباره استخداماً للقوة الجسدية بهدف الإيذاء أو التخريب أو القتل. أما أشكال وأنواع العنف التي ينبغي حماية الأطفال منها (والفارق الذي يحدثه العمر) فمسألة لا نواجهها إلا عندما نحيد عن الموقف الحالي القائل إن الأمر كله ينضوي تحت حرية التعبير، بما في ذلك على سبيل المثال عرض فيلم يحتوي على مشاهد سادية على أطفال في السادسة من العمر أو أصغر سناً. وعندما نصبح مهيئين للجم إمكانية الوصول إلى محتويات

عنيفة، تطرأ في أذهاننا قواعد عدة غالباً ما تم اقتراحها من قبل. فيمكننا أن نحصر عرض هذه المواد على شاشات التلفزيون بساعات الليل المتأخرة، كما يمكننا الحد من تشجيع استخدام العنف غير المبرر في وسائل الإعلام وأيضاً في ألعاب الفيديو. ويمكننا أن نصر على ضرورة اعتماد عبارة سلبية لتصوير العنف وغير ذلك. والواقع أن الخوض في التفاصيل يتطلب ويستحق دراسة مستقلة.(١٣٧)

السياق التاريخي

تنزع المجتمعات إلى فقدان التوازن القائم بين قيمها الجوهرية المتضاربة لصالح توجه ما أو غيره، ثم تعمد إلى تصويب الخطأ، فتميل في غالباً الأحيان نحو التوجه المعاكس نظراً لافتقارها إلى آلية إرشادية محددة.(١٣٨) فعلى مر سنوات عدة عبر التاريخ الأميركي، وحتى ستينيات القرن العشرين، أُهملت الحقوق، وضمناً حقوق المرأة والأقليات والمعوّقين. لكن دعاة التنظيم المجتمعي أثبتوا أن الحقوق وُجِّهت في خلال الجيل الثاني إلى حيث كانت المصلحة العامة والثقافة الأخلاقية متقوّضتين.(١٣٩) فمنذ أوائل تسعينيات القرن التاسع عشر، ترسّخت حركة تصحيحية مضادة مالت بصورة حادة وعلى نحو يمكن إثباته في الاتجاه المعاكس، لا سيّما إثر أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر العام ٢٠٠١.(١٤٠)

انطلاقاً من هذا السياق، عمل دعاة التحرر المدني على تعزيز الحقوق عموماً، والحق بحرية التعبير خصوصاً، كحقائق بديهية عميقة. ويتجلى التعديل الأول بشكل

---

(١٣٧) للاطلاع على وصف لدور محتوى العنف في تحديد تصنيفات البرامج التلفزيونية، راجع العنوان التالي: .http://www.mpaa.org/tv للاطلاع على المعايير المستخدمة في منح تصنيفات الأفلام، راجع العنوان التالي: .http://www.filmratings.com

(١٣٨) للتعمق في مناقشة تحقيق التوازن هذا وإعادة تحقيق التوازن، راجع أتزيوني Etzioni، القاعدة الذهبية الجديدة، ص ٥٨-٨٤.

(١٣٩) لمناقشة متميّزة، راجع ماري آن غليندون Mary Ann Glendon، محاضرة في الحقوق (نيويورك: منشورات فري Free Press، ١٩٩١).

(١٤٠) للتعمق في المناقشة، راجع «مضامين التكنولوجيات الجديدة المختارة بالنسبة إلى الحقوق الفردية والسلامة العامة»، مجلة القانون والتكنولوجيا لجامعة هارفرد، المجلد ١٥، العدد ٢٥٧ (ربيع العام ٢٠٠٢).

نموذجي كما لو كان شبه مقدّس، بل إن أي محاولة لقمعه تُعتبر اعتداءً مهيناً فيه انتهاك للمقدّسات. ويعتقد دعاة التحرر المدني بأنه من البديهي أن يتفوّق الحق بحرية التعبير على أي اعتبارات أخرى، أو على الأقل أن يقع عبء الإثبات على عاتق أولئك الذين يسعون إلى طرح قيم أخرى، علماً بأن اختبار هذا الإثبات يقتضي معايير صارمة للغاية. أضف إلى ذلك أن الفرضية القائلة إن حرية التعبير (والحقوق عموماً) لا تعكس إلا مجموعة واحدة من القيم المجتمعية، وإن كانت مجموعة غاية في الأهمية، وإن الخير العام موجود بالفعل (ويتخطى الخير المستثمر في الحقوق)، كرخاء الأطفال مثلاً، قد تبدو غريبة، إن لم نقل خاطئة، بالنسبة إلى دعاة التحرر المدني وغيرهم من الذين تشبعوا بقيم مجتمع متمحور حول الحقوق.[١٤١]

لطالما سلط دعاة التنظيم المجتمعي الضوء على واقع أن الفردية كانت حالة مفرطة منذ سبعينيات القرن العشرين، في حين تم إهمال الخير العام عموماً،[١٤٢] حتى أنهم وثقوا هذا الواقع. وفي الآونة نفسها، حظيت حقوق الأطفال بدفع هائل. ويجد المرء أنه قد آن الأوان لإحقاق توازن أفضل بين الحقوق والخير العام عموماً، وبين المسائل المتعلقة بالتوازن بين حرية التعبير وحماية الأطفال خصوصاً. بتعبير آخر، تلقى الإجراءات المختلفة لحماية الأطفال مزيداً من القبول عندما ندرك أن حرية التعبير قد تكون موضع تقدير بالغ إذا ما صنفناها دون ما كانت عليه مؤخراً؛ وأن الأطفال يحظون اليوم باهتمام أكبر. والواقع أنه بالإمكان خفض مرتبة حرية التعبير درجة أو درجتين - كما هي الحال في مختلف المجتمعات الديموقراطية في ما خلا الولايات المتحدة - من دون الحاجة إلى المساومة على الحرية أو إلى تحول المجتمع عن النظام الليبرالي. وكما يوضح ريتشارد أبل Richard Abel في كتابه

---

(١٤١) راجع غليندون، محاضرة في الحقوق، ص ١-١٧، وأميتاي أتزيوني Amitai Etzioni، «روح الجماعة: إعادة ابتكار المجتمع الأميركي» (نيويورك: توتشستون Touchstone، ١٩٩٣)، ص ١٦٤-١٦٦.

(١٤٢) للتعمق في المناقشة، راجع روبرت بيللا Robert Bella، ريتشارد مادسين Richard Madsen، ويليام أم سوليفان William M. Sullivan، آن سويدلر Ann Swidler، وستيفن أم تيبتون Steven M. Tipton، «عادات القلب» (بيركلي: منشورات جامعة كاليفورنيا، ١٩٨٥).

المتميز «احترام التعبير» Respecting Speech، غالباً ما نحد التعبير لأغراض مختلفة، وضمناً لأغراض تجارية. وقد يتساءل المرء، ربما على نحو بلاغي بعض الشيء: «هل الأطفال أقل جدارة بالاحترام من الملكية الفكرية؟»

في السياق نفسه، نشير إلى أن تعزيز المجتمع لقيمة رخاء الأطفال يجعله ينزع أكثر فأكثر إلى قمع حرية التعبير في بعض الظروف. والحجة المطروحة هنا لا تتمثل بواقع أن المجتمع الأميركي لا يقدِّر الأطفال إلى حد بالغ، إنما بكون تقديره لهم لا يوازي تقدير غيره من المجتمعات الديموقراطية الليبرالية لاعتبارات أخرى. ولا عجب في أن هذه المجتمعات تواجه صعوبات أقل لجهة اعتماد إجراءات تهدف إلى حماية الأطفال من المواد العنيفة والإباحية. ولا شك في أن سياسات رعاية الطفل في الولايات المتحدة تقدم مزيداً من الدعم لهذه النظرية.[١٤٣] فكما أوضحت أوجين فولوخ Eugene Volokh، يعتقد دعاة التحرر المدني «بأن تزايد إمكانية تعرض الأطفال للأذى قد يكون ثمناً يستحق أن ندفعه في سبيل منح الراشدين نطاقاً أوسع من الحرية».[١٤٤]

الواقع أن الانحراف الأميركي في ما يتعلق بالحقوق، وهو ظاهرة تطوّرت بين العام ١٩٦٠ والعام ١٩٩٠، بدأت تشهد حركة تصحيحية تدريجية بضغط من دعاة التنظيم المجتمعي. ويبدو أن المجتمع قد عزم على أن يولي المسؤوليات الاجتماعية، والخير العام، والثقافة الأخلاقية مزيداً من الاهتمام مقارنةً بما كانت

---

(١٤٣) تحظر دول أوروبية عدة بث بعض المواد التي تُعتبر مؤذية بالنسبة إلى القاصرين. أضف إلى ذلك أن جمعيات مزوّدي خدمات الإنترنت قد سنت قوانين سلوكية لحماية القاصرين، وأسست جمعية تصنيف محتويات الإنترنت بغية تطوير نظام تصنيف دولي. كريستوفر دجاي بي بيزلي Christopher J. P. Beazley، «تقرير اللجنة حول الثقافة والشباب والتربية ووسائل الإعلام والرياضة ترفعه إلى البرلمان الأوروبي»، وثيقة الجلسة A5-0037/2002 (٢٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٢). للاطلاع على استقصاء حول سياسات رعاية الطفولة في دول أخرى، راجع شايلا بي كاميرمان Sheila B. Kamerman وألفرد دجاي كان Alfred J. Kahn، رعاية الطفولة ومنافع العائلة والأهالي العاملون (نيويورك: منشورات جامعة كولومبيا، ١٩٨١).

(١٤٤) فولوخ Volokh، «التعبير والتجاوز».

عليه الحال في العقود السابقة.[١٤٥] وقد أدرج هذا المجتمع في جدول أعماله محاولة توفير حماية أفضل للأطفال من المواد المؤذية، كما هو مبيّن في المسودات الرديئة لبعض القوانين مثل قانون حماية الأطفال على الخط المباشر COPA وقانون حماية الأطفال على شبكة الإنترنت CIPA.[١٤٦] بتعبير آخر، يشكل الدستور وثيقة حيّة يرتبط فهمها بالحاجات المتغيرة عبر العصور وهو لم يحدد قط بشكل تام، كما أن مضامينها تخضع على الدوام لتأويلات جديدة. فبعد العام ١٩٢٠، تم تكييف إدراك التعديل الأول السائد حالياً إلى حد بالغ استجابةً للأميركيين الذين اعتقلوا بسبب انتقادهم لتورط الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى، وذلك في إطار حملة منظمة أطلقها اتحاد الحريات المدنية الأميركية لصالحه. وفيما انتقل المجتمع من الصرامة المفرطة إلى التساهل المفرط، آن الأوان على ما يبدو لأن ندرك أن التعديل الأول لم يتبلور، سواء أمن حيث نصه أو روحيته، بهدف تطبيقه على الأطفال والراشدين معاً.

المضامين الدستورية لأشكال الحماية المصنفة بحسب الأعمار

هل يتمتع الأطفال بالحقوق نفسها المنصوص عليها في التعديل الأول والممنوحة إلى الراشدين، أم أنهم يتمتعون فقط بنسبة أدنى من حقوق الحرية في التعبير؟ الواقع أن هذا السؤال غاية في الأهمية لأن تمتعهم بالحقوق نفسها يحول دون إمكانية تطبيق أي من الأفكار المتعلقة بالفصل والتداخل. ولا يمكن لأحد أن يزعم من الناحية العملية بأن القاصرين لا يتمتعون بأي من حقوق الحرية في التعبير، بل إن قلة من الناس فقط قد تؤيد منع شاب في السابعة عشرة من العمر من الإدلاء بأي تصريح سياسي في اجتماع لنادي الجمهوريين الشباب.[١٤٧] إنما في الجهة

---

(١٤٥) راجع أتزيوني، القاعدة الذهبية الجديدة، ص ٧٣-٧٧؛ أميتاي أتزيوني، الوصي على شقيقي: ذكرى ورسالة (نيويورك: رومان أند ليتلفيلد Rowman and Littlefield، ٢٠٠٣)، الفصل ١٧.

(١٤٦) ريتشارد بوزنر، «الثقة في ما يتعلق بحرياتنا»، المجتمع المتجاوب (صيف العام ٢٠٠٢): ٤.

(١٤٧) في قضية تينكر ضد مقاطعة مدرسة دي موان Tinker v. Des Moines School District، أصدرت المحكمة حكماً مناهضاً لسياسة المدارس الثانوية بطرد الطلاب جراء وضعهم رباطاً ذراعياً أسود اعتراضاً على حرب الفيتنام. وقد صرحت المحكمة بأن «الطلاب في المدرسة، =

المقابلة، يصر البعض على ضرورة أن يحظى الأطفال من مختلف الأعمار بالحقوق نفسها المنصوص عليها في التعديل الأول والممنوحة إلى الراشدين، بما في ذلك الحق بالاطّلاع على مواد ثقافية مؤذية. وبالتالي، فإن المسألة تتعلق بنطاق التعبير المحمي عندما نتعاطى مع الأطفال، أو على العكس، بمعرفة وسائل التعبير التي ينبغي حمايتهم منها والطريقة الواجب اعتمادها لتحقيق ذلك.[(١٤٨)]

الواقع أن الإجابة عن هذا السؤال ترتبط إلى حد بعيد برؤيتنا للأطفال عموماً. فكثيرة هي وجهات النظر المختلفة تاريخياً وثقافياً في ما يتعلق بضرورة اعتبار الطفولة فئة فريدة بحد ذاتها، أو اعتبار الأطفال «راشدين مصغّرين» قادرين على اتخاذ قراراتهم الخاصة. كذلك تتفاوت الآراء حول السن التي تنتهي عندها مرحلة الطفولة ليصبح الأطفال قادرين على التصرف كراشدين يتمتعون بالاستقلالية.[(١٤٩)]

من الضروري لدى التعمق في هذا النقاش التمييز بين مصطلحات عدة غالباً ما تُستخدم كمترادفات، هي القاصرين والأطفال والمراهقين، علماً بأن لكل منها انعكاساته البلاغية. الواقع أن الأشخاص الذين يؤيدون منح مختلف الحقوق المنصوص عليها في التعديل الأول إلى الأطفال من مختلف الأعمار يميلون إلى

= وأيضاً خارج المدرسة، أشخاص يخضعون لدستورنا. وهم يتمتعون بالحقوق الأساسية التي ينبغي بالولاية أن تحترمها تماماً كما ينبغي بالطلاب أن يحترموا موجباتهم تجاه الولاية» (ص ٥١١).

(١٤٨) في مناقشة حقوق الأطفال، لا يبحث هاري بريغهاوس Harry Brighouse في نطاق الحقوق التي يتمتع بها الأطفال وإنما في أنواع هذه الحقوق. وهو يميز لدى الأطفال بين حقوق الرفاهية (التي ترتبط ارتباطاً مباشراً برخاء الطفل) وحقوق الوسيلة (التي تتعلق بحق الطفل في أن يقرر كيف يتصرف). ويزعم بريغهاوس أنه في حال لم يكن الأطفال يتمتعون بالقدرات المنطقية نفسها التي يتمتع بها الراشدين، غالباً ما يعني منحهم حقوق الرفاهية الانتقاص من حقوقهم الوسيلة. يمكن الاطلاع على المناقشة الكاملة لهذه المسألة لدى هاري بريغهاوس، «ما هي الحقوق التي يتمتع بها الأطفال (إن كانوا يتمتعون أصلاً بأي حق)؟» لدى دايفد أركارد David Archard وكولن ماكليود Colin Macleod (ناشرون)، الوضع الأخلاقي والسياسي للأطفال (نيويورك: منشورات جامعة أكسفورد، ٢٠٠٢).

(١٤٩) للاطلاع على سجل هام حول كيفية تطوّر الأفكار المتعلقة بالطفولة، راجع فيليب آريز Philippe Aries، قرون من الطفولة (نيويورك: كنوف Knopf، ١٩٦٢).

استخدام المصطلح «شبان» أو «شباب» أو «طلاب»، ويسلطون الضوء على أمثلة عن الضرر الذي ينشأ لدى الحد من إمكانية اطلاع المراهقين على معلومات حول فيروس العوز المناعي البشري أو الإجهاض مثلاً.[١٥٠] أما الذين يؤثرون الضوابط، فينزعون إلى استخدام مصطلح «الأطفال» كدلالة على القاصرين كافة، ويشيرون إلى الأذى الذي يلحق بالدارجين لدى مشاهدتهم لمواد إباحية أو عنيفة على شاشة التلفزيون.

وحرصاً على أن يكون نقاشنا هنا أكثر وضوحاً، سنلجأ إلى اعتماد المصطلحات التالية: «أطفال» للإشارة إلى من هم دون الثانية عشرة من العمر، و«مراهقين» للدلالة على الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٨، و«قاصرين» للحديث عن المجموعتين معاً. وجدير بالذكر أن سن بلوغ الرشد يختلف بحسب اختلاف الأمور، كالأهلية للحصول على رخصة القيادة أو على الحق بالاقتراع مثلاً، علماً بأن بلوغ الثامنة عشرة من العمر غالباً ما يساوي بلوغ سن الرشد في الولايات المتحدة. لكن تحديد سن أخرى، كالسابعة عشرة مثلاً، باعتبارها السن الملائمة لتقليص نطاق الحماية في ما يتعلق بالاطّلاع على المواد الثقافية، لن يولّد أي صدمة اجتماعية. وإن المقاربة المبنية على التمييز بين الأعمار تقع في صميم هذه المسألة.

لقد اتبعنا في النقاش حتى الآن المسار الذي سلكه الطرفان في طرح الموضوع، مع قليل من التركيز نسبياً على فارق العمر بين القاصرين. وعلى الرغم من أن أنظمة التصنيف تعتمد على الأعمار، وأن أولياء الأمور أحرار في تحديد أوجه استخدام رقاقات الفيديو بحسب العمر، إلا أن أشكال الحماية المحددة من قبل الحكومة لا تأخذ في العادة العمر بعين الاعتبار. فقانون حماية الأطفال على شبكة الإنترنت يقتضي استخدام برامج الترشيح في مختلف أجهزة الكمبيوتر، بغض النظر عما إذا كان المستخدمون من الراشدين أو الأطفال؛ والأمر سيان بالنسبة إلى السياسات المطبقة في مقاطعتي لودون Loudoun وكرن Kern. كذلك لا تلحظ الضوابط على إعلانات التدخين أي اعتبار للعمر.

ولا يكتفي دعاة التحرر المدني بالمطالبة برفع أشكال الحماية المختلفة في ما

---

(١٥٠) راجع على سبيل المثال هاينز Heins، «إعادة إحياء التعبير الحر»، ص ٤٣-٤٩.

يتعلق بالمراهقين، بل يدعون أيضاً إلى إزالة العراقيل التي تعيق اطّلاع الأطفال من مختلف الأعمار على أي مواد كما ولو كانوا راشدين. (في المقابل، يؤثر المتحفظون الاجتماعيون من جهتهم التعاطي مع القاصرين كافةً، وأحياناً الراشدين، على أنهم أطفال.) وفي معرض الكتابة عن محصلات النزاع حول استخدام برامج الترشيح في مقاطعة كرن، أطرت المحامية المعنية بفريق العمل الوطني في اتحاد الحريات المدنية الأميركية، آن بيزون Ann Beeson، على قرار المقاطعة الذي «أجاز للراشدين والأوصياء على القاصرين بأن يقرروا بأنفسهم ما إذا كانوا سيستخدمون الإنترنت مع برنامج ترشيح أو من دونه».[١٥١]

تطلب جمعية المكتبات الأميركية ALA في شرعتها الأساسية «عدم اختزال حقوق القاصرين بأي شكل من الأشكال» في ما يتعلق بولوج الإنترنت.[١٥٢] والواقع أن هذا الموقف يرتكز إلى إعلان حقوق المواطنين الخاص بهذه الجمعية الذي ينص على أنه «لا ينبغي إنكار أو اختزال حق أي شخص باستخدام المكتبة بسبب الأصل أو العمر أو الخلفية أو وجهات النظر».[١٥٣] فالإعلان ينطبق على أي شخص أياً كان عمره. لكن هذا الطرح يفضي إلى موقف قد يعتبره معظم الناس غير منطقي، لا بل وغير قابل للتصديق بالنسبة إلى أي جمعية مهنية جدية. ومن وجهة نظر جمعية المكتبات الأميركية، إذا أضاع طفل في السابعة من العمر كتاباً استعاره من المكتبة، تقع مسؤولية استبدال الكتاب على أهله. أما إن سأل الأهل عن ماهية أو اسم الكتاب

---

(١٥١) شبكة الحرية التابعة لاتحاد الحريات المدنية الأميركية، «اتحاد الحريات المدنية الأميركية يحقق النصر إثر موافقة مكتبة كاليفورنيا على إزالة برامج ترشيح محتويات الإنترنت عن أجهزة الكمبيوتر العامة»، ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨. متوافر على العنوان التالي:
http://www.aclu.org/news أضيفت الأحرف المائلة)

(١٥٢) جمعية المكتبات الأميركية، «الولوج إلى المعلومات والخدمات والشبكات الإلكترونية: تفسير لإعلان حقوق المواطنين المكتبية». متوافر على العنوان التالي:
http://www.ala.org/alaorg/oif/electacc.html.

(١٥٣) جمعية المكتبات الأميركية، إعلان حقوق المواطنين المكتبية، القسم) v تم اعتماده في ١٨ حزيران/ يونيو العام ١٩٤٨؛ عُدِّل بتاريخ ٢ شباط/ فبراير ١٩٦١ و٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، أعيد التأكيد على إدراج «العمر» بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ من قبل مجلس جمعية المكتبات الأميركية).

الذي أضاعه الطفل، فلا يجدر بالمكتبة (بحسب توصيات جمعية المكتبات الأميركية) الكشف عن هذه المعلومة.[١٥٤]

قد يؤكد البعض على أن هذه السياسة معنية بخصوصية الطفل أكثر منها بالحقوق المنصوص عليها في التعديل الأول. لكن الرابط قائم بغض النظر عما إذا كان الأطفال يتمتعون بحقوق الخصوصية تجاه أولياء أمورهم. فجمعية المكتبات الأميركية تخشى أن «يحبط» اكتشاف الأهل لما يقرأه أولادهم خيارات الأطفال ويقوِّض بالتالي الحرية في التعبير. فقد يخشى الأطفال الاطِّلاع على مواد يعترض عليها أهاليهم. والواقع أن هذه المسألة تثير قلق المراهقين، ولا سيّما الأكبر سناً منهم، لكنها لا تعني من هم دون الثانية عشرة من العمر. أثارت لورا مورفي Laura Murfy، مديرة مكتب اتحاد الحريات المدنية الأميركية في واشنطن العاصمة، حالة مراهق في الثانية عشرة من العمر يود قراءة مواد عن الجنوسية أو فيروس العوز المناعي البشري، لكنه يخشى القيام بذلك في المنزل. لنسلِّم بوجود مثل هذه الحالات؛ لكن هذا لا يعني ضرورة إيذاء الملايين من الأطفال عبر تعريضهم من دون أي قيود لمختلف المواد الجنسية الصريحة بهدف إشباع حاجة الحالات المعدودة، بل ينبغي تشجيع هؤلاء الأطفال على مناقشة المسألة مع المربين في المدارس، أو مع طبيب عيادي، أو أي مصدر آخر سيساعدهم في الحصول على المعلومات التي يحتاجون إليها من دون تعريض غيرهم من الأطفال إلى مواد غير مقبولة.

كذلك لم يقترح اتحاد الحريات المدنية الأميركية أو حتى يلمح، في معرض محاربته لقانون حماية الأطفال على شبكة الإنترنت، ولمحاولتين سابقتين كانت الغاية منهما حماية الأطفال من المواد الإباحية على الإنترنت عبر استخدام برامج الترشيح،

---

(١٥٤) تقدم جمعية المكتبات الأميركية النصيحة التالية إلى أعضائها: «لا ينبغي بأمناء المكتبة انتهاك خصوصية الطفل عبر إفشاء معلومات يمكن للأهل الحصول عليها مباشرة من طفلهم. ويجدر بالمكتبات أن تحرص على الحد من الظروف التخفيفية التي تعمد في خلالها إلى الإفشاء بمثل هذه المعلومات». جمعية المكتبات الأميركية، «أسئلة وأجوبة حول الخصوصية والائتمان» (وضعت المسوّدة بتاريخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢). متوافر على العنوان التالي: http:// www.ala.org/alaorg/oif/privacyqanda.html (الزيارة الأخيرة إلى الموقع بتاريخ ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٢).

إلى إمكانية قبوله بهذه الإجراءات فيما لو تم حصرها بالمدارس أو حتى بالمدارس الابتدائية فقط. خلافاً لذلك، وفي ظروف أخرى، يتبنّى دعاة التحرر المدني الموقف المضاد بصراحة تامة. فقد نشر اتحاد الحريات المدنية الأميركية ما يلي: «إذا كان يُسمح للراشدين بالاطّلاع على مثل هذه المواد، فيما يُجبر القاصرون على استخدام برامج الاعتراض، لن تُحل المشاكل الدستورية. فالقاصرون، وتحديداً الأكبر سناً بينهم، يتمتعون بحق الاطّلاع على الكثير من الموارد التي تعيق تدفقها برامج اعتراضية مرتكزة إلى العمر».(١٥٥) أضف إلى ذلك أن اتحاد الحريات المدنية الأميركية تبنّى الموقف نفسه عندما تقدم بدعوى ضد مجلس أمناء مكتبة مقاطعة لودون في فرجينيا «بتهمة انتهاك الدستور عبر إزالة كتب عن الإنترنت تشتمل على معلومات قيمة للراشدين والقاصرين على حد سواء».(١٥٦)

من الصعب القبول بهذين الموقفين لأن القاصرين مخلوقات قيد النمو؛ وبالتالي فإن قدراتهم تشهد تغييرات هامة في مسيرة النضج. فالأطفال يختلفون عن الراشدين، بحسب مختلف المنشورات في علم الاجتماع والحس المنطقي الأولي، في أنهم يتمتعون بالقليل من مزايا الأشخاص الراشدين التي تبرر احترام خياراتهم. فالأطفال لا يكونون قد بلغوا مرحلة تكوين تفضيلاتهم الشخصية واكتساب القيم الأخلاقية الأساسية، كما لا يتمتعون بالمعلومات الضرورية لإطلاق أحكام صحيحة. ومن السهل أيضاً أن يتلاعب بهم الآخرون. وفي السياق نفسه، يؤدي أولياء الأمور والمربّون واجباتهم الاجتماعية عندما يصوغون شكل المحيط الثقافي الذي ينمو فيه أولادهم، والذي يشمل اختيار المواد التي يطلعون عليها. والواقع أن الفرضية الكامنة هنا تطورية. فالأطفال يبدأون حياتهم كأشخاص معرضين للأذى يعتمدون على أهاليهم ولا يتمتعون بالمقدرة على القيام بخيارات منطقية. وفي إشارة إلى ما توصل

---

(١٥٥) فاهرنهايت Fahrenheit ٤٥١.٢

(١٥٦) شبكة الحرية التابعة لاتحاد الحريات المدنية الأميركية، «اتحاد الحريات المدنية الأميركية يرفع دعوى قضائية ضد خدمة الإنترنت في مكتبة فرجينيا لصالح المتحدثين على الخط المباشر»، ٦ شباط/ فبراير العام ١٩٩٨. متوافر على العنوان التالي: http://www.aclu.org/news/n020698a.html (أُضيفت الأحرف المائلة)

إليه علم الاجتماع حول هذا الموضوع، كتب الأستاذ مايكل والد Michael Wald من كلية ستانفورد الحقوقية ما يلي:

يفتقر الأطفال الأصغر سناً، وعموماً من هم دون العاشرة إلى الثانية عشرة من العمر، إلى القدرات الإدراكية ومهارات إصدار الأحكام الضرورية لاتخاذ قرارات تتعلق بأحداث هامة قد تؤثر تأثيراً بالغاً على حياتهم... يعجز الأطفال الأصغر سناً عن التفكير بشكل تجريدي، وهم يتمتعون بحس زمني مستقبلي محدود، ويمتلكون قدرة محدودة على التعميم والاستلهام من التجربة.[١٥٧]

وفيما ينمو الأطفال، يصبحون شيئاً فشيئاً قادرين على إصدار أحكام أخلاقية والتصرف من تلقاء أنفسهم. وعندها فقط يصبحون مهيئين للتمتع بالاستقلالية. فكما أوضح كولن ماك ليود Colin McLeod ودايفد أركارد David Archard: «نعتبر أن الأطفال «يصبحون» ولا «يكونون» والفكرة الأساسية التي تدعو إلى اعتبار الأطفال كائنات قيد النمو تتغير مبادئها الأخلاقية تدريجياً تكاد اليوم تحظى بقبول شامل».[١٥٨]

يتعاطى الدستور بشكل رئيس مع الراشدين. أما تطبيقه على الأطفال فيحتاج إلى معالجة خاصة بدلاً من الافتراض بإمكانية تطبيقه عليهم بالطريقة نفسها، وإلا فإن الشرطي الذي يسأل طفلاً يهيم في الطرقات عن وجهته قد يُتّهم بانتهاك الخصوصية (أو ربما بإعطاء العمر جانبية معينة). فاعتراض الشرطة لشخص راشد يقتضي توافر «عنصر شبهة منطقي». أما تجول طفل بمفرده في الشارع، فيشكل على نحو غير اعتيادي عنصر شبهة كافياً بحد ذاته. والواقع أن هذه المسألة أثيرت بصراحة في قضية هورتون ضد مقاطعة مدرسة غوز كريك الابتدائية Horton v. Goose Creek Elementary School District. فعلى الرغم من أن المحكمة أشارت في حكمها إلى أنه لا ينبغي اعتبار أن الطلاب يتمتعون بتوقعات أدنى مستوى في ما يتعلق

(١٥٧) ميكايل أس والد Michael S. Wald، «حقوق الأطفال: إطار عمل للتحليل»، مجلة دايفس الحقوقية Davis Law Review في جامعة كاليفورنيا، العدد ١٢ (١٩٧٩): ٢٧٤.

(١٥٨) أركارد وماكليود (ناشرون)، الوضع الأخلاقي والسياسي للأطفال، ص ٢.

بالخصوصية، وأن «المجتمع يقر بالمصلحة الناجمة عن سلامة الشخص، وأن التعديل الرابع مرعي الإجراء بالكامل في ما يختص بأي تطفل على الإنسان»،[١٥٩] إلا أنها أقرت أيضاً بأن معايير المعقولية ليست نفسها بالنسبة إلى الأطفال والراشدين. وما من سبب منطقي يدعو إلى التعاطي مع التعديل الأول بطريقة مختلفة. وتتجلى المسألة نفسها في ما يتعلق «بالحجز غير القانوني»، فهو نادراً ما ينطبق على الأهالي الذين يحتجزون أطفالهم في المنزل أو في غرفهم.

بتعبير آخر، أياً كان موقف المرء من غرض التعديل الأول ومزيّته، سواء ضمان حرية تبادل الأفكار، أو الحفاظ على الحرية، أو إغناء حياة الفرد وما إلى ذلك، فإن هذه الأغراض كلها لا تنطبق على الدارجين. فمن السخف الحديث عن حق طفل في الثانية من العمر بحرية التعبير؛ لكن هذا ما يحدث لدى الحديث عن القاصرين جميعاً كما ولو كانوا من فئة واحدة. وقد يزعم أحدهم أن الحديث عن «القاصرين» لا يعني بالطبع الدارجين، بيد أن المصطلح يتلافى إثارة مسألة السن التي ينال فيها الأطفال الحقوق المنصوص عليها في التعديل الأول ونطاق تلك الحقوق. وقد يفترض المرء أن أولئك الذين يصنفون في مرحلة ما بين الطفولة المبكرة والثالثة عشرة من العمر يتمتعون بمستوى أدنى من القدرات لجهة المساهمة في التعبير والإفادة منه، كما أنهم أكثر عرضة للأذى جراء الاطّلاع على بعض المواد.

وبما أن مقدرة الإنسان على التعاطي مع بعض أنواع المواد تتعزز فيما يكبر وينمو، من الضروري تصنيف أشكال حماية القاصرين بحسب الأعمار. وقد تتوافر من الناحية المثالية أشكال عدة مختلفة من التأشيرات وبرامج المسح التشغيلية التي تأخذ الفارق في العمر بعين الاعتبار (فضلاً عن عوامل أخرى، كالقيم التي يؤيدها مصممو هذه التأشيرات والبرامج). الواقع أن بعضها قد ينبثق عن كليات التربية، أو المجموعات الدينية، أو وسائل الإعلام؛ ولأولياء الأمور والمربين حرية الاختيار في ما بينها. (باعتبار أن السن مجرّد تقارب منطقي من النضج، يختار بعض الأهالي

(١٥٩) قضية هورتون ضد مقاطعة مدرسة غوز كريك الابتدائية Horton v. Goose Creek Elementary School District، ٦٩٠ F. 2d 470 (المحكمة الطوافة الخامسة، ١٩٨٢)، ص ٤٧٩، ٤٨١-٤٨٢.

أشكال حماية تم إعدادها لأطفال أكبر أو أصغر سناً بعض الشيء).

أما في ما يتعلق بالإجراءات المعتمدة من قبل الحكومة، والتي نؤكد على أننا نحتاج إليها في هذه المرحلة على الأقل، فقد لا يكون هذا التعقيد محتملاً. ومن هنا ضرورة توفير حد أدنى من تدرّجين، أحدهما خاص بالأطفال والآخر بالمراهقين، بغية لحظ النضج التدريجي. فمن الصعب تبرير التعاطي مع طلاب المدارس الثانوية من جهة، وتلاميذ الحضانة والصفوف الابتدائية بالطريقة نفسها. لكن في مختلف الأحوال، لا ينبغي معاملة الأطفال أو المراهقين على أنهم راشدون.

الجذور في النظام الليبرالي

إذا أردنا فهم الفرضيات التي ينطوي عليها موقف دعاة التحرر المدني المناهض لإجراءات الحماية، فلا بد من أن ندرس جذور هذه الفرضيات في النظرية السياسية والفلسفة الاجتماعية. والواقع أن ميل دعاة التحرر المدني إلى معاملة الأطفال باعتبارهم راشدين في ما يختص بالمسائل المرتبطة بالتعديل الأول ليس حالة عرضية. فإن جذور هذه النزعة تمتد في النظرية السياسية الليبرالية المعاصرة، وتحديداً في النسخة التحررية الأكثر تطرفاً، وهي تختلف اختلافاً جلياً عن النظريات الليبرالية الكلاسيكية. وقد كتب جون لوك John Locke في مؤلفه الثاني عن الحكومة، وإن على مضض «أعترف أن الأطفال لا يولدون على هذه الحالة التامة من المساواة، وإن كانوا يولدون لأجل ذلك. فأولياء أمورهم يفرضون عليهم نوعاً من القانون والسلطة عندما يبصرون النور وحتى إلى ما بعد ذلك بفترة». ويذهب جون لوك إلى حد التعليق لاحقاً بقوله «الأطفال الذين لم يخضعوا تواً منذ ولادتهم لقانون المنطق هذا لم يكونوا أحراراً للتو».[١٦٠]

يوضح ناثان تاركوف Nathan Tarcov أن مفهوم لوك عن «سلطة الوالدين» تنبثق عن الواجب الذي يقع على عاتقهما لجهة رعاية أطفالهما، وهو واجب يمتد

---

(١٦٠) جون لوك John Locke، بحثان حول الحكومة، الناشر بيتر لاسليت Peter Laslett (كامبريدج: منشورات جامعة كامبريدج، ١٩٦٠)، المجلد ٢، القسمان ٥٥، ٥٧.

إلى أن يصبح هؤلاء الأطفال قادرين على الاعتناء بأنفسهم.[١٦١] «ولا بد من أن يرشد الطفل شخصٌ يُفترض مسبقاً أنه يعرف حدود الحرية التي يسمح بها القانون» إلى أن يبلغ الطفل «سن الاجتهاد الحكيم» لدى اكتسابه القدرة على التفكير والاستنباط.[١٦٢]

كذلك حذا جون ستيوارت ميل John Stuart Mill حذوه على الفور مؤكداً على أن «الفرد سيِّد نفسه، وسيد جسده وعقله» مضيفاً تعديلاً مفاده «أن هذا المبدأ لا ينطبق إلا على الأشخاص الذين بلغت قدراتهم مرحلة النضج. نحن لا نقصد الأطفال أو الشباب دون السن التي يحددها القانون باعتبارها سن بلوغ الرجولة أو الأنوثة. أما أولئك الذين تستوجب حالتهم الحصول على الرعاية من قبل آخرين، فينبغي حمايتهم من تصرفاتهم الخاصة ومن الأذى الخارجي على حد سواء».[١٦٣] الواقع أن هذا النص لا يلقى ترحيباً من الليبراليين المعاصرين أو من دعاة التحرر، بل إن معظمهم يتحاشى هذه المسألة عبر تلافي مناقشة موضوع الأطفال من وجهة النظر هذه، وهذا ما تبيّنه فهارس مجموعات كتبهم العديدة.[١٦٤]

يصر الليبراليون المعاصرون، وعلى وجه الخصوص دعاة التحرر، على ضرورة أن نبجّل خيارات الأفراد ونتفادى الأبوية لأن على الفرد نفسه أن يتعايش مع نتائج تصرفاته الخاصة. لكن الأطفال غير مهيَّئين لتقييم نتائج خياراتهم، كما أن العائلات تتأثر تأثراً بالغاً عندما يدمن أولادها المخدرات، أو ينهبون المتاجر، أو يتجرّدون من إنسانيتهم بسبب المواد المؤذية. فالأبوية تعني معاملة الراشدين كالأطفال، وليس معاملة الأطفال كأطفال، بل إن الأبوية هي تحديداً ما يتوقعه القانون والمجتمع من

---

(١٦١) ناثان تاركوف Nathan Tarcov، تعاليم لوك من أجل الحرية (لانهام Lanham، ميريلاند: مؤلفات ليكسينغتون Lexington Books، ١٩٩٩)، ص. ٤٨.

(١٦٢) لوك، بحثان حول الحكومة، المجلد ٢، القسم ٥٩.

(١٦٣) جون ستيوارت ميل John Stuart Mill، حول الحرية، الناشر آلان راين (Alan Ryanلندن: نورتون وشركاؤه Norton & Company، ١٩٩٧)، ص. ٤٨.

(١٦٤) لنأخذ مثالاً واحداً من أمثلة عدة، فهرس كتاب رونالد دووركن Ronald Dworkin «النظر إلى الحقوق بجدية» (كامبريدج، ماساشوستس: منشورات جامعة هارفرد، ١٩٧٧) لا يشتمل على المصطلح «أطفال» أو «قاصرين».

الأهالي؛ ونحن نحمِّلهم المسؤولية متى فشلوا في أداء هذا الدور. وفيما يكبر الأطفال، يمكن لا بل وينبغي أن يُمنحوا نطاقاً أوسع من الحرية لكي يتعلموا ويصدروا أحكامهم الخاصة فيما يراقبهم الأهل والمربّون إلى أن يصبحوا قادرين على الانطلاق بمفردهم.

يبدو في النهاية أن السبب الذي يجعل الليبراليين يتفادون التعاطي مع الأطفال في النظرية السياسية والفلسفة الاجتماعية يُعزى إلى أن الأطفال يهددون الأساس الذي ترتكز إليه نظريتهم. فما إن يسلم المرء بأن الطفل إنسان تتأثر تفضيلاته بعوامل خارجية، وضمناً بالثقافة والقيم، على نحو لا يعيه، وبأنه فرد يمكن التأثير عليه أو إقناعه أو استمالته من قبل النظراء والقادة، يصبح من الصعب احترام خياراته باعتبارها شخصية. والواقع أن هذه التأثيرات الثقافية والاجتماعية لا تختفي فجأة بمجرد أن يبلغ القاصر سناً محددة وتُطلق عليه تسمية الراشد. وبالتالي، فإن الأطفال يسلطون الضوء على الحاجة إلى نظرية اجتماعية تسمح بتكييف دور التأثيرات الخارجية العميقة على الأفراد على نحو أفضل مما يفعله النظام الليبرالي.

ويتأتى عن ذلك أيضاً أن إسقاط مختلف أشكال الحماية من المواد الثقافية المؤذية ليس مبرراً حتى بالنسبة إلى الراشدين، تماماً كما هي الحال في ما يتعلق بصور الأطفال الإباحية. فقد تمثل المبرر القانوني لمنع صور الأطفال الإباحية حتى الآن بأن «الرقابة الفاعلة على إنتاج المواد التي تقتضي استغلال الأطفال جنسياً توجب إقفال شبكة توزيع الصور الإباحية».(١٦٥)

إن قرار العام ٢٠٠٢ في قضية أشكروفت ضد ائتلاف حرية التعبير Ashcroft v. Free Speech Coalition - الذي عمدت فيه المحكمة العليا إلى قلب قانون الحماية من صور الأطفال الإباحية - أضعف هذه السابقة عبر السماح بتوزيع الصور

---

(١٦٥) في قضية نيويورك ضد فيربر New York v. Ferber، دعمت المحكمة العليا قانوناً يمنع إنتاج صور الأطفال الإباحية، لا بل ويحظر توزيعها أو امتلاكها. وادّعت المحكمة بأن «ينبغي إغلاق شبكة توزيع الصور الإباحية إذا كان الهدف ضمان فعالية مراقبة إنتاج المواد التي تقتضي استغلال الأطفال جنسياً» (٤٥٨ دوائر المحكمة العليا في الولايات المتحدة ٧٤٧ (١٩٨٢)، ص ٧٥٩).

الإباحية «الوهمية» للأطفال باعتبار أن ما من طفل «فعلي» تأذى في خلال إنتاج تلك الصور.[١٦٦] لكن الصور الإباحية «الوهمية» للأطفال تسبب أذىً فعلياً عبر تطبيعها السلوكيات التي تصوِّرها، والتي تُعتبر غير مشروعة إذا ما تبناها أشخاص حقيقيون. ومن هنا تأكيدنا على وجود أسس متينة تستوجب حظر صور الأطفال الإباحية، الحقيقي منها والوهمي، وذلك استناداً إلى تأثيراتها. أما تحديد كيفية تقييد اطِّلاع الراشدين على هذه الصور، وتحديد المواد التي ينبغي فرض قيود عليها، فيشكلان معاً موضوع نقاش آخر.[١٦٧]

هوية أصحاب المعايير

لا بد من أن نواجه أخيراً مسألة معرفة السبيل إلى تحديد المواد الثقافية التي تُعتبر مؤذية إلى حد يستدعي حجبها عن الأطفال. تتمثل إحدى الحجج المناهضة لحماية الأطفال من المواد المؤذية بانعدام التوافق حول ما يُعدّ مسيئاً. وعلى الرغم من أننا تشاركنا في هذا الإطار المعايير المجتمعية التي تشكلت عبر التاريخ، إلا أن مجتمعنا التعددي الحالي يعيق التوافق الواسع النطاق حول ما هو غير مقبول. وقد كتب جفري نارفل Jeffrey Narvil يقول: «إن المفاهيم الأميركية للتعري باعتباره منافياً للآداب الاجتماعية خلقياً تنم عن تعصب عرقي لافت»، كما أن «المفاهيم التقليدية التاريخية للملكية قد تنتفي في مجتمع متعدد الأعراق يزداد تنوعاً».[١٦٨]

أبصر مفهوم «المعايير المجتمعية المعاصرة» النور في العام ١٩٥٧ في قضية روث Roth ضد الولايات المتحدة، عندما حددت المحكمة العليا اختباراً لمعرفة ما هو مجوني، وبالتالي ما يقع خارج نطاق حماية التعديل الأول.[١٦٩] وقد عُدل هذا

(١٦٦) قضية أشكروفت ضد ائتلاف حرية التعبير Ashcroft v. Free Speech Coalition، ١٢٢ المحكمة العليا ١٣٨٩ (٢٠٠٢).

(١٦٧) للاطلاع على مناقشة أخرى، راجع الفصل ٢.

(١٦٨) جفري نارفيل Jeffrey Narvil، "الكشف عن الشكوك العارية للتعريض الشائن، مجلة القانون والمشاكل الاجتماعية في جامعة كولومبيا، المجلد ٢٩، العدد ٨٥ (خريف العام ١٩٩٥): ٩٠، ١١١.

(١٦٩) قضية روث Roth ضد الولايات المتحدة، ٣٥٤ دوائر المحكمة العليا في الولايات المتحدة ٤٧٦ (١٩٥٧)، ص ٤٨٩.

الاختبار في قضية ميموار ضد ماساشوستس Memoirs v. Massachusetts ثم في قضية ميلر ضد كاليفورنيا Miller v. California.[١٧٠] فقد تضمّن الاختبار الذي وضعه ميلر ثم تم تعديله في قضايا لاحقة عدة مقياس معرفة «ما إذا كان الشخص العادي الذي يطبق المعايير المجتمعية المعاصرة قد يجد أن العمل ككل يروق لأصحاب الميول الشهوانية».[١٧١]

يكمن لب اعتراضات دعاة التحرر المدني على «المعايير المجتمعية المعاصرة» في الحجة القائلة إنه في حين يمكن لجماعة ما أن تحدّ من عدد أعضائها استناداً إلى ما يتم التوافق عليه باعتباره غير مقبولٍ في هذه الجماعة، حُدِّدت القيود في القضايا موضوع المعالجة على المستوى الوطني. وكما أشارت المحكمة العليا في حكمها الذي قلب قانون آداب الاتصالات، عندما تُطبَّق «المعايير المجتمعية» على الإنترنت مثلاً، الذي يلجه أعضاء من جماعات عدة، ستعكس تلك المعايير آراء أولئك الذين لا يقبلون بأدنى درجات الاعتداء، ويحدون بالتالي من ولوج أشخاص من جماعات أخرى لن يشعروا بأي إساءة لدى اطِّلاعهم على المواد نفسها.[١٧٢] ومن هذا المنطلق دافع اتحاد الحريات المدنية الأميركية عن أغنية «قاتل الشرطي» Cop Killer (التي يتخيل فيها مغني الراب آيس-تي Ice-T قتل أحد رجال الشرطة) باعتبارها

(١٧٠) قضية ميموار ضد ماساشوستس Memoirs v. Massachusetts، ٣٨٣ دوائر المحكمة العليا في الولايات المتحدة ٤١٣ (١٩٦٦)؛ قضية ميلر ضد كاليفورنيا Miller v. California، ٤١٣ دوائر المحكمة العليا في الولايات المتحدة ١٥ (١٩٧٢).

(١٧١) سي دجاي بورغر C. J. Burger، يقتبس جزئياً عن قضية روث Roth ضد الولايات المتحدة، ٣٥٤ دوائر المحكمة العليا في الولايات المتحدة ٤٧٦ (١٩٥٧)، ص ٤٨٩ (الاقتباس محذوف). راجع أيضاً على سبيل المثال قضية جنكينز ضد ولاية جورجيا Jenkins v. State of Georgia، ٤١٨ دوائر المحكمة العليا في الولايات المتحدة ١٥٣ (١٩٧٤)؛ قضية هاملينغ Hamling ضد الولايات المتحدة، ٤١٨ دوائر المحكمة العليا في الولايات المتحدة ٨٧ (١٩٧٤)؛ قضية سميث Smith ضد الولايات المتحدة، ٤٣١ دوائر المحكمة العليا في الولايات المتحدة ٢٩١ (١٩٧٧)؛ قضية بوب ضد إيلينوي Pope v. Illinois، ٤٨١ دوائر المحكمة العليا في الولايات المتحدة ٤٩٧ (١٩٨٧).

(١٧٢) قضية رينو ضد اتحاد الحريات المدنية الأميركية Reno v. ACLU، دوائر المحكمة العليا في الولايات المتحدة ٩٦-٥١١ (١٩٩٧)، ص ٤٤.

تعكس «موقفاً راديكالياً يتمسك به بعض سكان الأحياء الداخلية من المدينة». وقد أشار الاتحاد إلى أنه «من المستحيل معرفة المرسلة التي قد يستقيها بالتحديد المستمع من الأغنية»، كما اعتبر في ما يشبه الاتهام أن الخطط الطوعية لوضع تأشيرات على الموسيقى تشكل محاولة «لفرض أذواق ومعايير سماسرة السلطة السياسية على الأميركيين كافةً، علماً بأن لا صلة تربط أولئك السماسرة بتجارب واهتمامات الشباب والمنفرين والأقليات».(١٧٣)

وتتجلى حجة مماثلة تتعلق بالطبيعة العولمية للإنترنت. وقد كتب كيلي دوهرتي Kelly Doherty يقول:

> من الصعب جداً تطبيق معيار مجتمعي على الإنترنت لأنه يمتد على نطاق العالم كله. وعندما يتلقى شخص من دولة تلتزم بمعايير مجتمعية متحفظة مواد جنسية صريحة عبر الإنترنت من شخص آخر في بلد يشجع مثلاً الزواج من اثنين أو التعري ويسمح به، يصبح من الصعب تحديد أي معيار مجتمعي سيكون الغالب.(١٧٤)

ويذهب فيليب لويس Philip Lewis إلى أبعد من ذلك، مؤكداً على أنه في ما يتعلق بالإنترنت «سيكون مثل هذا التواصل مستحيلاً، أو على الأقل مقيّداً إلى حد بالغ، بفعل تطبيق «المعيار المجتمعي» الاعتباطي والعتيق الطراز الذي أوصى به الكونغرس في محاولتين أطلقهما حتى الآن في مجال تنظيم الإنترنت (أي قانون حماية الأطفال على الخط المباشر، وقانون جماية الأطفال على شبكة الإنترنت)».(١٧٥)

---

(١٧٣) الموسيقى الشعبية تحت الحصار.

(١٧٤) كيلي أم دوهيرتي Kelly M. Doherty، www.obscenity.com: «تحليل لتنظيم الفحش والخلاعة على الإنترنت»، مجلة أكرون الحقوقية Akron Law Review، المجلد ٣٢، العدد ٢٥٩ (١٩٩٩): ٢٨٦.

(١٧٥) فيليب إي لويس Philip E. Lewis، «تعليق مقتضب حول تطبيق المعيار المجتمعي المعاصر على الإنترنت»، مجلة كامبل الحقوقية Campbell Law Review، المجلد ٢٢، العدد ١٤٣ (خريف العام ١٩٩٩): ١٦٦.

يبدو لدى التعمق في دراسة هذه الحجج أنها قابلة للدحض. فأولاً، وفي الإشارة إلى أن «مسار الإنترنت مشابه لمسار العالم»، نوضح أن المكتبات العامة في لودون وكيرن، وفي معظم المقاطعات الأخرى، لا تزال تشكل مؤسسات محلية. والأمر سيان بالنسبة إلى المدارس وغيرها من المؤسسات. والواقع أن المعايير المجتمعية ليست بأي شكل من الأشكال مجرد ترسبات تاريخية لا يمكن تطبيقها على الإنترنت، كما ذكرتنا المحكمة العليا في حكمها الجزئي حول قانون حماية الأطفال على الخط المباشر.[١٧٦]

ونحن أيضاً لا نفتقر إلى المعايير الوطنية. فبالتزامن مع إقرار قانون حماية الأطفال على الخط المباشر، كتب جوستس أوكونور Justice O'Connor يناهض المشككين الذين يعتقدون بأنه لا يمكن التحقق من «المعيار الوطني» قائلاً: «صحيح أن أمتنا متنوعة، لكن جماعات محلية عدة تحتضن تنوعاً مماثلاً... أضف إلى ذلك أو وجود الإنترنت، وتسهيله للحوار الوطني، جعلا المحلفين أكثر وعياً لآراء الراشدين في أجزاء أخرى من الولايات المتحدة».[١٧٧] والأهم من ذلك أن الدستور والتعديل الأول اللذين يهبّ الليبراليون للدفاع عنهما يعكسان قيماً وطنية قد لا تصدِّق عليها بعض الجماعات إذا ما تُرك لها الخيار، لكننا قلما نعفي تلك الجماعات من تقبلهما. ولا شك في أن الكونغرس مؤسسة تتمتع بحق التكلم عن تفضيلات وقيم الأمة كلها. لكن المحكمة العليا تتمتع بالحق نفسه أيضاً.

بعيداً عن تأييد المعايير الوطنية في حماية الأقليات، ينبغي منح الجماعات بعض الحرية، في نطاق مبهم، لجهة إضافة بعض من معاييرها الخاصة. ويستخدم المصطلح «نطاق مبهم» الذي سيتم تعريفه من قبل الكونغرس والمحاكم للإشارة إلى أن الجماعات ليست حرة في تجاهل التعديل الأول، وإنما فقط في إضافة بعض الإجراءات أو توفير المزيد من التعريفات، كأن تحدد مثلاً ما تعتبره مؤذياً، وأي

(١٧٦) ٥٣٥ دوائر المحكمة العليا في الولايات المتحدة (٢٠٠٢)، ص ١٦-٢٠.

(١٧٧) ٥٣٥ دوائر المحكمة العليا في الولايات المتحدة (٢٠٠٢) (موافقة جوستس أو كونر Justice O'Conner).

الأفلام يستوجب التصنيف «محصور» R، وما إذا كان ينبغي التحقق من بطاقات هوية رواد السينما قبل دخولهم. وتماماً كما تحظر السلطات المحلية استهلاك الكحول أو التعري في الأماكن العامة، ينبغي السماح لها بأن تمنع تأجير أشرطة الفيديو الإباحية إلى الأطفال في المكتبات. أما الذين يتذرعون بحجة أن الإنترنت يجعل فرض المعايير المحلية مستحيلاً، فينبغي أن يتشجعوا جراء معرفة أن هذا الأمر ممكن من الناحية التقنية. وينبغي أن يوافقوا على الأقل على ضرورة ألا يحظى الإنترنت، إذا أمكن، بترخيص اطّلاع الأطفال على المواد المؤذية بطرق لا تسمح بها أي مؤسسة أخرى. وخلاصة القول إنه في حال وجود أي أسباب لرفض توفير حماية أفضل للأطفال من المواد المؤذية في وسائل الإعلام وعلى شبكة الإنترنت، فإن غياب المعايير لا يمكن أن يُدرج في قائمة هذه الأسباب.

الخاتمة

لا يمكن اعتناق الموقف الداعي إلى منح الأطفال كامل حقوق الحرية في التعبير في مواجهة مقاصد وتأويلات التعديل الأول. فقوانيننا لا تتسع آلياً لتشمل الأطفال، بيد أنها تأخذ بعين الاعتبار واقع أن قدراتهم لا تزال في طور النمو. ولا مبرر للتعاطي مع الحق بحرية التعبير على نحو مختلف. فمن الجلي أن الأطفال مخلوقات قيد النمو، وهم في البدء يمتلكون القليل، إن لم نقل لا شيء البتة، من مزايا الأشخاص الراشدين. ولكي ينمو الأطفال نمواً سليماً، لا يملك الأهل والمربون والمجتمع ككل، الحق وإنما الواجب لتشكيل المحيط الثقافي حيث سيكبرون. أما التعرض غير المقيّد للمواد الثقافية المؤذية، ولا سيّما تصوير العنف كما تثبت البيانات (بغض النظر عن العنف نفسه)، فتقوّض أسس نموهم السليم. وفيما يكبر الأطفال وتتعزز قدراتهم، يمنحون حقوقاً أوسع نطاقاً للتعبير، لكنهم يبقون في حاجة إلى بعض أشكال الحماية. وبالتالي، فإن الطرق المثلى لحماية الأطفال (وبدرجة أقل المراهقين) هي تلك التي تفصل بين التحديدات بحسب الأعمار والتي «تتداخل» بأقل قدر ممكن مع حق الراشدين بالاطّلاع على أي مواد. لكن إذا تبيّن أن حماية الأطفال تقتضي فرض بعض القيود على الراشدين،

وخصوصاً على خطاباتهم التجارية، فإن هذه الإجراءات تُعد مبررة عندما يكون الأذى جوهرياً وموثَّقاً. ويتجلى هذا الواقع بوضوح أكبر عندما نقر بأن التعديل الأول لا يتفوّق على الاعتبارات الأخرى، وعندما نبدأ بإضفاء قيمة أكبر على الأطفال مقارنةً بما كنا نفعله في الماضي القريب.

الفصل الرابع

الخصوصيَّة والسلامة في الاتصالات الإلكترونية

مقدِّمة

هل أنَّ الإجراءات الجديدة التي اتُخِذت لحماية أميركا من الإرهاب شاملةٌ أكثر من المطلوب وتُضعف حقوقنا، أو أنها ليست شاملة بما فيه الكفاية. وتترك الأمة عُرضةً لضربات إرهابية في المستقبل؟ يتناول الفصل هذه الأسئلة فقط في ما يتعلق بإجراءات السلامة العامة التي اتُّخذت من بين ١٥٠ إجراءً تمَّ تطبيقهم بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١،[1] وهي الإجراءات المتعلقة بمراقبة الاتصالات ومن بينها تلك التي تُعنى باستعمال ست تقنيات: الهاتف الخليوي، الإنترنت (كوسيلة اتصالات)، الشيفرة المتطوِّرة، اللاحم، نظام كاشف المفاتيح والفانوس السحري. ويعالج الفصل آثار الإجراءات المُتَّخذة على استعمال هذه التقنيات وعلى حقوق الفرد والمصلحة العامة. إن الحقوق الأساسية المعنية هنا هي الخصوصية، الغفلة وواجب الأداء. أما مجالات المصلحة العامة المعنية فهي السلامة العامة والصحة العامة ولاسيما الوقاية من الإرهاب والإجابة على الهجمات الإرهابية عند وقوعها بما فيها الإرهاب البيولوجي.

إذا أخذنا بالاعتبار أنَّ من الواجب حماية الحقوق الفردية والسلامة العامة، وأنَّ

---

(١) تمَّ اتخاذ أكثر من ١٦١ إجراءً في الولايات المتحدة الأميركية بهدف إعطاء قانون محاربة الإرهاب لعام ٢٠٠١ الأدوات اللازمة لمهمته. (ونشير إليه فيما بعد بقانون الباتريوت الأميركي USA Patriot Act).

في الكثير من الأوقات تقدُّم الواحد يعني تقليص إلى حدٍّ ما الثاني، فإن السؤال الأساسي يبقى: أين يقع التوازن الجيد بين هاتين القيمتين الأساسيتين. نجد مبدأ التوازن في التعديل الرابع من الدستور الذي ينص على أن حقوق الأفرد يجب ألاّ تخضع لبحثٍ وتحجيم غير منطقيين. بالتالي، يعترف التعديل الرابع بفصيلةٍ من المعايير المتناسبة تماماً مع الدستور: المعايير المنطقية. تاريخياً، لا تعتبر المعايير منطقية إلاّ إذا كانت تخدم المصلحة العامة، ولاسيما السلامة العامة والصحة العامة.

يتمُّ النقاش حول هذه المواضيع في الميدان العام (من قبل الهيئات التشريعية، وصانعي الآراء وبعض تلاميذ الحقوق) بصيغة مألوفة في المحاكم الأميركية: محامون أقوياء للجهتين المتخاصمتين. الجهة الأولى، تدَّعي أن السلامة العامة تتطلَّب قوانين جديدة تعطي الحكومة سلطة مراقبة أكبر وتحذِّر من أن مصائب كبيرة سوف تقع ما لم تمنح الحكومة مثل هذه السلطات.[٢] إضافةً إلى ذلك، فإن مناصري السلامة العامة والصحة يصرحون أن الطريقة الأمثل للدفاع عن الحرية هي بإعطاء الحكومة المزيد من الصلاحيات. الأموات ليسوا أحراراً. الجهة الثانية، لا تعارض فكرة إجراء بعض التنازلات من أجل السلامة العامة لكنها تطلب من الحكومات أن تبرِّر أن هذه التنازلات ضرورية وتضع قيوداً شديدةً على هذه المعايير في مقاربة أقرب ما تكون إلى «التفحُّص الشديد».[٣] في النقاشات منذ ١١ أيلول/ سبتمبر، طالب مؤيِّدو مبادئ الحرية المدنية بتعريف محدَّد وضيِّق للشروط التي يمكن للتقنيات الجديدة أن تطبَّق من خلالها ومراقبة أكبر للسلطات الحكومة الممتدَّة. ينصُّ الموقف الأساسي لمؤيدي مذهب الحرية المدنية على أن الحكومات

---

(٢) حذَّر سيناتور هاتش خلال مناقشة قانون الباتريوت الأميركي في مجلس الشيوخ قائلاً: «إني أفكر في الحريات المدنية لهؤلاء الستة آلاف الذين فقدوا الحياة، وفي حياة الكثيرين غيرهم إذا لم نعزِّز القوانين ونعطيها الأدوات التي تحتاجها للقيام بمهامها». (سجلات الكونغرس الأميركي، س١١٠٢٣-١١٠٢٤، النشرة اليومية، ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١).

(٣) Nadine Strossen, 'Remarks at the Communitarian Dialogue on Privacy V.Public Safety'. (ملاحظات حول الحوار المجتمعي بشأن الخصوصية مقابل السلامة العامة) (النص الكامل موجود على الشبكة المجتمعية).

لا تحتاج إلى سلطات إضافية فضلاً عن أنه لا يمكن أن نثق بأن الحكومة ستستعمل هذه السطات بشرعية تامة.

من وجهة نظر النموذج المذكور هنا، كل واحدة من الجهتين تتحدث عن جهة واحدة من التوازن المطلوب بدلاً من أن تسعى إلى إيجاد نقطة (أو منطقة) التوازن التي يمكن أن نجد فيها التوازن المصقول ببراعة بين حماية المصلحة العامة وبين الحقوق الفردية.[٤]

البحث عن التوازن يعكس موقفاً مجتمعياً جديداً (أو حساساً) تمّ تطويره في التسعينيات.[٥] ينطلق هذا الموقف من فرضية أنه يوجد مطلبان أساسيان ينبغي على المجتمع أن يواجههما: متطلبات السلامة العامة (التي تشمل بالتأكيد السلامة العامة والصحة) وتشمل أيضاً عناصر أخرى من الخير العام مثل حماية البيئة)، ومتطلبات الحرية (ومنها الحقوق الفردية).[٦] من الخطأ الاعتقاد أن إجراءات السلامة العامة تتطلب تضحيةً في الحقوق - أو على العكس أن احترام الحقوق الفردية يستتبع تضحيةً على مستوى الخير العام. أولاً، في بعض الحالات، قد يجوز القول بالاثنين معاً، مثل إعادة القانون والنظام في محيط محفوف بالمخاطر والجرائم أو في بلدٍ تعمُّ فيه الفوضى. ثانياً، حين تتضارب متطلبات السلامة العامة والحقوق، يجب تطوير معايير تحدِّد أيّاً منهما يجب أن يكون لها الأفضلية على الأخرى، دون

---

(٤) أشير هنا إلى ضرورة وجود منطقة وليس نقطة، لأنني لا أعتقد بأنه يوجد نقطة توازن محدَّدة يمكن التعرف إليها تميل فيها الحكومة بشكل واضح إلى اتجاهٍ دون الآخر.

(٥) لمزيدٍ من المعلومات حول الموقف المجتمعي الحساس، انظر على الإنترنت: <http:www.communitariannetwork.org/platform.htm>. (التعديل الأخير تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١)؛ Amitai Etzioni, *The New Golden Rule: Community and Morality in a Democratic Society* (القاعدة الذهبية الجديدة: المجتمع والأخلاق في المجتمع الديموقراطي، نيويورك، باسيك بوكس، ١٩٩٦)؛ Amitai Etzioni, *The Limits of Privacy* (حدود الخصوصية، نيويورك، باسيك بوكسن، ١٩٩٩). لقراءة انتقادية، انظر Elizabeth Fraser, The Problems of Communitarian Politics (مشاكل السياسة المجتمعية، أوكسفورد بريطانيا، مطبعة أوكسفورد الجامعية، ١٩٩٩).

(٦) انظر Amitai Etzioni, *The New Golden Rule* الفصلان الأول والثاني.

أن يكون هناك أيُّ افتراضٍ مسبق حول أية واحدة منهما يجب أن تتفوق على الأخرى.[٧] يعبّر القاضي ريتشارد بوسنر عن الفكرة نفسها حين يقول: «أسمّيهم مصلحة السلامة العامة ومصلحة الحرية. ولا واحدة منهما لها الأفضلية على الأخرى. كلتاهما مهمة».[٨]

مثل هذه المواقف العامة من الأفضل دراستها من خلال تطورها التاريخي؛ فهناك اتجاه من قبل المجتمعات والحكومات أن تميل نحو اتجاه أو آخر، أو أن تميل بشكل كبير نحو السلامة العامة أو الحرية. إضافةً إلى ذلك، فإن تصحيح انعدام التوازن قد يؤدي إلى الافراط في التصحيح. على سبيل المثال، إن القيود فرضتها لجنة الكنائس على المكتب الفدرالي للاستخبارات في السبعينيات بعد الانتهاكات التي مسّت الحريات العامة والتي حصلت في العهد الذي تولّى فيه أدغار هوفر رئاسة المكتب، قد صحّحت إلى حدٍّ كبير عمل المكتب في العقود التالية.[٩] إن إجراءات السلامة العامة التي اتُخِذت منذ ١١ أيلول/ سبتمبر قد أزالت العديد من هذه القيود ومنحت مكتب الاستخبارات الفدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي والجيش - سلطات جديدة، تميل إلى حدٍّ بعيد نحو الاتجاه المعاكس. لقد جرت مباشرةً بعد ذلك محاولات لإعادة التوازن بين هذه السلطات - مثل تحديد الشروط التي يمكن اللجوء من خلالها إلى المحاكم العسكرية وتوضيح الإجراءات التي لا تدخل في إطار الإجازة الأولية).[١٠] في الوقت نفسه، فإن الشروط التاريخية

---

(٧) لمزيدٍ من المعلومات حول هذه المعايير، انظر: Amitai Etzioni, *The Spirit of Community* (روح المجتمع، نيويورك، تاتشستون، ١٩٩٣)، ص ١٧٧-١٩٠؛ القاعدة الذهبية الجديدة، ص ٥١-٥٥ وحدود الخصوصية، ص ١٠-١٥.

(٨) Richard Posner, *'Security Versus Civil Liberties'* (السلامة مقابل الحريات المدنية)، ذي أتلانتيك مونثلي، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١، ص ٤٦.

(٩) من أجل جولة سريعةٍ حول انتهاكات المكتب الفدرالي للاستخبارات خلال السبعينيات والإجابة على هذه الانتهاكات، انظر سجلات الكونغرس، ١٠٩٩٢-١٠٩٩٤، (السجل اليومي، ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، تصريح سيناتور ليهي).

(١٠) Katharine Q.Seelye. 'Draft Rules for Tribunals Ease Worries, But not all'، نيويورك تايمز، ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١.

تغيُّر النقطة التي فيها قد نجد التوازن الجيد: هجمات ٢٠٠١ على أميركا والخوف من هجمات إضافية قد تشكّل مثل هذا التغيير.

سأبدأ بالتعريف عن النواحي المتعلقة بثلاث من التقنيات الست - الهواتف الخليوية، الانترنت والشيفرة المتطورة - التي وسّعت خيارات الأفراد الحرة وبمعنىً آخر حريتهم، لكنها حدّدت قدرة السلطات العامة على الدخول في نوع النشاطات التي يمكنهم شرعياً القيام بها، وبخاصة اعتراض المخابرات الهاتفية والاستماع إليها بعد الحصول على تفويض من المحكمة. وأُشير إلى هذه التقنيات بتسميتها التقنيات التحرُّرية. ثم أدرس البراهين المؤيدة والمعارضة لتغيير القوانين من أجل السماح للسلطات العامة بالتعامل مع العقبات التي تثيرها التقنيات التحررية ما بعد ١١ أيلول/ سبتمبر أو بالتغلب عليها.

من ثَمّ، أتطرّق إلى التقنيات الثلاث الجديدة التي تساعد السلطات العامة - اللاحم، نظام كاشف المفاتيح والفانوس السحري - التي تملك المواصفات المعاكسة للثلاث الأولى: هي تعزّز السلامة العامة ولكن يُخشى منها أن تكبح وتقمع الحقوق الشخصية. وأشير إلى هذه التقنيات بأنها التقنيات الوقائية، وأتطرّق إليها من منظور القوانين وأثرها على التوازن بين المصلحة العامة وبين الحقوق الفردية بعد ١١ أيلول/ سبتمبر.

أخيراً أشير إلى الإجراءات التي قد تساهم في زيادة السلامة العامة والحدّ من التهديد للحقوق الفردية، مركّزاً على مفهوم المسؤولية. وتجدر الإشارة إلى أن الموقف المُشار إليه يستتبع نوعاً من الثقة بالحكومة أو على الأقل في بعض عواملها.

التقنيات التحرُّرية الجديدة

أساليب الاتصالات الجديدة المتعدِّدة

قبل البدء بالحديث، تجدر الإشارة إلى أننا لا نقوم هنا بمحاولة لوصف التقنيات الآنفة الذِكر أو تحليلها، بل إننا نسعى إلى الإشارة إلى مواصفاتها التي تتعلّق بالمسألة قيد البحث. ونعتمد العام ١٩٨٠ كخطٍ رئيس. في ذلك الوقت، كانت الوسيلة الأفضل والأوسع انتشاراً للتواصل مع شخص في مكان آخر هي الهاتف المسلّك.

كانت الهواتف الخليوية موجودةً لكنها لم تكن قد وُضعت بعدُ قيد التداول التجاري ولم تكن موجودة بأحجام خفيفة تمكّننا من وضعها في الجيب؛ ولم يكن استعمال الفاكس أيضاً منتشراً بعدُ.(١١) كان إرسال البرقيات يقتضي الذهاب إلى مكتب البريد. كان لغالبية الأشخاص خط هاتف أصلي واحد حتى ولو كان لديهم عدة هواتف امتدادية. كان الإنترنت الوحيد ما زال الـ Arpanet، وهي شبكة مدعومة من الحكومة الذي كان يربط بشكل خاص الجامعات ومراكز الأبحاث.(١٢) وفي ١٩٨٠، كانت مراقبة الاتصالات تتمّ بسهولة عبر تزويد الخط الأرضي للمشتبه به بآلات بسيطة للمراقبة.(١٣)

في العقدين التاليين، تزوّد ملايين من الأشخاص بوسائل اتصال أكثر سرعةً وملاءمةً، منها الهواتف الخليوية والبريد الإلكتروني. في تموز/يوليو ٢٠٠٠، كان عدد المشتركين في الهاتف الخليوي قد جاوز المئة مليون في الولايات المتحدة الأميركية.(١٤) كما ازداد استعمال الهاتف الخليوي والإنترنت. قدّرت شركة نيلسن/نيت رايتنغ أن عدد المستفيدين في الولايات المتحدة من خدمات الإنترنت حتى يوليو ٢٠٠١ قد تعدى ١٦٥,٢ شخص.(١٥)

هذه التطورات التكنولوجية قد حدَّت من قدرة السلطات العامة على القيام

(١١) James Murry, *Wireless Nation*، (بارسيويس ٢٠٠١). ص ٢٠، ٣١٣. يقول فيليب سيه إنه بالرغم من أن تقنية الفاكس قد تمّ تطويرها في القرن التاسع عشر وأن الجيش الأميركي بدأ باستعمال آلات فاكس متطورة خلال الحرب العالمية الثانية، فإن ازدهار الفاكس لم يحصل إلاّ في السبعينيات. (أنظر فاكس بويير، نيويورك، فان نوستراند رينهولد، ١٩٩٣)، ص ١-٥.

(١٢) Peter Salus, *Casting the Net*، (دار نشر أديسون ويسلي، ١٩٩٥)، ص ٨٢-٨٣.

(١٣) قرار المحكمة العليا في قضية الولايات المتحدة مقابل شركة تلفون مدينة نيويورك يلحظ أن «دليل القيد اليدوي هو آلة تسجيل ترصد الأرقام التي تمّ طلبها من أوالة رقم هاتف ما عبر تسجيل النبضات الكهربائية التي تجري حين يتم طلب الرقم» (434US159, 161-1-1977). أما القرار في قضية الولايات المتحدة الأميركية مقابل جيوردانو فيقول إن دليل قيد يدوي يتم إنزاله عادةً على هاتف مركزي ويدوّن على ورقة مسجّلةً جميع الأرقام التي تمّ طلبها من هذا الخط. (416US505, 549-1-1974).

(١٤) Murry, *Wireless Nation*، ص ٢٠، ٣١٣.

(١٥) إحصاءات Nielsen/Net Rating لشهر تموز/يوليو ٢٠٠١، موجود أيضاً على الإنترنت: <www.nielsennetrating.com> التعديل الأخير، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١).

بمراقبة المخابرات الهاتفية باستعمال الأساليب التقليدية تحت القوانين القديمة (تلك التي كانت جارية المفعول قبل قانون الباتريوت الأميركي الذي سنبحث في بنوده لاحقاً في هذا الفصل. لقد قامت محاولات لتطبيق القوانين القديمة على التقنيات الجديدة، لكنها لم تنجح. يجب الملاحظة أن مراقبة الاتصالات على نوعين: تحصل السلطات العامة على لوائح يدوية أو على ملاحقات للحصول على الأرقام الصادرة عن هاتف محدَّد والأرقام الواردة إليه، أو يحصلون على أوامر بالاعتراض التام والاستماع إلى مضمون مخابرة.[١٦] ولأن المعلومات التي هي موضوعنا في الفئة الأولى تعتبر أقل حساسية، فإن هذه الأوامر أسهل للحصول عليها من الفئة الثانية.[١٧] إن تعابير «السجل القلمي» (Pen register) و«الإيقاع والملاحقة» (trap and trace) تدل على الأساليب التي كانت تُستعمل لمتابعة أوامر التعقُّب.[١٨] بالرغم من أن التقنيات التي نشير إليها قد تمّ استبدالها، فإن هذه التعابير ما زالت تُستعمل على نحوٍ واسع. من الآن فصاعداً، سأستعمل عبارة «القلم/ الإيقاع» (Pen/ trap) للإشارة إلى المراقبة التلفونية التي تشمل جمع الأرقام الصادرة والواردة إلى هاتف محدَّد أو إلى بريد إلكتروني محدَّد. أما تعبير «التعقُّب التام» فسيستعمل للإشارة إلى الآلة الكهربائية لاستراق الأسلاك أو إلى طرقٍ أخرى للتنصت على المضمون الكامل للمخابرة. أما تعبير «مراقبة الاتصالات» فتشمل الاثنين معاً: «القلم/ الايقاع» و«التعقب التام».

---

(١٦) 18USC3 122.3 123.2518.

(١٧) قضية سميث مقابل ماريلاند أكدت أنَّ استعمال سجل الهاتف للحصول على الأرقام التي تمّ طلبها من هاتف محدَّد لا يشكِّل بحثاً بموجب التعديل الرابع وبالتالي فهو لا يحتاج إلى مذكرة. وتضيف المحكمة أن «مستخدي الهاتف لا ينتظرون أية خصوصية بشأن الأرقام التي يطلبونها لأنهم يعرفون تماماً أن الأرقام التي يطلبونها تسجَّل لدى شركة الهاتف وأن الشركة لديها إمكانية تسجيل هذه الاتصالات وأنها بالفعل تسجِّلها لعدد من الأهداف الشرعية المتعلقة بالشركة».

(١٨) كتب بيتير سوير «إن عبارة «التسجيل بالقلم» تأتي من الأسلوب القديم الذي كان معتمداً في تتبع أرقام الهاتف المتعلِّقة بخط هاتفي واحد. في وقتٍ ما، كانت تقتصر تقنية المراقبة على أن دوران قرص الهاتف يحرِّك قلماً على ورقة». («عرض الادارة يصيب المسائل الحقيقية لكن يذهب بعيداً» - دراسة تحليلية رقم ٣ لمؤسسة بروكينغس، إجابة أميركا على الإرهاب (مؤسسة بروكنغنس، واشنطن)، ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١).

القوانين التي تحكم التعقُّب التام تنص عليها الفقرة الثالثة من قانون الشوارع الآمنة ومكافحة الجريمة في الحافلات الصادر عام ١٩٦٩، تقتضي أن تشمل أوامر التعقب مكان وجود الهاتف الذي يجب مراقبته مع ذكر الأدلّة المتوقع إيجادها من مراقبة هذا الهاتف. بالتالي، بموجب هذا القانون، إذا انتقل متهم من هاتف إلى آخر أو استعمل هواتف متعددة، لا يمكن للحكومة أن تراقب هاتفاً غير ذلك الذي تمّ ذكره في المذكرة الأساسية دون الحصول على أمر بشأن كل هاتف على حدة.[١٩] وإذا تمكّن المجرمون من الحصول على عدة هواتف خليوية و«استخدامها مثل المناديل المستعملة»، فهذا يعوق كثيراً مدة التحقيق؛ إذ يتطلب الحصول من المحاكم على تصاريح متعددة بالتعقب الكامل.[٢٠]

إن ازدهار الإنترنت قد ساهم في الحدّ من قدرة السلطات العامة على إجراء مراقبة للاتصالات بموجب القوانين القديمة. وبما أن الفقرة الثالثة لا تنطبق بالأصل على الاتصالات الإلكترونية، فقد تمّ التعامل مع البريد الإلكتروني أمام المحاكم تماماً مثل أساليب الاتصالات الأخرى القديمة.[٢١] ولأن البريد الإلكتروني ينتقل عبر خطوط الهاتف، فإن القوانين بشأن اعتراض المخابرات الهاتفية أو تعقُّبها قد توسّعت لتشمل اعتراض وتعقُّب البريد الإلكتروني.[٢٢] إلاّ أن لغة القوانين القديمة التي

---

(١٩) Omnibus Crime Control and Safe Streets Act of 1969 (قانون الشوارع الآمنة ومكافحة الجريمة في الحافلات، ١٩٦٩) (ويشار إليه لاحقاً بأنه الفقرة الثالثة).

(٢٠) نانسي بيلوسي على شبكة CNN ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١. انظر أيضاً ملاحظات فيكتوريا تونسينغ في الحوار المجتمعي حول الخصوصية مقابل السلامة العامة. (٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١). (النص الكامل موجود على موقع الشبكة المجتمعية) (وسيشار إليه فيما بعد بملاحظات تونسينغ).

(٢١) لمزيدٍ من المعلومات حول الأساليب المتعددة المستعملة، انظر Lt.Col Joginder Dhillon and Lt.Col Robert Smith, 'Defensive Information Operations And Domestic Law: Limitations on Government Investigative Techniques'، مجلة قانون سلاح الجو، ١٣٥، (٢٠٠١)، ص ١٤٩.

(٢٢) يعرّف قانون الولايات المتحدة سجل الهاتف بأنه «آلة تسجّل أو تفكّ شيفرة النبضات الإلكترونية أو غيرها التي تكشف الأرقام التي تمّ طلبها من الهاتف أو التي تمّ استقبالها على هذا الخط الهاتفي المتصل بالآلة». ((١٩٩٤)، (18USC9127(3)).

تحكم أوامر القلم/ الإيقاع لا تنطبق على البريد الإلكتروني. بالرغم من أن الشرطة قد استعملت أوامر القلم والإيقاع لملاحقة البريد الإلكتروني، إلاّ أن حكم المحكمة في هذا الشأن يبقى غير واضح.[٢٣]

هذا، بالإضافة إلى أن الاختلال في صناعة الاتصالات قد زاد من الصعوبات في متابعة أوامر التعقب. حين كان القانون القديم سارياً، فإن شبكة موحدة للهاتف سهّلت عملية اكتشاف مصدر الاتصال.[٢٤] لكن البريد الإلكتروني قد يمرُّ عبر موزعين متعددين في عدة أماكن من البلاد في طريقه من المرسِل إلى المرسَل إليه. هذا يعني أن الموزع لا يملك إلاّ إمكانية إعلام السلطات بأن بريداً وصل من قبل موزع آخر. وفي هذه الحالة يتحتم على السلطات العامة استصدار أمر من المحكمة من ولاية ذلك الموزع لمعرفة من أين جاء البريد.[٢٥] بالتالي، حتى وقت قريب، إذا وصل بريد إلكتروني عبر أربعة موزّعين فهذا يعني أن أربعة أوامر من المحكمة أصبحت ضرورية لمعرفة مصدر البريد.

كما مع أوامر القلم والإيقاع، فإن القوانين الأصلية التي تحكم أوامر التعقب التام لم يتمّ تطبيقها في الأصل على البريد الإلكتروني. إلا أن قانون خصوصية الاتصالات الإلكترونية الصادر عام ١٩٨٦ قد وسّع نطاق قوانين التعقُّب التام لتشمل الاتصالات الإلكترونية.[٢٦] يختلف البريد الإلكتروني عن الاتصالات الهاتفية بأساليب متعددة جعلت القوانين القديمة تبدو، على أقل تقدير، غير ملائمة.[٢٧] إنَّ

---

(٢٣) Swire, 'Administration Wiretap Proposal Hits the Right Issues'.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) دليل ميداني حول السلطات الجديدة (أُعيدت صياغته) (أُدرج في قانون ٢٠٠١ ضد الإرهاب). موجود على الإنترنت: <http:www.epic.org/privacy/terrorism/DOJ_guidance.pdf> (الزيارة الأخيرة للموقع في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢) (وسيشار إليه لاحقاً بأنه دليل دوج).

(٢٦) قانون الخصوصية في الاتصالات الإلكترونية (١٩٨٦). وقد وسّع القانون القسم في القانون الأميركي الذي يطلب فيه أمر من المحكمة لالتقاط الاتصالات الشفهية أو السلكية التي تشكّل الاتصالات الإلكترونية؛ انظر 18USC 2511 كما ورد معدّلاً في قانون الخصوصية في الاتصالات الإلكترونية، العنوان الأول الفقرات ١٠١ (ب)، (ج) (١) (٥)(٦)، (د)، (ه)(١)، ١٠٢.

(٢٧) لمزيد من المعلومات، انظر Terence Berg, 'www.wildwest.gov: The Impact of the Internet on State Power to enforce the Law'، مجلة جامعة بريغهام يونغ الحقوقية ١٣٠٥، =

البريد الإلكتروني لا ينتقل عبر خطوط الهاتف في وحدات منفصلة لا يمكن فقط استئصالها. إنه ينقسم في رزمات صغيرة رقمية وينتقل عبر الإنترنت عبر طرق عديدة ويختلط برزمات بريدٍ آخر لمستخدمين آخرين. هذا يخلق تحدِّياً لوكلاء الحكومة مناصري تعزيز القوانين الذين يحاولون التقاط بريد مستخدم واحد أو تتبُّعه دون المساس بخصوصية المستخدمين الآخرين.[28]

وقعت المشاكل أيضاً حين حصل الوكلاء على مذكرات بحث للحصول على بريدٍ محفوظ قد يستخدمونه في بحث آخر. تحت القوانين القديمة، من الممكن الحصول على مذكِّرة من قاضٍ في المقاطعة التي يقع فيها البحث.[29] لكن البريد الإلكتروني لا يتمُّ دائماً حفظه على حاسوب شخصي بل إنه يحفظ دائماً على آلات موزعي خدمات الإنترنت. هذا يعني أنه إذا كان لمشتبهٍ به في نيوجرسي بريد إلكتروني عند موزع خدمات الإنترنت في سيليكون فيلي، فهذا يعني أنه على موظف الحكومة السفر عبر البلاد للحصول على مذكِّرة للحجز على هذا البريد.[30]

= (٢٠٠٠)؛ James X. Dempsey, 'Communications Privacy in the Digital Age:
Revitalizing the Federal Wiretap Laws to Enhance Privacy'، ٨ مجلة آلباني القانونية
للعلم والتكنولوجيا ٦٥، (١٩٩٧)؛ Dhillon and Smith, 'Defensive Information
Operations and Domestic Law'؛ Susan Freiwald, 'Uncertain Privacy:
'Communications Attributes Under the Digital Telephone Act'، ٦٩ مجلة جنوب
كاليفورنيا الحقوقية، ٩٤٩، (آذار/مارس ١٩٩٦)؛ و Paul Taylor, 'Issues Raised by the
Aplication of the Pen Register Statutes to Authorize Government Collection of
Information on Packet-switched Networks'، ٦ مجلة فيرجيانيا لقانون والتكنولوجيا، ٤
(٢٠٠١).

(٢٨) انظر Christian David Hamel Schulz, 'Unrestricted Federal Agent: 'Carnivore' and the need to revise the pen register Statute' ٧٦ مجلة نوتردام الحقوقية ١٢١٥، (حزيران/يونيو ٢٠٠١)، ص ١٢٢١-١٢٢٣. Swire, 'Administration Wiretap Proposal Hits the Right Issues'.

(٢٩) انظر 18USC.A. 2703 (West 2000) الذي يقول: (أ) مضمون الاتصالات الإلكترونية في اختزانٍ إلكتروني. وقد تطلب وحدة حكومية من موزع خدمة الاتصالات الإلكترونية الكشف عن مضمون اتصال إلكتروني موجود في نظام اختزان إلكتروني لمدة أقصاها ١٨٠ يوماً فقط، بموجب مذكرة صادرة بحسب القوانين الفدرالية للإجراءات الجنائية أو مذكرة مماثلة صادرة عن محكمة الولاية.

(٣٠) دليل دوج، الفقرة ٢٢٠.

باختصار، إنَّ استعمال الهواتف الخليوية والبريد الإلكتروني قد أدى إلى تحديات جديدة لمقدرة السلطات العامة على القيام باعتراض اتصالات، حين يكون هذا الاعتراض مسموحاً به تماماً من قبل المحكمة - وهذا الاعتراض يشكّل أداةً هامةً لتعزيز القوانين. عنصر آخر من عناصر التطور التكنولوجي جعل اعتراض الاتصالات أصعب. قبل التعريف به والدخول في تفاصيله، ثمة استطراد بسيط. هناك اتجاه في قسم من الكتابات حول الخصوصية يقول إن التقنيات المتطورة قد أضعفت كثيراً الخصوصية، إذا لم نقل إنها قتلتها تماماً.[٣١] في الواقع، إن الوضع في هذا المجال يشبه سباقاً مسلّحاً: كلما تطورت تقنيات الإرهاب، تطوّرت معها تقنيات الدفاع، بالرغم من أنه في مرحلةٍ ما قد يكون تطوُّر أحد هذين العاملين سبباً لتطور التقنيات الحديثة.

بالعودة إلى موضوعنا، فقد حدث تطور تكنولوجي كبير يعزُّز الخصوصية ويعيد إلى السلطات العامة قدرتها على اعتراض المخابرات - يتمثّل في الشيفرة ذات التقنية العالية.[٣٢] بالرغم من أن الرموز موجودة منذ آلاف السنين، لم يجد مصمّمو البرامج إلاّ في السنوات الأخيرة أنظمة شيفرة تستخدم رموزاً بـ ١٢٨ بيتاً أو أطول يقال إنه يصعب كسرها أو السيطرة عليها، حتى من قبل وكالة الأمن القومي.[٣٣] إضافةً إلى ذلك، فإن هذه البرامج موجودة للعامة بأسعار مخفّضة. يقول ستيورت باكير، مستشار عام سابق في الناسا: «إن الشيفرة في أيامنا الحالية لا يمكن كسرها

(٣١) نكتة تعاد دائماً وتصور هذه النقطة: عند إطلاق الآلة اللاسلكية جيني التي تملك إمكانية ملاحقة تحركات مستخدمها، أجاب سكوت ماك نيلي من شركة صون مايكروسيستمز بشأن مسألة الخصوصية قائلاً: «لدينا صفر خصوصية. اقتنع بذلك». لمزيدٍ من المعلومات، انظر: Jeffrey Rosen, *The Unwanted gaze: The destruction of Privacy in America* (نيويورك، كنوبف، ٢٠٠٠).

(٣٢) انظر *Etzioni, The Limits of Privacy*، الفصل الثالث.

(٣٣) Debra Russel and G.T.Gangemi Sr, 'Encryption' في كتاب بإدارة لانس هوفمان *Building in Big Brother* (دار نشر سبرينغر فيرلاغ، ١٩٩٥)، ص ١١. Dorothy E. Denning and William E. Baugh Jr.'Encryption and Evolving Technologies as Tools of Organized Crime and Terrorism'، (مجموعة العمل الأميركية حول الجريمة المنظمة، مركز الاستراتيجية الوطنية، ١٩٩٧).

حتى من قبل الشرطة، وذلك تقدّمه برامج تباع في الأسواق بِـ١٥ دولاراً.[٣٤] في حقيقة الأمر، أصبحت آلات الحاسوب تزوّد بهذه البرامج بشكل أوتوماتيكي.[٣٥] هذا يعني بالتالي أن خصوصية الرسائل المشفّرة أعلى بكثير من خصوصية أية من الرسائل التي يتم إرسالها عادةً عبر البريد أو الهاتف، أو عبر رسول أو حمامة مسافرة أو أية وسيلة أخرى. (إن هذه الشيفرة تسمح أيضاً بتخزين المعلومات على آلة الحاسوب - العائد لشخص أو لشركة - وهو محمي بشكل أفضل مما لو كان في غرفة مغلقة بالمفاتيح أو حتى في خزنة حديدية[٣٦]).

لقد شكّلت الشيفرة ذات التقنية العالية عقبةً أساسيةً في وجه تعزيز القوانين.[٣٧] حتى حين تتمكن السلطات من الحصول على إذن من المحكمة، فهي غالباً لا تتمكّن من تطبيقه.[٣٨] إن نتيجة هذا التطوّر لا تشبه النتائج الأخرى التي تسببت بها التطورات التكنولوجية الأخرى. بالمقابل، مع ازدياد وسائل الاتصالات السريعة

---

(٣٤) Jonathan Krim, 'High-Tech RBI Tactics Raise Privacy Questions'، واشنطن بوست، ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠١.

(٣٥) Steven Levy, Crypto: How the Code Rebels Beat the Government -Saving Privacy in the digital age، (نيويورك، فايكينغ، ٢٠٠١)، ص ٣١٠-٣١١.

(٣٦) على المستوى العملي، من الصعب الحفاظ تماماً على سلامة المعلومات، تماماً كما يصعب محو الملفات تماماً. على سبيل المثال، إذا كان نظام التشغيل يحتاج إلى القيام بمهمةٍ أخرى في الوقت الذي يقوم فيه بعملية تشفير، فإن هذه العملية تتوقف وقتياً لتعود وتستمر في ما بعد. قبل إيقاف البرنامج، تدوّن الشيفرة احتياطياً على القرص. وحين تنتهي العملية، فإن العديد من المستخدين لا يعرف أن نسخةً من المفتاح غير المشفرة تبقى على الديسك حتى يكتب الحاسوب فوقها. Bruce Schneier, *Applied Cryptography*، (نيويورك، دار نشر وايلي، ١٩٩٤)، ص ١٤٨.

(٣٧) صرّح لويس فريه - مدير المكتب الفدرالي للاستخبارات أ نه «من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٦ ازداد بمرتين (من ٥ إلى ١٢) عدد القضايا في المحاكم التي اتخذ فيها المكتب الفدرالي مذكرةً تخوّله بالتقاط اتصالات إلكترونية إلاّ أن جهوده أُحبطت بسبب استعمال الشيفرة التي لا تسمح بتعزيز تطبيق القانون. (جلسة الاستماع حول الشيفرة أمام اللجنة الحقوقية في مجلس الشيوخ) الجلسة ١٠٧، (٢٠٠١). انظر أيضاً Etzioni, *The Limits of Privacy*، الفصل الثالث.

(٣٨) أقول هنا غالباً إذ إنه من الصعب معرفة ما إذا كانت وكالة الأمن الوطنية قد وجدت طريقة لفك الشيفرة ذات التقنية العالية. إلاّ أن المجهود الذي تقوم به لكسب المفاتيح يؤكد أن الوكالة قد فشلت في محاولتها بهذا الشأن.

حيث تشكو السلطات العامة من انعدام القوانين التي ترعاها. ففي حالة الشيفرة ذات التقنية العالية وضعت هذه التقنية الجديدة قوانينها بنفسها. وفي الحالات الأخرى، فإن تغييراً في القوانين يكون كافياً لتعزيز القوانين حتى تتمكن من التعامل مع التحديات الجديدة التي تمثلها التقنيات الحديثة. ولم يكن الحصان في الهري ١١ أيلول/سبتمبر. يبدو من المستحيل كسر الشيفرة ذات التقنية العالية، حتى ولو سمحت المحكمة بذلك.

الإجابات القانونية

في المحصلة، هذا التطوُّر التكنولوجي قد زوَّد المواطنين المؤمنين بالقانون والمجرمين، والأميركيين ومواطني الدول الأخرى بمن فيهم الإرهابيين بحريةٍ كبيرة كي يفعلوا ما يختارون، وبهذا المعنى تعتبر هذه التقنيات «تحررية». في الوقت نفسه، لقد أعاقوا قدرة السلطات العامة على القيام بأبحاثها. بعض محبي الفضاء الإلكتروني استقبلوا بسعادة كبيرة هذه التطورات متمنين أن يقوم هذا الفضاء بتنظيم نفسه وأن يكون محرَّراً من سيطرة الحكومة.[٣٩] بالمقابل، فإن السلطات العامة قد طالبت بصخب بتغيير القوانين ليتسنَّى لها أن تلعب في هذه الأرض تماماً كما تلعب في عالم الهواتف القديمة الأرضية.[٤٠] هذا الضغط أدى إلى إحداث بعض التغيير في القوانين قبل هجمات ٢٠٠١ على أميركا، مع العلم أن التغيير الهام حصل بعد ذلك. سنقوم الآن بدراسة التغييرات التي حصلت قبل هجمات ١١ أيلول/سبتمبر

---

(٣٩) انظر John Perry Barlow, 'Cyberspace Independence Declaration' التي صدرت في ٩ شباط/فبراير ١٦٦٣. موجودة أيضاً على الإنترنت على الموقع: http://www.eff.org/~barlow/ Declaration-Final.html؛ Steven Levy, 'The Battle of the Clipper Chip'، مجلة نيويورك تايمز، ١٢ حزيران/يونيو ١٩٩٤.

(٤٠) صرَّح مدير المكتب الفدرالي للاستخبارات أن «شبح الاستخدام الواسع للشيفرة التي لا يمكن ضبطها، هو أحد المشاكل الكبرى التي تعوق تعزيز القانون في القرون المقبلة والتي تهدِّد إحدى الوسائل التحقيقية الأكثر أهمية واستخداماً في التحقيقات وتهدِّد سلامة مواطنينا. نعتقد بأنه ما لم يتم اعتماد مقاربة متوازنة للشيفرة، فإن قدرة القانون على إجراء التحقيقات وأحياناً اكتشاف الجريمة الهامة ولاسيما المتعلقة بالإرهاب مهدَّدة بشكل جدي. (جلسة الاستماع حول الشيفرة أمام اللجنة الحقوقية في مجلس الشيوخ)، الجلسة ١٠٧، (٢٠٠١).

وبعدها لتوسيع نطاق السلطات العامة وقدرتها في مجال اعتراض الاتصالات.

١. الاعتراض الجوّال

حاول قانون حماية خصوصية الاتصالات الإلكترونية عام ١٩٩٦ (ECPA) تطوير القوانين التي تحكم اعتراض الاتصالات لتمكينها من التعامل مع القيود التي تفرضها عليها التطورات التكنولوجية وسمح باستعمال ما يسمى بِـ«الأسلاك الجوّالة» في التحقيق مع المجرمين.[٤١] الأسلاك النقالة هي أوامر بالاعتراض التام تنطبق على شخص محدَّد فضلاً عن أن تنطبق على وسيلة اتصالات محدَّدة. وهي تسمح بالحصول على إذنٍ أو تفويضٍ من المحكمة لاعتراض مخابرات شخص معيَّن، بدون التحديد المسبق للوسائل التي ستتم مراقبتها، الأمر الذي يترك لموظفي الحكومة حرية اعتراض الاتصالات من أي هاتف أو من أي حاسوب قد يستعمله الشخص الملاحق.[٤٢]

وعملية الحصول على أمرٍ من المحكمة بالاعتراض الجوّال أصعب من الحصول على إذنٍ من النوع القديم، أي الذي يتعلق بأوامر الهاتف الثابت؛ إذ على مكتب النائب العام أن يوافق على الطلب قبل عرضه أمام القاضي.[٤٣] في الأصل، كان مقدِّم الطلب قد أظهر أن المشتبه به المذكور اسمه في الطلب يستعمل هواتف وآلات كمبيوتر مختلفة بهدف تعويق عملية الاعتراض،[٤٤] لكن قانون إذن الاستخبارات للعام الضرائبي ١٩٩٩ قد سهَّل عملية الحصول على أمر الاعتراض الجوّال، وذلك باستبدال عبارة «بهدف التعوق» بإثبات أن المشتبه به يغيِّر استعمال الهواتف والحواسيب بشكل مستمر، مما قد يعوق عملية التحقيق.[٤٥] وبالرغم من أن

(٤١) أُدخل الاعتراض الجوّال في الأصل من قِبل قانون حماية خصوصية الاتصالات الإلكترونية (ECPA).

(٤٢) 18USC2518 (11) (b). زيادة هذه الفقرة جزء من قانون حماية خصوصية الاتصالات الإلكترونية.

(٤٣) المرجع نفسه.

(٤٤) المرجع نفسه.

(٤٥) قانون إجازة الاستخبارات للعام الضرائبي ١٩٩٩.

الاعتراض الجوّال لم يتم اختباره بعدُ في المحكمة العليا، فإن العديد من المحاكم الفدرالية قد اعتبرته دستورياً.[٤٦]

قبل الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، لم يكن المكتب الفدرالي للاستخبارات يتمكن من استعمال الاعتراض الجوّال للحصول على معلومات من الخارج أو استعماله في تحقيقات تتعلق بالإرهاب. لقد سمح قانون الباتريوت الأميركي بإصدار مذكرة الاعتراض الجوّال تحت مراقبة قانون مراقبة الاستخبارات الفدرالية (FISA).[٤٧] صدر هذا القانون في ١٩٧٨ وهو يعطي الخطوط العريضة لكيفية حصول السلطات التنفيذية -ليس فقط الرئيس بل أيضاً وزارة العدل- على تفويض من المحكمة وذلك لإجراء المراقبة لمصلحة استخبارات خارجية.[٤٨] إن الموظفين الذين يرغبون في الحصول على مراقبة تحت قانون مراقبة الاستخبارات الفدرالية يجب أن يتقدّموا بطلبٍ في هذا الصدد أولاً إلى مكتب النائب العام الذي يوافق على جميع الطلبات، تماماً كما لمذكرات الاعتراض الجوّال في ظل قانون حماية خصوصية الاتصالات الإلكترونية. وإذا وجد النائب العام أن الطلب مبرر، يحوّل الملف للموافقة إلى واحدٍ من سبعة قضاة فدراليين معيّنين، يشكّلون سويّاً المحكمة الفدرالية للاستخبارات والأمن (FISC). هذه المحكمة التي لا تقبل المتفرجين ولا الزوار، تُبقي على جميع مشاوراتها سرية وتستمع فقط إلى الجهات الرسمية المعنية بالقضية.[٤٩]

كان قانون مراقبة الاستخبارات الفدرالية في الأصل محصوراً بالتحقيقات التي تدخل فيها فقط الاستخبارات الخارجية. وقد عدّل باتريوت هذا الأمر؛ إذ وسّع

---

(٤٦) القضية التي تعبر تماماً عن هذا الموضوع هي الولايات المتحدة مقابل بيتي (الدائرة التاسعة ١٩٩٢). لمزيدٍ من التفاصيل، انظر Bryan, R. Faller 'The 1998 Amendment to the Roving Wiretap Statute: Congress 'Could have' Done Better'، مجلة ولاية أوهايو القانونية، ٢٠٩٣ (١٩٩٩).

(٤٧) قانون الباتريوت الأميركي، فقرة ٢٠٦ (50USC1805).

(٤٨) «جلسة الاستماع حول قانون

(٤٩) Tom Ricks, 'A Secret US Court Where One Side Always Seems to Win'، مجلة العلوم المسيحية، ٢١ أيار/مايو ١٩٨٢.

قانون مراقبة الاستخبارات الفدرالية ليصبح «إجابة متعددة الجوانب على الإرهاب»،[٥٠] تشمل الاستخبارات الأجنبية والتحقيقات حول المجرمين.[٥١] ولأن قانون مراقبة الاستخبارات الفدرالية يُستعمل في الأصل لتجميع الاستخبارات الأجنبية، فإن مراقبة الاتصالات التي تجري تحت جناح قانون مراقبة الاستخبارات الفدرالية تختلف عن مراقبة الجرائم التي تقام بموجب الفقرة الثالثة بأساليب عديدة؛ ففي حال الاعتراضات التي تجري بشكل طبيعي تحت جناح الفقرة الثالثة، يتوجب إعلام الشخص الذي اعترِضت مكالمته بعد أن يحصل الاعتراض. أما تحت قانون مراقبة الاستخبارات الفدرالية فلا يتوجب إعلام الشخص المُراقب إلاّ إذا تمَّ العثور عبر الاعتراض على إثبات سيستعمل ضده في المحكمة.[٥٢] وإذا تمَّ استعمال مثل هذا الدليل في المحكمة يصعب على محامي الدفاع نقضه، لأن المعلومات التي تمَّ العثور عليها لدى مراقبة المخابرات تعتبر سراً من أسرار الأمن الوطني.[٥٣]

٢ . مراقبة البريد الإلكتروني

يتضمن قانون الباتريوت الأميركي فقرة شرطية تسهّل للسلطات العامة ملاحقة البريد الإلكتروني ومصادرته. وتسمح الفقرة المذكورة بأوامر «القلم/ الإيقاع» لاتصالات الحاسوب (كما تمت مناقشتها من قبل؛ إذ إنَّ الأوامر السابقة كانت تعتمد على التفسيرات المستخلصة من القوانين التي تحكم هذا النوع من المراقبة عبر الهاتف).[٥٤] إنَّ مراقبة الخطوط الهاتفية تتمُّ عادةً عبر شركة الهاتف المحلية التي أصدرت الخط. إنَّ مراقبة البريد الإلكتروني الذي ينتقل عبر طرق عديدة ويمر عبر موزعين متعددين قد يتطلب الدخول إلى نقاط عديدة عبر البلاد.[٥٥] كما قلنا من

---

(٥٠) قانون الباتريوت الأميركي الفقرة ٢١٨ .

(٥١) وزارة العدل بشأن قانون الباتريوت الأميركي – سجلات الكونغرس (السجل اليومي، ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١).

(٥٢) 1806US'50 .

(٥٣) William Carlsen, 'Secretive US Court may add to Power'، سان فرانسيسكو كرونيكل، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ .

(٥٤) قانون الباتريوت الأميركي، فقرة ٢١٤، ٢١٦ .

(٥٥) المرجع نفسه، الفقرة ٢١٦أ.

قبل، فإن متابعة بريدٍ إلكتروني بطريقة الهاتف نفسها تتطلب الحصول على مذكرات في عدة أماكن من البلاد لملاحقة بريد واحد. وقد سعى قانون باتريوت إلى استصدار مذكرة وطنية واحدة فقط بشأن أوامر الإيقاع.(٥٦) يجب أن تصدر محكمة مذكرةً واحدةً تسمح بملاحقة البريد الإلكتروني عبر جميع الطرق التي اتبعها بريد صادر من مستخدم واحد. وحين يكتشف موظف الحكومة أنه تمّ إرسال بريدٍ إلى (أو من) أي طريقٍ إلكتروني، ففي إمكانه استعمال أمر المحكمة الأول دونما حاجة إلى استصدار أمرٍ من محكمة الولاية التي يقع فيها الموزع. إضافة، ولأن موظفي الحكومة لا يعرفون مسبقاً عبر أي موزع سيمر البريد، فإن أمر المحكمة يجب أن يحدِّد فقط الموزع الأول الذي انطلق منه البريد.

كما يسمح قانون باتريوت للقاضي في المقاطعة التي تملك حق الحكم في الجريمة التي نبحثها إعطاء عدَّة مذكرات بحث لمصادرة الاتصالات الإلكترونية المحفوظة خارج نطاق سلطة ذلك القاضي. هذا الأمر يعني أن موظف الحكومة قد يتمكن من استصدار مذكرة من قاضٍ في المقاطعة التي يحصل فيها التحقيق لمصادرة بريد إلكتروني يُحفظ في موزع في مقاطعة أخرى.(٥٧)

٣. الشيفرة ذات التقنية العالية

حاولت الإدارات السابقة أن يكون لها أبواب خلفية مبنيَّة في برامج الشيفرة، وهي تسمح للسلطات العامة عند الحاجة باستخراج نظام تشفيرٍ غير قابل للكسر.(٥٨) كما حاولت هذه الإدارات المطالبة بإصدار قوانين تقضي بإيداع نسخة عن مفاتيحهم مع طرف ثالث يُعرف بـ «عهد التنفيذ» أو مع إدارات عامة لا يحق لها أن تفتح هذا

---

(٥٦) صياغة القانون بطريقة خاصة جداً، بمعنى أن الحاجة هنا هي إلى أمر واحد من المحكمة، لكن ليس واضحاً إذا كان الأمر له نطاق على كل الأراضي الأميركية. قانون الباتريوت الأميركي، الفقرة ٢١٦ أ.

(٥٧) المرجع نفسه، الفقرة ٢٢٠.

(٥٨) انظر Etzioni, *The Limits of Privacy*، الفصل الثالث؛ Levy, Crypto: *How the Code Rebels Beat the Government*، ص ٢٢٦-٢٢٨.

المفتاح أو أن تستعمله إلاّ بعد الحصول على إذنٍ ضمن إطار تحقيقٍ ما.[٥٩] وقد قامت مجموعات من المدافعين عن الحريات المدنية والتجمعات التقنية العالية تحارب هاتين المحاولتين،[٦٠] ولم يتم إدخال أيٍّ من هذه المحاولات ضمن إطار قانون الباتريوت الأميركي. وسنرجئ أيَّ حديثٍ عن أدوات تعزيز القوانين للتعامل مع الشيفرة إلى ما بعد مناقشة التقنيات الحمائية العامة.

٤ . تثمين التغيرات الحاصلة في القوانين

أ - بشكل عام، إن تكييف القوانين التي تحكم مراقبة الاتصالات الإلكترونية (التي تشمل أوامر القلم/ الإيقاع وأوامر الاعتراض التام) ومصادرة المعلومات المخزّنة قد كانت موضوع نقاشات عامة ومفصَّلة متعدِّدة بين الأطراف المتنازعة التي تمَّ ذكرها من قبل. على المستوى العام، تمّ جمعُ التكييف للقوانين مع العديد من المسائل الأخرى بما فيها التوقيف غير المحدود للمتهمين، مما يسمح للحكومة والمحاكم العسكرية أن تستمع إلى محادثات المحامي مع موكِّله.[٦١] إن طبيعة النقاش في هذا المجال توضحها تصريحات السناتور باتريك ليهي الذي يقول إن

(٥٩) انظر Bruce W.Mc Connell and Edward J.Appal, 'Enabling Privacy, Commerce, Security and Public Safety in the global Information Structure'، موجود أيضاً على الإنترنت: <http:www.epic.org/crypto/key_escrow/white_paper.html> . (الزيارة الأخيرة لموقع في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢). ؛ وتصريح النائب العام المساعد روبير سزليت في جلسة الاستماع حول الخصوصية ضمن الزمن الرقمي: الشيفرة ومذكرة فكها أمام اللجنة الحقوقية في مجلس الشيوخ، اللجنة الفرعية للدستور والفدرالية وحقوق الملكية»، جلسة الكونغرس ١٠٥، (١٩٩٨). لمزيدٍ من التفاصيل حول المفتاح المودعة عهد التنفيذ، انظر: A.Michael, Froomkin, "It came from planet clipper", the battle over cryptographic key 'escrow'، منتدى جامعة شيكاغو الحقوقي ١٥، (١٩٩٦).

(٦٠) JEDI Callusing, 'White house yields a bit on encryption'، مجلة نيويورك تايمز، ٨ تموز/يوليو ١٩٩٨؛ مداخلة لانس هوفمان أمام المؤتمر الدولي الحادي عشر حول سلامة المعلومات، كاب تاون، جنوب أفريقيا، ٩-١٢ أيار/مايو ١٩٩٥.

(٦١) قانون الباتريوت الأميركي، الفقرة ٤١٢. الإجراءات العسكرية في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ حول «توقيف، معاملة ومحاكمة الأشخاص غير المواطنين في الحرب ضد الإرهاب»، القانون الفدرالي ٦٦ - ٥٧٨٣١/٥٧٨٣٦، (١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١).

بعض الإجراءات «تمزّق الدستور»، كما توضحها إشارات مورتون هاليبيرن إلى أن القوانين هي «الرعب المُحْدِق بالحرية العامة».(٦٢) من جهةٍ أخرى، يبدِّد السيناتور هاتش هثل هذه الظنون التي يعتبرها «اهتمامات هيستيرية» ويقول إن الشعب الأميركي لا يريد أن يرى الكونغرس «يراوغ حول مسألة إذا ما كان يجب أن نعطي حقوقاً أكثر من تلك التي يعطيها الدستور للمجرمين والإرهابيين الذين نذروا أنفسهم لقتل شعبنا».(٦٣) وفي نظر النائب العام جون آشكروفت أنَّ انتقاداً حول طلب الجناح التنفيذي لسلطاتٍ جديدة لا يخدم إلاّ «مساعدة الإرهابيين» و«يمزّق وحدتنا الوطنية ويُضعف عزيمتنا».(٦٤)

ب - التعديل الرابع: لقد جرى بعض النقاش في المحاكم وبين الحقوقيين حول كيفية تطبيق التعديل الرابع على التقنيات الجديدة، بالإضافة إلى شرعية القوانين الجديدة التي تحكم هذه التقنيات. قبل ١٩٦٧، فسرت المحكمة العليا التعديل الرابع بطريقةٍ حرفية، بأنه ينطبق فقط على التحري عن الجسد. في عام ١٩٢٨ في قضية أولمستيد مقابل الولايات المتحدة، أعطت المحكمة تفسيراً ضيقاً للتعديل الرابع واعتبرت أنَّ استراق الأسلاك التلفونية لا يشكّل بحثاً أو استقصاءً إلاّ إذا دخلت السلطات العامة منزلاً ووضعت فيه آلةً للتنصُّت؛ وفي ما عدا ذلك، فالتعديل الرابع لا ينطبق. كتب القضاة في قرارهم أنَّ أيَّ شخصٍ غير محمٍ بموجب التعديل الرابع إلاّ «إذا كان صدر بحقه مذكرةٌ للتقصي بحقه أو المصادرة على أوراقه وعلى حاجاته

---

(٦٢) سيناتور باتريك ليهي متحدثاً إلى أخبار ABC News، هذا الأسبوع، (مركز الأخبار بورويل، ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١): «إننا لا نحمي أنفسنا عبر تمزيقنا للدستور. إننا نحمي أنفسنا بالدفاع عن دستورنا وبالدفاع عن أنفسنا أمام العالم كله، لكننا نحمي أنفسنا بالدفاع عن قيمنا الأساسية». Morton Halperin, 'Less secure, less free'، ذي أميركان بورسبكت، ١٩نوفمبر ٢٠٠١، ص ١٠.

(٦٣) جلسة الاستماع حول وزارة العدل والإرهاب أمام لجنة مجلس الشيوخ الحقوقية. الجلسة ١٠٧، (٢٠٠١).

(٦٤) النائب العام آشكروفت قال للكونغرس إنَّ النهج المتَّبع في إخافة المواطنين بـ«شبح الحرية المفقودة» «يساعد فقط الإرهابيين» و«يعطي ذخيرة حربية لأعداء أميركا». (جلسة الاستماع حول نظرية وزارة العدل من أجل الحفاظ على حرياتنا في الوقت الذي يحمي فيه البلاد من الإرهاب.

المادية، أو في حال غزو فعلي لمنزله». (٦٥)

في عام ١٩٦٧، في قضية كاتز مقابل الولايات المتحدة الأميركية، استبدلت المحكمة هذا التفسير للتعديل الرابع بنظرية مفادها أنه «يحمي الشخاص لا الأماكن». وقد وضعت المحكمة دليلاً موجزاً لتحديد ما الذي يقع تحت حماية التعديل الرابع - وهو ما زال قيد التطبيق اليوم - إذ يحمل في طياته توقعات معقولة للخصوصية. يضع القاضي هارلن، في رأي معاكس، نوعاً من الامتحان لتحديد إذا كانت حماية التعديل الرابع تُطبِّق؛ ويجب أن يكون المرء قد أظهر توقعاً للخصوصية، وعلى المجتمع أن يُظهر أن هذا التوقع معقولاً. (٦٦)

انتقد الطلاب الحقوقيون هذا التوقع المعقول نظراً لأنه حجر الزاوية لنظرية الخصوصية الشرعية على بعض الأسس التي لا تحتاج لمراجعة هنا. (٦٧) إلاّ أنه في الوقت الذي تظهر فيه تقنيات جديدة، يجب أن يُعاد النظر في مسألة ما الذي يشكِّل التوقع المعقول للخصوصية على ضوء المعطيات الجديدة. في قضية الولايات المتحدة مقابل ماكسويل عام ١٩٩٦، وجدت المحكمة أنه كان يوجد توقعات

---

(٦٥) قضية أولمستيد Olmstead ضد الولايات المتحدة، ٢٧٧ دوائر المحكمة العليا في الولايات المتحدة ٤٣٨ (١٩٢٨)، ص ٤٦٦.

(٦٦) قضية كاتز Katz ضد الولايات المتحدة، ٣٨٩ دوائر المحكمة العليا في الولايات المتحدة ٣٤٧ (١٩٦٧)، ص ٣٥١، ٣٦١.

(٦٧) راجع مثلاً أنطوني دجي أمستردام Anthony G. Amsterdam، «وجهات نظر حول التعديل الرابع»، مجلة مينيسوتا القانونية، المجلد ٥٨، العدد ٣٤٩ (١٩٧٤): ٣٨٤-٣٨٥؛ ريتشارد أس جولي Richard S. Julie، «أدوات المراقبة المتطورة تكنولوجياً والتعديل الرابع: توقعات منطقية حول الخصوصية في عصر التكنولوجيا»، مجلة القانون الجنائي، المجلد ٣٧، العدد ١٢٧ (٢٠٠٠): ١٣١-١٣٣؛ جوناثان تود لابا Jonathan Todd Laba، «إن كنت لا تتحمل الضغوطات، أترك تجارة العقاقير: آلات التصوير الحرارية، والتكنولوجيات المتنامية، والتعديل الرابع»، مجلة كاليفورنيا القانونية، المجلد ٨٤، العدد ١٤٣٧ (١٩٩٦): ١٤٧٠-١٤٧٥؛ سكوت إي ساندباي Scott E. Sundby، «التعديل الرابع للجميع: الخصوصية أو الثقة المتبادلة بين الحكومة والمواطن؟» مجلة كولومبيا القانونية، المجلد ٩٤، العدد ١٧٥١ (١٩٩٤)؛ قضية الولاية ضد ريفز Reeves، ٤٢٧ So، الطبعة الثانية، ص ٤٢٥ (معارضة جوستس دينيس Justice Dennis).

للخصوصية للبريد الإلكتروني المخزَّن على الموزع، ويجب إعطاء لهذا البريد الإلكتروني، بالجوهر، الحمايات نفسها المعطاة للمستندات الورقية الموجودة في المكتب. في قضية الولايات المتحدة مقابل شاربونو حددت المحاكم الحد الذي يمكن للمرء أن يتوقع الخصوصية في مخابرات البريد الإلكتروني يعتمد على الإطار الذي توجد فيه.[٦٨]

أعلن المقدَّم جوغيندر ديلون والمقدَّم روبير سميث أن البريد الإلكتروني يمرُّ عبر عدة موزِّعين بين المرسل وبين المرسل إليه. وبما أنَّ بعض الشبكات ترسل إلى إدارة الشبكة نسخةً عن جميع الرسائل المرسلة عبر الشبكة، فقد لا تكون توقعات الخصوصية للبريد الإلكتروني عالية جداً.[٦٩] وتؤيد المحكمة العليا هذا التفسير في قضية سميث مقابل ماريلاند؛ فقد وجدت أن توقعات الخصوصية ليست عالية أيضاً للأرقام التي يطلبها أي شخص، لأن هذه الأرقام ترسل إلى شركة التلفون.[٧٠] ويستنتج ديلون وسميث أنه في آخر الأمر، تسجيل المعلومات بشأن البريد الإلكتروني المرسل لا يتطلب أمر مصادرة تام.[٧١]

ويظهر سؤال لمعرفة ما إذا كان الاعتراض الجوّال يتناسب مع متطلبات الخصوصية التي يفرضها التعديل الرابع؛ وأن الطلب القائل بأن أوامر الاعتراض يجب أن تتضمن مكان الاعتراض وهو من وحي التعديل الرابع الذي يقول إنه

---

(٦٨) قضية الولايات المتحدة ضد ماكسويل Maxwell، ٤٥ .M.J، ٤٠٦ (محكمة الاستئناف الخاصة بالقوات المسلحة، ١٩٩٦)؛ قضية الولايات المتحدة ضد شاربونو Charbonneau، ٩٧٩ .F، ملحق ١١٧٧ (المقاطعة الجنوبية في أوهايو، ١٩٩٧).

(٦٩) ديلون Dhilon وسميث Smith، «العمليات المعلوماتية الدفاعية والقانون المحلي»، ص ١٥٠.

(٧٠) قضية سميث ضد ميريلاند Smith v. Maryland، للتعمق في مناقشة تضامين هذه القضية حول مصادرة الاتصالات الإلكترونية، راجع دليل التفتيش والمصادرة الخاص بوزارة العدل، «تفتيش ومصادرة أجهزة الكمبيوتر والحصول على أدلة إلكترونية في التحقيقات الجنائية»، قسم جرائم الكمبيوتر والملكية الفكرية، القسم الجنائي، وزارة العدل في الولايات المتحدة (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١). متوافر على العنوان التالي:
http://www.usdoj.gov:80/criminal/cybercrime/searchmanual.wpd (الزيارة الأخيرة إلى الموقع بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢).

(٧١) ديلون Dhilon وسميث Smith، «العمليات المعلوماتية الدفاعية والقانون المحلي»، ص ١٥٠.

«لا يجب إصدار مذكرة، إلاّ على أساس سببٍ محتمل، يدعّمها القسم والتأكيد، وتوضح المكان الذي يجب أن يتم البحث فيه، والأشخاص والأشياء التي يجب أن تتم مصادرتها». ولأن الاعتراض الجوّال لا يعطي اسم المكان الذي يجب مراقبته، هناك بعض التساؤل حول دستورية الاعتراض في إطار التعديل الرابع.

إن البرهان لصالح دستورية الاعتراض هو أن خصوصية الشخص الذي تتم ملاحقته قد استبدلت بخصوصية المكان الذي يجب مصادرته. في قضية الولايات المتحدة مقابل بيتي، فإن محاكم استئناف المنطقة الرابعة دعمت استعمال الاعتراض الجوّال قائلة إن هدف متطلبات الخصوصية كان لتفادي الأبحاث العامة.(٧٢) بما أن مذكرة أو أمر محكمة يؤمّن «خصوصية كافية تسمح للموظف المنفذ أن يحدد المكان بجهد مقبول» وأنه ليس هناك أي «إمكانية أن يُصار إلى تفتيش مكان آخر عن طريق الخطأ»، فإن هذا يتناسب مع التعديل الرابع،(٧٣) من أن أمر المحكمة بمراقبة جميع الهواتف التي يستعملها شخص محدَّد يصف بالتأكيد أماكن محدَّدة، ولكن بطريقة غير مألوفة. لا يمكن للقائمين على السلطات العامة أن يستعملوا الأمر بمراقبة أي مكان يرغبون فيه، بل تستعمله بمراقبة عددٍ من الأماكن المحددة التي قد يظهرون أنه تم استعمالها من قبل شخص محدَّد.(٧٤)

لا يوافق الجميع أن هذا الاستبدال لخصوصية المكان بدل خصوصية الفرد كافٍ

---

(٧٢) قضية الولايات المتحدة ضد بيتي Petti، ذاكراً قضية ميريلاند ضد غاريسون Garrison، ٤٨٠ دوائر المحكمة العليا في الولايات المتحدة ٧٩، ٨٤، ٩٤ .L، الطبعة الثانية ٧٢، ١٠٧ المحكمة العليا ١٠١٣ (١٩٨٧).

(٧٣) المرجع نفسه، ذاكراً قضية الولايات المتحدة ضد تورنر Turner، F. ٧٧٠، الطبعة الثانية ١٥٠٨، ١٥١٠ (المحكمة الطوّافة التاسعة، ١٩٨٥).

(٧٤) ينص قانون الولايات المتحدة الأميركية على أنه في حال التنصت المتنقل «ينحصر أمر السماح بالتنصت أو الموافقة عليه بالتنصت لفترة يعتبر في خلالها منطقياً أن الشخص الملحوظ في هذه العملية كان أو لا يزال قريباً نوعاً ما من الجهاز الذي سيستخدم أو استخدم لبث هذه الاتصالات» (١٨ قانون الولايات المتحدة ١٥١٨ (١١) (b) (iv)؛ وعلى أنه «لا ينبغي البدء بالتنصت إلى أن يحدد الشخص المعني بتطبيق أمر التنصت المكان الذي سيتم التنصت فيه على الاتصال» (١٨ قانون الولايات المتحدة ١٥١٨ (١٢)).

لإرضاء التعديل الرابع. يذكر ترايسي ماكلين قضية المحكمة العليا ستيلغارد مقابل الولايات المتحدة التي استنتجت فيها المحكمة أن مذكرة توقيف تسمي شخصاً محدّداً لا يمكن استعمالها لتفتيش أماكن خاصة لم تُذكر في مذكرة ملاحقة ذلك الشخص. وهي تفسّر هذا القرار بأن المحكمة وجدت مذكرات تحدّد فقط هدف البحث وتترك للشرطة أن تحدّد بنفسها الأماكن التي يجب أن تُفتَّش. يقول ماكلين إنه بالرغم من أن الاعتراض الجوّال قد أُصدِر لشخصٍ محدّد، غير أنه حين تقرّر السلطات العامة أن تلاحق تلفوناً أو كمبيوتراً، فإنَّ أيَّ شخصٍ يستعمل هذا التلفون أو الكمبيوتر سيخضع هو أيضاً للمراقبة، فليس هناك أية خصوصية للشخص.(٧٥)

في هذه الدراسة للمسألة، يجد كليفورد فيشمان أنه بالرغم من أن القضايا المتعلقة بالتعديل الرابع لا تعطي دعماً حاسماً مع أو ضد الاعتراض الجوّال، فهناك حجج قوية لصالح دستوريتها. وهو يؤكد أن الاعتراض الجوّال «يصف الأماكن التي يجب أن يُصار إلى تفتيشها بطريقةٍ غير تقليدية وخصوصية إلى أبعد حد»؛ ويقول إنه «إذا كان التعديل الرابع ليّناً بما فيه الكفاية لحماية الخصوصية حيال التطوُّرات التكنولوجية ويذهب في هذا المجال بكثير من تأملات المؤسسين، فيجب أن يكون ليّناً بما فيه الكفاية لكي يسمح للمحقِّقين بحماية خصوصية الأوامر بأُسلوب قصصي».(٧٦)

يرتفع العديد من التساؤلات بشأن الفرق بين تطبيق القوانين الجديدة وبين القديمة أيضاً على غير المواطنين بالمقابل مع المواطنين، وعلى الإرهابيين بالمقابل مع المجرمين، وعلى الإرهابيين الدوليين بالمقابل مع الإرهابيين المحليين. هناك مسائل كثيرة تُعنى بنطاق تطبيق الدستور على غير المواطنين في الولايات المتحدة الأميركية وفي مكانٍ آخر، وتُعنى بما هي الحقوق التي يتمتع بها غير المواطنين. إنَّ

---

(٧٥) ترايسي ماكلن Tracey Maclin، «تهديد خطير آخر يحدق بالحرية»، مجلة القانون الوطني، ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١، ص A20. قضية ستيغالد Steagald ضد الولايات المتحدة، ٤٥١ دوائر المحكمة العليا في الولايات المتحدة ٢٠٤ (١٩٨١).

(٧٦) كليفورد أس فيشمان Clifford S. Fishman، «التنصّت على الاتصالات في ظروف طارئة: التعديل الرابع والتشريع الفدرالي ووزارة العدل في الولايات المتحدة»، مجلة جورجيا القانونية، المجلد ٢٢، العدد ١ (خريف العام ١٩٨٧): ٦٥ -٦٩.

هذه المسائل تُثير مشاكل محتملة، مثل كيفية تعريف الإرهاب وإذا كان هذا التعريف يجب أن يمتدّ ليشمل أيضاً المواطنين، بالإضافة إلى أن تعريفاً غير دقيق قد يسمح للمجرمين العاديين بأن يُطوّقوا من قبل قوانين الإرهاب. إنّ هذه المسائل تذهب إلى أبعد من تقنيات الاتصالات والقوانين المرتبطة بها - محور هذا الفصل - ولا تتم معالجتها هنا، بالرغم من أنّ لها انعكاسات على المسألة قيد بحثنا.

ج - انتقادات أخرى. أنصار الاعتراض الجوّال يقولون إنه بدون القوانين التي ترعى التقنيات الجديدة، فإن السلطات سترى «عملية كاملة تجهض لأن إرهابياً يرمي بهاتفٍ ليأخذ غيره وينتقل إلى مكان آخر.[٧٧] ويقول المنتقدون إن القانون الجديد سيوقِع عدداً من الأبرياء لا علاقة لهم بالتحقيقات. يقول مؤيدو مذهب الحرية المدنية مثل نادين ستروسن يقولون إن القانون الجديد، الذي يرتبط بالاعتراض الجوّال يذهب إلى أبعد من ذلك ويسهِّل التحقيقات المبنيّة على الاتهامات الفردية. وهي تستعمل مثال الإرهابي المتهم الذي يذهب لإرسال بريدٍ إلكتروني من حاسوب في المكتبة العامة. إذا كان الحاسوب مراقباً، فإن مستعمليه الآخرين الذين لا علاقة لهم بالمتّهم سوف يجدون هم أيضاً أن مختبراتهم قد تمّ اعتراضها.[٧٨] وتؤكد الانتقادات نفسها أن إصدار مذكرات عبر البلاد يتم لأن الموظفين المعنيين بتعزيز القوانين «يجدون بعض العمل لأصدقائهم القضاة».[٧٩] ويقول السيناتور هاتش إن هذه الإجراءات وغيرها تؤكد بعض مقاطع القانون الجنائي».[٨٠]

---

(٧٧) النائب العام المساعد تيد أولسن Ted Olsen، على شبكة السي أن أن CNN، برنامج لاري كينغ المباشر Larry King Live، ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١.

(٧٨) نادين ستروسن Nadine Strossen، على شبكة السي أن أن الإخبارية العالمية CNN News International، ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١.

(٧٩) بارت كوسكو Bart Kosko، «خصوصيتك فعل يتلاشى»، مجلة لوس أنجلوس تايمز Los Angeles Times، ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١، ص M5.

(٨٠) مذكور في أدام كلايمر Adam Clymer، «إصدار مذكرة محاربة الإرهاب، الولايات المتحدة توسّع نطاق قواها»، مجلة نيويورك تايمز New York Times، ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، ص A1.

هنا تجدر الإشارة إلى أن الجمعية الأميركية للحريات المدنية لا تعفي القوانين من انتقاداتها للإجراءات الجديدة المعتمدة، وحين سُئلت إذا كانت على الأقل تعترف بأن السماح للسلطات العامة بمراقبة التلفونات جميعها التي يستعملها شخص واحد هو أمر معقول، أجابت بأنها ليست منزعجة من التغييرات الحاصلة في القوانين التي نناقشها هنا بقدْر ما تزعجها بعض الإجراءات الأخرى.(٨١) ذهب آلان ديرشوفيتز، المدافع عن الحريات العامة منذ زمن بعيد، إلى أبعد من ذلك حين قال إن الاعتراض الجوّال «فكرة جيدة جداً».(٨٢)

تنتقد الجمعية الأميركية للحريات المدنية التغييرات الحاصلة في قانون مراقبة الاستخبارات الفدرالية التي تتهمه بأنه «يتجنّب الإجراءات الجزائية العادية التي تحمي الخصوصية وتأخذ الحسابات من خارج القانون».(٨٣) يخشى مؤيدو مذهب الحرية من توسيع قانون الباتريوت الأميركي لنطاق قانون مراقبة الاستخبارات الفدرالية الذي يعطي حمايات أقل من التي تُعطى للقضايات الجزائية، كما تظهر النقاشات حول الاعتراض التام في ظل قانون مراقبة الاستخبارات الفدرالية. (آراء مؤيدي مذهب الحرية المدنية بشأن أوامر القلم والإيقاع بالنسبة للبريد الإلكتروني ستتم مناقشتها في القسم التالي).

سأرجئ تقييمي لقانونية الإجراءات الجديدة بشأن التقنيات التحريرية وآثارها على التوازن بين الحقوق الفردية وبين السلامة العامة والصحة إلى ما بعد مناقشة التقنيات الثلاث التالية والقوانين المرتبطة بها. والآن، قد يساعدنا أن نذكر أن هذا الفصل لا يُعنى بدستورية قانون مراقبة الاستخبارات الفدرالية أو قانون الباتريوت الأميركي،

---

(٨١) ستروسن Strossen، «ملاحظات في حوار الجماعات حول الخصوصية مقابل السلامة العامة».

(٨٢) آلان ديرشويتز Alan Dershowitz على شبكة السي أن أن الإخبارية العالمية CNN News International، ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١.

(٨٣) «قرار الولايات المتحدة الوطني يحفّز القوى الحكومية فيما يقتطع من الشيكات والأرصدة» (اتحاد الحريات المدنية الأميركية، تحليل تشريعي)، متوافر على العنوان التالي: http://www.aclu.org.congress/1110101a.html (الزيارة الأخيرة إلى الموقع بتاريخ ١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢).

لكن يُعنى ببعض عناصر هذه القوانين على الخصوص تلك التي تُعنى بمراقبة الاتصالات. وتجدر الإشارة هنا على الخصوص إلى أن بعض العناصر الأخرى، مثل المحاكم العسكرية وإيقاف المتهمين غير المحدود - قد يختلف عن عناصر قوانين المراقبة المعالجة هنا.

تقنيات الحماية العامة

نولي الاهتمام هنا بتقنيات ثلاث لها مواصفات مختلفة عن تلك التي قمت بدراستها حتى الآن؛ إذ إنها تعزِّز قدرة السلطات العامة وتزيد المخاوف من أنها سوف تقلِّص الحقوق الفردية.

اللاحم

اللاحم هو برنامج كمبيوتر تمَّ اكتشافه من قِبل مكتب الاستخبارات الفدرالية في يوليو ٢٠٠٠ ويستعمل لملاحقة وضبط المخابرات الإلكترونية، لضبط بريدٍ مرسل من قِبل متهم أو لملاحقة رسائل مرسلة من أو إلى حسابه، فإن السلطات العامة يجب أن تبحث في فيض من ملايين الرسائل تضم إلى جانب رسائل المتهم رسائل الكثير من مستخدمي البريد الإلكتروني. بعض موزعي خدمات الإنترنت لديهم إمكانية إجراء هذا الفصل بأنفسهم ويرسلون فقط المعلومات المناسبة إلى محققي الدولة بعد الحصول على مذكرة أو أمرٍ من المحكمة بهذا الشأن. وإذا لم يكن الموزع قادراً على القيام بهذه الخدمة، فعندئذٍ يستخدم مكتب الاستخبارات الفدرالي هذا البرنامج للقيام بالفرز.(٨٤)

اللاحم هو برنامج تطبيقي يعمل على نظام تشغيلي يقوم بغربلة جميع الرسائل ويفرزها معتمَداً على «فلتر» يدل البرنامج على المعلومات التي يجب أن يصادرها وتلك التي يجب أن يتركها تمرُّ. في الإمكان وضع الفلتر بأسلوب يسمح بفلترة

---

(٨٤) رسالة من مساعد المدير جون كولينغوود John Collingwood إلى أعضاء الكونغرس (١٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٠)، متوافر على العنوان التالي:
http://www.fbi.gov/congress/congress00/collingwood081600.htm (الزيارة الأخيرة إلى الموقع بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢).

الرسائل من حاسوب محدَّد أو من خساب محدَّد. يُستعمل برنامج اللاحم للعمل بطريقتين مختلفتين: السجل القلمي والاعتراض التام. في طريقة السجل القلمي، هو يضبط فقط معلومات الإرسال (التي تشمل عناوين البريد الإلكتروني العائدة للشخص المرسِل والمرسَل إليه، بينما في النظام التام هو يضبط المضمون الشامل للرسالة الإلكترونية. (٨٥) لقد صُمِّم اللاحم على وجه التخصيص من أجل نسخ وحفظ فقط المعلومات التي يضبطها الفلتر، مانعاً بذلك محققي الدولة من الاطِّلاع على معلومات أو على رسائل لا يشملها أمر المحكمة. (٨٦)

إنَّ لنظام القلم في برنامج اللاحم قيمةً كبيرةً بالنسبة للسلطات العامة حتى حين لا يمكن قراءة الرسائل نفسها، ضمن العدد المتزايد للحالات التي يتم فيها استعمال الشيفرة ذات التقنية العالية، هذا، نظراً لأن السلطات تستفيد من دراسة العناوين. على سبيل المثال، استعمال أوامر القلم والإيقاع لمعرفة إلى مَنْ تبعث مجموعة من الإرهابيين برسائلها. وحين يُستعمل نظام القلم لهذا الغرض، من الأفضل استعمال برنامج اللاحم (الذي لا يأكل الرسائل بالرغم من اسمه) وهو برنامج مخصص لدراسة سير الاتصالات.

ابتداءً من خريف ٢٠٠٠، قال مكتب الاستخبارات الفدرالي إنه استخدم برنامج اللاحم «٢٥ مرة تقريباً في السنتين الماضيتين». (٨٧) يوجد هذا البرنامج في مختبرات

---

(٨٥) معهد الأبحاث في معهد إيلينوي للتكنولوجيا، مراجعة مستقلة لنظام «كارنيفور» - Carnivore التقرير النهائي (٢٠٠٠)، متوافر على العنوان التالي: /http://www.epic.org/privacy/carnivore carniv_final.pdf (الزيارة الأخيرة إلى الموقع بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢)، ص ٣-٤-٤-١-١، ٣-٤-٤-١-٣، ٣-٤-٤-١-٤، ٣-٤-٤-١-٦ (واردة في تقرير معهد الأبحاث في معهد إيلينوي للتكنولوجيا).

(٨٦) تصريح دونالد أم كير Donald M. Kerr، مساعد المدير، وحدة المختبر، مكتب التحقيقات الفدرالي، «مسائل حول التعديل الرابع أثارها برنامج «كارنيفور» الخاص بمكتب التحقيقات الفدرالي: جلسة استماع أمام اللجنة البرلمانية الفرعية حول تشكيل لجنة برلمانية للشؤون القضائية»، الكونغرس رقم ١٠٦، ١ (٢٠٠١).

(٨٧) تصريح دونالد أم كير Donald M. Kerr، مساعد المدير، وحدة المختبر، مكتب التحقيقات الفدرالي، «جدلية نظام «كارنيفور»: المراقبة الإلكترونية والخصوصية في العصر الرقمي: جلسة استماع أمام لجنة مجلس الشيوخ للشؤون القضائية، الكونغرس رقم ١٠٦، ٣ (٢٠٠٠).

المكتب الفدرالي للاستخبارات ولايستخدم إلاّ لتنفيذ أمرٍ محدَّدٍ من المحكمة. بعد الانتهاء من تنفيذ أوامر المحكمة يعود البرنامج إلى المختبر.(٨٨)

نظام كاشف المفاتيح والفانوس السحري

بالرغم من استخدام برنامج اللاحم، يبدو أن المكتب الفدرالي للاستخبارات لا يتمكن من فك لغز شيفرة عدد كبير من الرسائل. من أجل التغلب على هذا العائق، بدأ المكتب الفدرالي باستخدام تقنيتين جديدتين للحصول على كلمة سر متهمٍ ما. في إمكان كلمة السر أن تدخل أو تخرج عملية فك الشيفرة بأربع طرق: مراجعة الموديم، الاستخراج من التخزين، الدخول إلى لوحة المفاتيح أو عبر العمل من داخل آلة الحاسوب.(٨٩) يتضمن نظام كاشف المفاتيح الذي طوره المكتب الفدرالي للاستخبارات عدة عناصر تعمل سوياً للحصول على كلمة سر شخصٍ ما.(٩٠)

حين يكتشف المحققون أن المعلومات التي ضبطوها عبر بحث تم بناءً على أمرٍ من المحكمة مرمَّزة، في إمكانهم الحصول على مذكرة ثانية من المحكمة لاستخدام نظام كاشف المفاتيح.(٩١) في قضية نيكوديمو سكارفو الذي كان متهماً بالابتزاز،

---

(٨٨) تصريح كير، «مسائل حول التعديل الرابع».

(٨٩) شهادة راندال أس مورتش Randall S. Murch الخطيّة بقسم، محكمة المقاطعة في الولايات المتحدة، مقاطعة نيو جيرسي، قضية الولايات المتحدة ضد سكارفو Scarfo (4 تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)، متوافر على العنوان التالي:
http://www.epic.org/crypto/scarfo/murch_aff.pdf (الزيارة الأخيرة إلى الموقع بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١).

(٩٠) المرجع نفسه. يشرح مورتش في شهادته الخطيّة بقسم أنَّ مفتاح التشفير العام يتمثّل في العادة بسلسلة طويلة من بيانات الكمبيوتر التي لا يمكن للمستخدم أن يتذكّرها غيباً. في المقابل، يملك المستخدم عبارة سريّة تسمح له بفكّ تشفير ملفاته. عندما يتمّ إدخال العبارة السرية في خانة الحوار، يقوم البرنامج بفك تشفير المفتاح ثمّ يستخدمه لفك تشفير الملف.

(٩١) «قاضٍ يأمر الحكومة بأن تشرح كيف يعمل نظام «مسجل بيانات المفاتيح»»، مراسل النزعات المتعلقة بصناعة الكمبيوتر والإنترنت 'Computer and Online Industry Litigation Reporter'، ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠١، ص ٣.

اضطر المحققون إلى الكشف عن احتمال تورط سكارفو بجريمة قتل وأن معلومات هامة موجودة على حاسوبه بشكل مرمَّز. وكما في أية مذكرة تصدر عن محكمة، كان على المكتب الفدرالي للاستخبارات أن يحدِّد مكان وجود الحاسوب حيث سيتم وضع نظام حمالة المفاتيح.(٩٢)

بعد وضعه، يستخدم النظام آلةً لضبط ضربة المفتاح، وهو جهاز يسجل الضربات على لوحة المفاتيح كما يتم إدخالها على الحاسوب. إنَّ البرنامج لا يتمكَّن من البحث عن أو تسجيل معلومات ثابتة مخزَّنة على الحاسوب أو حتى ضبط اتصالات إلكترونية مرسلة إلى أو من الحاسوب، (الأمر الذي يتطلب أمر اعتراض من المحكمة، وأنَّ الحصول عليه أصعب من الحصول على مذكرة). وحتى لا يتمكن من التقاط مضمون الاتصالات عن طريق الخطإ، تمّ تصميم هذا البرنامج بطريقة لا تمكِّنه من تسجيل الضرب على لوحة المفاتيح حين يكون الموديم مشغولاً.(٩٣)

ولأن نظام كاشف المفاتيح يجب أن تُصار كيفية العمل به بواسطة اليد وسراً على حاسوب المتهم، الأمر الذي يتضمن الكسر والدخول سراً، فإن الأمر أكثر عدوانيةً من «الأبواب الخلفية» وعهد التنفيذ (الذين ليسوا موجودين بسبب التضارب بين مؤيدي مذهب الحرية وبين المصالح التقنية العالية والمتقدمة).(٩٤) أما الذين كانوا مصدومين بهذه التقنية فيجب أن يأخذوا بعين الاعتبار آثار الشيفرة ذات التقنية

(٩٢) أمر بتفتيش الخدمات التجارية لمقاطعة إسكس، صادر بتاريخ ٨ أيار/ مايو ١٩٩٩، محكمة المقاطعة في الولايات المتحدة، مقاطعة نيو جيرسي، متوافر على العنوان التالي: http://www2.epic.org/scarfo/order_5 _99.pdf (الزيارة الأخيرة إلى الموقع بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١). (وارد في مذكرة سكارفو).

(٩٣) يمكن ضبط المكوّن الذي يسجّل ضربات المفاتيح بغية تقييم كل ضربة مفتاح بشكل مستقلّ قبل تسجيلها. عندما يتمّ إدخال ضربة مفتاح يتحقق نظام مسجل بيانات ضربات المفاتيح KLS من حالة منافذ الاتصال في الكمبيوتر. سيقوم المكوّن بتسجيل ضربة المفتاح فقط إذا كانت منافذ الاتصال كلها غير مفعّلة. راجع شهادة راندال أس مورتش الخطيّة بقسم.

(٩٤) مايكل فرومكن Michael Froomkin، «المجاز هو المفتاح»: التشفير ورقاقة كليبر Clipper Chip والدستور»، المجلة القانونية لجامعة بنسلفانيا، المجلّد ١٤٣، العدد ٧٠٩ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥).

العالية. وكما علّق الصحفي المسوؤل عن الصفحة التكنولوجية في جريدة «البوستون غلوب»: «مؤيدو مذهب الحرية التكنولوجية صرخوا حين حاول الفدراليون منع الوصول إلى برنامج الشيفرة: والآن يجب أن نتعايش مع هذه النتائج. الشرِّيرون لديهم شيفرة، والجيِّدون يجب أن يكون لهم أداة لفك الشيفرة».[٩٥]

منذ وقتٍ ليس ببعيد، كشف المكتب الفدرالي للاستخبارات أنه يحاول أن يطوِّر تقنيةً أقل اجتياحية وعدوانيةً. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، اعترف المكتب الفدرالي بأنه صمَّم لكنه لم يضع قيد التنفيذ بعدُ مقاربةً للتحكم عن بُعد سُمِّيت بالفانوس السحري. هذه التقنية تسمح بوضع برنامج يلتقط الضربات على لوحة المفاتيح دون إنزال أية آلة على الحاسوب.[٩٦] وعلى غرار حمالة المفاتيح، فإن الفانوس السحري لا يفك شيفرة الرسائل الإلكترونية لكنه يمكِّننا من الحصول على كلمة سر المتهم. ولم يتم كشف التفاصيل التي يتم بها هذا الأمر.[٩٧] ويقال إنه يضع نفسه على الكمبيوتر مثل فيروس حصان طروادة. إنه يقدِّم نفسه مثل شيفرة عادية وغير مؤذية ويدخل إلى قلب الحاسوب. على سبيل المثال، إنَّ المكتب الفدرالي للاستخبارات قد صمَّم علبةً تفتح على الشاشة عندما يدخل شخصاً إلى الكمبيوتر تقول لمستخدم الحاسوب: «انقر هنا كي تربح». وحين ينقر المستخدم على العلبة، يدخل الفيروس إلى الكمبيوتر.[٩٨]

تقويم التقنيات الجديدة

تماماً كما وُضعت القوانين قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وبعده للحدِّ من

---

(٩٥) هياواتا براي Hiawatha Bray، «المجمّع العسكري للتكنولوجيا»، مجلة بوسطن غلوب Boston Globe، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، ص CI.

(٩٦) تيد برايديز Ted Bridis، «مكتب التحقيقات الفدرالي يطوّر أدوات جديدة تضمن للحكومة إمكانية التنصّت على رسائل التكنولوجيا المتطورة»، مجلة أسوشياتد برس Associated Press، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ .

(٩٧) بوب بورت Bob Port، «برنامج تجسس تشغيلي يساعد مكتب التحقيقات الفدرالي على فك البريد المشفّر»، مجلة دايلي نيوز Daily News، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ص ٨.

(٩٨) لو دولاينر Lou Doliner، «أدوات جديدة تسمح للسلطات باستهداف أجهزة كمبيوتر المشتبه بهم بدقة»، مجلة نيوز داي Newsday، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ص C08.

القلق الذي أظهرته التقنيات التكنولوجية التحريرية على السلامة العامة، فقد تمّ اتخاذ إجراءاتٍ تحدُّ من استعمال التقنيات الحمائية الجديدة وقلقها على الحقوق الفردية. إنَّ غالبية القيود على اللاحم وحمالة المفاتيح وضعت في الوقت الذي كانت فيه هذه التقنيات طور التصميم وقبل أن توضع قيد الاستعمال. وقد اعتبر الانتقال من حمالة المفاتيح إلى الفانوس السحري بمثابة تطوُّرٍ على مستوى الحقوق، نظراً لأنه لا يتطلب الخلع والدخول خلسةً لوضع الكاشف على حاسوب المتهم في مكتبه أو منزله.

هذا، وقد أثار برنامجَي كاشف المفاتيح واللاحم انتقادات وقلق مناصري الخصوصية ومؤيدي مذهب الحريات العامة، نظراً لأن مكتب الاستخبارات الفدرالي قد أحاط البرنامجين بسرية تامة ورفض الكشف عن كيفية عملهما.

وقامت مجموعات مثل مركز المعلومات حول الخصوصية الإلكترونية (EPIC) ومركز الديموقراطية والتكنولوجيا (CDT) تشير حججاً عديدة مفادها لماذا لا يجب استعمال اللاحم أبداً. تقول هذه المجموعات إنه في حال البريد الإلكتروني يصعب الفصل بين عنوان الرسالة وبين مضمونها؛ لذلك، فإن مكتب الاستخبارات الفدرالي لايمكنه القيام بعملية اعتراض دون الاطّلاع وضبط معلومات أكثر مما تسمح له به مذكرة المحكمة.[٩٩] يخشى مناصرو الخصوصية من أن يفحص برنامج اللاحم «أكثر من عشرات ملايين رسائل الأشخاص الأبرياء إلى جانب رسائل المتهم»، منتهكاً بذلك التعديل الرابع.[١٠٠] وتقول الجمعية الأميركية للحريات المدنية إنَّ بحثاً عبر

(٩٩) تصريح جيري بيرمان Jerry Berman، المدير التنفيذي، مركز الديموقراطية والتكنولوجيا، «جلسة استماع حول حماية الحريات الدستورية من الانتهاك بفعل المساعي لمكافحة الإرهاب أمام اللجنة الفرعية المعنية بالدستور والنظام الفدرالي وحقوق الملكية التابعة للجنة مجلس الشيوخ في اللجنة القضائية»، الكونغرس رقم ١٠٧ (٢٠٠١). (واردة في تصريح بيرمان).

(١٠٠) راجع اتحاد الحريات المدنية الأميركية، «حثّ الكونغرس على منع مكتب التحقيقات الفدرالي من استخدام البرنامج التشغيلي لانتهاك الخصوصية» (٢٠٠٠). متوافر على العنوان التالي: http://www.aclu.org/action/carnivore107.html (الزيارة الأخيرة إلى الموقع بتاريخ ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢). راجع أيضاً آرون كندال Aaron Kendal، «كارنيفور: هل يخرق استشمام الأخبار التعديل الرابع؟» مجلة طوماس أم كولي Thomas M Cooley القانونية، المجلد ١٨، العدد ١٨٠ (الفصل الثالث ٢٠٠١).

اللاحم يشبه دخول عملاء مكتب الاستخبارات الفدرالية إلى مكتب البريد «يشقُّون ويمزِّقون جميع الرسائل الموجودة في أكياس البريد للبحث عن رسائل شخص واحد»، أو أنه يشبه «استماعهم إلى جميع المخابرات الهاتفية والاحتفاظ بالمخابرات التي تحتوي على معلومات مورطة بدلاً من الاستماع إلى خط هاتفي واحد».[١٠١] أكدت افتتاحية يو أس آي توداي أنه «حين يوضع اللاحم في مكانه، يتصرف وكأنه آلة لاستراق الأسلاك على الإنترنت يطّلع على كل مخابرة على الإنترنت تقع ضمن نطاق نفوذه».[١٠٢]

ويجيب المسؤولون في مكتب الاستخبارات الفدرالي بأن برنامج اللاحم إذا تمّ استعماله بشكل جيد، فإنه لا يطّلع إلاّ على الرسائل المناسبة، وأن استعماله يخضع لمراجعة داخلية شاملة ويتطلب الاستعانة بأخصائيين تقنيين وموزعي خدمات الإنترنت، الأمر الذي يحدُّ من سوء استعمال البرنامج من قِبل أحد العملاء. يقول دونالد كير: «ليس لمكتب الاستخبارات الفدرالي المقدرة أو حتى الحق على الذهاب إلى الصيد فقط».[١٠٣]

في مراجعة لبرنامج اللاحم قام بها معهد إيلينوي التكنولوجي، توصل المعهد إلى استنتاج مفاده أنه بالرغم من أن برنامج اللاحم لا يلغي تماماً خطر التقاط معلومات غير مسموح بها، فهو ما زال أفضل من غيره من البرامج الموجودة ويجب الاستمرار باستعماله. إلاّ أن اللجنة التي قامت بالدراسة قالت أيضاً إن الرقابة الداخلية في مكتب الاستخبارات الفدرالي غير كافية لحماية البرنامج من سوء الاستعمال. على سبيل المثال، إنَّ الموظف الذي يطلب البحث يجب عليه أن ينقر علبةً على شاشة الحاسوب ليختار نوع البحث الذي ينوي القيام به؛ وبما أنَّ الحاسوب لا يترك

---

(١٠١) راجع اتحاد الحريات المدنية الأميركية، «حثّ الكونغرس على منع مكتب التحقيقات الفدرالي من استخدام البرنامج التشغيلي لانتهاك الخصوصية».

(١٠٢) «مكتب التحقيقات الفدرالي يتنصّت على البريد الإلكتروني، تحطيم حواجز الخصوصية»، مجلة يو أس آي توداي *USA Today*، ٢٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٠، ص.١٦ A.

(١٠٣) مذكور لدى طوم برايديز Tom Bridis، «هيئة الكونغرس تناقش برنامج كارنيفور فيما يتّجه مكتب التحقيقات الفدرالي إلى تلطيف المخاوف حول الخصوصية»، مجلة وول ستريت *Wall Street Journal*، ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٠، ص A28.

أثراً للاختيار الذي قام به الموظف، فيصعب معرفة إذا كان الموظف قد استعمل البرنامج بالشكل الذي نصّت عليه المحكمة.(١٠٤) وعلّق رئيس اللجنة بقوله: «حتى ولو وصلنا إلى استنتاج أن البرنامج يتصدّع وأنه سيقوم بما طُلب منه تماماً وليس بأي شيء أكثر مما طلب منه، فما زلنا بحاجة إلى أن نثبت أن الاختبارات القانونية والإنسانية والمؤسساتية مناسبة».(١٠٥) سأعود إلى مناقشة هذه النقطة حين أتطرق إلى المسؤولية.

هناك اتجاه إلى إعطاء الحاسوب مواصفات إنسانية والحديث عنه وكأنه «يتنشق ويتطفّل وينتهك الخصوصية وما إلى ذلك. إنّ الحاسوب قد يصل يوماً إلى القيام بهذه الأفعال التي يقوم بها الإنسان، إلاّ أنه حتى الآن لا يرمُق بنظرة غرامية ولا يُحدِّق ولا تثيره صورة امرأة عارية لأنه لا يُبصر: «فدماغه» يتضمن سلسلةً مؤلفةً من صفر أو واحد. بالتالي، فإن مرّت ملايين الرسائل عبر حاسوب يستعمل برنامج اللاحم، لا يُقرأ أيُّ بريدٍ إلاّ إذا تمّ التقاطه من قِبل الفلتر وإرساله إلى المراقب البشري.(١٠٦) إن الحاسوب لا يقرأ الرسائل تماماً مثلما أن الهاتف لا يسمع الرسائل التي تترك في علبة البريد الموجودة في داخله. إنّ المسألة هي ما يفعله الانسان وليس ما تفعله الآلة. صحيح أنه إذا لم تكن هذه الإمكانيات التكنولوجية موجودةً حتى لو كان استعمالها ممنوعاً - وهذه حجة محطِّم الماكينات -(١٠٧) لكانت المشكلة مطروحة بالدرجة الأولى. لكن ما دامت التقنيات الحديثة موجودة في ما

---

(١٠٤) تقرير معهد الأبحاث في معهد إيلينوي للتكنولوجيا، ص ES.5- ES.6, xi, xiv, ix, xiii.

(١٠٥) جون شوارتز John Shwartz، «تكشف المراجعة أنّ نظام التنصّت على الاتصالات السلكية صالح للإنترنت»، مجلة نيويورك تايمز New York Times، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، ص A19.

(١٠٦) معهد الأبحاث في معهد إيلينوي للتكنولوجيا، ص ٣-٤-٤-١.

(١٠٧) كمثال عن موقع محطّم الماكينات المُحدَث، راجع تشيليس غلاندينيغ Chellis Glendinning، «ملاحظات أولية لصياغة بيان رسمي حول محطّم الماكينات المحدث»، مجلة أوتني ريدير Utne Reader (آذار/ مارس - نيسان/ أبريل ١٩٩٠). للاطلاع على نقاش تاريخي حول مذهب تحطيم الماكينات، راجع كيركباتريك سايل Kirkpatrick Sale، ثوّار ضدّ المستقبل (بلدة ريدينغ Reading في ولاية ماساشوستس: أديسون- ويسلي، ١٩٩٥).

يتعلق بالعناصر الجرمية، يصعب اتخاذ أي موقف لصالح هذه التقنيات ومنع الحكومة من اتخاذ إجراءات مضادة ضمن الظروف الحالية.

لقد تمَّ اختبار نظام كاشف المفاتيح في قضية نيكوديمو سكارفو، حيث عمد المكتب الفدرالي للاستخبارات إلى استخدام النظام المذكور أعلاه لفك شيفرة الملفات التي تدين سكارفو في عملية الابتزاز. وقال محامو الدفاع عن سكارفو إن نظام كاشف المفاتيح يسجل الضربات التي تتم على لائحة المفاتيح في الاتصالات الإلكترونية وتُرسل عبر موديم، ولذلك كان من الأفضل أن تتم عبر أمر بالاعتراض التام بدلاً من مذكرة بحث التي من الممكن الحصول عليها بشكل أسهل. بالرغم من أن مكتب الاستخبارات الفدرالي يقول إن نظام كاشف المفاتيح لا يمكنه التسجيل حين يكون موديم قيد التشغيل وهو أيضاً يحمي من استراق المخابرات الإلكترونية، فإن سكارفو ومؤيدي مذهب الخصوصية باتوا يشكون في صحة هذه المزاعم. خلال المحكمة، أبرز سكارفو مستنداً وردت فيه جميع الضربات على لوحة المفاتيح التي تمَّ التقاطها، ولكنه لم يتمكّن من إيجاد أي شيءٍ من الممكن اعتباره جزءاً من مخابرة إلكترونية.[١٠٨]

وقال سكارفو إن المذكرة التي تمَّ استخدامها لتزويد الحاسوب ببرنامج كاشف المفاتيح قد انتهك مبدأ الخصوصية في التعديل الرابع وبالتالي فإنه يمثل بحثاً عاماً، لأنه لم يصف بشكل محدَّد عن ماذا يبحث وماذا قد يلتقط.[١٠٩] المذكرة في هذه الحالة قد سمحت لعملاء مكتب الاستخبارات الفدرالي بـ«وضع وإنزال برنامج أو آلة تسجل المعلومات المُدخلة على حاسوب سكارفو في المكان المستهدف»، الذي تمَّ

(١٠٨) ملاحظات الولايات المتحدة الختامية ردّاً على استدعاء للمدّعى عليه السابق للمحاكمة، قضيّة الولايات المتحدة ضد سكارفو (تموز/ يوليو ٢٠٠١). متوافر على العنوان التالي: http://www2.epic.org/crypto/scarfo/gov_brief.pdf (الزيارة الأخيرة إلى الموقع بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢). (واردة في ملاحظات سكارفو الختامية).

(١٠٩) استدعاء لدحض الأدلة المقدّمة من قبل الحكومة عبر استخدام مسجّل بيانات ضربات المفاتيح، قضية الولايات المتحدة ضد سكارفو (حزيران/ يونيو ٢٠٠١). متوافر على العنوان التالي: http://www2.epic.org/crypto/scarfo/def_supp_mot.pdf (الزيارة الأخيرة إلى الموقع بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢).

وصفه بشكل مفصّل. إنَّ المذكرة نفسها قد سمحت لعملاء المكتب الفدرالي للاستخبارات بالدخول إلى المكان المستهدف وإنزال برنامج كاشف المفاتيح وإعطاء الإذن للمكتب بمصادرة جميع الملفات «تحت أي شكل كانت».[110] قال دافيد سوبيل إن المذكرة قد أُصدِرت للحصول على كلمة سر واحدة ولكن برنامج كاشف المفاتيح قد سجل كل ضربة على لوحة المفاتيح، الأمر الذي يشبه «حصول رجل شرطة على مذكرة تخوّله للدخول إلى منزلك لمصادرة كتاب، وتسمح له في الوقت نفسه بنقل جميع الموجودات».[111] بالرغم من أن المكتب الفدرالي للاستخبارات اطّلع على جميع المعلومات المسجلة للحصول على كلمة السر، فإن مكتب استخبارت اعتبر أنَّ هذا البحث يشبه أيَّ بحثٍ آخر؛ فلو حصلت السلطات العامة على مذكرة تخوّلها لدخول المكتب للبحث عن دفتر حسابات، لاضطرت إلى تفتيش جميع الأدراج والأوراق قبل إيجادها.[112] في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١، حكم القاضي في قضية سكارفو بأن استعمال برنامج كاشف المفاتيح للحصول على كلمة السر تمَّ بطريقة شرعية ولا يشكّل تجرياً ولا مراقبة.[113]

الحساب

الخساب: التوازن الثاني

افتتح المقال بلفت الانتباه إلى الحاجة إلى إحداث التوازن بين الحقوق الفردية وبين السلامة العامة والصحة، بدلاً من ترك واحد منها يتفوّق على الآخر. وحين يميل الميزان كثيراً باتجاه السلامة أو الحقوق، من الأفضل العمل على إعادة

---

(١١٠) مذكرة سكارفو.

(١١١) ريتشارد ويلينغ Richard Willing، «تكنولوجيا مكتب التحقيقات الفدرالي تثير مسائل متعلقة بالخصوصية»، مجلة يو أس آي توداي USA Today، ٣١ تموز/ يوليو ٢٠٠١، ص.A ٣.

(١١٢) ملاحظات سكارفو الختامية، ص ٣٨.

(١١٣) رأي وأمر قضائي في قضية الولايات المتحدة ضد سكارفو، صادر بتاريخ ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١. متوافر على العنوان التالي:
http://lawlibrary.rutgers.edu/fed/html/scarfo2.html-1.html (الزيارة الأخيرة إلى الموقع بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢).

التوازن. هنا يبرز السؤال حول تأثير التقنيات الجديدة على التوازن. هناك بعض الشك في أن التقنيات التحريرية الجديدة قد عاقت إلى حدٍّ كبيرٍ عمل السلطات العامة في مجال المراقبة الإلكترونية، وأن التقنيات الحمائية الجديدة قد تجاوزت هذه الصعوبات إلى حدٍّ ما. كما يمكننا القول إن القوانين الجديدة لم تسعَ إلى تطبيق القوانين القديمة على التقنيات الجديدة. أخيراً، فإن الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر قد غيّر نقطة (أو منطقة) التوازن مجدِّداً التهديدات بشأن السلامة العامة والصحة، الأمر الذي يترك السؤال مفتوحاً حول ما إذا ما كانت الإجراءات الجديدة، سواءٌ كانت تكنولوجية أو قانونية، تُعزِّز السلامة العامة أو تتدخل بشكل مفرط في الحقوق الفردية.

بعد هذه التساؤلات، يظهر أيضاً السؤال إذا كانت الحكومة أم لا في منطقة التوازن. وقد تخبطت المحاكم لعقود طويلة من هذا السؤال، ويتخذ الأمر كتباً قانونية كبيرة كي تبدأ العدالة تأخذ مجراها. لقد خصَّصتُ بعض الوقت لهذا الموضوع في مكانٍ آخر.[١١٤] باختصار، لقد توصلت إلى النتيجة أن مسار قوانين الأمة يجب ألاّ يُمسُّ أو يُصحح إلاّ إذا وُجِد سببٌ يحتِّم ذلك (مفهوم يشبه كثيراً «الخطر الواضح والأكيد»)، أو إذا تعذَّر إيجاد حل غير قانون واختياري، أو حتى إذا تمكن المرء من جعل التدخل قليلاً والربح (في ما يتعلق بالسلامة أو بالحقوق) كثيراً. المزيد من التفصيل يشير إلى ما قد يجده الشخص العاقل مقبولاً، آخذاً بعين الاعتبار أن الدستور هو وثيقة حيَّة تغيَّرت وتعدَّل تفسيرها على مرِّ الزمن.

في الإمكان تطبيق هذه المعايير على المسائل التي نناقشها هنا. على سبيل المثال، في المرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، يبدو واضحاً أنه يجب إعطاء الحكومة صلاحيات أكبر لحل شيفرة الرسائل الإلكترونية، وذلك لأنَّ: الإرهاب يشكِّل تهديداً كبيراً، الأساليب الاختيارية لمكافحة الرسائل الإرهابية المرمَّزة ليست كافية حسب الظواهر، والسماح للحكومة بحل شيفرة رسالة إلكترونية لا يشكِّل تدخلاً أكثر من مراقبة هاتف ويمكن أن يُسمح به في الظروف نفسها. كما

(١١٤) إتزيوني Etzioni، **روح الجماعة**، الفصل ٦؛ **القاعدة الذهبية الجديدة**، الفصلان ١ و٢.

يجب أيضاً إعادة النظر في استراق الأسلاك الجوّالة. (للتذكير، إجراءات جديدة من أجل السلامة العامة قد تمّ إدخالها لا تمت بصلة للمراقبة الإلكترونية لكنها قد تتناسب مع المعايير المطلوبة، إلاّ أنها ليست موضوع نقاشنا هنا).[115]

للتمكّن من الحكم حول ما إذا كانت إجراءات جديدة مطلوبة أم لا لتعزيز نفوذ السلطات العامة، أقترح دراسة نوع ثانٍ من الحاجات المتوازنة في المسائل التي بين أيدينا، والتي قد تصبح حاسمة إذ تمت مقارنتها بالشكل الأول الذي قمنا بمناقشته سابقاً. هذا لا يعني أن الحكومة يجب أن لا تمنح سلطات جديدة، ولكن يجب أن تحاسب الحكومة في استخدامها لهذه السلطات. من وجهة النظر هذه، لا تكمن المسألة الأساسية فيما إذا كان يجب منح بعض النفوذ للسلطات العامة - ومنها على سبيل المثال القدرة على فك شيفرة الرسائل الالكترونية - بل في معرفة إذا كان هذا النفوذ يُستخدم بشكل شرعي وإذا كانت الآليات قد وُضِعت لضمان استخدامها بشكل صحيح. الأمر هنا يشبه أن يهمل الانسان السؤال عما إذا كان هناك الكثير من المال في سرداب في سبيل السؤال حول قوة توظيفه؟ (قد يقول أحدنا، إنه في الواقع سؤال واحد، لأنه إذا كان هذا المبلغ «كبيراً» فهو يعتمد على التوظيف. وقد يقول البعض إنه كيفما يكن التوظيف، لا يجب وضع الكثير من المال في مصرف واحد، أو في صندوق معاوني واحد. . . وتنطبق الحجة نفسها على بنوك المعلومات العائدة للحكومة. إلا أن مؤيدي الحريات المدنية يعترضون على قاعدة البيانات الوطنية المركّزة).

وبالرغم من أن هذين الشكلين للتوازن لهما أوجه للتشابه وأوجه للتباعد، إلا أنهما في الواقع مختلفان. بالتالي، إذا قلنا، كما يقول مؤيدو مذهب حرية الفضاء الالكتروني، أنه يجب أن لا تتمكن الحكومة من فك شيفرة الرسائل المرمّزة ويجب أن لا يسمح للحكومة أن تطلب من الموزع معلومات عن بريد الكتروني مرسل من

(١١٥) نشرت مجلة ذا إيكونوميست The Economist أنّ مذكرة مكافحة الإرهاب الصادرة عن وزير الشؤون الداخلية في المملكة المتحدة دايفيد بلانكيت David Blunkett بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١ تتضمّن تدبيراً احتياطياً يمنح السلطات العامة صلاحية إجبار المتظاهرين على خلع الأقنعة التنكرية (ذا إيكونوميست The Economist، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، ص ٥٤).

حساب أو مستقبل على حساب شخص مشتبه به، فهذا يختلف عن القبول بأن هكذا سلطات مبرّرة طالما أنها محدّدة بشكل جيد وأن استخدامها مراقب بشكل جيد أيضاً.

إن التوازن الذي نهدف إليه هنا ليس بين المصلحة العامة والحقوق، بل بين المراقَب والمراقِب. المحاسبة الضعيفة تفتح المجال أمام تجاوزات الحكومة وسوء استخدام السلطة، أما المراقبة القاسية جداً فهي تؤدي الى خوف الموظفين من اتخاذ أي إجراء.

هكذا يظهر لنا أنه في العقود التي سبقت لجنة شورش في عهد الرئيس هوفر، لم يكن المكتب الفدرالي للاستخبارات يُحاسَب بشكل كافٍ. وقد ضيّقت قوانين هذه اللجنة على المكتب الفدرالي للاستخبارات وحدّت صلاحيات المكتب كثيراً في مجال مراقبة المخابرات وذلك حتى الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. أما الموظفون، الذين كانوا يخضعون العقوبات والأذى الذي قد تتعرض له سيرتهم المهنية كانوا يترددون كثيراً في القيام بأي عمل.

فلنحاول التوسّع قليلاً: يبدو من الصعب تأكيد القول أنه يجب أن لا تتمكّن الحكومة من فك شيفرة أية رسالة أو أن لا تتمكن من الحصول على إذن لذلك. بعد العملية الأولى التي استهدفت مركز التجارة العالمي في ١٩٩٣، قام أحد العقول المدبّرة للعملية باستخدام الشيفرة لحماية الملفات على حاسوبه الخاص، وهو كان يخطط لتفجير طائرات تجارية.[١١٦] (هذا وقد وُجِدت ملفات مشفّرة على حاسوب كان يستخدمه أحد أنصار أسامة بن لادن في العاصمة الأفغانية).[١١٧] قد يقول البعض إن السلطات العامة يجب ألا تتمكن من فك شيفرة مثل هذه الملفات، حتى

(١١٦) تصريح لويس جاي فري Louis J. Freeh، مدير، مكتب التحقيقات الفدرالي، أمام اللجنة البرلمانية للاستملاك، اللجنة الفرعية للشؤون التجارية والعدلية والخارجية والقضائية والوكالات المرتبطة بها، الكونغرس رقم ١٠٥ (١٩٩٨). متوافر على العنوان التالي: http://www.fbi.gov/ congress/congress98/hac35.htm (الزيارة الأخيرة إلى الموقع بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢).

(١١٧) ألان كوليزون Alan Cullison وأندرو هيغنز Andrew Higgins، «كيف استكشف عميل القاعدة مواقع هجومية في إسرائيل ومصر»، مجلة وول ستريت Wall Street Journal، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، ص ١.

بعد الاستحصال على قرار من المحكمة مبني على إمكانية أن تتضمن هذه الملفات معلومات هامة.

وتصبح المسألة هنا: ما هي الحدود التي يجب أن توضع وعلى أية رسائل، ومن سيتأكد أن هذه الحدود ستُحترَم، وبأية وسائل. وعلى نحو مشابه، فيما يتعلق بالاعتراض الجوال، القضية ليست في أن تحصل الحكومة على إذن من المحكمة لكل أداة يستخدمها المشتبه به. ولكن ما هي الوسائل التي يجب استخدامها لضمان أن لا تحصل الحكومة على معلومات حول أشخاص آخرين يستخدمون الحاسوب نفسه أو أدوات الاتصالات نفسها. فالمسألة الأساسية هنا ليست ما إذا كانت الاتصالات في الفضاء الالكتروني يجب أن تُعفى من التدقيق العام الذي كانت قد خضعت له تاريخياً الاتصالات الهاتفية والبريدية (كما تمنى مثاليو الفضاء الإلكتروني)،[118] بل إذا كانت هناك وسائل مراقبة تحمينا من مثل هذه الانتهاكات.

الخطوة التالية في تقييم ما إذا كانت السياسة الأميركية، فيما يتعلق بمراقبة الاتصالات هي حالياً شديدة الاهتمام بالسلامة العامة أم أنها ليست على استعداد لأخذ الاحتياطات اللازمة بسبب اهتمامها الشديد بالحقوق. بالتالي أن تحدد الى أي مدى كانت المحاسبة في السلطات الجديدة ممنوعة كردّ على التكنولوجيا الجديدة المتاحة وكردّ فعل على أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر.

مستويات المحاسبة

١ . القيود الواردة في القانون

دُوِّنت القيود المفروضة على استعمال السلطات الجديدة في القوانين التي تحكم هذه السلطات، أما القيود على التقنيات الوقائية فهي توجد غالباً في التقنيات نفسها. إنَّ الاعتراض النقال، أو بالأحرى إنَّ أيَّ أمرٍ بالاعتراض لا يُعطى بدون قيود. وقد فسرت الفقرة الثالثة هذا الطلب بالإقلال كما يلي: «إنَّ أيَّ أمرٍ أو مذكرة يجب أن يتضمن فقرة شرطية مفادها أن التفويض الذي يسمح بالاعتراض لشخصٍ ما يجب أن

(١١٨) ليفي Levy، التشفير: كيف يغلب الثوّار على التشفير الحكومة، الفصل ٧.

ينفَّذ بأسرع وقتٍ ممكن، ويجب أن ينتهي عند الوصول إلى الهدف المنصوص عليه في التفويض، أو في مدة أقصاها ثلاثين يوماً».[(١١٩)]

إنَّ هذه القيود والشروط تهدف إلى الحدّ من قدرة السلطات العامة على جمع واستعمال معلومات لا تمتُّ بصلةٍ لتحقيقاتها.[(١٢٠)] عملياً، هذا يعني أنه لا يسمح لموظفي الدولة والمحققين بتسجيل أحاديث لا علاقة لها بموضوع تحقيقهم. وإذا كان المحققون غير متأكدين مما إذا كان حديثٌ يبدو بريئاً يتعلق بشكل أو بآخرٍ بموضوع تحقيقهم، يُسمح للمحققين بإجراء «استماع اعتباطي»، أي إنهم يستمعون من وقتٍ إلى آخر لبضع دقائق للتأكد ولا يسجّلون إلاّ إذا اقتضت الضرورة ذلك.[(١٢١)]

في قضية سكوت Scott ضد الولايات المتحدة Scott v. United States وجدت المحكمة العليا ضرورة تقييم تطبيق أحد العملاء لمثل هذه الإرشادات وفقاً «لمعيار من الحس المنطقي الموضوعي» بحيث لا يشكل فشل العميل في محاولة تقليص التصدي إلى الحد الأدنى خرقاً للقانون في حال أعاقته الظروف المسيطرة عن تحقيق ذلك.

وإذا ساور المحققين شكٌّ في وجود مؤامرة تشمل عدداً من الأشخاص، ففي إمكانهم الاستماع إلى جميع الاتصالات إلى أن يتأكدوا من مَنْ هو البريء ومَنْ هو المذنب.[(١٢٢)] ويشير النقاد إلى أن واجب الإقلال طوعي ويجب أن نثق بأن المحققين قادرون على القيام بذلك، ملقين الضوء على أهمية مستويات أعلى من المحاسبة، مثل قاعدة الاستثناء.[(١٢٣)]

---

(١١٩) ١٨ قانون الولايات المتحدة ١٥١٨ (٥).

(١٢٠) ١٨ قانون الولايات المتحدة ٢٥١٨ (٥) (المرفق IV، ١٩٨٦).

(١٢١) راجع مثلاً قضية الولايات المتحدة ضد كليركلي Clerkley، F ٥٥٦، الطبعة الثانية ٧٠٩، ٧١٩، (المحكمة الطوّافة الرابعة، ١٩٧٧)؛ قضية الولايات المتحدة ضد كوستيللو Costello، F ٦١٠، المرفق ١٠٥٤، ١٤٧٧ (المقاطعة الشمالية ٣، ١٩٨٥)؛ قضية الولايات المتحدة ضد كليمنتي Clemente، F ٤٨٢ المرفق ١٠٢، ١٠٨- ١١٠ (مقاطعة نيويورك الجنوبية، ١٩٧٩).

(١٢٢) قضية سكوت Scott ضد الولايات المتحدة، ٤٣٦ دوائر المحكمة العليا في الولايات المتحدة ١٢٨ (١٩٧٨)، ص ١٣٧ - ١٣٩، ١٤٢.

(١٢٣) صاحب الفضيلة بوب بار Bob Barr، «عدّة الطاغية: التكنولوجيا والخصوصية في أميركا»، مجلة التشريع، المجلد ٢٦، العدد ٧١ (٢٠٠٠).

بالرغم من أن استراق الأسلاك الهاتفية يعتمد على تقدير الإنسان في تطبيق الإقلال، فإن التقنيات الوقائية الجديدة، إذا ما استُعملت بأسلوب صحيح، فإنها تحمل في طياتها هذه النزعة إلى الإقلال. إذا وضع فلتر اللاحم بشكلٍ صحيح، فإنه يُستخدم على أساس الإقلال ولا يلتقط إلاّ ما هو ضروري ومناسب. وبالرغم من أنه قادر على التقاطِ فتسجيل كلّ ما يمرُّ عبره؛ فللتماشي مع قرار المحكمة يجب أن يُبرمج لالتقاط فقط الاتصالات الواردة إلى والصادرة من هاتف محدد. كما ذكرنا من قبل، فإن المعلومات التي لا تعني الفلتر تمر عبره دون أن يعمد البرنامج إلى تسجيلها وبالتالي لا تطّلع عليها السلطات العامة.[١٢٤]

٢. المراقبة ضمن الوكالات التنفيذية

يوجد العديد من آليات المحاسبة ضمن إطار الوكالات الحكومية. الأمر المؤكّد أن عملاء المكتب الفدرالي للاستخبارات يخضعون لعدد من الإرشادات، وأنَّ مهمة المراقبين هي التأكد من أن هذه الإرشادات يتمُّ اتِّباعها بشكل صحيح. إنَّ هؤلاء المراقبين يخضعون بدورهم للمحاسبة من قبل مسؤولين أعلى رتبة. هذا، بالإضافة إلى أن الرقابة الداخلية تتحرك إذا جاوز أحد العملاء الخط الأحمر، كما أن النائب العام يراقب إلى حدٍّ ما ما يقوم به عملاء المكتب الفدرالي للاستخبارات.

على سبيل المثال، كنا ذكرنا من قبل أنَّ التفويض الذي يطلبه المكتب الفدرالي للاستخبارات للقيام بمراقبة إلكترونية تتمُّ الموافقة عليه في إطار قانون مراقبة الاتصالات الإلكترونية قبل إحالته إلى المحكمة الفدرالية للاستخبارات. وفي بعض الحالات، لا يجاوز التفويض حدود المكتب. على سبيل المثال، في التحقيقات التي سبقت الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر والمشتملة على شخص زكريا موسوي، على فَرْض أنه الخاطف العشرون، والذي لم يتمكن من الصعود إلى الطائرة بسبب توقيفه قبل ١١ أيلول/ سبتمبر لأسباب تتعلق بالهجرة، لم يتعدَّ طلب تفتيش حاسوبه

(١٢٤) تقرير معهد الأبحاث في معهد إيلينوي للتكنولوجيا، ص ٣-٤-٤-١-٦، ES5، ٣-٤-٤-١-٣.

الخاص مكتب محامي المكتب الفدرالي للاستخبارات الذي وجد أن الأدلة التي تبرّر هذا الطلب غير كافية.[١٢٥]

٣. المحاكم

حين تكون تقنيات المراقبة موجودةً، وهي التي تسمح بتفحص الرسائل الإلكترونية والتقاط المفاتيح لحلّ شيفرة الرسائل، وحين يكون بالاتفاق أن الحكومة لها إذنُ الوصول إلى هذه التقنيات، يبقى السؤال: تحت أية ظروف يجب السماح للحكومة باستعمال هذه التقنيات؟ وهنا يرتكز النقاش على إصدار مذكرات وأوامر المحاكم.

يؤكد مؤيدو مبادئ الحرية المدنية أن أوامر المحكمة تصدر بحرية تتجاوز الحدّ، دونما تفحُّص مسبق. كما يقولون إنه لا يمكن الوثوق بالعملاء وقدرتهم على الالتزام بواجب الإقلال، لذا فمن الأفضل عدم تزويدهم بأوامر من المحكمة. صرَّح جيري بيرمان بأن أكثر من ١٠٠٠ أمر اعتراض يصدر سنوياً في كل سنة بموجب قانون مراقبة الاتصالات الإلكترونية، وهي نسبة مرتفعة جداً.[١٢٦] في الواقع، إنَّ حوالى ١٠,٠٠٠ أمر بالاعتراض أُعطوا بموجب قانون مراقبة الاتصالات الإلكترونية منذ وجود هذا القانون في ١٩٧٩،[١٢٧] أي أقل من ألف أمر في كل سنة.

يشير مؤيدو مبادئ الحريات المدنية إلى أن المحكمة الفدرالية للاستخبارات والأمن قد رفضت أمراً واحداً بالمراقبة منذ تأسيسها كدليلٍ على أن المتطلبات للحصول على أمرٍ من المحكمة، أقل بكثير من الحصول على أمرٍ بموجب الفقرة الثالثة.[١٢٨] بالرغم من أن الطلبات بشأن أوامر الاعتراض لا ترفض إلاّ نادراً من قبل

---

(١٢٥) دان إيجين Dan Eggen وبروك ماسترز Brook Masters، «الولايات المتحدة تقاضي مشتبهاً به في هجوم ١١ أيلول/سبتمبر»، مجلة واشنطن بوست Washington Post، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ص A01.

(١٢٦) تصريح بيرمان.

(١٢٧) ويليام كارلسون William Carlson، «محكمة الولايات المتحدة المتكتمة قد تعزز النفوذ»، حوليات سان فرانسيسكو San Francisco Chronicle، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، ص A3.

(١٢٨) تصريح بيرمان.

المحكمة الفدرالية للاستخبارات، فإن مناصري السلامة العامة يشيرون إلى أن رفض طلب أمرٍ من قبل المحكمة قد يؤثّر تأثيراً سلبياً في مسيرة وملف عمل العملاء، لذلك يفضل العملاء عدم التعرض لهذا الرفض ولا يُقدمون على هذا الطلب حتى حين يبدو الأمر مبرّراً.[١٢٩]

إضافةً إلى ذلك، إذا وجدت المحكمة أنه لا يوجد سبب كافٍ يبرِّر الحصول على مثل هذا الأمر، فهي تردُّ الطلب مطالبةً بمزيدٍ من المعلومات بدلاً من رفضه مباشرةً، الأمر الذي يعني أنه لا يوجد رفض لمثل هذه الطلبات يُفعل تلقائياً.[١٣٠] كما ذكرنا من قبل، فإنَّ بعض الطلبات لا تجاوز مكتب النائب العام؛ فطلبات بموجب قانون مراقبة الاتصالات الإلكترونية يجب أن تخضع لمعايير محددة وتتضمن بياناً حول الأساليب التي ستعتمد للقيام بهذه المراقبة وبياناً عن إجراءات الحد الأدنى.[١٣١]

بالرغم من أن مؤيدي مبادئ الحرية مقرَّبون من المحاكم أكثر منهم إلى الأقسام الإدارية في الحكومة، فهم يخشون من أن يكون القضاة لا يريدون أو لا يقدرون على ضبط عملاء تطبيق القوانين.[١٣٢] أولاً، فإن القضاة إما أن يكونوا منتخبين أو معيَّنين من قبل رجال السياسة الأمر الذي يجعلهم عُرضةً لتأثير الرأي العام، لا سيما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، هذا، بالإضافة إلى أن القضاة لا يخضعون للمحاسبة خارج نطاق ولايتهم، ولذلك يجب أن يكونوا أقل حذراً في إعطاء مذكرات وأوامر بحث في ولايات غير ولاياتهم، بناءً على قانون الباتريوت

(١٢٩) اتصال خاص مع أورين كير Orin Kerr، واشنطن العاصمة، ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١.

(١٣٠) ملاحظات تونيسينغ Toensing.

(١٣١) ٥٠ قانون الولايات المتحدة ١٨٠٤ (a).

(١٣٢) «تطبيق القانون وليس المحكمة، هو ما سيحدد ماهية «المحتوى» وسيتمّ استخدام أنظمة مثل «كارنيفور» من دون أي رقابة قضائية فعلية»، اتحاد الحريات المدنية الأميركية، «المزيد من اعتراضات اتحاد الحريات المدنية الأميركية لاختيار أحكام متعلقة بالتشريع المقترح لمحاربة الإرهاب» (٢٠٠١). متوافر على العنوان التالي:
http://www.aclu.org/congress/Patriot_Links.html (الزيارة الأخيرة إلى الموقع بتاريخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢).

الأميركي. أما القاضي ميسكيل، في قضية الولايات المتحدة مقابل رودريغيز فقد حذَّر قائلاً:

> قد يكون القضاة حذرين في إعطاء الترخيص لملاحقات تتجاوز الحد ضمن نطاق سلطتهم، أي بمعنى آخر في حديقتهم الخاصة، مفضلين على ذلك بعض المناطق النائية. وقد حدَّد الكونغرس أن الطريقة المثلى لإدارة التراخيص بالملاحقات تضمنت قيوداً على سلطة القضاة في إصدار مثل هذه التراخيص.(١٣٣)

إذا كان هذا الأمر صحيحاً فإنه يُضعف المحاكم في كونها أدوات للمحاسبة في مجال المذكرات على جميع الأراضي الأميركية.

إلى جانب الشروط التي يجب أن توجد بالدرجة الأولى للحصول على مذكرة أو تفويض من المحكمة، فإن المحاكم تتأكد أن المحققين يبقون ضمن إطار السلطات التي تمنح لهم بإلغاء الأدلة على أن هذه المعلومات قد تمَّ جمعها بطريقة غير شرعية. أما قاعدة الاستثناء - أي إن المعلومات التي تمَّ جمعها بأسلوب مخالف للتعديل الرابع فيجب أن تحذف من المحاكمة وليس في المقدور استخدامها لإدانة متهم - فلم تكن في الأصل في الدستور إلاّ أنها استُخدمت للمرة الأولى من قِبل المحكمة العليا في قضية بويد مقابل الولايات المتحدة وتم التأكيد عليها فيما بعد في قضية ويكس مقابل الولايات المتحدة.(١٣٤) غير أنها خُفِّفت بعد ذلك الحين بأساليب عديدة.(١٣٥) حتى اليوم، ما زالت الأدلة التي لم تُجمع بطريقة شرعية غير قابلة

---

(١٣٣) قضية الولايات المتحدة ضد رودريغز Rodriguez، ٩٦٨ F، الطبعة الثانية ١٣٠، ١٣٥ (المحكمة الطوافة الثانية، ١٩٩٢).

(١٣٤) قضية بويد Boyd ضد الولايات المتحدة، ١١٦ دوائر المحكمة العليا في الولايات المتحدة ٦١٦ (١٨٨٦)؛ قضية ويكس Weeks ضد الولايات المتحدة، ٢٣٢ دوائر المحكمة العليا في الولايات المتحدة ٣٨٣ (١٩١٤).

(١٣٥) راجع مثلاً قضية الولايات المتحدة ضد ليون Leon، ٤٦٨ دوائر المحكمة العليا في الولايات المتحدة ٨٩٧ (١٩٨٤)، التي أرست استثناء «حسن النية» للقاعدة الإقصائية؛ قضية نيكس ضدّ ويليامز Nix v. Williams، ٤٦٧ دوائر المحكمة العليا في الولايات المتحدة ٤٣١، ٤٤٤ (١٩٨٤)، التي استحدثت استثناء «الاكتشاف الحتمي» للقاعدة الإقصائية؛ قضية ماساشوستس ضد =

الاستعمال، الأمر الذي لا يخدم فقط المتهم حين تحصل المخالفة، بل يساهم أيضاً في منع الاستقصاء غير الملائم لأن المحققين يعرفون تمام المعرفة أن عدم اتِّباع الإجراءات السليمة قد يؤدي إلى انفلات المجرم.

٤ . الكونغرس

في النظام الأميركي، يشرف الكونغرس على عمل الجناح التنفيذي ووكالاته. وله لهذا الهدف أدوات كثيرة، منها الطلب من رؤساء الوكالات والمسؤولين رفيعي المستوى الاجابة على أسئلة خطيّة، والإدلاء بشهاداتهم أمام لجان الكونغرس وقراءة المستندات؛ كما أنه من الممكن أن يُحدِّد جلسات استماع حيث يستقبل فيها مجتمعيين مدنيين وغيرهم لعرض مشاكلهم، ويعطي الأمر لمكتب المحاسبة العام بإجراء دراسة، وغيرها من الأدوات. . .

إنَّ القيام بدراسة حول درجة ونطاق المحاسبة في الكونغرس في ما يتعلق بالمسائل قيد البحث، إضافة إلى المحاسبة التي تقوم بها الوكالات أنفسها والمحاكم، ليس هدفنا في هذا الفصل. يجب الإشارة هنا إلى أن بعض مؤيدي مبادئ الحرية المدنية يقولون إن غالبية الإجراءات المدوَّنة في قانون الباتريوت الأميركي (ومن بينها تلك التي هي موضوع نقاشنا) قد سُنَّت بسرعة كبيرة دون اللجوء

= شيبارد Sheppard، ٤٦٨ دوائر المحكمة العليا في الولايات المتحدة ٩٨١ (١٩٨٤)، التي دعمت استثناء «حسن النية»؛ قضية الولايات المتحدة ضد كالاندرا Calandra، ٤١٤ دوائر المحكمة العليا في الولايات المتحدة ٣٣٨، ٣٤٨ (١٩٧٤)، التي أرست واقع أنّ القاعدة الإقصائية لا تنفي استخدام أي دليل تم الحصول عليه بصورة غير قانونية. لمزيد من المناقشات، راجع ليسلي - آن مارشال Leslie- Ann Marshall وشلباي ويب جونيور .Shelby Webb Jr، «القانون الدستوري- تقبّل محكمة بيرغر للتداخل المصمم على نحو محظور مع الحق بمساعدة مجلس المرعي بموجب التعديل السادس- اعتماد استثناء «الاكتشاف الحتمي» للقاعدة الإقصائية: قضيّة نيكس ضد ويليامز»، رقم ١، مجلة جامعة هوارد Howard القانونية، المجلد ٢٨، العدد ٩٤٥ (١٩٨٥)؛ كريستوفر آي هاركينز Christopher A. Harkins، «استثناء التشكيك في شهادة دفاع بينوكيو للقاعدة الإقصائية: محاربة حق المدعى عليه باستخدام الشهادة الكاذبة التي يدلي بها شهود الدفاع مع تمتّعه بالحصانة»، مجلة جامعة إيلينوي القانونية، العدد ٣٧٥ (١٩٩٠): ٣٨٤ - ٤١١.

إلى جلسات الاستماع والمناقشات المعهودة.(١٣٦) وأشار مناصرو السلطات العامة إلى أنه بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر اعتقد الجميع أن هجمات أخرى هي قيد التحضير، الأمر الذي اقتضى العجلة في سنّ القوانين.(١٣٧) هذا، بالإضافة إلى أن جلسات استماع ومراجعات أُخرى حول هذه المواضيع، ومنها اللاحم، قد أجريت قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر.(١٣٨)

---

(١٣٦) «إن المسار الذي انبثقت عنه هذه المذكرة معيب للغاية. بعد تجاهل الصيغة النهائية للمذكرة التشريعية التي تقدّمت بها اللجنة القضائية، التقى بعض أعضاء مجلس الشيوخ وفرق عملهم سرّاً بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ لصياغة مذكرة. قُدِّم التشريع الخاص بمحاربة الإرهاب إلى مجمل أعضاء مجلس الشيوخ على نحو يفرض عليهم إما القبول به كما هو وإما رفضه من دون أي فرصة لتعديله أو مراجعته. ولم تجتمع أي لجنة تشاورية لتسوية الفوارق بين نسخة المذكرة الصادرة عن مجلس الشيوخ وتلك الصادرة عن البرلمان. نشعر بالإرباك إذ نجد أنّ مجلس الشيوخ سيكون مجبراً مرة أخرى على التصويت على تشريع لم تتسنّ له فرصة قراءته. فمكاتب مجلس الشيوخ مقفلة ولا يمكن للموظفين الوصول حتى إلى مستنداتهم لتحضيرك لمثل هذا الاقتراع الهام. يتمّ نبذ الأمر النظامي، وهي إهانة للإجراءات التشريعية الضرورية لحماية الدستور ووثيقة الحقوق في وقت أصبحت فيه حقوق العديد من الأميركيين عرضة للخطر». رسالة من لورا مورفي Laura Murphy، مديرة، اتحاد الحريات المدنية الأميركية، من مكتب واشنطن إلى مجلس الشيوخ، «الحثّ على رفض النسخة النهائية من قرار الولايات المتحدة الأميركية الوطني»، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. متوافر على العنوان التالي: http://www.aclu.org/congress/1102301k.html (الزيارة الأخيرة إلى الموقع بتاريخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢).

(١٣٧) قال السيناتور أورين هاتش Orin Hatch أمام الكونغرس: «لن نعرف يوماً ما إذا كانت هذه الأدوات لتحمي أميركا من الهجوم، إنما كما قال النائب العام، من المؤكد أننا ما كنا لنستطيع وقف الأعمال الآثمة في خلال الشهر الماضي لولا هذه الأدوات. وأنا شخصياً أعتقد بأننا كنّا لنتمكّن من إلقاء القبض على أولئك الإرهابيين- ونحن نحاول ذلك منذ سنوات عدة- لو أنّ هذه الأدوات كانت سارية المفعول بموجب القانون. فإذا كانت هذه الأدوات ستساعدنا اليوم على تعقّب المعتدين- إذا كانت ستساعدنا في ملاحقتنا المستمرّة للإرهابيين- لا ينبغي بالتالي أن نتردد في سن قانون يرعى هذه الإجراءات. وبإذن الله سيعزز التشريع الذي نصدره اليوم قدرتنا على حماية الشعب الأميركي من أي انتهاك كالذي أصابنا في ١١ أيلول/سبتمبر»، سجلات الكونغرس S11015 (2001).

(١٣٨) عقدت اللجنة البرلمانية للشؤون البرلمانية جلسة استماع حول مسائل متعلقة بالتعديل الرابع أثارها برنامج «كارنيفور» الخاص بمكتب التحقيقات الفدرالي بتاريخ ٢٤ تموز/يوليو ٢٠٠٠. تتوافر الشهادات على العنوان التالي:

٥. الشعب

إنَّ المركز الأساسي للمراقبة يبقى الشعب والمواطنون. وتأخذ الصحافة الحرة على عاتقها مهمة إعلام المواطنين وتحذيرهم وتوعيتهم بحاجاتهم، يساعدها في ذلك المجموعات المؤيدة لمبادئ الحرية المدنية. وتقول هذه المجموعات إنه من الضروري إعلام المواطنين حول كيفية عمل التقنيات الوقائية، بينما تدّعي السلطات العامة أن الإفشاء بهذه المعلومات قد يعلّم الإرهابيين والمجرمين طريقة التغلب على هذه التقنيات مما يجعلها دون جدوى؛ فمنذ أن خرج برنامج اللاحم إلى العلانيّة، حاول كثيرون الاستعلام عنه وعن كيفية عمله. أرسلت الجمعية الأميركية للحريات المدنية بطلب لمعرفة ماهية هذا البرنامج وكيفية عمله.[١٣٩] حاول مركز المعلومات حول الخصوصية الإلكترونية، وهو مجموعة من مناصري الخصوصية، أيضاً المطالبة بجميع المستندات المتعلقة ببرنامج اللاحم؛[١٤٠] كذلك فإن العديد من موزعي خدمات الإنترنت الذين طُلب منهم وضعه على بعض الآلات طلبوا التأكد من أن الرقابة لن تسمح لموظفي الدولة والمحققين من التقاط معلومات أكثر من تلك التي

= http://www.house.gov/judiciary/con07241.htm (الزيارة الأخيرة إلى الموقع بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢). عقدت لجنة مجلس الشيوخ للشؤون القضائية بتاريخ ٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ جلسة استماع حول برنامج «كارنيفور». تتوافر الشهادات على العنوان التالي:
http://www.senate.gov/~judiciary/w196200f.htm (الزيارة الأخيرة إلى الموقع بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢).

(١٣٩) بيان صحفي، اتحاد الحريات المدنية الأميركية، «بأسلوب تكتيكي فريد يسعى اتحاد الحريات المدنية الأمريكية إلى الحصول على تشفير كمبيوتر مكتب التحقيقات الفدرالي حول برنامج كارنيفور وغيره من برامج التطفل الإلكتروني»، ١٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٠. متوافر على العنوان التالي:
http://www.aclu.org/news/2000/n071400a.html (الزيارة الأخيرة إلى الموقع بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢).

(١٤٠) بيان صحافي، المركز الإلكتروني للمعلومات حول الخصوصية EPIC، «دعوى قضائية تطالب بإطلاق فوري لوثائق برنامج كارنيفور الخاص بمكتب التحقيقات الفدرالي»، ٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٠. متوافر على العنوان التالي:
http://www.epic.org/privacy/carnivore/8_02_release.html (الزيارة الأخيرة إلى الموقع بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢).

تنص عليها المذكرة الصادرة من المحكمة.(١٤١)

في قضية سكارفو، انضم القاضي إلى مجموعات الحريات المدنية من أجل مطالبة المكتب الفدرالي للاستخبارات بمعلومات برنامج كاشف المفاتيح، مدعياً أنه لا يمكنه الحكم على شرعية عمل البرنامج دون معرفة كيفية عمله، ومؤكِّداً أنه سيطّلع على هذه المعلومات سراً دون إعلام أحد بها.(١٤٢) إن هذا الحل لم يُرضِ مؤيدي مبادئ الحرية المدنية ولا المكتب الفدرالي للاستخبارات على حدٍّ سواء. قال دافيد سوبيل من مركز المعلومات حول الخصوصية الإلكترونية إن المسألة أثارت أسئلةً أساسيةً حول المحاسبة. أما اقتراح استعمال أساليب حديثة للتحقيق ذات تقنية عالية يجب أن يؤدي بنا إلى الإقلاع عن تقاليدنا المعهودة باستعمال الدعاوى القضائية المفتوحة مقلق للغاية».(١٤٣) صرَّح دونالد كير، المدير المساعد لمختبر المكتب الفدرالي للاستخبارات بأن الكشف عن بعض المعلومات عن برنامج كاشف المفاتيح قد «يهدِّد استعمال هذه التقنية... ويُعرِّض سلامة العاملين على هذا البرنامج للخطر».(١٤٤)

وتبقى السرية أحد أسباب الاحتجاج الأساسي على استعمال تقنية الاعتراض الجوّال ضمن إطار قانون مراقبة الاستخبارات الفدرالية. لقد وضع هذا القانون في منتصف السبعينيات بعد أن علم الشعب بنشاطات الرئيس نيكسون واكتشف أن وكالة

---

(١٤١) نيك وينغفيلد Nick Wingfield ودون كلارك Don Clark، «شركة الإنترنت تشجب خطة مكتب التحقيقات الفدرالي للتنصّت السلكي على البريد الإلكتروني»، مجلة وول ستريت The Wall Street Journal، ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٠، ص B11A.

(١٤٢) رأي وأمر قضائي للمطالبة بتقديم تقرير «يوضح بالتفصيل كيف يعمل جهاز تسجيل بيانات المفاتيح»، محكمة المقاطعة في الولايات المتحدة، مقاطعة نيو جيرسي، قضية الولايات المتحدة ضد سكارفو (آب/أغسطس ٢٠٠١). متوافر على العنوان التالي:
http://www2.epic.org/crypto/scarfo/order_8_7_01.pdf (الزيارة الأخيرة إلى الموقع بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢).

(١٤٣) جون شوارتز John Schwartz «الولايات المتحدة ترفض إفشاء تعقّب أجهزة الكمبيوتر»، مجلة نيويورك تايمز New York Times، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠١، ص CI.

(١٤٤) كريم Krim، «الأساليب التكتيكية المتطورة تكنولوجياً المعتمدة من قبل مكتب التحقيقات الفدرالي يثير مسائل حول الخصوصية».

الأمن الوطني قد تنصتت لمكالمات هاتفية وصادرت تيليغرافات بطريقة غير شرعية.[١٤٥] وقد تألفت لجنة في الكونغرس للتحقيق، ووجدت هذه اللجنة أن جميع الرؤساء تقريباً قد أعطوا أوامر بمراقبات هاتفية دون اللجوء إلى المحاكم، وغالباً ما يكون ذلك لأسباب سياسية.[١٤٦] جوهرياً، إنَّ وكالات مثل وكالة الاستخبارات المركزية والمكتب الفدرالي للاستخبارات ووكالة الأمن الوطني في إمكانها جمعاء القيام بمراقبات هاتفية دون المرور المسبق بالإجراءات الجنائية العادية. وقامت وزارة العدل بتحقيقها الخاص، والذي نتج عنه دليل جديد وإجراءات جديدة للتحقيقات الاستخباراتية الوطنية والدولية. من أجل تجنُّب سوء الاستعمال في المستقبل، سنَّ الكونغرس قانون مراقبة الاستخبارات الفدرالية عام ١٩٧٨ الذي حدَّد فيه ما يمكن لوكالة الأمن الوطنية (وغيرها من الوكالات) أن تفعله وما لا يمكنها أن تفعله[١٤٧]. وأصرت وكالة الأمن الوطنية أن نشاطاتها - وبخاصة في ما يتعلق بأساليب عملها والتقنيات التي تستعملها- سوف تتأثر سلبياً إذا ما تمَّت مناقشتها في المحكمة علانيَّةً. استجابةً لهذا الطلب، سمح قانون مراقبة الاستخبارات الفدرالية بإنشاء محكمة فدرالية خاصة تكون مناقشاتها سرية.[١٤٨]

باختصار، في الوقت الذي لا يمكن فيه إعلام الشعب حول كيفية عمل التقنيات الوقائية مثل اللاحم نظراً لأن الإفشاء بهذه المعلومات يُبطل عملها، يبقى المواطنون والشعب أجمع وحده القادر على المحاسبة.

خاتمة

لتحديد إذا ما كان إجراء عام شرعي يتطلب أكثر من تحديد إذا ما كان يساهم في

(١٤٥) راجع ١١٤ سجلات الكونغرس ١٤، ٧٥٠ (١٩٦٨).

(١٤٦) التقرير الرسمي للجنة الاختيار في مجلس الشيوخ حول المخابرات، يرأسها السيناتور فرانك تشرتش Frank Church، كما نُشر في يو أس نيوز US News وفي وورلد ريبورت World Report، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥، ص ٦١.

(١٤٧) جيم ماك جي Jim McGee، «نشأة مكتب التحقيقات الفدرالي»، مجلة واشنطن بوست Washington Post، ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٩٧، ص W10.

(١٤٨) ٥٠ قانون الولايات المتحدة ١٨٠٣.

تعزيز السلامة العامة، إذا كان قليل التدخل، وإذا كان يُضعف الحقوق المدنية أو يجعل التعامل مع الحاجات العامة صعباً. إنه يتطلب إعطاء حكم حول إذا ما كان أولئك الذين يستخدمون السلطات الجديدة يحاسبون بما فيه الكفاية من قبل المراقبين والمشرفين - ولاسيما المواطنين. إن بعض السلطات غير ملائمة مهما قال المراقبون.

إنّ السؤال الأساسي هنا يكمن في معرفة إذا ما كان هناك محاسبة كافية. والعلاج، إذا ما وجدت المحاسبة غير كافية أو صارمة أكثر من المطلوب، يكمن في تصويب المحاسبة وعدم رفض الإجراء بشكل تام.

أما من ناحية معرفة إذا ما كانت السلطات المحددة الممنوحة إلى الحكومة في ما يتعلق بالمسائل قيد البحث تُضعف التوازن بين الحقوق وبين السلامة، فالأمر يتوقف على مقدار قوة كل طبقة محاسبة، ومعرفة إذا ما كانت الطبقات العليا تدعم الطبقات الأدنى. صحيح أنه من الممكن أن يكون هناك الكثير من المحاسبة مثل أن يخشى بعض موظفي الدولة من القيام بواجباتهم خوفاً من أن يعاقبهم مدراؤهم أو المحاكم أو الكونغرس، أو خوفاً من الصحافة. لكننا لم نرَ أية دلائل على مثل هذا الأمر منذ الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر.

السؤال الجوهري

المحاسبة هي في واقع الأمر مسألة ثقة. يبدو أن أفلاطون قد أثار هذا السؤال حين قال: «ومن سيحرس الحرّاس».[١٤٩] ويعتقد البعض بأن هذا السؤال قد طرحه الكاتب الهجائي جوفينال منذ حوالى ألفي سنة.[١٥٠] وإذا كنا لا نثق بأفراد الشرطة، ففي الإمكان أن نطلب من رؤسائهم أن يضعوهم تحت رقابة مشدّدة. وإذا كنا لا نثق

(١٤٩) راجع روبرت أو كيوهان Robert O. Keohane، «الحكم في عالم معولم جزئياً»، مجلة العلوم السياسية الأميركية ٩٥/١ (٢٠٠١): ١-١٣.

(١٥٠) راجع مارتن إدموندز Martin Edmonds، مراجعة لبيتر جاي رووي Peter J. Rowe وكريستوفر جاي ويلان Christopher J. Whelan (ناشرون)، التدخل العسكري في المجتمعات الديموقراطية، في مجلة الشؤون الدولية ٦٢/٢ (١٩٨٦): ٢٩٠-٢٩١؛ جيفري سيمبسون Jeffrey Simpson، «ماذا يحدث عندما يحتاج حرّاس المجتمع أنفسهم إلى حرّاس؟»، مجلة غلوب أند مايل Globe and Mail، ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠.

بالشرطة، ففي الإمكان أن نطلب من السلطات المدنية مثل رؤساء البلديات أن يدقّقوا في عمل الشرطة. كما يمكننا أن نطلب من فروع الحكومة الأخرى - ولا سيما المحاكم - أن يقوموا بدور الرقيب. لكن إذا كنا نعتقد أيضاً بأن رؤساء البلديات مرتشون وبأن القضاة لا يمكننا الوثوق بهم فعندئذٍ لن نجد من نرتدُّ إليه إلاّ السلطة الرابعة. لكن وسائل الإعلام أيضاً لا يوثق بها دائماً.(١٥١)

فالسؤال إذاً هو بمن لا يمكننا الوثوق وإلى أيِّ حدٍّ؟ إذا كان في الأصل ليس ثمة سلطة أو ليس ثمة وسيلة إعلامية جديرة بالثقة، وإذا كان النظام «فاسداً»، فالمشكلة أكبر بكثير من معرفة إذا كانت السلطات العامة قد التقطت عدداً من الرسائل أكبر من المسموح به، أو أنها تنصتت لخطوط تلفونية أكثر مما يجب أن تسمعه. وأي شخص يعتقد بما قلناه الآن ينبغي له إما أن يترك البلاد إلى بلدٍ آخر أو المطالبة والقتال من أجل نظام سياسي جديد. بالمقابل، إذا كان فقط عدد قليل من أعضاء الشرطة والإداريين ورؤساء البلديات والسلطات العامة الأخرى فاسداً، فإن الأمر يستلزم أن نتنبّه لهؤلاء الأشخاص ولكن من غير أن نفقد ثقتنا بالنظام السياسي أجمع. من الواجب علينا إذن أن نعمل من أجل تحسين درجات المحاسبة، وإدراك أن توجيه الانتقادات قد يضع تحت المجهر قصصاً قد تبدو مرعبة ولكنها ليست قطعاً من صفات هذا النظام.

بالرغم من أنني لا أستطيع أن أبرِّر قراري في هذا الكتاب إلاّ أنني أتمسّك بموقفي السابق. إذن أقترح أنه من الأفضل أن نتجاهل ادعاء السلطات العامة أننا لا نحتاج إلى تعزيز للمحاسبة، وصراخ مؤيدي مذهب الحرية المدنية الذين يدعون إلى عدم الثقة بأيِّ شخصٍ من ذلك يجب أن ندعّم الإصلاح الذي يعزِّز المحاسبة مَنْ حجب عن السلطات العامة الأدوات التي تحتاج إليها للقيام بواجباتها (وليس المهم هنا أن نعطيها كل ما تطلب) في عالم جعلت التقنيات الحديثة عملها فيه أكثر صعوبةً وحيث ازداد فيه الخوف على السلامة العامة.

(١٥١) سيمور مارتن ليبسيت Seymour Martin Lipset وويليام شنايدر William Schneider، فجوة الثقة: عالم الأعمال والعمال والحكومة في أذهان العامة (بلتيمور، ميريلاند: منشورات جامعة جون هوبكينز، ١٩٨٧).

الفصل الخامس

اختبارات الحمض النووي والحقوق الفرديَّة

مقدِّمة

يعالج هذا الفصل مسائل عديدة ناتجة عن الاستعمال المكثَّف لاختبارات الحمض النووي ولقاعدة البيانات بهدف الدفاع عن السلامة العامة. وتعتمد الدراسة على المنظور الاجتماعي الذي يوازن بين الخير العام والحقوق الفردية بدلاً من الافتراض أن الحقوق تفوق بشكل روتيني الخير العام.

ويتناول الفصل على وجه التحديد الحجج التي استعملها الناقدون الذين يعارضون استعمال اختبارات الحمض النووي وبخاصةٍ حفظ النتائج (أو العيِّنات التي استُخرجت منها هذه النتائج) في قاعدة بيانات بهدف تطبيق القوانين. وجاءت غالبية هذه الانتقادات على لسان مؤيدي مبدأ الحرية المدنية. في الوقت الذي لا يعارض فيه أحدٌ استعمال اختبارات الحمض النووي، يطلب الجميع أن تُحدَّد صلاحيات الدولة في القيام بهذه الاختبارات وحفظ النتائج في بيانات واستعمالها. ويجمع المنتقدون في آرائهم هذه بين عدم الثقة بالحكومة وبين الالتزام القوي بقيمة أن يُترك المرء وحيداً.

أبدأ بالإجابة على الاعتراض أن استعمال اختبارات الحمض النووي سوف تدخلنا في اليوجينيا (أو علم تحسين النسل)، لأن هذا الادعاء مؤذٍ إلى حدٍّ أنه لا يمكن الالتفات إلى الانتقادات الأخرى قبل إبطال هذا الانتقاد.

ثم أحاول تقييم إلى أي مدىً تخدم اختبارات الحمض النووي الخيرَ العام والى

أي مدىً تعتبر هذه الاختبارات انتهاكاً للتعديل الرابع وللخصوصية وتساهم في تطوير وتعزيز دولة الرقابة. وفي الجزء الأخير، أقوم بتحليل مسألة المعلومات التي يجب أن تُحفظ في بنوك الحمض النووي (إذا وُجدت) وإذا كان يجب أن يمنح السجين حقاً جديداً بالخضوع للاختبار.

خطر اليوجينيا

الانتقاد الأقسى الموجّه إلى استعمال اختبارات الحمض النووي يكمن في أنها تؤدي إلى سياسات شبيهة بالنازية يُقتل فيها الأشخاص ويُنبذون بحسب جيناتهم. على سبيل المثال، أكّد باري سينهارد - المدير المساعد في الجمعية الأميركية للحريات المدنية أمام اللجنة الفرعية حول الجريمة في بيت القضاء الأميركي: «تجدر الإشارة إلى أن هناك تاريخاً طويلاً من السلوك السيِّئ من قبل الحكومات المتعاقبة تجاه الأشخاص الذين تعتبر تركيبتهم الجينية غير طبيعية. بحسب المعايير المجتمعية السائدة اليوم».[1] وقد أثار تقرير مجلس الأبحاث الوطنية حول تقنية اختبارات الحمض النووي المسألة نفسها في مرحلة سابقة من تاريخ أميركا: «إن حركة اليوجينيا في هذه البلاد.. أدّت إلى الآلاف من عمليات التطهير غير الاختيارية. . . .»[2]

نتيجة لذلك، يمكننا الملاحظة أن وجود اختبارات الحمض النووي وقاعدة البيانات لم تكن سبباً في نشوء أنظمة دكتاتورية عند بداية استخدام اليوجينيا كما يتبيّن من كون النازيين قد استخدموا مثل هذه السياسات على نحوٍ واسع، وذلك قبل استخدام اختبارات الحمض النووي، بما فيها حكومة الولايات المتحدة الأميركية. ولا يوجد أية إشارات إلى أي ميل دكتاتوري قد برز وأي اهتمام باليوجينيا قد زاد في المجتمعات الديموقراطية التي بدأت باستخدام اختبارات الحمض النووي. لنقل

---

(١) Barry Steinhardt, 'Testimony Before the House Judiciary Committee, Subcommittee on Crime'، ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٠. موجود أيضاً على الموقع:
<http://www.aclu.org/congress/1033200a.html>

(٢) المصدر نفسه.

الأمور بشكلٍ أوضح، لقد تمّ استخدام علم اليوجينيا قبل وجود اختبارات الحمض النووي وليس بعدها.

ومع تطوُّر الإجراءات التكنولوجية البيولوجية وقاعدة البيانات يسهِّل على الحكومات سوء استخدام هذه الأدوات، وينطبق الأمر على العديد من التقنيات العلمية والتكنولوجية الجديدة ومنها عدد من أدوات الاتصالات والمواصلات إذا لم نقل جميعها. ليس من المنطقي تحديد استعمال أداة أو الامتناع عن استعمالها خصوصاً إذا كانت تعود بمنفعة كبيرة وذلك فقط لخوفنا من أن تسيء الحكومة استخدامها. وإلغاء استخدام اختبارات الحمض النووي يشبه إلى حدٍّ بعيد عدم إنشاء القطارات السريعة لأنها قد تستعمل في يومٍ من الأيام لنقل أشخاص إلى مخيمات التعذيب، أو يشبه عدم تطوير الحاسوب لأنَّ البيغ بروثر قد يستفيد من ذلك. وهذا المثال الأخير في مكانه هنا لأن مثل هذه الاعتراضات قد أثيرت في بدايات الحاسوب من قبل المجموعات نفسها التي تعارض اليوم استعمال اختبارات الحمض النووي، مستخدمين لذلك الحجج نفسها (قد يقول البعض إن المنتقدين لا يرفضون كل استعمالات اختبارات الحمض النووي، ولذلك فالتشابه الجزئي لا ينطبق). كلام مقبول. فلنقل مثلاً إنهم يفرضون عدداً كبيراً من القيود على استعمالها لحدٍّ أن ذلك يشبه تحديد سرعة قطار بِـ ١٠ أميال بالساعة الواحدة.

كذلك، فإن حكومة تستخدم اليوجينيا قادرة على سوء المعاملة تجاه شعبها. وهذا ما حصل في الماضي؛ ففي الولايات المتحدة تمّ استخدام اليوجينيا من قبل المجتمع ضِدَّ المرأة والأقليات والمثليين، وكان إلى حدٍّ بعيد دكتاتورياً. أما الحماية الأفضل ضِدَّ سوء استخدام اختبارات الحمض النووي ومنتجات وأدوات ذات منفعة تكمن في العمل من أجل تدعيم المؤسسات والقيم التي تشكِّل المجتمعات الحرَّة وحمايتها بحزم.

يضاف إلى ذلك، أن مؤيدي مبدأ الحرية المدنية يتجاهلون فكرة أن اختبارات الحمض النووي قد تساهم في تفادي الدكتاتورية. وتنشأ الحكومات الدكتاتورية كنتيجة لانهيار النظام الاجتماعي حيث أُهمِلت حاجات الانسان الأساسية ولا سيّما

السلامة العامة. وحين لا يتَّخذ مجتمع ما الخطوات اللازمة لتدعيم النظام الاجتماعي ولتفادي الآفات الاجتماعية الكبرى، يطالب عدد متزايد من المواطنين من السلطات أن تعيد القوانين والنظام حتى ولو اضطرت لهذا الهدف إلى استخدام الأساليب القوية. وإلى جانب الدور الذي تلعبه في تعزيز القانون والنظام، فإن اختبارات الحمض النووي وقاعدة البيانات تلعب دوراً مهماً في تصحيح الانهيار في النظام الاجتماعي الذي قد يؤدي إلى الدكتاتورية.

مقاربتان: الأولى مؤيدة للحرية والثانية مجتمعية

غالباً ما يأخذ مؤيدو مذهب الحرية المدنية موقفاً من قاعدة بيانات الحمض النووي مشابهاً للموقف الذي اتخذوه سابقاً من التقنيات الأخرى المدعِّمة للقانون، يتلخَّص في أن الحقوق الفردية يجب أن يُصار إلى حمايتها بحزم؛ فهم من حيث المبدأ لا يرفضون الشؤون المتعلقة بالخير العام، على الخصوص السلامة العامة بل إنهم يطالبون بأن يصار إلى درس هذه الأمور بدقَّة وتفحُّص. إن إجراءات السلامة العامة يُفترض أن تكون مدنيّة (متَّهمة بسوء المعاملة من قبل الحكومة) حتى يثبت العكس، ومستوى دليل الإثبات المطلوب مرتفع جداً.(٣)

المقاربة المتَّبعة هنا، والتي تعتمد على التفكير المجتمعي التجاوبي،(٤) تعامل الحقوق الفردية والخير العام بأنهما مطلبان شرعيان وتسعى إلى الموازنة بينهما. وحين يكون الأمر ممكناً، كما هو حال اختبارات الحمض النووي، يجب إرضاء المطلبين. وفي حال وجود خلاف بينها، يجب أن يذعن أحدهما للثاني إذا كان التخفيض من واحد يعطي ربحاً كبيراً للآخر. ولا يجب أن يُسمح بذلك إلاَّ إذا تمّ

---

(٣) لمزيدٍ من المعلومات، انظر *Amitai Etzioni, The Limits of Privacy*، (نيويورك، باسيك بوكس، ١٩٩٩).

(٤) أنظر *The Responsive Communitarian Platform: Rights and Responsibilities*، (واشنطن، ثي كتميونيتاريات نتوورك، ١٩٩١ (الشبكة المجتمعية)؛ و *Amitai Etzioni, The New Golden Rule: Community and Morality in a Democratic Society*، (نيويورك، باسيك بوكس، ١٩٩٦، الفصلان ١ و٢).

إنشاء «درجات» لمنع الانحدار على طريق منزلق.[٥]

وفقاً لذلك، تقوم الدراسة بعد ذلك بتقييم مدى الفائدة التي تعيدها اختبارات الحمض النووي على الخير العام، ثم تليها مناقشة مساهمة هذه الاختبارات في حماية الحقوق الفردية، وثم ننتقل إلى تقييم الادعاءات أن هذه الاختبارات تنتهك تلك الحقوق.

الفائدة للخير العام

كما يقول أحد المصادر: «منذ عقد، تعتبر اختبارات الحمض النووي الأداة الأقوى الموجودة لدى الشرطة والنواب العامين الذين يحقّقون في الجرائم الجديدة، وهي تساعدهم على التعرف بدقة على مرتكبي بعض جرائم الاغتصاب والقتل وتحذّر السلطات حين تكون على درب خاطئ».[٦] قال بول فرارا، مدير برنامج بنك معلومات اختبارات الحمض النووي: «إنها تحدث ثورة في طريقة عمل الشرطة».[٧] يقول كريستوفر آسبلن، المدعي العام الفدرالي الذي يعمل مديراً تنفيذياً للجنة الوطنية لاختبارات الحمض النووي التابعة لمعهد العدل الوطني، إن «اختبارات الحمض النووي هي التقدم الأفضل الذي حدث في تقنيات الاستجواب والتحقيق في هذا العصر... إنها واحدة من التقنيات الأكثر دقّة في حوزتنا في الوقت الحالي. إن لها قدرةً كبيرةً ليس فقط على إدانة الجاني بل أيضاً على تبرئة البريء».[٨] ذهب والتر رو، وهو عالم أكاديمي في مجال الشرع والقوانين إلى أبعد من ذلك حين قال إن «اختبارات الحمض النووي قد تكون التقدم الأهم في تاريخ العالم الشرعي».[٩]

---

(٥) لمزيدٍ من المعلومات، انظر Amitai Etzioni, *The Spirit of Community : The Reinvention of American Society*، (نيويورك، تاتشستون، ١٩٩٣)، ص ١٧٧-١٩٠.

(٦) Brooke A.Masters, 'DNA testing in Old Cases is disputed: lack of National Policy Raises Fairness Issue'، واشنطن بوست، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

(٧) ذُكرت في Manuel Roig-Franzia, 'DNA tests help find moving suspects'، واشنطن بوست، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

(٨) ذُكرت في CQ Researcher، عدد خاص عن اختبارات الحمض النووي، ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٩، ص ٢.

(٩) المصدر نفسه.

في الوقت القصير الذي تمَّ فيه استخدام بنك معلومات اختبارات الحمض النووي لأهداف شرعية، ساهمت هذه الاختبارات إلى حدٍّ بعيد في سحب عدد كبير من المجرمين من الشارع. لقد تمَّ إيجاد الحل في عديد من الجرائم القديمة «الباردة» التي استنفدت الكثير من وقت ومن موارد تعزيز القانون. لقد تمَّ التعرف على العديد من مرتكبي الجرائم المتتالية وجرائم الاغتصاب. مع توسيع دائرة الاختبارات وبنوك المعلومات، فإن الفوائد من استعمال اختبارات الحمض النووي ستزداد بشكل كبير.

يبدو أنه لا يوجد أية معلومات حول الأثر المانع لاختبارات الحمض النووي. لكن يبدو مثير للتعجب أنه إذا أُدخل المزيد من المعلومات في بنك معلومات اختبارات الحمض النووي وتمَّ القبض على المزيد من المجرمين، وأنه إذا ترك مجرم شعرةً أو قطرة عرق واحدةً قد يتم التعرف عليه. فهذا الخوف هو الذي يولِّد الأثر المانع؛ إذ إن اختبارات الحمض النووي لا تقود فقط إلى المزيد من القبض على المجرمين بل إنها تقود أيضاً إلى جرائم أقل في هذا العالم الذي يعتبر أفضل عالم.

باختصار، إن الفائدة للسلامة العامة كبيرة جداً.

تقدم الحقوق الفردية

اختبارات الحمض النووي وبنوك المعلومات لا تساعد فقط على زيادة السلامة العامة، بل إنها أيضاً تساعد على حماية الحقوق الفردية. إن أحد أقوى وفي حقيقة الأمر أنبل ادعاءات المجتمعات الحرة أنه من الأفضل أن تترك ألف متهم طليقين في الشارع من أن تضع رجلاً واحداً بريئاً في السجن. هذا خير دليل على مقدار كراهية المجتمعات الحرة سجن إنسان بريء. هذا وحده يبرِّر توسيع دائرة استعمال اختبارات الحمض النووي وبنوك المعلومات؛ فهي قد ساهمت حتى الآن في إخراج العديد من الأبرياء من السجن.

مُضافاً إلى ذلك، إن إمكانية التعرف بسرعة إلى مذنب بين عددٍ من المتهمين عبر استخدام اختبارات الحمض النووي قد قلَّلت إلى حدٍّ بعيدٍ الذل الذي يشعر به المتَّهم وخفَّضت التكاليف التي يتكبَّدها خلال استجوابه من قبل الشرطة.[١٠] يقول

---

(١٠) Kevin Flynn, 'Fighting Crime with Ingenuity' 007 Style ; Police Gadgets Get a Trial =

الدكتور بول فرارا، مدير قسم فيرجينيا للعلوم الشرعية: «إننا نستبعد تلقائياً حوالى ٢٥ إلى ٣٠ بالمئة من المتهمين الذين ركّزت دوائر الشرطة شبهاتها حولهم، وذلك عبر استخدام اختبارات الحمض النووي».[١١] وأدرج هنا هذا المثال الذي بني على قصة واقعية. وقع اغتصاب في مستشفى، وكان لحوالى أحد عشر شخصاً إمكانية الدخول إلى هذه الغرفة خلال الليل. قبل وجود اختبارات الحمض النووي، كانت الشرطة ستستجوب جميع هؤلاء الأشخاص - سائلةً عن مكان وجودهم وقت وقوع الحادثة، وعن تاريخ مخالفاتهم السابقة، ومجريةً مقابلات مع مدرائهم وجيرانهم وأصدقائهم وأفراد عائلاتهم. وإذا لم يتم التعرف على الجاني بسرعة، فقد تطول القضية لسنوات ويبقى الشك مخيِّماً على حياة هؤلاء الأشخاص في العمل بالرغم من أنه يجب التسليم ببراءة الشخص حتى يثبت العكس. هذا التسليم الذي يُعمل به في المحكمة لا ينطبق على محكمة الرأي العام. في عصر اختبارات الحمض النووي السريعة، تطلب الشرطة من كل متهم تزويدها بنموذج عن المني، اللعاب أو الشعر. وبهذا الفحص، تتم تبرئة جميع المتهمين (أو جميعهم سوى واحدٍ) مباشرةً ويتجنب هؤلاء الأشخاص الآثار السلبية لوضعهم طويلاً في قفص الاتهام.

في هذا المثال الافتراضي تماماً تظهر عدة فرضيات: أن يترك الجاني وراءه دليلاً[١٢] (شَعراً أو لعاباً) - أن يوافق المتهمون بملء إرادتهم على تزويد الشرطة بالنماذج المطلوبة، أو أن تعطى الشرطة حق طلب وتجميع هذه النماذج - أن تحصر الشرطة عملها بالمتهمين الحقيقيين (سنتطرّق بالتفصيل إلى هذه النقاط لاحقاً). إلاّ أن هذه الفرضيات ليست غير واقعية.

كما توجد أساليب أخرى تساعد اختبارات الحمض النووي وقاعدة البيانات على

= 'Run in New York'، نيويورك تايمز، ٧ آذار/ مارس ٢٠٠٠.

(١١) مقابلة «الدكتور بول فيرارا، مدير قسم فيرجينيا للعلوم الشرعية يناقش جمع نماذج اختبارات الحمض النووي»، All things Considered، الإذاعة الوطنية، ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٠.

(١٢) لقد برز عدد من التقارير المنفردة أن بعض المغتصبين قد استخدموا الواقي الذكري وتركوا وراءهم بعض المني. انظر: Richard Willing, 'Criminals try to outwit DNA', USA Today، ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٠.

الحفاظ على الحقوق الفردية (بالإضافة إلى السلامة العامة). إن اختبارات الحمض النووي جديرةٌ بالثقة أكثر من الإجراءات التي تستخدمها الشرطة حتى اليوم عند الاشتباه بشخصٍ (أو إدانته). وإذا قارنا استخدام اختبارات الحمض النووي لاكتشاف مرتكب جريمة باللجوء إلى الشهود العيان، وهي وسيلة لا يمكن الاعتماد عليها في المحكمة،(١٣) يرى مباشرةً الميزة المزدوجة لاختبارات الحمض النووي؛ فهذه الاختبارات تعزِّز على مدىً واسع إمكانية تبرئة المتهمين وإدانة المذنب بالرغم من الأدلة السابقة التي كانت قد وضعتهم سابقاً في دائرة الاشتباه.

إن إمكانية الاعتماد على اختبارات الحمض النووي التي تمَّ الاعتراض عليها حين كانت هذه الاختبارات أقل تقدُّماً (وقد ظهرت حول العالم أمثلة تعدُّ على أصابع اليد الواحدة أعطت نتائج خاطئة. ولكن تمَّ تصحيحها مباشرةً بإعادة الاختبار أو عبر دراسة الأدلة الأخرى).(١٤)

في خلال مدة عمله التي لم تتجاوز بعدُ السنوات القليلة، قام مركز المعلومات البريطاني لاختبارات الحمض النووي، وهو المركز الأول حول اختبارات الحمض

(١٣) كتب القاضي برينان رأيه في قضية الولايات مقابل ويد: «إن أهواء الشهود العيان معروفة تماماً، إن سجلات تاريخ القانون الجزائي مليئة بالأخطاء في التعرف». لقد ثبت بالدليل أنه لا يمكن الاعتماد على الشهود العيان والوثوق بشهادتهم. غاري ويلز وأيريك سيلو يلخصان ما وجداه حول شهادة الشهود العيان. «بالرغم من أنه ليس هناك طريقة أخرى لتقييم تردُّد الخطإِ في التعرف في الحالات الحالية، فإن الدراسات العديدة على مرِّ العقود قد أظهرت أن الأخطاء التي حصلت في الأحكام تعود كلها إلى أخطاء في شهادة الشهود العيان» 'Eyewitness Identification: Psychological Research and Legal Policy on Lineups'، (علم النفس، السياسة العامة والقانون ١، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥: ص ٧٦٥). انظر أيضاً تعليقات إدوارد إيموينكلريد، التي سنذكرها لاحقاً. (ص. ٢١٤).

(١٤) خطأٌ واحد في المطابقة حصل في بريطانيا لكنه لم يشمل خطأً في المختبر (Richard Willing, 'Mismatch calls DNA tests into question , Case in Britain was 'to be expected'as databases include many samples' (مجلة يولس آي توداي، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠). وقد حصل خطأٌ في المطابقة بسبب تلوُّث العيِّنة في نيوزيلاند. كما أن بعض الأخطاء حصلت لأن بعض المغتصبين قد ارتدوا الواقي الذكري وحاولوا أن يضعوا مني رجلٍ آخر مكان الجريمة. (انظر Willing, 'Criminals Try to Outwit DNA').

النووي في العالم، بالربط في ١٦٠٠٠ بين المتهمين وبين قائمة بيانات الحمض النووي الذي تمّ العثور عليه في مكان الجريمة. وهذا المركز يقوم اليوم بدراسة ٦٠٠ حالة كل أسبوع.[١٥]

في الولايات المتحدة الأميركية حيث اختبارات الحمض النووي أحدث، فإن برنامج المكتب الفدرالي للاستخبارات المختص باختبارات الحمض النووي (CODIS) قد ساهم في التحقيق بِـ ١١٠٠ حالة في ٢٤ ولاية حتى تاريخ آذار/مارس ٢٠٠٠.[١٦] ولكن يمكن أن تكون المنفعة أكبر؛ إذ إن الكثير من عيّنات الحمض النووي لم يتم تحليلها بعدُ وإدراجها في بنك المعلومات.[١٧] كما أنه يجب أيضاً جمع الحمض النووي من العديد من المجرمين المدانين.

إن اختبارات الحمض النووي قد برّأت عدداً كبيراً من المتهمين. في تقرير صادر عن محكمة العدل في أميركا، ورد ذكر ٢٨ حالة كانت الإدانة فيها خاطئة. يقول في هذا الصدد إدوارد أموينكلريد، أستاذ الحقوق في جامعة يو سي دافيس: «في هذه الحالات الثمانية والعشرين، لولا استخدام اختبارات الحمض النووي كان يجب أن نعتمد على الشهود العيان، وقد ظهر أن شهادتهم لا يمكن الاعتماد عليها». وتابع سائلاً: «هل نحن نحكم على المحاكم أن تعتمد على شهادات غير موثوق بها تدعو إلى التساؤل حول مقدار العدالة التي تقدمها محاكمنا»؟[١٨]

---

(١٥) مكتب العلوم الشرعية، الصفحة الأولى للموقع:
< http:www.forensic.gov/forensic/entry.htm >

(١٦) الدكتور دوايت آدامس، نائب المدير المساعد، قسم التحليل، المكتب الفدرالي للاستخبارات "تقرير عن تحليل العلوم الشرعية بشأن اختبارات الحمض النووي أمام اللجنة الفرعية حول الجريمة في مجلس القضاء". موجود على موقع:
< http: www.fbi.pressrm/congress/congress00/dadams.htm >

(١٧) أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ عيّنة لمجرمين مدانين يصار إلى إدخالها في قاعدة البيانات كوديس وما زالت قيد التحليل. (اللجنة الوطنية حول مستقبل دليل اختبارات الحمض النووي. مستقبل اختبارات الحمض النووي: تنبؤات الدراسة وتطور فريق العمل، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠).

(١٨) «تعليقات إدوارد أيموينكلريد»: مدانٌ من القانون، أفرج عنه العلم: دراسة حالات في الولايات المتحدة الأميركية تمّ فيها استعمال اختبارات الحمض النووي وأثبتت البراءة بعد المحاكمة. (وزارة العدل، ١٩٩٦).

بالرغم من أن سنوات عديدة مرت قبل أن تصبح اختبارات الحمض النووي مقبولةً لدى المحاكم، أصبحت بنوك المعلومات اليوم موجودةً على نطاق واسع في الولايات المتحدة الأميركية، وقد تمّ الإفراج عن عدد من الأشخاص الذين كانوا متهمين خطأً. وقد صرّح باري شيك أمام اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ في ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠: «لقد حصل على الأقل ٧٣ حالة إفراج عن أشخاص متهمين تبيّن عبر استخدام اختبارات الحمض النووي أنهم أبرياء في أميركا الشمالية، ٦٧ في الولايات المتحدة، و٦ في كندا. في ١٦ حالة من هذه الحالات الثلاث والسبعين، لم تؤدِّ اختبارات الحمض النووي فقط إلى الإفراج عن أشخاص متهمين خطأً بل ساهمت أيضاً في التعرف على المجرم الحقيقي». وأضاف قائلاً بحق: «مع توسيع بقعة استعمال اختبارات الحمض النووي والتطورات التكنولوجية الدائمة على صعيد هذه الاختبارات، ازدادت نسبة الإفراج عن متهمين خطأً، وازدادت نسبة القبض على الفاعل الحقيقي».(١٩)

باختصار، يجب الإشارة أولاً إلى أن اختبارات الحمض النووي غالباً ما تستعمل لتعزيز الحقوق الفردية والسلامة العامة؛ فهما في هذا الأمر سَوَاءٌ. إذا كان الانسان يولي أهميةً كبرى لتصحيح الخطإِ الواقع والإفراج عن الأبرياء المسجونين، فينبغي عليه أن يتقبّل ويرحب باستعمال اختبارات الحمض النووي.

الخطر على الحقوق الفردية

بعد أن لمسنا مدى مساهمة اختبارات الحمض النووي وقاعدة البيانات في خدمة الخير العام وحماية الحقوق الفردية، يدور النقاش الآن إلى الادعاء أن اختبارات الحمض النووي تتعدى على هذه الحقوق. يبقى السؤال حول ما إذا كانت هذه الحقوق قد تأذّت كثيراً أو لم تتأذّ.

تثير الانتقادات حول استعمال اختبارات الحمض النووي اعتراضات عديدة. وبالرغم من أن هذه الانتقادات تختلف في ما بينها قليلاً إلاّ أنها جميعاً تستخدم

(١٩) باري شيك، تصريح أمام اللجنة القانونية في مجلس الشيوخ، ١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٠.

الحجج نفسها: إن اختبارات الحمض النووي تنتهك الحقوق الأساسية للإنسان، مثل الحماية الدستورية ضد التقصي والقبض غير المشروعين اللذين يشكلان انتهاكاً للحرية الفردية، والأمر الذي يؤدي إلى نمو مجتمع المراقبة الذي يضعف حق الإنسان في أن يترك وشأنه. وبما أن حتى المنتقدين أنفسهم لا يطالبون بمنع جميع اختبارات الحمض النووي (بخاصة في ما يتعلق بالمجرمين)، وبالرغم من أنهم غالباً يبدون أنهم يطالبون بهذا الأمر،[٢٠] تبقى المسائل المختلف عليها هي نوع الأدلة التي يجب أن تجمع، وممن يجب أن تطلب هذه الأدلة، وماذا يجب أن نفعل بنتائج اختبارات الحمض النووي الموجودة، ومن له الحق بالاطّلاع على هذه النتائج. باختصار، كيف يمكن استعمال اختبارات الحمض النووي وقاعدة البيانات دون التعرض للحقوق الفردية؟

التعديل الرابع

يؤكد التعديل الرابع على الحقوق المجتمعية التي يتضمنها الدستور، لأنه بحسب الظواهر يعترف بالمصلحة العامة. وبمنعه التحري غير المشروع والقبض غير المشروع، فهو يعترف بأنه يوجد أنواع من التحري والقبض مشروعة - وهي تلك التي تحمي المصلحة العامة. (لنجرِ مقارنةً مع نص التعديل الأول الذي يقول: «الكونغرس لا يسنُّ القوانين...»، وهو يعتبر أشمل وأوسع من التعديل الرابع). لكن هذا يترك المجال أكبر أمام الاختلافات في الرأي وأين يقع التوازن، وما هو التحري المعقول أو غير المعقول بشكل عام، وعلى وجه التحديد في المسالة التي بين أيدينا. يؤكّد مناصرو مبدأ الحرية المدنية دائماً أن أي إجراءات جديدة من شأنها تعزيز القوانين (وحتى بعض القديمة) هي إجراءات غير معقولة.

---

(٢٠) انظر Philip Bereano, 'The Impact of DNA-based Indentification systems on Civil Liberties' في كتاب Paul Billings (eds), *DNA trial: Genetic Identification and Criminal Justice*، (نيويورك، مطبعة مختبر سبرينغ هاربر، ١٩٩٢) . بيتر نبوفلد وباري ستاينهارد قاما بتصريحات مماثلة في المؤتمر الصحافي «اختبارات الحمض النووي ونظام القضاء الجزائي». (انظر David Lazer (eds) *Technology of Justice: DNA and the Criminal Justice System*، (مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٠٥).

إن غالبية اختبارات الحمض النووي تعامل بالطريقة نفسها. على سبيل المثال، إن اتحاد الحريات المدنية في نيويورك يعارض استعمال معظم هذه الاختبارات على أساس أنها تنتهك التعديل الرابع.[٢١] يعدِّد دوروثي نيلكين ولوري أندروز الادعاءات التي رفعها المساجين في فيرجينيا أنه «في غياب أي شك محدد في شخصٍ ما، فإن اختبار الحمض النووي الإلزامي ينتهك التعديل الرابع بشأن البحث والضبط».[٢٢]

ويشير المعارضون لاستخدام اختبارات الحمض النووي وقاعدة البيانات إلى انعدام «الاشتباه الشخصي» في بعض الحالات. (الأمر الذي من شأنه إيضاح الفرق بين التحري المشروع والتحري غير المشروع). وقد أيّدت المحاكم البحث الذي يفتقر إلى الاشتباه الشخصي إذا ما وُجدت ظروفٌ تدعو إليه. في الحقيقة، خلال العقود الأخيرة، أجريت ملايين الاختبارات على أميركيين أبرياء بشكل روتيني، ورفضت المحاكم الأميركية ملايين الاعتراضات التي تقدمت تطعن بشرعية «التحري دون اشتباه شخصي». تشملُ التحريات دون اشتباه شخصي مسبق التي اعتبرت شرعية التحري عن استعمال المخدرات مثلاً (للمهندسين في القطار). مثل هذه التحريات غالباً ما ترتبط بوظائف محدَّدة ومن يقبل هذه الوظيفة يقبل ضمناً بهذه الشروط. ولكن هل هذه الإجراءات عادلة أو تعسفية، بخاصة إذا أخذنا كمثلٍ المراقبة التي يجريها بعض أرباب العمل على الرسائل الإلكترونية التي يرسلها أو يستلمها الموظفون في شركاتهم. أما بالنسبة لي، فما يبرر استخدام هذه الاختبارات في بعض الوظائف هو نطاق المصلحة العامة التي تتضمنها هذه الوظيفة.

هذه الحجة تبرِّر مثلاً نقاط مراقبة السكر التي توقف المواطنين بشكل عشوائي (بدلاً من أن توقف فقط أولئك الذين تظهر عليهم علامات السكر)، تماماً كما لا يعترض الجميع على الآلات الكاشفة للحديد التي تستخدم في المطارات، وفي المباني العامة وفي الأماكن الأخرى التي تفتِّش أغراض الأفراد عند دخولهم أماكن

(٢١) John Kifner, 'Police Propose DNA testing for every person arrested'، نيويورك تايمز، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

(٢٢) Dorothy Nelkin and Lori Andrews, 'DNA Identification and Surveillance Creep'، مجلة سوسيولوجيا الصحة والمرض، ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩.

عامة. (نلاحظ أن الأفراد لا يعترضون حين يُصار إلى تفتيشهم عندما يسافرون أو عند دخولهم مبنىً عاماً أو عند استخدامهم طريقاً عاماً، ولكن غالباً لا يكون لديهم أي خيار آخر حين يتقدّمون أمام المحكمة أو حين يفرض عليهم عملهم الخضوع لهذه الاختبارات).

مُضافاً إلى ذلك، فإن الدستور وثيقةٌ حيّة يُعاد تفسيره بشكل دائم على ضوء التغيرات الاجتماعية والتاريخية. ولو لم نقم بإعادة التقويم هذه، لِما وجد الحق في الخصوصية (الذي بدأ النظر إليه في منتصف الستينيات)، ولِما كان لحرية التعبير المعنى الواسع الذي يُعطى لها اليوم، ولِما كان الأفريقيون الأميركيون يُعتبرون أشخاصاً بكل معنى الكلمة. هذا، مُضافاً إلى أن التعديل الرابع قد سمح بإجراء عمليات بحثٍ وتحرٍ على مجموعة كاملة من الأفراد يسمح بها حين لا يعتمد على معايير مثل الجنس واللون والعِرق، وهو يعكس الحاجة الجديدة إلى التعامل مع أنواع جديدة من المخاطر التي تهدد السلامة العامة.

كما أن المحاكم قد أعطت حمايةً إضافيةً لاختبارات الحمض النووي واعتبرت أنها لا تعترض على التعديل الرابع. في قضية **جونز وموراي** (القضية التي يشير إليها نيلكين وأندروز)، تحدّى ستة سجناء القانون الذي يسمح باختبارات الحمض النووي رافضين الخضوع له. لكن محكمة الولاية رفضت هذا التحدي، معتمدةً في رفضها على استثناء «الحاجات الخاصة» الذي يبرّر التحري الإداري. وفي الوقت الذي ادعت فيه محاكم الاستئناف أن استثناء «الحاجات الخاصة» غير مبرّرٍ، إلاّ أنها أقرّت بأن المجرمين المدانين لهم حقوق أقل (وبالتالي حق أقل بالخصوصية) من الأشخاص الآخرين، وحفاظاً على المصلحة العامة يجب إجراء الاختبار والاحتفاظ بحمضهم النووي في قاعدة البيانات.[٢٣]

مهما كانت الحجة القانونية التي تمّ الاعتماد عليها، فإن المحاكم وجدت التحري مشروعاً، مما يتوافق مع النظرية المجتمعية التي تمّ الحديث عنها سابقاً. إن

---

(٢٣) لمزيدٍ من المعلومات، انظر 'The Constitutionality of DNA sampling on arrest'، مجلة كولورادو للقانون والسياسة العامة، ٤٥٥، (٢٠٠١).

اختبارات الحمض النووي مبرَّرةٌ من حيث المبدإ على الأسس نفسها التي تسمح بتبرير التحريات العامة الأخرى، لكن يبقى السؤال: من يجب أن يخضع لهذه التحريات؟ وتماماً كما أن الفحص الإلزامي ليس مبرَّراً، فإن إجراء اختبار الحمض النووي على الجميع ليس مبرَّراً أيضاً. وهنا يُطرح السؤال: متى تحتِّم المصلحة العامة هذه الاختبارات، وفي بعض الحالات ما هي الحقوق التي انتهكت؟

مجرمون، متهمون، أبرياء

تختلف الحقوق باختلاف الأشخاص: المجرمون المدانون، المتهمون، والأبرياء.

ونظراً للاعتقاد السائد أن المجرم بطبيعته قد يرتكب جرائم جديدة بعد خروجه من السجن، ونظراً لأن اختبارات الحمض النووي تساهم في حل الكثير من الجرائم، ونظراً لأن حقوق السجناء معدومة حتى حين لا تفرض المصلحة العامة ذلك، فإن جمع الحمض النووي وحفظه المعلومات في قاعدة البيانات يتوافق مع التقاليد الدستورية الأميركية. إن الأشخاص الذين يرتكبون جريمةً ما يتنازلون عن العديد من حقوقهم، ومنها حريتهم وخصوصيتهم.

من هم المجرمون الذين يجب إدراجهم في قاعدة البيانات؟ العنيفون فقط؟ أو أيضاً الذين ارتكبوا جرائم غير عنيفة مثل سرقة المنازل وسرقة السيارات؟ يقول مقال إن: «أكثر من نصف التحقيقات في جرائم عنيفة والتي استخدمت الحمض النووي توصلت إلى السارقين».[(٢٤)] في الوقت نفسه قال فرارا: «يعتقد العامة أن السارق... هو من نوع «اللص النبيل»، ولكن غالباً ما يكون العكس هو الصحيح».[(٢٥)] منذ بداية التسعينيات، قارنت ولايتي فيرجينيا وفلوريدا الحمض النووي للمجرمين المدانين، بمن فيهم السارقين بالحمض النووي الذي وجد على مسرح جرائم لم يتم بعدُ حلُّها. في فيرجينيا، ٦٠ بالمئة من هذه الجرائم قد وجدت نتائج مطابقة لها في خانة السارقين في قاعدة البيانات بينما ٥٠ بالمئة من هذه الجرائم

(٢٤) Richard Willing, 'DNA links burglars to harder crime'، مجلة يو أس آي توداي، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

(٢٥) المصدر نفسه.

في فلوريدا قد وجدت حلاً لها في خانة السارقين في قاعدة البيانات.[٢٦]

«لقد أظهرت الأبحاث في بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية أن المجرمين العنيفين، مثل المغتصبين غالباً ما يقومون بجرائم غير عنيفة قبل ارتكابهم العنف، الأمر الذي يعني أن تحديد الجمع الروتيني للحمض النووي يحرم الشرطة من معلومات قيمة قد تساهم في حل العديد من الجرائم كما ظهر سابقاً.[٢٧] هكذا، وفي النقاش في فلوريدا حول القانون المقترح بشأن إدراج المعلومات الخاصة بالسارقين في قاعدة بيانات فلوريدا، فإن قسم تعزيز القانون في فلوريدا (FDLE) يذكر إحصائيات تظهر العلاقة بين المغتصبين والسارقين: تقول الإحصاءات «إن أكثر من نصف مرتكبي جرائم الاغتصاب في الولاية قد بدأوا كسارقين. لذلك، فإن جمع الحمض النووي من السارقين قد يؤدي إلى التعرف على مغتصبين حاليين أو مستقبليين».[٢٨] لكن المحرر في سان بيترسبورغ تايمز يكتب: «لكن هذا التبرير قد ينطبق أيضاً على أنواع أخرى من الجرائم. إذا كان عدد كبير من مرتكبي جرائم الاغتصاب قد حصل سابقاً على محاضر ضبط بسبب السرعة، هل يعني هذا أنه يجب أن يجمع الحمض النووي للذين يرتكبون مخالفات سير أيضاً»؟[٢٩]

عندما يتم تطبيق المبدأ المجتمعي، قد يبدو للوهلة الأولى أنه في حال أقدمت نسبة عالية من المذنبين غير العنيفين على ارتكاب جرائم عنيفة، ينبغي عندئذٍ جمع أحماضهم النووية المنقوصة الأكسيجين DNA وتخزينها. أما إذا كانت نسبة المذنبين متدنية، فلا حاجة عندئذٍ إلى جمع أحماضهم النووية المنقوصة الأكسيجين DNA

---

(٢٦) انظر المصدر نفسه. صرّح دافيد كوفمان أن «٥٢ بالمئة من مرتكبي جرائم اغتصاب أو قتل والذين تمّ التعرف إليهم بعد المطابقة مع قاعدة بيانات لاختبارات الحمض النووي قد قاموا بسرقات قبل ذلك». (قسم تعزيز القانون في فلوريدا 'DNA Investigative Support Database: An Overview'، دراسة مقدمة في محاضرة حول اختبارات الحمض النووي ونظام القضاء الجزائي.

(٢٧) افتتاحية «اختبارات الحمض النووي مفتاح لمحاربة الجريمة»، يو أس آي توداي، ٢١ آب/ أغسطس ٢٠٠٠.

(٢٨) افتتاحية «التوازن في استعمال إختبارات الحمض النووي»، سان بيتيرسبورغ تايمز، ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠٠.

(٢٩) المصدر نفسه.

وتخزينها. وإذا لم يكن الارتباط وثيقاً بين المذنبين غير العنيفين والجريمة العنيفة الماضية أو المستقبلية، فهذا يعني أن جمع الأحماض النووية المنقوصة الأكسيجين قلما يخدم المصلحة العامة، وهذا خلافاً لما ستكون عليه الحال لو أن هذا الارتباط كان وثيقاً. لكن مسألة أكبر من ذلك على المحك هنا. فإن جمع الأحماض النووية المنقوصة الأكسيجين للمجرمين المدانين غير العنيفين يبقى مبرراً لأن هؤلاء يتمتعون بحقوق أدنى مرتبة، حتى في ظل وجود رابط غير وثيق بين نوع محدد من الجريمة غير العنيفة والجريمة العنيفة. ومن الضروري تقييم الحكم النهائي في ما يتعلق بالمستوى الأدنى الذي قد تبلغه هذه الحقوق استناداً إلى نوع الجريمة موضوع النزاع. فعلى سبيل المثال، قد يعتبر المجتمع أن التخلف عن رعاية الطفل يسيء إلى قيمه بقدر ما تسيء إليها خيانة الأمانة، ويقرر بالتالي منح فئة من المذنبين حقوقاً أقل من تلك التي تتمتع بها فئة أخرى. قد يأخذ المجتمع تصنيف الجرائم غير العنيفة على هذا النحو بعين الاعتبار عندما يقرر ما إذا كان ينبغي جمع الأحماض النووية المنقوصة الأكسيجين من أي فئة من المذنبين. وهذه مسألة مستقلّة عن معرفة إمكانية أن يُقدم أولئك الذين ارتكبوا إحدى هذه الجرائم على ارتكاب جريمة عنيفة.

هذا، ويعارض المدافعون عن الحرية المدنية بعنف إجراء الاختبار على المذنبين غير العنيفين، ويتشددون أكثر في معارضتهم إجراء الفحص على المتهمين (بمن فيهم الموقوفين) وبخاصة على الأبرياء، حتى ولو قبل الأشخاص أنفسهم بذلك.

ولكي أشرح موقفي الشخصي من هذا الموضوع، أجد أنه من الضروري تعريف كلمة «مشتبه به». حين تستعمل هذه الكلمة بمعناها الواسع، يمكن اعتبار أي شخص أنه متهم، كما في الجملة الشائعة التي تسمعها «أعتقد أنه فعل ذلك». هذا المعنى الواسع للكلمة «المتهم» هو المعنى الذي يستخدمه الجميع والذي استخدمه تروي داستر حين قال في محاضرة ألقاها حول اختبارات الحمض النووي: «يجب أن نكون حذرين حول خطر أن تعامل الشرطة جميع المجموعات بأنهم متهمون، كما في حالة الأفريقيين الأميركيين حين قامت الشرطة بتمشيط عرقي».[٣٠]

(٣٠) انظر: Lazer, *The Technology of Justice.*

إن المتهم، لضرورات هذا النقاش، هو شخص خضع لعملية قانونية تبيَّن من خلالها أنه (أنها) متهم (متهمة) بارتكاب جريمة. والوسيلة المعروفة التي تجعل من بريءٍ شخصاً متهماً هي المذكرة التي يصدرها القاضي والتي تسمح بتفتيش جسده وبيته. (أما الوسائل الأخرى فتشمل التوقيف، ومنها توقيف شخص يهرب من أمام مسرح الجريمة). هذه الوسائل تجعل الأشخص متهمين رسمياً حتى ولو تمَّ الإفراج عنهم وأو تبرئتهم من تهمة، بما أنه قد وجد دليل كان السبب في توقيفهم أو تفتيشهم. كما سأناقش لاحقاً، مسألة وجود وسائل تحمي الأشخاص من التوقيف بدون دليل يسمح بذلك.

حين يتم اعتبار شخص أنه متهم بمقتضى أمر قضائي، تصبح حقوقه منقوصة مُقارنةً بحقوق الأشخاص الأبرياء، ولكن بالنسبة نفسها التي تنتقص فيها حقوق المجرمين المدانين. إن منازل وسيارات المتهمين يمكن أن تتعرض للتفتيش شرعاً، وأن المتهمين يقادون إلى مركز الشرطة في أي وقتٍ للاستجواب، ومن الممكن أن يوضعوا في السجن لفترة محددة، ويبطل جواز سفرهم.[٣١] فوق ذلك كله، تؤخذ بصماتهم، سواءً أبدوا موافقتهم على ذلك أو لم يوافقوا، الأمر الذي يحمل أهميةً خاصةً لِما في ذلك من تشابهٍ بين البصمات وبين الحمض النووي؛ إذ إن كليهما يساهم في التعرف إلى شخص وربطه بجريمةٍ ما. إن هذه الإجراءات لا يمكن أن تتخذ ضِدَّ شخصٍ بريء.

يعامل المتهمون في مجتمعاتنا بطريقة مختلفة عن الطريقة التي يعامل بها الإنسان البريء والمجرم المدان. ربما يمكننا هنا أن نميِّز بين البريء-البريء (أو البريء تماماً) وبين البريء-المتهم (من منظور أن الإنسان يبقى بريئاً حتى تثبت إدانته). تختلف الكلمات المستخدمة، لكن يبقى المعنى نفسه. يعامل المتهم بطريقة مختلفة عن تلك التي يعامل بها البريء أو المجرم المدان.

إذا سلَّمنا جدلاً أن حقوق المتهمين منتقصة بالنسبة إلى الأشخاص الأبرياء، بما

(٣١) الجدير بالذكر أن بعض هذه المسائل تغطيها قوانين الولاية، بالتالي هناك بعض الفروق بين الولايات في ما يتعلق بهذه المسائل.

في ذلك حقهم بالخصوصية، وإذا افترضنا أن اختبارات الحمض النووي قد تكون مقتحمةً إلى أقل حدٍّ ممكن، فليس هناك بحسب الظواهر أي سبب يمنع من إجراء الفحص على المتهم وإدخاله في قاعدة البيانات. في الواقع، في عددٍ من الولايات تستعمل اختبارات الحمض النووي لمتهمٍ في قضية ما والتي صيغت في رموزٍ في قاعدة البيانات لمعرفة ما إذا كان المتهم في هذه القضية قد ارتكب جريمةً أخرى.

بالنظر إلى أنّ المشتبه بهم يتمتّعون بحقوق منقوصة، وضمناً بمستوى أقل من الحق بالخصوصية مقارنة بالأشخاص الأبرياء، وبما أن فحوصات الحمض النووي المنقوص الأكسيجين (كما سنرى لاحقاً) قد تُجرى لتكون مبررة قدر الإمكان، فلا يتجلى للوهلة الأولى سبب واضح يمنع إخضاع المشتبه بهم للفحوصات وإدراج أحماضهم النووية المنقوصة الأكسيجين في قاعدات البيانات. والواقع أن ولايات عدة تعمد إلى مقارنة سجلات الحمض النووي المنقوص الأكسيجين المرمّزة الخاصة بالمشتبه بهم في إحدى القضايا بسجلات الحمض النووي المنقوص الأكسيجين المرتبطة بقضايا عالقة لمعرفة ما إذا كان المشتبه به في القضية الأساسية قد ارتكب جريمة أخرى.

لسوء الحظ، وبالتوافق مع قانون التعرف في اختبارات الحمض النووي عام ١٩٩٤، لا يمكن إجراء أبحاث عامة على الحمض النووي للمتهمين ومقارنته بنتائج البنك بهدف إيجاد حلول للجرائم العالقة. والولايات التي قد تقوم بهذا العمل لا يمكنهما استخدام بنك المعلومات ضمن حدود ولايتها (لا يمكنها إجراء هذه الأبحاث الشاملة إلاّ حين يصبح المتهم مداناً).

وهنا يطرح نفسه سؤال جديد: هل يجب الاحتفاظ بنتائج هذه الاختبارات؟ إذا لم يتوصل الاتهام إلى إدانة، فإن الحمض النووي، مثل الأدلة الأخرى، يجب أن يحفظ في خانة خاصة في قاعدة البيانات لمدة محددة من الوقت ثم يمحى أو يوضع في خانة أخرى غير قابلة للبحث. إذا وضعت المعلومات في هذه الخانة الأخيرة، فلن تعود المعلومات في متناول يد الشرطة خلال تحرياتها في نطاق الجرائم التي لم تتوصل إلى حل، بل إنها تعود إلى التداول إذا ارتكب هذا الشخص جريمةً أخرى.

إذاً، إن فحص الحمص النووي للأشخاص المتهمين هام جداً ويخدم المصلحة العامة.

باختصار، إن السلطات العامة لا تستطيع اتهام أي شخص تريد فحصه؛ إذ توجد قوانين تحمي البريء من هذه التجاوزات، وإجراءات حماية هذه القوانين. وإذا كانت هذه الإجراءات ضعيفة وتسهل عملية جعل البريء متهماً، فيجب تدعيم هذه الإجراءات وإجراء اختبارات الحمض النووي. لكن إذا كانت هذه الإجراءات تعمل بشكل سليم، فأنا لا أرى سبباً وجيهاً للامتناع عن جمع الحمض النووي من المتهمين وإدخال نتائجه في قاعدة البيانات.

وقد ذعر مؤيدو مذهب الحرية المدنية حيال فكرة أن يُصار إلى إجراء فحص الحمض النووي على أشخاص أبرياء. لم يخفهم فقط أن يُصار إلى جمع الحمض النووي عن طريق الإلزام من الأشخاص الأبرياء بل أيضاً أن يطلب من الأشخاص أن يوافقوا على إجراء الاختبار، وموافقتهم هذه ليست في الحقيقة اختيارية.[٣٢] الاختبار الإلزامي للحمض النووي للأبرياء هو أمر غير مقبول؛ إذ إنه قد يعني أن جميع أفراد هذا المجتمع الحر يعتبرون متهمين، إذا لم يكونوا مجرمين. المصلحة العامة ضعيفة في مثل هذا الإجراء (وسوف تضعف أكثر فأكثر مع ازدياد عدد المجرمين والمتهمين المدرجين في قاعدة البيانات). باختصار، إن حالة المواطنين غير المتهمين هي بعكس حالة المجرمين، أي إن لهم حقوقاً تامة ومصلحة عامة قليلة مقابل حقوق منتقصة واهتمام عام كبير.

إلاّ أنه يجب السماح للشرطة أن تطلب عيّنات عن الحمض النووي لأشخاص لا يعتبرون متهمين، بالرغم من أن فحص الحمض النووي لا يجب أن يصبح إجراءً إلزامياً لجميع المواطنين. يقول فيليب بيريانو، أستاذ الاتصالات في جامعة واشنطن وعضو المجلس الوطني لاتحاد الحريات المدنية الأميركي إنه إذا طالبت الشرطة بعيّنة للحمض النووي «إن هذا الوضع إكراهي». ويصور الوضع وكأن شرطي يقف على

(٣٢) انظر على سبيل المثال، Fred Drobner, 'DNA Dragnets: Constitutional aspects of Mass DNA Identification Testing'، مجلة جامعة كابيتال، ٢٨، (٢٠٠٠)، ص ٥٠٥-٥٠٧.

باب المنزل وهو يمثّل السلطة، ويقول أو على الأقل يبدو وكأنه يقول: «تعال، قم بالاختبار، فالجميع يقوم به» و«تشعر أنك مضغوط».[٣٣] ويقول محامٍ في بورتلاند في المسألة نفسها: «تعرف أنك إذا رفضت، ستجعل من نفسك متهماً».[٣٤] والحجة نفسها تنطبق حين يطلب من الأشخاص الإجابة على أسئلة الشرطة، أو حين يطلب منهم فتح حقيبتهم أو صندوق سيارتهم. إذا كنا مقتنعين بأن المواطنين لا يمكنهم أن يوافقوا بملء إرادتهم على طلب من السلطات، إذن يجب أن نمنع ليس فقط إجراء الاختبار بشكل اختياري، بل أيضاً العديد من الإجراءات التي تدعم القانون والهامة من أجل سلامتنا.

في الوقت نفسه، إذا تبيَّن أن ضغطاً قد مورس على الأفراد من أجل إجراء فحص الحمض النووي، يجب إلغاء الفحص. لكن، يجب أن لا يعتبر طلب الشرطة إجراء هذا الفحص كضغط غير مناسب. هذه الإجراءات جميعها ضرورية في حالات متعددة وبخاصة إذا كان قد تمّ إجراؤها بحريةٍ تامةٍ ودون التعرض لحقوق الأفراد.

انتهاك الخصوصية

تعتبر اختبارات الحمض النووي اقتحاميةً لسببين. الأول، يقول بعض النقاد إن فحص الدم اقتحامي إذ إنه يدخل جسد الانسان. يشير أيريك يونغست، أستاذ مساعد في أخلاقيات الطب الحيوي، إلى أن اختبار الحمض النووي ليس كالتصوير أو كطباعة بصمة الأصبع، هذا، نظراً لأنه «يأخذ شيئاً من جسم الإنسان».[٣٥] ليست الاختبارات فقط انتهاكاً لخصوصيتنا بل أيضاً اقتحاماً في امتلاكنا لأجسادنا. يعترف السجناء في قضية جونز مقابل موراي، بأن حقوقهم أقل من المواطنين الآخرين بسبب الأحكام عليهم، لكن السجناء قد «وضعوا حقهم بالسلامة الجسدية في مكانةٍ

---

(٣٣) ذكرت في Richard Willing, 'Privacy Issue is the Catch for Police DNA Dragnets'، يو أس آي توداي، ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨.

(٣٤) ذكرت في المصدر نفسه.

(٣٥) Eric T. Juengst, 'I-DNA-fication, Personal Privacy, and Social Justice'، مجلة شيكاغو - كنت الحقوقية، ٧٥، (١٩٩١)، ص ٦٢.

مميَّزة».[٣٦] الثاني، لأن اختبارات الحمض النووي تعطي معلومات عن الشخص الذي تمَّ فحصه أكثر مما تعطي بصمات الأصبع. ويطرح نفسه السؤال: «ما الذي يمكن أن نسمح به للمجتمع أن يعرف عن المواطنين؟».[٣٧]

إن الموضوع الأول لا يحمل الأهمية التي يحملها الموضوع الثاني، حتى لو لم يوافق المرء على الحكم في قضية «الشعب مقابل ويلر» حيث أكدت إحدى محاكم الاستئناف في أيلينوي شرعية بنك اختبارات الحمض النووي على أساس أن فحص الدم ليس أمراً اقتحامياً[٣٨] (أو في محكمة جونز حيث تمَّ التأكيد أن فحص الدم ليس تدخلاً ذا قيمة. في الواقع، لقد سمحت المحكمة بفحص دم رئيس المحكمة من أجل تحديد إذا كان المني الذي يوجد على ثوب أزرق هو منيه).

من الممكن إجراء اختبارات الحمض النووي باقتحام جسدي محدود. قررت مدينة نيويورك مثلاً أن تطلب نموذجاً من اللعاب من الأشخاص في الوقت نفسه الذي تطلب فيه منهم بصمة الأصبع. في الواقع، يمكن استخراج الحمض النووي ليس فقط من الدم، بل أيضاً من خلايا الجسد ومن قشرة الشعر، كذلك من الخلايا الموجودة في اللعاب، والعرق والبول أو في جديلة الشعر.[٣٩] بالتالي، من الممكن استعمال نماذج غير الدم يعتبر استخراجها أقل اقتحاماً من استخراج الدم (أو حتى البول الذي غالباً ما يُطلب إجراء الفحص عنه تحت المراقبة).

أما الشأن الثاني، القائل بأن اختبارات الحمض النووي تشكِّل تهديدًا لخصوصية المعلومات، فهو أمر يصعب التعامل معه. يصرِّح يونغست:

لقد اشار العديد إلى أنه إذا تمَّ استخراج الحمض النووي من مناطق

(٣٦) انظر: 'Nelkin and Andrews, 'DNA Identification and Surveillance Creep، ص ٦٩٦.
(٣٧) انظر: Eric T. Juengst, "I-DNA-fication, Personal Privacy and Social Justice، ص ٦٣.
(٣٨) أنظر Michael J. Markett, 'Genetic Diaries: An analysis of Privacy Protection in DNA Data Banks'، سفولك، مجلة الجامعة الحقوقية ٣٠، (١٩٩٦).
(٣٩) انظر: اللجنة الوطنية حول مستقبل دليل الحمض النووي «ما يجب أن يعرفه كل موظف حكومي يعمل في تعزيز القوانين حول اختبارات الحمض النووي»، معهد القضاء الوطني، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩.

محددة من الجسم حيث يتم حفظ البروتين، هذا قد يعطي معلومات هامة عن مصدرها، بما فيها معلومات عن الأبوة، الوضع الصحي الحالي، والمشاكل الصحية المحتملة. إن أي خوف من الكشف عن معلومات شخصية هامة سيزيد من اقتحامية اختبار الحمض النووي إلى حدٍّ أكبر من بصمة اليد والصورة.(٤٠)

وتنطبق اعتبارات أخرى متعددة هنا، جميعها يوحي إلى أن الخطر على الخصوصية أقل بكثير مما قد قال البعض.

أولاً، إلاّ إذا اعتبر أحدنا أن الحكومة عدوٌّ قاسٍ لا يرحم، ليس هناك من سبب للظن أن الحمض النووي الذي تمَّ استخراجه لأسباب جنائية سيتم استعماله للكشف عن تاريخ العائلة، وعن الأمراض... هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم الإعلان عن انتهاكٍ واحدٍ لهذه المحظورات. حتى ولو حصلت بعض الانتهاكات، قد يؤدي ذلك إلى تضييق السلامة ولكن لا يبرر منع حفظ هذه المعلومات. على كل حال، لا نتوقف عن استعمال شركات الطيران أو المحاكم لأن بعض الأخطاء قد حصلت. إنها لفكرة مريعة أن نجعل القصص المريعة تتحكم في سياستنا.

ثانياً، إن اختبارات الحمض النووي التي أجريت على بقع الدم والمني واللعاب والخلايا البيولوجية التي وجدت على مسرح الجريمة لا تعتبر انتهاكاً للخصوصية. لقد أصدرت المحاكم حكماً (بالتوافق مع قضية «كاتز مابل الولايات المتحدة») أنه لا يوجد انتهاءٌ للخصوصية حيث لا يتوقع المرء أن توجد الخصوصية أو حين لا يفترض المجتمع أن الخصوصية موجودة. هذا منطقي. فإذا مشى شخص ما في شارع ماين ستريت مرتدياً فقط ثوب السباحة، فهو لا يستطيع حتى أن يتذمر إذا رأى المارة أعضاءه. ويبدو من المنطقي أن نفترض أن المجرمين الذين يتركون وراءهم هذه النماذج ليس لهم أية خصوصية تماماً مثلما لو تركوا بصماتهم.

إذا تمَّ الحصول على فحص الحمض النووي لمجرم أو متهم بأمر من المحكمة، فإن هذا لا يشكّل أبداً انتقاصاً من خصوصيته. لكن كما ذكرنا سابقاً يمكن التقليل

(٤٠) انظر: Eric T. Juengst, "I-DNA-fication, Personal Privacy, and Social Justice، ص ٦٤.

من اقتحامية الفحص إذا أخذ من المجرم أو المتهم شعر أو لعاب وليس أخذ دم، وإذا تمَّ تحديد الدخول إلى نتائج هذه الفحوصات. حتى بالنسبة للأشخاص الأبرياء، فإن الخصوصية لا تعتبر حقاً مطلقاً.

المنحدر الزلِق والتمييز العرقي

يستعمل المنتقدون حجتين إضافيتين ضِدَّ اختبارات الحمض النووي: حجة المنحدر الزلق وحجة الخطر من التمييز العرقي أو من أشكال أخرى من التمييز. الحجة الأولى، تظهر في كلام مدعٍ عام في بوسطن الذي قال حول جمع الحمض النووي من السجناء، والمخضعين للتجرِبة والعتيقين المعاهدين: «ولماذا لا يؤخذ الحمض النووي أيضاً من الفقراء؟». [٤١]

ويكتب بول ترايسي وفنسنت مورغن:

> تتّبع هذه السيناريوهات المختلفة مساراً تقدّمياً واضح المعالم. فتبدو قاعدة البيانات الوحيدة الخاصة بالمعتدين الجنسيين غير قابلة للدحض من الناحية الافتراضية. أما قاعدات البيانات المبنية على الإدانة، فتبدو أوسع نطاقاً بعض الشيء، إنما لا يبدو مع ذلك أنها تثير مخاوف فعلية. ففي النهاية، وجد القاضي أو هيئة المحلفين المتّهم مذنباً. ويُفترض بهذا الحكم أن يكون كافياً. والواقع أن الأنظمة المبنية على الاعتقالات تشكل نقطة الانطلاق الحالية؛ لكننا لا نملك هنا ما يثبت ذنب المتهم، بل إن جل ما نملكه مجرّد شكوك. وفي ما يتعلق بقاعدة بيانات لمجمل السكان، تبدو هذه الخطة سابقة لأوانها حتى وإن استثنينا الكلفة من المعادلة، لا سيّما وأنّ جزءاً منها يتعارض على ما يبدو مع مفاهيمنا للاستقلالية الفردية وحسنا بالخصوصية الشخصية. [٤٢]

---

(٤١) انظر: Nelkin and Andrews, 'DNA Identification and Surveillance Creep' ص ٦٩٨. هذا التصريح تمَّ ذكره من قبل Cary Goldberg, 'DNA Databanks Giving Police a Powerful Weapon and Critics'، نيويورك تايمز، ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٨.

(٤٢) Paul Tracy and Vincent Morgan, 'Criminology: Big Brother and His Science Kit: DNA Databases for 21st century Crime Control?'، مجلة القانون الجزائي وعلم الجريمة =

يقول البعض إن اختبارات الحمض النووي تؤدي أو قد تؤدي إلى التمييز العرقي أو إلى أشكالٍ أخرى من التمييز. إن بيتر نيوفلد، باري ستاينهارد وتروي داستر هم من عداد الذين يخشون أن تؤدي اختبارات الحمض النووي إلى التمييز، نظراً لأن بعض الدراسات قد تُظهر أن أعضاء مجموعة محددة الذين يقدمون على ارتكاب جرائم أكثر من الباقين يتشابهون في مواصفات الحمض النووي، وبالتالي فإن هذه السمات قد تكون السبب في التمييز ضدهم.[٤٣]

جميع هذه الحجج جديرة بالانتباه. لكن السؤال الأساسي، هو إلى أين نحن ذاهبون؟ إذا كان الجواب هو أنه لا يجب استعمال اختبارات الحمض النووي وقاعدة البيانات، فإن هذه الحجج يجب أن توضع جانباً للأسباب التي ذكرناها سابقاً؛ وإذا كانت تعني أننا يجب أن نخشى المنحدر الزلق وضع علامات محددة لما هو مسموح وما هو ممنوع، واستحداث عقاب لسوء استعمال المعلومات الجينية، فهي تستحق دعمنا التام.[٤٤] بالتالي، تماماً كما لا يمكننا القول إنه يجب الاستمرار في تدعيم وتقوية قوانين السير واختبارات السكر لأنها في بعض الأماكن استخدمت للتمييز بين الأشخاص، فإن بنوك المعلومات يجب ألاّ تقفل فقط لأن بعض مناصري مبدأ الحرية المدنية قد خشوا من أنها قد تستعمل في يوم من الأيام للتميز ضِدَّ بعض الأشخاص.

اختبارات الحمض النووي تزيد من الرقابة على المجتمع

مصدر آخر للاعتراضِ ضِدَّ استخدام اختبار الحمض النووي أن قاعدة البيانات قد تزيد من قدرة الدولة على ملاحقة مواطنيها. ويخشى أحد النقاد من أن يؤدي اختبار الحمض النووي إلى «التسويق لدولة بوليسية ذات تقنية عالية تُدعى

= (شتاء ٢٠٠٠)، ص ٦٧٢. انظر أيضاً Timothy Lynch, 'Databases ripe for abuse: Further expansion a mistake: Soon I Will Want all Citizens' DNA'، مجلة يو أي آي توداي، ٢١ آب/ أغسطس ٢٠٠٠.

(٤٣) محاضرات في مؤتمر «إختبارات الحمض النووي ونظام القضاء الجزائي»، مدرسة جون كينيدي، جامعة هارفرد، ١٩-٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠.

(٤٤) انظر Amitai Etzioni, *The Spirit of Community*، ص. ١٧٧-١٩١.

الأورويلية»[٤٥] (نسبة إلى الكاتب جورج أورويل). كذلك، فإن تقنيات جمع المعلومات «تجعل الأفراد أكثر شفافية، وتقلل من الأماكن الخاصة التي كان في إمكان الأشخاص اللجوء إليها للاكتفاء بالذات».[٤٦]

هذه الادعاءات ليست بدون ميزة. إن التطورات التكنولوجية قد جعلت ممكناً مراقبة مكان أجرى منه أشخاص مكالمة على تلفون خليوي (أو استخدم وسيلة لاسلكية لدخول الإنترنت)، إيجاد أرقام تلفون غير مدرجة في الدليل، «قراءة» بيانات مصرفية لأشخاص آخرين، وبشكل عام معرفة الكثير عن تصرفات الأشخاص الآخرين وحتى معرفة أفكارهم الدفينة. ما من شك أن أيَّ فحص جيني بشكل عام وقاعدة بيانات اختبارات الحمض النووي على وجه التحديد سوف تعمِّق وتزيد من قدرة الدولة على ملاحقة الأشخاص.

لقد ركَّز مؤيدو مبدأ الحريات المدنية على مرِّ الأيام انتباههم على الحكومة، على الأخ الكبير. إلاَّ أنه منذ ١٩٩٠ تقريباً، فإن كل تقنيات المراقبة الجديدة وقاعدة البيانات، بما فيها الفحوصات الجينية قد تمَّ تطويرها من قبل القطاع الخاص، من قبل بيغ ياكس. لقد قدَّمت الشركات الكبرى الخاصة التكنولوجيا التي تسمح بتحديد من تأتي أي الاتصالات التلفونية الخلوي والرسائل اللاسلكية من أجل الإعلان عن المطاعم القريبة والمتاجر، وتساعد الأشخاص الذين تعرضوا للهجوم، والذين أضاعوا طريقهم. (المكتب الفدرالي للاستخبارات يحارب من أجل إحداث التغييرات المطلوبة في القوانين من أجل إعطائها السلطة باستخدام التقنية نفسها). مراقبة من يزور أي موقع على الإنترنت، حفظ معلومات تفصيلية عن تصرفات الأشخاص وأفضلياتهم (وحتى قراءة الرسائل الإلكترونية التي لم يرسلوها وما تزال على الحاسوب)، جمع وبيع المعلومات الخاصة الطبية والمالية، مرافقة الأطفال، كل هذه

---

(٤٥) انظر: Charles W. Petit, 'DNA tests: Suspects and maybe newborns'، «يو أس نيوز» و«ورلد ريبورت»، ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، ص ١٠.

(٤٦) Reg Whitaker, *The End of Privacy: How total surveillance is becoming a reality*، (نيويورك، نيوبرس، ١٩٩٩)، ص ٤.

الأعمال تقوم بها الشركات الخاصة علي نطاق واسع. (حين بدأ المكتب الفدرالي للإستخبارات بإدخال برنامج اللاحم الذي يستطيع أن يضبط الرسائل الإلكترونية للأشخاص المشتبهين بارتكاب جريمة، أصبح البرنامج موضوع اهتمام كبير).

مُضافاً إلى ذلك، تقوم الشركات الخاصة بتطوير وتسويق أساليب جديدة للتعرف إلى الأشخاص. هذه الوسائل موثوقة وقادرة على ملاحقة أي شخص، حتى دون علمه وموافقته. أحد الأمثلة إلى هذا هو البيولوجيا الإحصائية. تقنية البيولوجيا الإحصائية هي تقنية تحلّل وتقيس الخصائص الفيزيولوجية والبيولوجية التي يمكن أن تحفظ إلكترونياً تسترد للمطابقة الإيجابية».(٤٧) العديد من تقنيات مطابقة البيولوجيا الإحصائية هي في مراحل متطورة من النمو، بما في ذلك التعرف على الصوت، هندسة اليد، تمييز الوجوه، وفحص شبكة وقزحية العين («طبعة العين»).(٤٨)

إن خوف الحكومة من سوء استخدام هذه التقنيات الحديثة هو افتراضية إلى حدٍّ بعيد - «في يوم من الأيام، قد تقوم حومة مستقبلية بِ... «سوء استعمال تقنيات المراقبة من قبل القطاع الخاص. وهذه الانتهاكات تشتمل على انتهاك الالتزام بعدم جمع المعلومات حول الأطفال دون سن الثالثة عشرة أو أقل دون موافقة الأهل، وانتهاك السياسات حول مبدأ احترام خصوصية الذي يدخلون إلى موقعهم.(٤٩)

قد تبدو اختبارات الحمض النووي وقاعدة البيانات في الوهلة الأولى هي

(٤٧) 'Biometric identifiers: Privacy Opportunities and Problems', *Privacy and American Business 4 (1997-1998)*، ص ٢٠.

(٤٨) Ellen C. Greenblatt, 'Massachussets uses Unisys to track criminals', *Datamation* (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)، ص ١٤؛ Aileen Crowley, 'Me, Myself and Eye', *PC week* 22، ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٥؛ 'Biometrics: the measure of man'، مجلة ثي إيكونوميست، ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، ص ١٠٢-١٠٣؛ وحين يصبح هذا المفهوم مطوّراً تماماً كما تقول أنا كافيكيان عضو لجنة المعلومات والخصوصية في أونتاريو، كندا، فإن علم البيولوجيا الحية سترتبط بيـن الإنـسـان وهـويـتـه؛ 'Biometrics Identifiers: Privacy Opportunities and Problems', *Privacy and American Business 4 (1997-1998)*.

(٤٩) لجنة التجارة الفدرالية «جمع المعلومات الشخصية من الأطفال»، تقرير في الكونغرس، موجود على الإنترنت: <http:www.ftc.gov/reports/privacy3/toc.htm>

الاستثناء؛ فقد تمّ إدخالها على نطاق واسع من قبل الحكومة. لكن القوة الكبيرة التي تستخدم هذه الاختبارات لأغراض ليست جنائية فقط هي شركات التكنولوجيا الحيوية الخاصة. وفي الوقت الذي خشي فيه الجميع أن تسيء الحكومة استخدام اختبارات الحمض النووي، جاء سوء الاستخدام الأساسي من قبل أرباب العمل الذين استخدموا نتائج الفحوصات الجينية لاختيار موظفيهم الجدد أو لتسهيل طرد الموظفين الذين لم تعجبهم نتائجهم الجينية. في عام ١٩٩٦ أظهرت دراسة موثقة عن ٢٠٦ حالة تمييزاً جينياً ضِدَّ أشخاص لاعرضيين.(٥٠) صرَّح ريتشارد سوبيل وهارولد بورستاين أن «مسحاً جديداً لأرباب العمل قامت به الجمعية الأميركية للإدارة وجد أن ٣٠ بالمئة يستخدمون الفحوص الجينية في علاقتهم مع موظفيهم و٧ بالمئة يعترفون بأنهم يستخدمون هذه المعلومات في قرارات التوظيف والترقية».(٥١) مؤكد أنه يوجد أمثلة عديدة عن سوء استخدام المعلومات الجينية بخاصة أن الموظف الذي لا يعرف غالباً السبب الحقيقي وراء عدم قبوله في هذه الوظيفة أو عدم حصوله على الترقية أو أنه يعطى تفسيرات غير صحيحة.

وتوجد أيضاً تقارير عن مدراء دور لدفن الموتى استخدموا الفحوص الجينية لأغراض خاصة.(٥٢) المستشفيات أيضاً غالباً ما تحفظ عينات من الدم من مرضاها وتستخدمها في أغراض لا علاقة لها بصحة هذا المريض. حالياً، «فقط ١٣ ولاية تمنع إجراء فحص الحمض النووي دون موافقة الشخص المعني».(٥٣) باختصار، عملياً لم يُسَئ حتى الآن استخدام اختبارات الحمض النووي إلاَّ من قبل القطاع العام. ونحن ما زلنا في بداية هذا الاتجاه. أعتقد أنه في العام ٢٠١٠ سوف يكون سوء الاستخدام أكثر انتشاراً وأكثر جديةً.

---

(٥٠) Suzanne E. Stripe, 'Genetic Testing Battle pits, Insurers against consumers', *Best Review -Life/Health Insurance Edition*، (آب/ أغسطس ١٩٩٦).

(٥١) Richard Sobel and Harold Bursztain, 'Ban Genetic Discrimination'، بوستون غلوب، ٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٠.

(٥٢) انظر Dorothy Nelkin and Lori B. Andrews, 'Whose genes are they anyway?' كرونيكل أوف هاير أدوكايشن، ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٩.

(٥٣) المصدر نفسه.

إذا واجهنا واقع مجتمع المراقبة، يمكننا التحرك بواحدٍ من اتجاهين: إما أن نقبل بواقع أن التقنيات الجديدة وبخاصة البيولوجيا الإحصائية (بما فيها اختبارات الحمض النووي وقاعدة البيانات) تجعل من مجتمع المراقبة ظاهرةً لا يمكن تفاديها ويجب تقبُّلها والعيش معها. في الحقيقة قالت كتب كثيرة: «ماتت الخصوصية».(٥٤) وقالت إدراة شركة صان مايكروسيستمز: «خصوصيتك الآن صفر. تغلّب على الأمر».(٥٥)

أما الأسلوب الثاني الذي يمكننا أن نتعامل به مع انتشار مجتمع المراقبة، فهو وضع قيود على إمكانيات المراقبة كما تطلب جمعيات حماية الحريات المدنية. في هذه الحالة، ومع أن هذه الجمعيات تعترف بأن المصدر الأساسي للحماية يجب أن يكون الحكومة التي لا يثقون بها؛ إلاّ أنّ من واجبها أن تسنّ قوانين جديدة تضبط بها اللاعبين الأساسيين أي القطاع الخاص. إن وضع قيود على قاعدة البيانات التي تملكها الدولة قد يشبه ضبط العنف المسلح عبر حظر مراكز الشرطة على بيع أسلحة اليد التي كانوا قد صادروها - فكرة سديدة، لكننا لا نتعامل هنا إلاّ مع قسم من السوق. والحد من قدرة حكومة على استخدام بخاصة قاعدة البيانات التي تملكها، يعني أن هذه القواعد قد تستخدم في الواقع للتمييز على صعيد التوظيف، الاستدانة والإسكان ولكنها لن تُستعمل لتعزيز القانون والأغراض الأخرى المتعلقة بالخير العام.

في الوقت الحاضر، فإن القوانين تعكس رؤيةً سابقةً لمجتمع المراقبة: إنها تحدُّ

---

(٥٤) انظر Simon Garfin kel, *Database nation: The Death of Privacy in the 21st century* (بيجينغ، او رايلي، ٢٠٠٠)؛ Jeffrey Rosen, The Unwanted Gaze: The Destruction of Privacy in America (نيويورك، راندوم هاوس، ٢٠٠٠)؛ Whittaker, *The End of Privacy*؛ Charles Jonscher, *The evolution of wired life: from the alphabet to the soul-catcher chip - How Information technologies change our world*، (نيويورك، جون وايلي وأبناؤه، نيسان/ أبريل ١٩٩٩)، ص ٨٤.

(٥٥) ذكرت في Edward C.Baig, Marcia Stepanek, and Neil Gross, 'Privacy: The Internet wants your personal info: What's in it for you? '، مجلة بيزينس ويك، ٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٩، ص ٨٤.

كثيراً كيفية استخدام الحكومة للمعلومات التي حصلت عليها وتفرض عقوبات على سوء استخدامها من قبل الحكومة، لكنها لا تضع أية قيود لاستخدامها من قبل القطاع الخاص. (الاستثناء لهذا التعميم هو المعلومات الطبية، والإشارة هنا إلى الولايات المتحدة؛ إذ إن الوضع مختلف بعض الشيء في بريطانيا). هناك بعض القيود على ما تستطيع الشركات الخاصة القيام به، بما فيه المختبرات، بعيِّنات الدم والعيِّنات الأخرى التي تتضمَّن الحمض النووي، وما تستطيع أيضاً القيام بنتائج اختبارات الحمض النووي. وبالطبع ما هو موجود بحرية للقطاع الخاص، موجود أيضاً للحكومة.

وأشير إلى مثالٍ آخر؛ نظراً لأهمية هذه النقطة، فقد انتقد الكثيرون الاستخدام الواسع لأرقام الضمان الاجتماعي. ويشير المنتقدون إلى أنه حين بدأ استخدام هذه الأرقام، وعدت الحكومة أنها لن تستخدم لأغراض غير الضمان الاجتماعي - وهي اليوم رقم تعريف وطني يستخدم في أي معاملة وعلى نطاق واسع. ولكن ما يجهله الناقدون هو أن الحكومة ليست الجهة التي عمَّمت استعمال هذه الأرقام، واليوم يطلبها الدائنون وأرباب العمل وشركات التأمين وعدد كبير من الشركات الخاصة.

إذا قلنا إن الحكومة يجب أن تكون الحامي الأساسي ضِدَّ سوء استخدام اختبارات الحمض النووي وقاعدة البيانات، فهذا لا يعني أنه لا يجب أن يتم تحديدها وتطويقها بالقوانين. الوضع يشبه من قام باستئجار الحراس الذين هم بدورهم يجب مراقبتهم ويجب تحديد نطاق عملهم؛ فالحكومة أيضاً بحاجة إلى من يوجِّهها من أجل التأكد من صحة استعمال اختبارات الحمض النووي، الأمر الذي يقودنا إلى السؤال: ما هو الاستعمال الصحيح لهذه الاختبارات؟ ماذا علينا أن ندرج في قاعدة البيانات، ومن يستطيع الاطِّلاع على هذه المعلومات؟

جمع المعلومات والمدخل إليها

يقول مؤيدو مبدأ الحرية المدنية إن المعلومات التي تمَّ جمعها يجب أن تحدَّد من حيث المضمون، ويجب أن يُصار إلى تلف العيِّنات والاحتفاظ بمعلومات محدودة ومحدَّدة على الحاسوب تسمح بالمطابقة الإلكترونية بين العيِّنات

والأشخاص.[٥٦] وقد قام المكتب الفدرالي للاستخبارات بتحديد نطاق خصوصية المعلومات المتعلقة باختبارات الحمض النووي، كما قام باختيار دقيق للعلاقات الفارقة التي تدخل في البرنامج كوديس والتي تكتفي بإعطاء المعلومات التي تساهم في المطابقة ولا تدخل في المعلومات الجينية الخاصة بالوضع الصحي.[٥٧]

إن الاحتفاظ بالعيِّنات التي تمَّ الحصول عليها من مكان وقوع الجريمة وهي التي تمَّ الحصول عليها من الفحوص التي أجريت على الموقوفين والمتهمين مبرَّر في الوقت الحاضر، بخاصة أن اختبارات الحمض النووي في تطور مستمر. إذا تمَّ إتلاف هذه العيِّنات، يتعذر الاستفادة من أية معلومات جديدة ناتجة عن هذه التقنيات الجديدة، وبالتالي لا يمكن استخدامها من قبل الدولة للتحقيق في الجرائم العالقة. يقول العالم الجيني جامس كرو من جامعة ويسكونسين، ماديسون: «إن الأخطاء الأساسية تحصل إجمالاً على صعيد المختبر - فالحماية الأفضل التي يمكن أن نقدمها لمتهم هي الاحتفاظ بالعيِّنات لمعاودة الاختبار.[٥٨] يكفي فقط أن نتخيل أنه لة تمَّ إتلاف هذه العيِّنات قبل بضع سنوات، حين كانت اختبارات الحمض النووي أقل دقة، كما كان ذلك ليكون مؤذياً للحقوق وللخير العام. قد يقول البعض عند هذا الحد أن اختبارات الحمض النووي هي دقيقة إلى حدٍّ أنه لا يمكن أن ننتظر أي كسب إضافي من تطويرها. لكن العلم في تطور مستمر، والتطور حاصل لا محالة وإن يكن على صعيد المعدات المستخدمة في استخراج الحمض النووي.[٥٩] في أريزونا مثلاً، تمَّ القبض على رجل بتهمة أنه كان يضاجع ولداً ذكراً؛ وأن المني الذي استخدم يومئذٍ لإجراء الفحص لم يكن كافياً لتبرئته. لكن مع التطور الذي حصل

---

(٥٦) محاضرات في مؤتمر «إختبارات الحمض النووي والنظام القانون الجزائي». انظر أيضاً: Juengst, 'I-DNA-fication, Personal Privacy, and Social Justice'، ص ٦٤-٦٧.

(٥٧) دوايت أدامس، نائب المدير المساعد لقسم التحليل الشرعي في المكتب الفدرالي للاستخبارات أمام اللجنة الفرعية حول الجريمة أمام بيت القضاء، ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٠.

(٥٨) Constance Holden, 'DNA fingerprinting comes of age'، مجلة ساينس، ٢٧٨، (٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧): ١٤٠٧.

(٥٩) في السنوات الأخيرة، حصلت تطورات واسعة على هذا الصعيد. انظر *The Future of Forensic DNA testing*، ص ١-٢.

على صعيد الإجراءات المتبعة في الاختبار فقد ظهر للشرطة أنه ليس الرجل المطلوب.[٦٠]

لا شك في أنه يمكن توقع إجراء تحسينات إضافية لا يمكن استشرافها حالياً. فمن الضروري الاحتفاظ بالعينات لخمس سنوات أخرى على الأقل من أجل معرفة ما إذا كان استخدامها ضرورياً أم لا.

وينبغي ثانياً حظر استخدام قاعدات البيانات الخاصة بالحمض النووي المنقوص الأكسيجين المرتبطة بالقضاء الجنائي لأغراض غير قضائية، كما يجدر منع استخدام قاعدات البيانات غير المرتبطة بالقضاء الجنائي (على سبيل المثال قاعدات بيانات الأبحاث الطبية) لأغراض قضائية. والواقع أن الأسباب التي يُعزى إليها هذا الموقف تتفاوت بين أسباب ترتبط بالمبادئ وأخرى بالتبصر. فمن حيث المبدأ، وفي حين يمكن للحكومة أن تبرر (بالنسبة إلى فئات الأشخاص التي تمت مناقشتها، وبحسب الشروط التي تم التداول فيها) جمع عينات من الأحماض النووية المنقوصة الأكسيجين من دون الحصول على إذن لأغراض ترتبط بالقضاء الجنائي، لا يمكنها تبرير جمع الأحماض النووية المنقوصة الأكسيجين لأغراض أخرى كاستحداث مصدر دخل جديد لها (ومن هنا الانتقادات المشروعة التي وجّهت إلى سلطات الولايات عندما أقدمت على بيع معلومات حول رخص القيادة). وتبدو حالات أخرى أكثر صعوبة إذ قد تعمد فيها الحكومة إلى توفير البيانات المستقاة من قاعدات البيانات القضائية الخاصة بالأحماض النووية المنقوصة الأكسيجين لأغراض أخرى

---

(٦٠) محاضرات في مؤتمر «اختبارات الحمض النووي والنظام القانون الجزائي» Tim O'Brien 'DNA tests are worth doing if innocence can be proved'، جريدة ميلووكي سانتينيل، ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠.

(٦١) راجع جيم دواير Jim Dwyer وبيتر نوفيلد Peter Neufeld، وباري شيك Barry Scheck، البراءة الفعلية: خمسة أيام لتنفيذ الحكم ورسائل أخرى من المدان بغير حق (نيويورك: دوبل داي Doubleday، ٢٠٠٠)، ص. ٢٤٧. راجع أيضاً بروك آي ماسترز Brooke A. Masters، «قد تُسقط ولاية فيرجينيا المهلة الزمنية القصوى المحددة لإعادة محاكمة المتهمين المحكوم عليهم بعقوبة الإعدام؛ المحكمة العليا شككت في قضايا عدة»، واشنطن بوست *Washington Post*، ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، ص A1.

كالأبحاث الطبية وتحديد الأبوّة (كما هو معمول به في ولاية أوهايو). فإن هذه الحالات تستوجب نقاشاً مستقلاً بالكامل. لكن الأمر مختلف بالنسبة إلى التوجه المعاكس، إذ لا ينبغي استخدام المعلومات التي يتم جمعها لغايات طبية من أجل تحقيق أغراض قضائية، وذلك لأسباب عدة جلية.

حق جديد خاص بالسجناء

طلب سجناء عدة أن يخضعوا للفحوصات بغية إثبات براءتهم؛ فهم يعتقدون أنّ ما من شيء يخسرونه. لكن ولايات عدة كانت تقاوم مطالبهم هذه تماشياً مع عقائد الأحكام النهائية المبرمة التي تحدد الفترات الزمنية المعينة لتقديم إثباتات جديدة بعد صدور الحكم. وتؤكد هذه الولايات على ضرورة وجود بعض الحدود كي لا يتم تضليل بعض القضايا إلى ما لا نهاية له بفعل دعاوى الاستئناف العابثة. إنما ونظراً لاهتمامنا البالغ بحماية الأبرياء، وباعتبار الدور الهام الذي أدّته فحوصات كهذه في تبرئة المتهمين في عدد لا يستهان به من القضايا، من الضروري توفير هذا الحق وإخضاع كل سجين لفحص واحد على الأقل.

ويمكن أيضاً تأييد موقف باري شيك Barry Scheck الذي اقترح واجب الاحتفاظ بالأدلة البيولوجية طيلة فترة حبس السجين. وهو يشير في اقتراحه هذا إلى أنه «في ٧٥ في المئة من قضايا إثبات البراءة، وحيث نكون قد حددنا أن فحص الحمض النووي المنقوص الأكسيجين قد يُثبت براءة السجين إذا صب في مصلحته، يتبين أن الأدلة قد ضاعت أو أتلفت».[(٦٢)]

ويفترض اقتراح آخر ضرورة إجراء فحوصات الحمض النووي المنقوص الأكسيجين في غضون سبعة أيام إلى سبعة عشر يوماً من تاريخ وقوع الجريمة لضمان ألا يتم سجن المشتبه بهم الأبرياء. ولا ينبغي في الوقت نفسه أن نسمح بأن يستغلّ السجناء فحوصات الأحماض النووية المنقوصة الأكسيجين كأسلوب تكتيكي جديد لتأجيل تنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم وفرض المزيد من الأكلاف على الحكومة من

---

(٦٢) باري شيك Barry Scheck، «تصريح أمام اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ»، ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠.

خلال المطالبة بإجراء فحص تلو الآخر بحجة أن الفحص السابق لم يُجرَ على نحو صحيح أو أُسيء تحليله وما إلى ذلك. وفي ظل الظروف العادية لا يُفترض أن يتعدى الحد فحصاً واحداً لكل سجين، وإلا فإن مقدرة النظام القضائي الجنائي على أداء واجباته قد تصبح محدودة إلى حد بالغ،(٦٣) وذلك بعد حوالى عشر سنوات.

الخاتمة

إن الخوف من أن تؤدي اختبارات الحمض النووي إلى تعزيز علم اليوجينيا غير مبرَّر. إن الحكومات التي أدخلت اليوجينيا هي الحكومات التي تنتهك معظم حقوق الإنسان وقضت على الديموقراطية، وبالتالي يجب محاربتها سواءً استخدمت اختبارات الحمض النووي أم لم تستخدمها.

نقطة انطلاق وجهة النظر المجتمعية في ما يتعلق بالمسألة التي بين أيدينا هي أن الحقوق والخير العام كلاهما يحمل اعتراضات أخلاقية أساسية علينا (كما يوحي التعديل الرابع)، بدلاً من ذلك، فإن مجتمعنا يتمحور حول الحقوق، وإذا الحقوق سوف تحدُّ بشكل ما، فعبء الإثبات يقع على مناصري الخير العام.

في هذا الإطار، تجدر الملاحظة أن استخدام اختبارات الحمض النووي غالباً ما تساهم في حماية حقوق الأشخاص الأبرياء وفي تعزيز السلامة العامة. لكن عندما يدخل الاثنان في صراعٍ بينهما، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أهمية هذه الاختبارات في ما يتعلق بالسلامة العامة. مُضافاً إلى ذلك، كما رأينا سابقاً، فإن حقنا في أن لا نخضع لتحرٍ وتوقيف اعتباطي، وحقنا في الخصوصية وحقنا في أن نُترك لأنفسنا لم يُخرقا من قبل اختبارات الحمض النووي وقاعدة البيانات المتعلقة بهذه الاختبارات التي تطوّق وتشتمل على المجرمين والمتهمين. أما الأبرياء فليس من الضروري أن يتم اختبارهم لدواعٍ قضائية، ويجب أن لا يسمح للسلطات العامة بالوصول إلى هذه المعلومات المتعلقة باختبارات الحمض النووي التي أُجريت

(٦٣) لمزيد من المناقشات والتوصيات، راجع إجراء فحوصات الأحماض النووية المنقوصة الأكسيجين بعد الإدانة: توصيات لمعالجة الطلبات (واشنطن العاصمة، وزارة العدل في الولايات المتحدة، ١٩٩٩).

لأغراض خاصة (طبية أو عسكرية)، بالرغم من أن العلاقة بين قواعد البيانات هذه هي فوق نطاق هذه الدراسة.

الأهم من ذلك، هو أن انعدام الثقة بالحكومة من قبل مؤيدي مبدأ الحرية المدنية أمر في غير موضوعه؛ ففي أميركا المعاصرة، إن انتهاك حقوق الإنسان الأساسية يحصل على يد المؤسسات الخاصة؛ وينبغي على الحكومة أن تلعب دوراً أساسياً في حماية المواطنين من مثل هذه الانتهاكات.

الفصل السادس

ما هو السياسي؟

ليس هناك أي تعريفٍ متَّفقٍ عليه لِما هو سياسي. أما التعريف الذي قد يبدو مفيداً هو القول إن العمليات السياسية تُعنى بإقامة جسورٍ بين سلطة المجتمع وبين سلطة الدولة، جسور تنقل المواد من المجتمع إلى الدولة (مثلاً نتائج الانتخابات) ومن الدولة إلى المجتمع (مثلاً خطابات رئاسية، تشريعات). إن العالَم السياسي يتضمن عمليات بين الدول - ولكن لا يشمل عمليات بين المجتمعات - بشأن تطبيق، إعادة توزيع وشرعنة السلطة. بالتالي، إذا كنا تبنينا التعريف المقترح، فإنه يمكننا الحديث عن «سياسة» ضمن مؤسسة طوعية أو في مجلس إدارة مدرسة خاصة فقط عبر بعض المشابهات البعيدة، وذلك لأن هذا الحديث يخلط بين المجتمع وبين الدولة على حساب التحليل الدقيق والحكم المعياري. في حقيقة الأمر، إن إحدى المزايا الأساسية للتعريف المقترح تكمن في أنه يجلب انتباهنا لتمييز هام بين الدولة وبين المجتمع كثيراً ما أهملناه؛ كما تجدر الإشارة إلى أنه ليس فقط حين يُصار إلى التفريق بشكل تلقائي بين المجتمع وبين الدولة نتمكن من تحليل الفرق بين هذين العالمين. فلنحاول الآن دراسة المواصفات الرئيسة للعالَم السياسي بما فيها حدوده.

السياسي ليس الاجتماعي

مذ قال أرسطو إن الإنسان هو بطبيعته حيوان سياسي، نشأ اتجاه لِطَيِّ الاجتماعي في السياسي: لقد جرى الكثير من النقاش حول معنى هذا القول المأثور لأرسطو، لكن هناك إجماعاً واسعاً مفاده أنه سواءٌ تمَّ فهمه بشكلٍ واسعٍ أو ضيِّقٍ فهو

يعني أن الأفراد هم اجتماعيون بطبيعتهم وأنهم يتعاونون ويتقاسمون معاني وأهدافاً مشتركة وأن جوهر وجودهم مرتبط بالدولة.[1]

إضافةً إلى ذلك، حين ننظر إلى مدينةٍ صغيرةٍ في حال وضعنا الدولة والمجتمع جانباً، فإننا لن نحدث إلاّ أذىً محدوداً على التحليل السياسي والاجتماعي. لكن هذا الدمج لمفهومين أساسيين في واحد يزعج أكثر حين يتعامل المرء مع مجتمعاتٍ أوسع وأكثر تعقيداً. بالرغم من ذلك، هنالك اتجاه عام للخلط بين الدولة وبين المجتمع بالضم إلى ما هو سياسي عمليات عديدة وأعمال ومؤسسات هي في صلبها اجتماعية. ويبدو ذلك واضحاً مثلاً حين تكون المواطنية (وهي وضع شرعي يصف واجبات المرء الشرعية تجاه الدولة وحقوقه الشرعية التي يتوجب على الدولة حمايتها واحترامها) موضوعة في المعادلة نفسها مع العضوية (وهو وضع اجتماعي يصف عضوية المرء في مجتمعٍ أو أكثر أو في جمعية، والواجبات الأخلاقية لكل امرئٍ تجاه الأعضاء الآخرين للمجتمع ذاته والخير العام والمطالب الأخلاقية التي يفرضها الآخرون عليه)، تسديد الضرائب والخدمة في القوات المسلحة (حين يكون هناك خدمة علم) وفي بعض الدول -الانتخاب تعتبر جميعها من واجبات المواطنين. وهكذا نجد أن الدساتير والقوانين الأساسية قد حدَّدت واجبات المواطنين تجاه الدولة. بالمقابل، إن التبرع لعمل خيري، التطوع، الاهتمام بالأصدقاء والعائلة (أبعد مما يُعتبر واجباً شرعياً)، مساعدة الجيران، تقبُّل الإنسان الآخر على اختلاف عاداته وخلفياته(أبعد مما ينص عليه القانون)، السعي إلى مزيدٍ من العدالة الاجتماعية، التطوع والعمل على حماية البيئة - جميع هذه الأمور هي من شأن أعضاء مجموعةٍ ما وليست من شأن كل المواطنين.

---

(١) انظر: Aristotle, *The Politics*، ترجمة جاميس كارنز (شيكاغو، دار نشر جامعة شيكاغو، ١٩٨٤)، ١٤٨٨أ، ص ٧-١٤. لنظرةٍ عابرةٍ حول النظريات المتنافسة حول فرضية أرسطو، انظر Larry Arhart, 'The Darwinian Biology of Aristotle's Political Animals'، أميركان جورنال أوف بوليتيكال ساينس، (المجلة الأميركية للعلوم السياسية)، ٣٨/٢، ص.ص. ٤٦٤-٤٦٥؛ John M. Cooper, 'Political Animals and Civic Friendship'، في فريندشيب: فيلوسوفيكال ريدر، (أيتاكا، نيويورك، دار نشر جامعة كورنيل، ١٩٩٣).

إن الإغراء لتضليل الحد بين السياسي وبين الاجتماعي كبير جداً وبخاصة حين نقوم بدراسة الوطنية، وهي ظاهرة تكتسب فيها الدولة بعض الصفات الخاصة بالمجتمعات. والعودة إلى صفات الأسلاف ليست فقط ظاهرةً يؤسف لها بل هي أيضاً خطأ مفهومي. في الدول التي يكون فيها المجتمع المدني ضعيفاً ولا يملك بعدُ رؤية، يسمع المرء دائماً كلاماً من المواطنين مثل: «لقد دفعت الضرائب كلها، والآن يجب على الحكومة الاهتمام بِـ. . .»، الأمر الذي يحتاج إلى الاهتمام.

التمييز بين المواطنية وبين العضوية يتخذ أهميةً خاصةً حين يعترف المرء أن العلاقة بين الدولة وبين المجتمع تشبه إلى حدٍّ بعيدٍ العلاقة بين الدولة وبين الفرد. كلما قامت الدولة بما تقاعست عن القيام به المجموعات والجمعيات الطوعية والعائلات، يضعف المجتمع. بالمقابل، كلما قامت الدولة بخلق فرص للفاعلين الاجتماعيين بالقيام بمشاريع وتأمين استمرارها، يصبح المجتمع أكثر قابليةً للحياة والنمو. وعلى سبيل المثال، إذا بدأت الحكومة بإرسال مستشارين خاصين بها إلى منازل الأشخاص الذين فقدوا شخصاً عزيزاً، فهذا قد يضعف أواصر الصداقة: علاقات الجيران، المجموعات الدينية والعائلات الممتدة. بالمقابل، هناك بعض السياسات العامة التي تعترف في الوقت نفسه بحاجة الدولة إلى إيلاء الانتباه إلى العديد من الحاجات الاجتماعية والخاصة (لا سيما تلك التي تخص الأشخاص الأكبر تأثراً في المجتمع أو المراحل الأكثر حرجاً في مراحل حياة المواطنين)؛ ولكن نجد في بعض الحالات أن الحاجة إلى إضعاف اللاعبين الاجتماعيين تقوم على أساس تجاهل الفرق بين السياسي وبين الاجتماعي. إذا أردنا أن نتناول الأمور بشكل آخر، نقول إن السبب الأساسي للحفاظ على التمييز بين السياسي وبين الاجتماعي هو لضمان أن الاجتماعي لن يصبح السياسي.

المجتمع الجيد مقابل الدولة «الجيدة»

يؤكِّد المحافظون الاجتماعيون أن دور الدولة (جوهر ومحور العالم السياسي) هو تعزيز ليس فقط المواطنية ولكن أيضاً الإنسان الجيد، ليس فقط المهارات اللازمة للمشاركة في الحكومة ولكن أيضاً الخصال الاجتماعية الحميدة تلك التي تجعل

المجتمع مجتمعاً جيداً. يقول جورج ويل، المحرر في جريدة الواشنطن بوست، مثلاً، إن الإنسان بطبيعته متساهل مع نفسه: إذا تُرك لإرادته سيسيء استعمال حريته ويصبح متهتكاً وخليعاً.[٢] وينبغي على الدولة أن تضبطه. ويؤكد الاجتماعيون الآخرون أنه باسم «العظمة الوطنية» يحتاج الناس إلى «حكومة وطنية قوية» تصقل المواطنين وتساعدهم في التعامل مع النواحي الأضعف من شخصيتهم.[٣] وكثيراً ما أراد المحافظون الاجتماعيون المتدينون الاعتماد على الدولة لتعزيز التصرف الذي يعتبرونه جيداً. إنهم يعملون على تحريم الإجهاض والصور الداعرة، هم يجعلون الطلاق أكثر صعوبةً ويبطلون النشاطات المثلية.

إضافةً إلى ذلك، لقد دافع المحافظون الاجتماعيون الدينيون والعلمانيون من أجل إنزال عقوبات أشد وأطول بعددٍ من الجرائم ببعض الأفراد ولأنواعٍ محددةٍ من الجرائم، وقد فضلوا عقوبات السجن المؤبد دون إمكانية إطلاق سراح المجرم بعد فترةٍ ولو طويلة وأحكام الإعدام. إن العقوبات القاسية غالباً ما تطبَّق في الولايات المتحدة على الأشخاص الذين يمارسون نشاطات وأفعالاً ترفضها الدولة(وغالبية الأشخاص الموجودين في السجن في الولايات المتحدة متهمون بجرائم غير عنيفة أو جرائم مخدرات)، بدلاً من تطبيقها على الأشخاص الذين يهددون السلامة العامة ويخلُّون بالقيام بواجباتهم كونهم مواطنين.

إن عبارة «الدولة الجيدة» تختصر على أفضل وجه موقف المحافظين الاجتماعيين، لأن الدولة لا يُنظر إليها هنا على أنها مؤسسة قد تحطُّ من شأن الأفراد وتضعف الحريات وبالتالي يجب أن تُضبط دائماً - الموقف الليبرالي - بل يُنظر إليها كمؤسسة يمكن الاعتماد عليها كي تجعل الأشخاص أفضل. وبالرغم من أن المحافظين لا يقولون إن الدولة جيدة بحد ذاتها بل إنها - وبالتالي السياسي - تعمل الخير عبر تعزيز الفضيلة.

---

(٢) انظر على سبيل المثال: George F. Will, *The Pursuits of Happiness, and Other Sobering Thoughts*، نيويورك، دار نشر هاربر أند رو، ١٩٧٨.

(٣) انظر David Brooks and William Kristol, 'What Ails Conservatism'، مجلة وول ستريت جورنال ١٥، (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧).

هذه الظروف الاجتماعية التاريخية التي أدت إلى ظهور الموقف الاجتماعي المحافظ المعاصر أدت بدورها إلى بروز موقفٍ مختلفٍ تماماً،[٤] هو موقف المجتمعيين الذي يرفض تنظيم التصرف الأخلاقي في غالبية الظروف. يدافع المجتمعيون عن الضوابط المفروضة على الدولة لأن المجتمع يجب أن يكون العنصر الأساسي المسؤول عن تعزيز التصرف الأخلاقي، معتمداً لهذا الغرض على التعليم والإقناع والزعامة بدلاً من القانون.

إن تطوير وتعزيز المجتمع الجيد يتطلب الوصول إلى ما يسمّى العالم الخاص لصقل تصرفات المرء المباشرة تجاه الدولة وتصرفاته غير المباشرة تجاهها، أي طريقة تعامله مع المواطنين الآخرين. على سبيل المثال، المجتمع الجيد لا يعزِّز فقط الثقة بين أفراده لتعزيز ثقتهم بالحكومة بل لخلق مجتمع أفضل تفضّل فيه بعض التصرفات على الأخرى بدلاً من أن يترك كل إنسان ليحكم بنفسه على ما يعتبره تصرفاً جيداً.

هكذا، إن المجتمع الجيد يعزِّز أيضاً القيم الجوهرية الأخرى وليس فقط الثقة، مثل احترام البيئة، مد يد العون إلى من هم بحاجة إليها، الزواج، ولادة الأطفال والاحترام الخاص للأطفال والمسنين. تعتبر جميع هذه العناصر نوعاً من أنواع الخير العام يعمل المجتمع على تعزيزها عبر آلياته الاجتماعية وتفضيل نوع على الأنواع الأخرى، وكل هذا يقع في نطاق العالم الخاص.

ولكن هذا لا يعني أن جميع الأمور الخاصة أو غالبيتها يجب أن تخضع لتفحصٍ ومراقبةٍ من قبل المجتمع ولنوعٍ من الإقناع المعياري. إن أحد أوجه الخلاف الأساسية بين الموقف المجتمعي من جهة وبين المواقف الدكتاتورية والفاشستية والثيوقراطية وموقف المحافظين الاجتماعيين من جهة أخرى في أنه بالرغم من أن المجتمع الجيد يصل إلى قلب العالم الخاص، فهو يسعى إلى تعزيز وتنمية عددٍ

(٤) انظر Amitai Etzioni, 'Virtue and the State: A dialogue between a Communitarian and a Social Conservative' في كتاب Robert George, *The Monochrome Society*، (برينستون، مطبعة جامعة برينستون، ٢٠٠١)، ص ٢٠٧-٢٢٠.

محددٍ من الخصال الأساسية بدلاً من اعتماد برنامج معياري موسع. إن المجتمع الجيد يُؤثر الفكر الديني على الإلحاد ولكن لا تعنيه الديانة التي يتبعها المرء. ليس هناك أي شروط بشأن الملابس التي قد يرتديها المرء (قمصان ماو)، عدد الأطفال الذين قد ينجبهم، الأماكن التي يختارها للعيش فيها وما إلى ذلك. . . باختصار إن الصفة التي تختصر على أفضل وجه المجتمع الجيد هي أنه بالمقابلة مع الدولة الليبرالية يضع صيغاً مشتركة للخير، لكن نطاق الخير أضيق من المجتمعات التي تتمحور حول الحكومة، إما من الناحية الدنيوية (النمط السوفياتي) وإما من الناحية الدينية (إيران، طاليبان)، وإما من قبل المحافظين الاجتماعيين. إذا أردنا أن نتناول الأمور بشكلٍ مختلف، نقول إن العلاقة بين السياسي وبين القيم المجتمعية تتأثر بشكلٍ واسع ليس فقط إذا وجدت صيغ مشتركة للخير، ولكن أيضاً بدرجة شمولية هذه الصيغ.

السياسي أخلاقي

أحد الأسباب الأساسية التي تدعو لوضع حدٍّ فاصلٍ بين الاجتماعي وبين السياسي هو أنه لا يوجد هناك أية مناقشات أو قرارات أو أفعال لا تحتوي على منحىً أخلاقي. حتى القرارات التقنية البحتة عند دراستها بتمعن فإنها تنطوي على مضمون أو نتائج أخلاقية. مثلاً، القرارات بشأن استعمال الفحم أو البترول أو عدم استعمالهما، عدم استعمال مصادر الطاقة النووية يؤثر على التزامنا تجاه الأجيال المقبلة ومستقبل البيئة. ينطبق الأمر نفسه على القرارات الاقتصادية، من الحد الأقصى للبطالة الذي تقرِّر الحكومة قبوله إلى المبلغ الذي تقرِّر صرفه على التسلح بالمقابل مع المصاريف الصحية. (استعمال عبارة «أخلاقي» تُستعمل هنا للإشارة إلى نطاقٍ واسعٍ من القيم الأخلاقية - الاجتماعية، إلى المعايير التي يجب استعمالها أو ما يجب أن يكون، بما في ذلك العدالة والمساواة وليس فقط القيم الشخصية مثل الحقيقة والشرف، هذا، بالإضافة إلى عددٍ من القيم الشخصية المحدَّدة. إضافةً إلى ذلك، فإن المناقشات والقرارات السياسية قد تحمل في طياتها ليس فقط اعتبارات أخلاقية بل أيضاً تداعيات أخرى. على سبيل المثال، الاعتراف أو عدمه بقانونية

الزواج المثلي أو بالتعويضات التي قد تدفع للعمال المستعبدين).

يؤكد الليبراليون (بمعنى النظرية السياسية) أن المناقشات الأخلاقية يجب أن تتم في العالم الخاص، بعيداً عن العام وعن السياسة وأنها يجب أن تكبح حين يدخل المرء في العالم العام (ومن ضمنه السياسي).[٥] ويميل الليبراليون إلى الخشية من الحروب الثقافية - إذا لم نقل الحروب الأهلية - التي قد تبرز إذا دخلت القيم على الحلبة السياسية. حتى ولو توصلنا إلى إجماع دون نزاع غير ضروري، فإن تعزيز القيم المشتركة من قبل الحكومة قد يستتبع الإكراه لأن العالم الخاص هو عالم الدولة، وبالتالي ينتهك القيمة العظمى وهي الاستقلالية (أو الحرية). الدولة، وبالتالي السياسة، يجب أن تبقى في الأساس على حدة.

وأقول «في الأساس» لأنه توجد بعض الفروق الأساسية بين الليبراليين حول إمكانية أن تبقى الدولة على الحياد أو بين نسبة الحياد التي قد تتمتع بها. يرى البعض ميزة أن يعزز الدولة التي تتطلبها الدولة الليبرالية - التفكير الناقد مثلاً.[٦] (ليس لأن هذه القيم هي واجبات فردية وليست واجبات اجتماعية). البعض من الذين اتبعوا أيزايا برلين يرغب في قبول مجموعة محدودة من القيم واعتبارها مشتركة وتقود المناقشات العامة، هذه القيم تعتمد عدداً قليلاً من الأفعال غير المقبولة: الاغتصاب مثلاً. هذا، ولا يجب أن تأخذ الدولة موقفاً أخلاقياً من غالبية الأمور.

لا يخشى الليبراليون القتال العام أو الورطة السياسية إذا كانت شرائح المجتمع تؤمن بقيم مختلفة أو حتى متعارضة. وهم يؤكدون أن ممثلي هذه الشرائح قد يقومون بصياغة سياسات عامة مشتركة. على سبيل المثال، المجموعات المناهضة للحياة قد تدعم إيجاد أفضل لمدارس الأطفال، دون الدخول في الفروق بين القيم.

لقد ناقش المجتمعيون طويلاً أن السياسة هي ويجب أن تكون متورطةً في صياغة

---

(٥) Bruce Ackerman, 'Why Dialogue?'، جورنال أوف فيلوزوفي، (مجلة الفلسفة ١/٨٦ (١٩٨٩)، ص ٥-٢٢.

(٦) على سبيل المثال، انظر Amy Gutmann, *Democratic Education*، (مطبعة جامعة برينستون، ١٩٨٧).

وتعزيز مجموعة من القيم المشتركة. تُظهر مراجعة لسياسات المجتمعات الحرة الديموقراطية أن هذا الطلب التجريبي هو مطلبٌ محقٌّ. هذه المناقشات كقاعدة لا تؤدي إلى حروب ثقافية أو أهلية. على العكس من ذلك، فإن عدم وجود مجموعة واسعة من القيم المشتركة - مثلاً بين اليهود والعرب - هو أحد الأسباب الرئيسة لعدم تمكن هذه المجموعات من حل النزاعات التي قد تنشب لأسبابٍ أخرى. إضافةً إلى ذلك، فإن القانون لا يمكن أن يكون حيادياً وهو في أَوْجِه حين يعكس نطاقاً واسعاً من القيم المشتركة بدلاً من فرض قيم مجموعةٍ ما (حتى ولو كانت الأكثرية) على الشعب والعامة.

تعزيز القيم: صوت الأخلاق مقابل الإكراه

هناك فرق أساسي آخر بين المجتمع الجيد وبين الدولة «الجيدة»، غير القيم التي يتم تعزيزها ويمكن في الطريقة المتبعة في تعزيز هذه القيم. إن أحد الأدوات الأساسية للمجتمع الجيد هو صوت الأخلاق، الذي يطلب من الأشخاص العمل على التصرف بطريقة اجتماعية. وبالرغم من أن البعض يشدِّد على أهمية الصوت الداخلي وبالتالي على متابعة جيدة وتعليم أخلاقي،[7] فإن المجتمعيين يعترفون بأنه بدون تدعيم خارجي مستمر، يبدأ الضمير بالتدهور. أما التأييد من قبل الأشخاص الآخرين وبخاصة أولئك الذين تربطه بهم علاقة عائلية أو مجتمعية تحمل أهميةً كبرى لأن الإنسان في أعماقه يحتاج إلى كسب تأييد الآخرين والمحافظة عليه.[8]

قد يتساءل البعض إذا كان الانصياع لصوت الأخلاق يتناسب مع حرية الاختيار، وإذا حقنا في أن نُترك وحدنا يشمل أيضاً حقنا في أن نكون أحراراً من مراقبة الحكومة والضغوط الاجتماعية. وُضعت هذه المسألة تحت المجهر بسبب التفسيرات المتضاربة التي أعطيت لجملةٍ شهيرة للكاتب جون ستوارت ميل. وقد قال ميل في

(٧) انظر Thomas Lickona, *Educating for Character: How Our schools Can Teach Respect and Responsibility*، (نيويورك، دار نشر بانتام، ١٩٩٢).

(٨) انظر Dennis Wrong, *The Problem of Order: What Unites and Divides Society*، (نيويورك، فري برس، ١٩٩٤).

كتابه **حول الحرية**: «إن الهدف من هذه الدراسة هو تأكيد مبدإٍ أساسي سهل جداً، وهو أنه يمكن أن يتعامل المجتمع مع الفرد إما عن طريق الإكراه أو المراقبة، وقد تكون الأساليب المستعملة القوة الجسدية على شكل عقوبات شرعية، أو الإكراه الأخلاقي للرأي العام».[9] لقد فسَّر البعض هذا التصريح بأنَّ الصوت الأخلاقي ملزم بقدر إلزام الحكومة. على نحو مماثل، كتب ألكسيس دي توكفيل: «لا تتطلب الحشود قوانين لإكراه الذين لا يفكرون مثلما هي تفكر: عدم الرضى العام يكفي، وشعورهم بالعزلة والعجز يتغلب عليهم ويقودهم إلى اليأس».[10] إذا نظرنا إلى هذين التصريحين، يصبح تدعيم المجتمع وتدعيم الدولة متشابهين.

وينبغي علينا أن نلاحظ، أنه قد تم فهم ميل أنه يقترح أن الرأي العام، على شكل واسع ملزم ومكره بينما الضغوط المجتمعية غير مكرهة. كما عُرف دي توكفيل بأنه قد سلَّط الضوء على أهمية المؤسسات المجتمعية التي وضعت الدولة في وضع محرج اضطرها إلى الدفاع عن نفسها بضراوة. في الواقع كما أرى أنا الوضع، إنه مهم جداً أن نعترف بوجود فرق عميق بين صوت المجتمع الأخلاقي وبين الإكراه، وبأن الصوت الأخلاقي أبعد ما يكون عن الدولة المكرهة.

هذا، وأن صوت الأخلاق ينسجم مع حرية الاختيار أكثر مما ينسجم مع إكراه الدولة. إن صوت الأخلاق الداخلي هو جزء من شخصية الإنسان الداخلية تماماً مثل الأجزاء الأخرى من النفس التي جاءت نتيجة خيارات الإنسان. صوت الأخلاق الخارجي، أي صوت المجتمع، يترك القرار الأخير للشخص نفسه - الأمر الذي لا يحدث أبداً حين يطبَّق الإكراه. قد يتبع المجتمع أسلوب الإقناع، والإتيان بالدليل، والانتقاد والتعليم ولكن الفاعلين يكتشفون في آخر النهار أن الدولة ليست متنبهة ويمكنها أن تجبر اللاعبين على الانصياع لها.

لقد سأل البعض إذا كان صوت الأخلاق مكرهاً. حين يكون صوت الأخلاق

---

(٩) John Stuart Mill, *On Liberty*، دار نشر (نيويورك، دار نشر نورتون، ١٩٧٥)، ص ٧١.

(١٠) Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*، ترجمة هنري ريف، دار نشر فيليبس برادلي، (نيويورك، ألبير كنوبف، ١٩٩١)، المجلد الثاني، ص ٢٦١.

مدعَّماً بالعقوبات القانونية والاقتصادية، يجب أن يتنبه المرء إلى أن صوت الأخلاق بحدِّ ذاته ليس مكرهاً بل إن هذه العناصر المضافة هي التي تضفي عليه صفة الإكراه. كذلك، ففي مراحل تاريخية سابقة في الغرب، وأيضاً في أماكن أخرى من العالم حين يكون الجميع مجتمعين في قريةٍ واحدةٍ فإن صوت المجتمع له سلطة كبيرة، فهو يشكّل كورساً موحداً من الأصوات الأخلاقية قد يكون ساحقاً، حتى ولو لم يكن مكرهاً من الناحية التقنية، إذ لم يُصار إلى استعمال القوة الجسدية أو التهديد بها. هذا، وأن غالبية الأشخاص في المجتمعات الحرة قادرون على الاختيار، إلى حدٍّ كبير، اختيار المجتمعات التي يعيشون فيها أو التي ينتمون إليها من الناحية النفسية، ويمكن اللجوء إلى واحدة لتفادي قوة إقناع الأخرى. الأهم، إن صوت الأخلاق المعاصر بعيد كل البعد عن التناغم الكلي والوحدة المتراصة. في الواقع، إنها فرضية مجتمعية أساسية مفادها أن في المجمعات الغربية، أصوات الأخلاق ضعيفة للغاية في غالبية الأحيان.[11] في الواقع، غالباً ما يكون صوت الأخلاق متردداً وضعيفاً غير قادر على الدعوة إلى مجتمع جيد.[12] باختصارٍ أصوات أخلاقية قوية توجد في أماكن وأزمنة أخرى.

إن مقاربةً بشأن الطريقة التي تحارب فيها الولايات المتحدة الأميركية استعمال المواد المراقبة والطريقة التي يعزز فيها المجتمع الأميركي مسؤولية الأهل عن أولادهم، تخدم في إيجاد حل لهذا المسألة. إن الحرب ضِدَّ المخدرات تعتمد بشكل أساسي على العناصر المكرهة؛ بينما معاملة الأولاد بالمقابل تعتمد بشكل أساسي على صوت الأخلاق لأعضاء العائلة المباشرة والممتدة، الأصدقاء، الجيران والآخرين في المجتمع، وفي بعض الأحيان تتدخّل الدولة. صحيح أن معظم الأهل يقومون بواجباتهم ليس لأنهم يخشون من السجن بل لأنهم يعتقدون بأنها الطريقة الأفضل للتعامل - وهو مفهوم تدعّمه الضغوط الاجتماعية.

(١١) انظر Alan Wolfe, Moral freedom: *The Search for a Virtue in a World of Choice*، (نيويورك، نورتون أند كومباني، ٢٠٠١).

(١٢) لإغناء النقاش، انظر Amitai Etzioni, *The New Golden Rule*، (نيويورك، بازيك بوكس، ١٩٩٦)، ص ٨٥-١٥٩.

لقد أُلقي الضوء على الفرق بين الأساليب التي تعتمدها المجتمعات والدول لتعزيز القيم بمقارنة تحويل الرفاه الذي ينتج عن الصدقة بالنظام الضرائبي؛ بين الفرق في أن يتطوّع المرء لخدمة وطنه وأن يُجبر على ذلك بالتدريب العسكري؛ وبالمقابلة بين حضور اجتماع لمدمني الكحول المجهولين ودخول السجن بسبب تعاطي الكحول المفرط.

الصوت الأخلاقي هو في الأساس طوعي اختياري لذلك يمكن الربط بين المجتمع الجيد والحرية، في الوقت الذي لا يمكن فيه الربط بين الحرية وبين أية دولة حتى ولو كانت تعزز الخير على نطاق واسع. لهذا السبب يتطلب المجتمع الجيد صوتاً أخلاقياً واضحاً يتحدث باسم مجموعة من القيم الأخلاقية المشتركة - الأمر الذي يعوزه في تصوُّر الدولة الليبرالية ومجتمع هو فقط مدني.[١٣]

المؤسسات الاجتماعية مهمة جداً من أجل وصف الفرق بين المجتمع الجيد وبين الدولة المعززة للخير، نظراً لأن غالبية المؤسسات هي إما فقط إجرائية، وإما ذات قيم محايدة؛ في الحقيقة إنها تجسيد للقيم الخاصة. على سبيل المثال، إن تعريف العائلة وتركيب العائلة يعكس دائماً مجموعة محددة من القيم الخاصة، الأمر الذي ألقي الضوء عليه منذ وقت غير بعيد من خلال النقاش حول الزواج المثلي. ينطبق الأمر نفسه على المؤسسات الاجتماعية الأخرى التي تشمل المدارس والمؤسسات والمجتمعية. كلما زادت نسبة تحرر هذه المؤسسات من سلطة الدولة استطاعت أن تقدم بشكل أفضل الدعامة الأساسية للمجتمع الجيد بدلاً من العملاء المسيَّسين للدولة المعززة للخير.

المحادثات مقابل الحوار الأخلاقي

في صميم السياسة - في حال كان هناك طلب لسياسات اجتماعية، قوانين وإجراءات جديدة - نجد المحادثات التي يتمكن عبرها الأشخاص والفئات الذين لديهم مصالح مخالفة من التوصل إلى قرارات مشتركة. توصف المحادثات غالباً

(١٣) المصدر نفسه.

بأنها اجتماعات تناقش فيها مجموعة من الأفراد بشكل موضوعي وقائع وضع ما، وتداعياته العقلانية والخيارات الأخرى المتاحة ومن ثم يختار المجتمعون الحل الأكثر قابليةً للتطبيق والأكثر منطقاً.(١٤) كتبت مريام غلاستون:

> إن غالبية أصحاب النظريات القانونية المعاصرة المهتمة بالشؤون الجمهورية تؤيد نوعاً من الديموقراطية القائمة على التشاور. وقد أوصوا أنه لجعل الحياة السياسية أكثر تشاوراً يجب تأسيس نوعٍ من الإجراءات في عملية اتخاذ القرار تهدف إلى تعزيز، وحتى إلى التأكيد على الأساس العقلاني والعاقل في القرارات القضائية والتشريعية وغيرها من القرارات.(١٥)

أعلن جاك نايت وجايمس جونسون: «إننا نرى إلى المحادثات أنها عملية مثالية تشمل إجراءات قانونية يدخل عبرها اللاعبون السياسيون في حوارٍ عقلاني بهدف إيجاد حلٍ مناسبٍ لخلافٍ سياسي».(١٦)

تربط المحادثات والحكومة الديموقراطية ببعضها البعض إلى حدٍّ كبير.

---

(١٤) لمناقشةٍ مقنعةٍ حول دور العقل في مناقشات الغايات وليس فقط الوسائل، انظر Philip Selznick, *The Moral Commonwealth: Social Theory and the Promise of Community*، (بيركلي، مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٢)، ص ٥٢٤-٥٢٦. يصف دونيس ورونغ هذا الاتجاه نحو استعمال العقل حين يقول: «العديد من علماء الاجتماع قد قيدوا أنفسهم، ضمناً على الأقل، بالنواحي المعرفية بدلاً من النواحي العاطفية للتفاعل، وهم يقومون بفرضيات ضمنية حول هذا الموضوع أو أنهم يأخذونه على أنه أمر محسوم. يعطي بيرجير ولوكمان شهادةً حيّةً على كيفية بناء اللاعبين عالماً اجتماعياً موضوعياً يضعهم في «مجتمع العلم».

(١٥) Miriam Glaston, 'Taking Aristotle Seriously: Republican Oriented Legal Theory and the Moral Foundation of Deliberative Democracy'، مجلة كاليفورنيا الحقوقية ٣٢٩/٨٢، (١٩٩٤)، ص ٣٥٥.

(١٦) Jack Knight and James Johnson, 'Aggregation and Deliberation'، بوليتيكال ثيوري، (مجلة النظرية السياسية)، (أيار/مايو ١٩٩٤)، ص ٢٧٧-٢٩٦، ٢٨٥. يؤكد نايت وجونسون على أهمية العقل: «تحتوي المباحثات على حجج عاقلة. ويجب أن تتم دراسة الاقتراحات والدفاع عنها بالعقل... النقطة الأساسية هي أن الفرقاء في هذه المباحثات يعتمدون فقط على ما يسميه هابرماس «قوة الحجة الأفضل»؛ أشكال أخرى من التأثير قد استثنيت بشدة، فمن حق أحد الفرقاء أن يبقى غير مقتنعٍ بما أن الحجج المقدمة تعتمد على العقل. (ص ٢٨٦).

والمجتمع المدني هو الذي يقال عنه إنه يتعامل مع المشاكل بأسلوب تشاوري. يلخص كوكلينسكي وشركاؤه هذه النظرة بالقول:

> في مجتمع ديموقراطي، تفضّل القرارات المعتدلة على القرارات غير العاقلة: التفكير المدروس يؤدي إلى الأولى، أما المشاعر فتؤدي إلى النوع الثاني... وينبغي على المواطنين أن يقاربوا موضوع السياسة بتحليلٍ موضوعي وترو، أي أن يستعملوا عقولهم في اتخاذ أحكام بشأن الشؤون العامة.(١٧)

جزئياً مثل هؤلاء الاقتصاديين الذين يبنون نماذجهم عن الحكام ثم يبنون على أساسها استنتاجاتهم حول العالم الحقيقي، وبعض الباحثين السياسيين يبنون نماذج حول الأسلوب الذي يجب أن تعتمده السياسة أو حول ما يجب أن تكون عليه النماذج - ومحاولة تجاهل أنها لا تطبّق على هذا النحو في الوقت الحاضر، حتى في أفضل الديموقراطيات. حالياً، إن القرارات في العالم السياسي تحكمها الحوارات الأخلاقية، بالرغم من أن هذه الحوارات تدور غالبيتها في العالم الاجتماعي.

الحوارات الأخلاقية هي عمليات تدخل فيها قيم المشاركين وتقود إلى الخروج بصيغٍ أخلاقيةٍ مشتركة. إنها جوهرية وليست فقط إجرائية. وحين تنضج بنجاحٍ؛ فهي

---

(١٧) James H, Kuklinski, Ellen D. Riggle, Victor Ottati, Norbert Scwartz and Robert S. Wyer Jr 'The Cognitive and Affective Bases of Political Tolerance Judgements'، أميركان جورنال أوف بوليتيكال ساينس، (المجلة الأميركية للعلوم السياسية)، ٣٥، (١٩٩١)، ص ١-٢٧؛ انظر أيضاً James Q. Wilson, "Intersts and Deliberation in the American Republic, or Why James madison would have never received the James Madison Award"، مجلة بوليتيكال ساينس أند بوليتيكز، (مجلة العلوم السياسية والسياسة)، (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠)، ص ٥٥٩؛ James Kuklinski et al, 'Thinking about Political Tolerancae, More or Less, with More or Less Information'، في كتاب *Reconsidering The Democratic Public*, Russel Hanson and Georges Marcus، (مطبعة جامعة ولاية بنسيلفانيا، ١٩٩٣، ص ٢٢٧؛ Benjamin Barber, 'An American Civic Forum: Civil Society between Market Individuals and the Political Community'، مجلة سوسيال فيلوزوفي أند بوليسي ١٣/١ (شتاء ١٩٩٦)، ص ٢٧٥-٢٧٦؛ James S. Fishkin, Democracy and Deliberation (نيوهافين، مطبعة جامعة يال، ١٩٩١).

تقود إلى تغييرٍ في القيم عند عددٍ من المشاركين، وهو شرط مسبق أساسي للوصول إلى مفاهيم مشتركةٍ حول السياسات الاجتماعية المبنية على إجماع مشترك حقيقي. ومن بين الحوارات الأخلاقية التي تضمَّنت مثل هذه الآثار، نجد تلك القائمة حول البيئة، والحقوق المدنية وحقوق المرأة والتحرُّش الجنسي. ما من واحدةٍ أدت إلى مفهومٍ جديد مشترك وناضج، ولكن جميعها قد أدت إلى تطور المجتمعات المهنية بشكل عام قادتها إلى تغيير قيمها وإجماعها - الأمر الذي انعكس بعد ذلك في العديد من الأعمال السياسية وفي القوانين الجديدة.

إن الحوارات الأخلاقية غالباً ما تكون موسَّعة وغير منتظمةٍ (بمعنى أنها لا تتَّبع منحىً محدَّداً) وتبدأ بشكل غير واضح ولا تصل إلى نتيجةٍ واضحةٍ أو حاسمةٍ. بالرغم من ذلك، فهي تؤدي إلى تغييرٍ هامٍ في القيم الأساسية. وهنا ندرج مثالاً توضيحيّاً مختصراً.

حتى عام ١٩٧٠ لم تكن البيئة تعتبر قيمة أساسية في المجتمعات الغربية (ولا حتى في العديد من الدول الأخرى). بعض الأشخاص رأوا فيها قيمة كبيرة، لكنَّ المجتمع بأكمله لم يولِ اهتماماً بالبيئة التي لم تعتبر من القيم الأساسية في أميركا.[١٨]

وكما في غالبية الأحيان، فإن كتاب **الربيع الساكن** للكاتبة راشيل كارسون، الذي تمت قراءته ومناقشته بشكل واسع قد أحدث ثورةً وطنيةً عارمةً. بعد ذلك، حدث تسرُّب كبير للبترول بالقرب من ثري مايل آيلاند وقامت احتجاجات واسعة في مدينة سانتا باربارا في كاليفورنيا واشتعلت الثورة على المستوى الوطني؛ فقد اجتمع الآلاف في مدينة نيويورك للاستماع إلى الخطابات المناهضة للبيئة وللقيام بلمِّ النفايات على طول الجادَّة الخامسة في المدينة، كما تجمَّع مئتا ألف شخصٍ في مركزٍ

---

(١٨) «لن يكون من الصعب غالباً التوصل إلى اتفاق، حتى بين الأشخاص ذوي الاتجاهات المختلفة بما أن هذه القيم والاتجاهات هي من صميم الثقافة الأميركية». وهذه هي اللائحة: الزواج الأُحادي، الحرية، الإكتسابية، الديموقراطية، التعليم، الديانة الإلّهية، الحريةوالعلم. Robin Wiliams, Jr *American Society: A sociological Interpretation*، (نيويورك، ألفرد كونبف، ١٩٥٢)، ص ٣٨٩.

تجاري في العاصمة واشنطن للتظاهر من أجل قضايا بيئية في «يوم الأرض»[19] من العام ١٩٧٠. نتيجة لهذا كلّه، أصبح الاهتمام بالبيئة قيمة أساسية مشتركة (وتستمر الخلافات حول درجة الالتزام بهذه القضية والأساليب المثلى للتعامل معها، ولكن لم تعد القيمة الأساسية التي تشكّلها موضوع خلاف).

وقام الرئيس المحافظ ريتشارد نيكسون بتأسيس وكالة حماية البيئة، وخلال مدة رئاسته تمَّ اعتماد عددٍ من السياسات بشأن البيئة - ومن ضمنها إعادة التصنيع. درجة انتشار هذه القيمة المشتركة لم تكن واضحة بعدُ في منتصف التسعينيات، ولكنها استمرت لمدة ٢٥ سنة وانتقلت اليوم إلى العديد من المجتمعات الأخرى.

بعد كلِّ الذي قيل وفُعِل، ما زال هناك شكٌّ ضئيل في أنه:

أ - إلى جانب المباحثات العقلانية التي تجري ضمن إطار المحاكم والهيئات التشريعية وفي المحافل السياسية وفي الحوارات الجارية في المدينة، توجد عمليات اجتماعية - حوارات أخلاقية - التي تؤدي إلى مفاهيم أخلاقية مشتركة جديدة أو مجدَّدة؛

ب - نجد هذه العمليات بشكل أساسي في العالم الاجتماعي، بالرغم من أنها قد تحصل أيضاً في العالم السياسي، وفي كلتا الحالتين فإن استنتاجاتها تحمل دائماً تداعيات سياسيةً عميقة.

القانون بصفته عامل تغيير اجتماعي

كما ذكرنا سابقاً، وبالرغم من أن الحوار الأخلاقي يحصل ضمن العالم السياسي، فهذا ليس هو المكان المناسب الذي ينشأ فيه وينمو. هذا الأمر ذو أهمية كبيرة حين يتعمَّق المرء في دور القانون، وهو نتاج سياسي، في الوصول إلى التغيير الاجتماعي.

لقد كُتِبت مجلَّدات حول هذا الموضوع الذي لن نتطرّق إليه هنا. نشير هنا إلى أن البعض يقول إن القانون يعكس (أو يجب أن يعكس) الطليعيين في المجتمع،

---

(١٩) Marc Mowery and Tim Redmnd, *Not in Our Backyard* (نيويورك، ويليام مورو وشركاه، ١٩٩٣).

ويجب أن يؤدي إلى تغيير اجتماعي. ونذكّر هنا بالمثال الذي يتردّد دائماً وهو مثال قائد القاعدة في الجنوب الذي أعطى الأمر بتطبيق الدمج العرقي وذلك في ١٩٤٣.[٢٠] أما آخرون من اليسار الماركسي فقد اعتبروا أن القانون يبقى دائماً في المؤخرة وأنه يتباطأ دائماً وراء التغيير الاجتماعي، وأنه يعكس النظام السائد حالياً، وأنه ينطوي على مفارقة تاريخية. أما أنا، فإني أرى إلى أن القانون في مجتمع جيد هو أولاً وآخراً استمرارية الأخلاق بطريقةٍ أخرى. قد يؤدي القانون في بعض الأحيان إلى بعض التغيير الاجتماعي، ولكن إذا لم يكن هذا التغيير منسجماً مع الثقافة الأخلاقية (قيم مشتركة والتزام بهذه القيم)، فإن النظام الاجتماعي لن يكون موضع اهتمام اختياري، وسيذهب المجتمع باتجاه حافة النموذج المجتمعي إلى أبعد من حدود الاحتمال ليتحوَّل إلى مجتمعٍ دكتاتوري - إذا لم نقل فاشستي أو تيوقراطي.

لا يمكن إدخال التغيير الاجتماعي عبر القوانين ما لم يكن مدعَّماً أيضاً بالقيم، وخير دليلٍ على الفشل الذي قد ينتج عن محاولة كهذه هو فشل إدارات السجون في منع السجناء من تناول المخدرات في السجن. إذا كانت السلطات لا تستطيع تطبيق القانون في السجن حيث السجناء موجودون ٢٤ ساعة في اليوم، وسبعة أيام في الأسبوع تحت إشرافٍ مستمرٍ ومراقبةٍ مشدَّدةٍ، كيف في الإمكان الانتظار أن نتمكَّن من تطبيق القانون في مجتمعٍ أوسع وأكثر حريةٍ؟ تحريم بيع المُسكرات هو مثل يتردَّد دائماً لإثبات أنه لا يمكن تدعيم تعزيز القوانين إذا لم تدعَّم بصوت أخلاقي قوي.

منذ وقت غير بعيدٍ، اقترح بعض المؤرخين أن تحريم بيع المُسكرات قد يكون حمل بعض النتائج الإيجابية: فهو كان السبب في انتشار الفساد، ولكنه في الوقت نفسه أدى إلى خفض نسبة شرب الكحول. حتى ولو كانت بعض القوانين تؤدي إلى الحدِّ من تصرفٍ غير مرغوبٍ فيه، فإن ازدياد نسبة الفساد وبالتالي ازدياد تدخل الشرطة لا ينسجمان مع مواصفات المجتمع الحر. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن تحريم

---

(٢٠) مدعياً أنه اتَّبع تعليمات وزارة الحرب ضد التمييز، فقد قام الكولونيل نويل باريش بتطبيق الدمج العرقي في المدرسة الحربية للطيران تاسكيجي في ١٩٤٣ Stanley Sandler, *Segregated Skies: All-Black Squadrons of WWII*، (واشنطن، مطبعة السميثونيان أنستيتيوشان، ١٩٩٢)، ص ٣٨-٣٩.

بيع المُسكرات هو القانون الوحيد الذي دمَّر نفسه بنفسه وهو التعديل الدستوري الوحيد الذي تمَّ سحبه وإلغاؤه. إن القوانين التي لا تدعَّم بالأخلاق تعتبر «قوانين عارية» وتؤذي المجتمع أكثر مما تخدمه، لذلك يجب إما أن تدعَّم أو أن توضع جانباً. أما «القوانين المدعَّمة» التي تمَّ تعزيزها بالقيم الأخلاقية المشتركة فهي العمل الأفضل لإحداث التغيير.

هل هذا يعني أنه إذا تعرض المجتمع لآفةٍ كبرى لا يستطيع معالجة هذه الآفة دون وضع الأسس الاجتماعية المناسبة أولاً (وهنا نفترض أنه لا توجد أسس أبداً أو أن الأسس الموجودة ضعيفة جداً)؟ إذا كان السوء الذي نود أن نتغلَّب عليه كبيراً، فإن محاربته قد تتغلب على الآثار الجانبية وتجعل الكُلفة العالية لتدعيم القوانين محتملة. ولكن هذه الاستثناءات التي لا تبطل القوانين المجرَّدة من التدعيم الأخلاقي تعتبر عملاً غير مجتمعي وغير مجدٍ. وبالرغم من أن المجتمع الجيد يستطيع أن يحتمل بعض القوانين العارية، إلاَّ أنه لا يمكنه اعتماده في نظامه السياسي.

في الختام، تجدر الإشارة إلى أنه من المهم جداً تفادي الخلط بين العالمين السياسي والاجتماعي. وبالرغم من أن تشكيل وإعادة تشكيل علاقات السلطة والنفوذ هي في صميم العالم السياسي، فإن غالبية قراراتها تنطوي على بُعدٍ أخلاقي. وهكذا تبرز الأهمية القصوى للحوارات الأخلاقية التي تساعد على اتخاذ القرارات، وللقوانين المدعَّمة ليس من قبل التصويت بالأكثرية بل وهو الأهم من قبل المفاهيم الأخلاقية المشتركة والتي هي نتيجة الحوارات الأخلاقية الناضجة.

الفصل السابع

حول إنهاء القومية

يجب وضع حدٍّ للقوميّة؛ فلقد بدأت هذه العقيدة تشكّل عبئاً يعوق عن توسُّع العولمة (وظهر الأمر جليّاً في المظاهرات التي قامت ضِدَّ منظمة التجارة الدولية)، ويقيِّد نموَّ المجموعة الأوروبية (كما ظهر في نسبة التصويت ضد اليورو في الدانمارك)، ويقف في طريق إيجاد حلٍّ للخلافات العنيفة (مثل على سبيل المثال، ويجعل مصير القدس)، ويجعل حلَّ الخلافات بين الدول-الأمم (مثل كورسيكا) أمراً صعباً، ويحوّل اللاجئين والمهاجرين إلى تهديد بالنسبة للدول المستقبلة (ويظهر الأمر جليّاً من كوسوفو إلى تيمور الشرقية، ومن الشيشان إلى قبرص وبوليفيا).

فالقومية تعوق إلى حدٍّ بعيدٍ عن التقدُّم نحو إيجاد حلول في العديد من المسائل الوطنية والمحلّية.

القومية عقيدة تمجِّد الأمة، وتعتبرها قيمة جوهرية. وهي تؤثِّر إلى حدٍّ بعيد على شعور المواطنين بأنفسهم، على استقرارهم النفسي وعلى هُويَّتهم وتجعلهم يعتبرون الدولة - الأمة أنها مجموعتهم الأساسية. ويوحي لفظ الدولة - الأمة أنه ليس المقصود تخفيف الالتزامات تجاه الأمة، بل استثمار الشخصية الذاتية في الهوية في الدولة الوطنية. وحين تكون الدولة في أَوْجِها، ينظر إليها الناس أنها شبه مقدّسة، أو حتى أنها في خدمة ربِّهم مباشرة. وورد في الرومان ١٣ : ١ : «فليكن كل شخص في خدمة السلطات الحاكمة؛ إذ ليس هناك أية سلطة إلاّ من اللّه، وجميع السلطات وُجِدت بإذنٍ من اللّه».

يعتقد الأشخاص الذين تشرَّبوا بفكرة القومية أن استقلالهم وقدرتهم على التحكُّم في مصيرهم هي ميزة ثقافية جماعية مرتبطة بأمتهم. (للاختصار، هذه الالتزامات سنشير إليها من الآن فصاعداً بالالتزامات المحدَّدة). غالباً ما يظهر أيضاً بعض الشعور بالتفوُّق على الأمم الأخرى، بالإضافة إلى بعض الرَّهبة من الأجانب. وتظهر القومية في أَوْجِها حين تكون الأمة في حالة حرب.

في الوقت الذي نجد فيه القومية بقوة في المجتمعات الدكتاتورية والفاشستية، نجد بعض عوامل القومية، على الأقل بشكل ساكن، بين مواطني المجتمعات الديموقراطية. الأمة كيان اجتماعي بعيد ومجرَّد ولكن بعض المواطنين – ومنهم حتى المعتدلون ومنهم حتى من اشتهر بضبط النفس- قد يضحُّون بحياتهم ويقتلون الآخرين من أجل حماية الأمة وسيادتها بل أيضاً لإعادة شرفها وكبريائها لها. لذا، فإن الهجمات من قبل الأجانب، حتى على نقاط الحدود الصغيرة أو البعيدة تعتبر إهانة شخصية كبيرة وتثير دعوات الشعب للانتقام.

كما نشهد بعض ردات الفعل على الكلام الذي يتضمن تشويهاً للقومية، والذي يعتبر أن الأمة – الدولة ليست ذات قيمة وأن مفهوم السيادة الوطنية أصبح شعاراً قديماً،[١] ونشهد أيضاً التدفق الحر للبضاعة والأموال (وبدرجة أقل للأشخاص) إلى ما وراء الحدود الوطنية، ودعم تطور عدد من الهيئات الدولية الكبرى.[٢] وتشمل هذه الهيئات المجموعة الأوروبية والبرلمان الأوروبي، ومحكمة العدل الدولية، واللجان التي أسسها عدد من الهيئات الدولية ومن بينها مجموعة الدول في شمال أميركا (النافتا) ومنظمة التجارة العالمية. كما يمكننا أن نرى أن إعلان حقوق الإنسان في منظمة الأمم المتحدة يبرِّر تدخُّل الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية للدولة التي

---

(١) Jessica T. Mathews, 'Power Shift', *Foreign Affairs* (كانون الثاني/ يناير – شباط/ فبراير ١٩٩٧). انظر أيضاً Saskia Sassen, *Losing Control: Sovereignty in an Age of Globalization*، (نيويورك، مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٩٦).

(٢) إن كلمة «فوقومية» تستعمل هنا للإشارة إلى هيئات لها سلطة العمل مباشرةً على تجمعات أو على أفرادٍ في الدول المشاركة دون التعامل مع حكوماتهم. إنها تختلف عن الهيئات الدولية التي تستمدُّ شرعيتها من موافقة ممثلي الدول المشاركة على كل إجراء يجب اتخاذه – على سبيل المثال، تعمل الأمم المتحدة على هذا النحو.

تنتهك تلك الحقوق. والحديث المتزايد عن استقلالية هذه الهيئات الدولية يؤدي بنا إلى النظر إليها بأنها ترياق للقومية. وقد دعا البعض إلى استيعاب الدول الوطنية في الهيئات الدولية، على سبيل المثال، الأمم المتحدة الأوروبية. على الصعيد المحلي، فإن بعض الدول تعامل بعنف وقسوة لأنها ما زالت تتمسك بمبادئ القومية وبالهوية والثقافة القديمة، وقد طلب منها بإلحاح اعتماد التنوع والتعدُّدية الثقافية.

إنهاء القومية، وليس الدولة - الأمة

إن الحجة المقدمة هنا تفترض أنه ليس مهماً وليس حكيماً محاولة إنهاء القومية بالهجمات المباشرة على شرعية الدولة - الأمة وبالمطالبة بزوالها.[٣] إن فكرة استبدال الدولة - الأمة بالحكومات الإقليمية وربما بحكومة دولية (كما يتمنى مناصرو الأمم المتحدة)، أو حتى ربما بدولة تعمل كإطار للتفاعل بين مجموعات من الأشخاص من ثقافات مختلفة ولكنها لا تتطلب وفاءً أو انتماءً شخصياً هي فكرة ملتبسة وتهدِّد بالخطر. يجب إنهاء القومية ولكن بأسلوب أكثر اعتدالاً.

ولإلقاء الضوء على الحد بين القومية والانتماء الوطني المعتدل، يبدو من المفضَّل إعطاء مثل على الدولة - الأمة التي تبقى كاملة وتخفي القليل من الانتماء الوطني. إنَّ ألمانيا، التي كانت دولة تعرف بانتمائها الوطني الحاد اعتُبرت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين دولة كان فيها انتماء غالبية المواطنين معتدلاً. في الواقع، إن إحدى القيم المشتركة الأساسية في تلك المرحلة تدنّي الإحساس بالقومية.[٤] كما نجد انتماءً وطنياً وقومياً متدنياً في كندا، كوستاريكا، وهولندا من بين دول أخرى.

---

(٣) Anne Marie Slaughter, 'The Real New World Order', *Foreign Affairs*، (أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧)، ص ١٨٣.

(٤) لمزيدٍ من المعلومات حول موقف ألمانيا من القومية خلال فترة ما بعد الحرب، انظر Mary fullbrook, *German national Identity after the Holocaust*، (كامبريدج، بوليتي، ١٩٩٩)؛ Michael Mertes, Steven Muller, and Heinrich August Winkler, (eds), *In Search of Germany*، (نيوبرونزويك، ترانزاكشون بوبليشرز، ١٩٩٦).

كما تجدر الملاحظة هنا أنه ليس الهدف المنشود إنهاء الانتماء إلى الدولة-الأمة بل وضع حد للانتماء القومي غير المعتدل حيث الانتماء إلى الأمة ضعيف جداً. مثل هذه الدول قد واجهت الحروب أو قد تواجه في المستقبل مثل هذه الحروب؛ إذ إن الانتماء الإِثني والقبلي قوي ولكن لا يربط بين هؤلاء الفرقاء أيُّ انتماء وطني موحَّد. هذه الدول تشمل رواندا، يوغسلافيا سابقاً، أيرلندا الشمالية، نيجيريا والصومال (باختصار، الانتماء الوطني هو ما يسمِّيه علماء الاجتماع المتغيِّرة، التي يمكن أن تكون إما عالية كثيراً وإما منخفضة كثيراً).

دور الشعب

إن المقاربة التي نشير إليها هنا تؤدي إلى مراقبة سوسيولوجية إضافية وإلى موقف معياري إضافي: إن المقاربة تفترض أن إنهاء القومية والتغلُّب على التحدِّيات المختلفة التي تسببت بها لا يمكن القيام به أو لا يجب القيام به في إطار مباحثات سرية ومغلقة بين ممثلين وطنيين (بالأسلوب الذي اعتمد للوصول إلى اتفاق أوسلو، أو بالطريقة التي تشبه الطرق المتتالية والتي أدت إلى معاهدة ماستريخت)، أو اتفاقيات بين محامين دوليين أو موظفين حكوميين أو في الهيئات الدولية (مثل مفوضية الاتحاد الأوروبي، أو لجان منظمة التجارة الدولية). ولا يمكن التعريف عن الانتماء الوطني بأنه يتعلق فقط بالشؤون التقنية والاقتصادية (على سبيل المثال، الإطار الذي وضع فيه رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير اعتماد اليورو من قبل المملكة البريطانية). في الوقت الذي لا شك فيه أن السياسة الخارجية يمكن تطويرها بالرغم من الانتماء الشعبي الضعيف، فإن إنهاء القومية استثناءٌ لهذه القاعدة. وبسبب الدعم القوي الذي يحظى به الانتماء الوطني، فإن أيَّ عملٍ باتجاه تصويب توجيه هذا الانتماء أو تخفيفه قد يكون هو أيضاً مقبولاً على الصعيد الشعبي. يجب أن يكون الشعب معنياً لأن التغيير يستدعي تعديل ما يؤمن به ملايين من الناس، وما يعتبرونه صحيحاً. إن أحد الأسباب للمصاعب التي واجهت ياسر عرفات والتي منعته من إكمال مباحثات كامب دافيد عام ٢٠٠٠، هو أنه طلب من الشعب القيام بتضحيات لم يكن مهيئاً لقبولها (ينطبق الأمر نفسه على إيهود باراك). وأن أحد

الأسباب الرئيسة للمظاهرات التي تبعت توسع منظمة التجارة العالمية، هو أن الشعب لم يكن مقتنعاً بشرعية سلطة المنظمة على الدول الأعضاء. أما السبب الرئيس لنجاح المعارضة لليورو التي هددت مشاركة الدول الأخرى، هو أن شرائح كبيرة من الشعب قد اعتبرت أن المسألة أكبر من مسألة مالية وأن الأمر سيؤدي إلى انتقاص في السيادة الوطنية.

مقاربة مجتمعية

المقاربة الأساسية التي نضع خطوطها العريضة هنا تحبِّذ تحويل انتماء المواطنين في تلك الدول من الدولة-الأمة إلى الكيان المجتمعي، وعلى وجه التحديد إلى المجتمعات (التي لا يجب الخلط بينها وبين الإدارات المحلية)، وإلى مجموعة هذه المجتمعات والى نسيج مجتمعي كثيف، مما يستدعي تأييد سياسات عامة، ومؤسسات ورموزاً وأنظمة معتقدات تساعد الأشخاص على الحفاظ على شعورهم بذاتهم، بهويتهم وبمميزاتهم الاجتماعية والثقافية، وتساهم في مساعدتهم على التحكم في مصيرهم الشخصي والجماعي - وذلك عبر الانتماء إلى عدد من الجماعات.[٥] يعتمد الملايين على مثل هذه الالتزامات، التي يمكن أن تمتدَّ حتى يتقلَّص فيها الانتماء إلى الدولة-الأمة وبالتالي يعزز القدرة على التعاطي مع المسائل التي يجب أن تواجه - وذلك بدون إبطال الدول-الأمة وإلغاء الالتزامات تجاهها. وإذا وضعناها بكلماتٍ أخرى، يمكننا القول: إن الإشارة هنا إلى تحويل قسط من الشرعية المرتبطة بدول محدَّدة إلى المجتمعات والوحدات التي تؤلفها. هذه المقاربة لا تخلو من المخاطر التي سنتطرق إليها بعد أن يتم إيضاح هذه المقاربة بلا لبس.

سوابق تاريخية محدَّدة

أما الذين يتساءلون إذا كان التحول المقترح في الالتزامات المحدَّدة إلى كيان

---

(٥) حول أهمية الهوية من أجل إعادة صياغة النظام الدولي، انظر Alexander Wendt, 'Collective Identity Formation and the International State', *Amercain Political Science Review*، (مجلة العلوم السياسية الأميركية، ٨٨/ ٢، (١٩٩٤)، ص ٣٨٤-٣٩٦؛ انظر أيضاً Anthony D. Smith, *National Identity*، (رينو، مطبعة جامعة نيفادا، ١٩٩١).

آخر غير الأمة أمر ممكن، قد يمكنهم الملاحظة أن مثل الشرط قد تحقق تقريباً منذ بداية القومية. ثم إن وجود الدولة-الأمة والارتقاء بها إلى مستوىً شبه مقدّس من قبل القومية هو أمر حديث العهد.(٦) لم يكن مشروع الدولة-الأمة موجوداً قبل القرن الثامن عشر وفي مرحلة طويلة من القرن التاسع عشر، فهو مشروع قامت به أقليات ضيقة وبعد ذلك الطبقات الصغرى في المجتمع.(٧)

في الأجيال السابقة، يرتكز الانتماء على العائلة، العشيرة والقرية. (وما زال الأمر على هذه الحال في البلدان الأقل نمواً، وفي الطبقات الأقل تعليماً، خاصةً إذا لم تكن معرَّضة لوسائل الإعلام). ثم، إن الانتماء بالنسبة للأشخاص في السلطة وبالنسبة للمتعلمين، كان يتوزَّع غالباً بينَ الهيئات الدينية والدنيوية، ولم يتركز على كيانٍ إقليمي ذي إدارة مركزية. (إن القول «أعطِ لقيصر ما هو لقيصر، وأعطِ للّه ما هو للّه» خير مثالٍ على ذلك). الأشخاص لم ينظروا إلى أنفسهم فقط كأعضاء في كيان إقليمي محدَّد (مثلاً مقاطعة محدَّدة) بل أيضاً كأعضاء في كنيسة، أما انتماؤهم الدنيوي فقد توزَّع بين التزامهم المحلي وبين انتمائهم إلى مجموعات اجتماعية أخرى. (على سبيل المثال، إن العديد من الأرستقراطيين الروسيين يعتبرون أن لديهم قيماً مشتركة مع الطبقة الأرستقراطية الفرنسية أكثر من طبقة الفلاحين الروس). كذلك، فإن الخلافات المعروفة بين الكنيسة الكاثوليكية وبين النظام الملكي البريطاني - وبين الأشخاص المؤيدين لكلا الفريقين - تعطي صورة انتماءٍ قوي إلى كيانٍ ديني واجتماعي غير دولاني.

في هذا المعنى المحدَّد، إن العالم قبل القومية يشكل سابقةً لعالم ما بعد القومية. إن السابقة هي في واقع الأمر محدودة، نظراً لأنَّ الالتزامات في الأوقات السابقة كانت حكراً على طبقة المثقفين والفاعلين، ولم تكن لعددٍ كبيرٍ من الأشخاص.

(٦) Charles Tilly, *The Formation of National States in a Western Europe*، (برتينستون، مطبعة جامعة برينستون، ١٩٧٥).

(٧) راجع: Slaughter, The Real New World Order.

تطوُّر محلي داخلي

غالبية المحادثات حول إنهاء القومية تركِّز على التطورات الدولية، مثل الدور الأكبر الذي يعطى للمنظمات غير الحكومية الدولية،[٨] للقانون الدولي والمحاكم والمنظمات الدولية الأخرى. إنها جميعها ذات قيم لا يستهان بها إلاّ أنها لن تتطوّر أكثر من ذلك إلاّ إذا كانت مرافقةً لتطوُّرات محلية داخلية خاصةً أن جذور القومية هي بالتأكيد محلية. يرتكز الحديث هنا على التغييرات المطلوبة داخل الدولة. وهنا أقول إن الالتزامات قد تحوّلت من الدولة - الأمة ليس فقط إلى الهيئات الفوقومية أو الدولية أي التي تجاوز السلطة القومية بل أيضاً إلى الهيئات الصغيرة داخل الدولة ولا سيما الهيئات الاجتماعية المختلفة.

تقاطع ومجتمعات كثيفة

من أجل تعزيز الالتزام في المجتمعات للمساهمة في إنهاء القومية، إن الروابط الاجتماعية والولاء الذي يتبع يجب أن يتقاطعا بدلاً من أن يمشيا بشكل متوازٍ وبالتالي تعزيز الروابط القومية. هذا يعني أن العضوية في مثل هذه المجموعات لا يمكن أن تكون متساويةً في الامتداد مع المواطنية. إن وفاء المجموعة لا يمكن أن يرتكز على تمجيد الأمة. وحين دافع هِتلرِ في ألمانيا عما سمّاه مجتمع الشعب، فقد كان يؤسس لمجتمع متساوٍ في الامتداد مع الأمة، وعلى وجه التحديد من أجل تحويل الالتزام من المجتمعي إلى الأمة، كوسيلة لدعم وتعزيز القومية.

إلى جانب هذا التقاطع بين العضوية وبين الولاء، ينبغي على المجتمع أن يكون «كثيفاً»؛ إذ إنه قد ثبت أن مدى عمل ونشاطات هذه المجتمعات يجب أن يكون ممتداً بشكل كافٍ لكي يؤمن التزاماً من نوعٍ لا يوجد في المجتمعات الصغيرة مثل نادي الشطرنج، أو مجموعات مراقبة الطيور، أو روابط نادي البولينغ.[٩] زيادة التزام

---

(٨) Lester M. Salamon, *Partners in Public Service: Government, Non profit relation in the Modern Welfare State*، (بالتيمور، مطبعة جامعة جون هوبكينز، ١٩٩٥)، ص.٢٤٣.

(٩) أنظر Nina Eliasoph, *Avoiding Politics: How American Produce Apathy in Everyday Life*، (كامبريدج، مطبعة كامبريدج، ١٩٩٨).

الأفراد بالمجموعات الدينية أو بالدنيوية أو بالجمعيات الطوعية؛ باختصار، بالهيئات المجتمعية، هذا الالتزام سيستعمل لكبح القومية لكن فقط حين يستوفي بعض الشروط - عندما تكون هذه المجموعات متساوية في الامتداد مع الأمة أو حيث يستتبع الالتزام بهذه المجتمعات التمجيد بالأمة، فهي تُستخدم عندئذٍ لتعزيز القومية.

المجموعات الدينية

قد تنهض الديانات الرئيسة بالالتزامات المطلوبة حين تتمكن من الإيفاء بالشروط المذكورة سابقاً، أي أن تتقاطع وأن تكون كثيفةً.

هكذا، فإن الكنسية الكاثوليكية تزوّد ملايين الأشخاص بمصدرٍ لالتزاماتهم في المجتمع الأميركي، وفي مجتمعاتٍ أخرى ذات أكثرية بروتستانتية وسلطة مدنيّة، وفي العديد من المجتمعات الآسيوية والأفريقية وفي الدول الشيوعية سابقاً، وفي الدول حيث يشكل الكاثوليكيون الأكثرية ولكن سلطة الحكومة المدنية الوطنية ممتدّة جداً (مثل إيطاليا)، وينطبق الأمر نفسه على المجموعات البروتستانتية في الصين والاتحاد السوفياتي.

كذلك، فإن الإسلام قد شكّل التزاماً في مجتمعات بعض الدول حيث الحكومة عرفت بانتمائها المدني البعيد (مثل تركيا)، أو حيث الديانة المعتمدة تختلف عن الإسلام (مثل بريطانيا أو إسرائيل مثلاً). أما اليهودية فهي تعطي أفضل مثال للشعب القادر على الحفاظ على ثقافته وتاريخه بعيداً عن الدولة-الأمة عبر فترات طويلة من الزمن (حوالى ٢٠٠٠ سنة).

الالتزام الديني أكثر فعالية من الترياق بالنسبة للقومية؛ إذ إنه يستتبع أكثر من الحضور الجسدي - إذ إنه حيث يحضر التلاميذ في مدرسة دينية أو حين يتعرف أعضاء مجموعة دينية إلى أعضاء آخرين أو حين يشاركون في جمعيات طوعية تضم فقط أعضاء كنيسة معيَّنة. وبهذا، فإن الروابط الاجتماعية مشتركة. بعض المجموعات الدينية قد تنشئ المؤسسات القادرة على حل النزاعات، مثل قاديس أو المحاكم الدينية اليهودية.

جميع هذه الهيئات الدينية تظهر أنه بالمبدأ من الممكن تغذية هذا الشعور بالذات

وبالهوية وبالاستقلالية الذي لا يرتبط بالدولة أو بأي أرضٍ محدَّدة. (أعضاء المجموعات الدينية غالباً ما يتوزعون بين أعضاء المجتمعات الأخرى).

صحيح أن تحويل الالتزام قد يكون مبالغاً فيه في بعض الأحيان. وقد لا يكون هذا الأمر متلائماً في المجتمعات حيث يضعف الالتزام الوطني. ولذلك فقد قلت منذ البداية إن القومية يجب أن تنتهي بتحويلٍ جزئي بدلاً من تحويل جذري للالتزام من الأمة إلى أعضاء المجتمعات.

وقد تظهر الإشارة إلى الالتزام الذي تشكّله المجموعات الدينية وأثرها الضابط على القومية في الأمثلة حيث الأنظمة المدنية الدكتاتورية (مثل الاتحاد السوفياتي وألمانيا النازية) قامت بجهدٍ كبيرٍ لإلغاء المجتمعات الدينية. وإشارة إضافية إلى هذه القوة قد تظهر حيث نرى أن الكاثوليكيين واليهود قد انتقل التزامهم بسرعة كبيرة إلى العمل الحكومي في الولايات المتحدة الأميركية، فقد كان وفاؤهم الوطني موضع تساؤل.

بالمقابل، حين يكون الانتماء إلى مجتمع ديني وإلى دولة-أمة متساوياً في الامتداد في حين تكون القيم التي تمجِّدها هذه المجتمعات هي القيم الوطنية نفسها، ينتج الأثر المعاكس، وتتأجج القومية. يبدو الأمر جلياً في الحكومات الدينية مثل أفغانستان وإيران، وفي المجتمعات الدينية اليهودية التي تؤمن بفكرة إسرائيل الكبرى وتعتبرها من قيمها الأساسية، وفي الحالات حيث الكنيسة قد دعمت القومية، على سبيل المثال، الجنرالات في الأرجنتين من أجل اقتلاع «سرطان الشيوعية» من جذوره.

«الخيار الخيري» في الولايات المتحدة هو أفضل مثالٍ على تعزيز الالتزام الديني (على الأقل في المحيط الأميركي) في الوقت الذي يتم فيه تحديد دور الدولة. الخيار الخيري الذي تمت صياغته في الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦ في قانون الإصلاح من أجل الرفاهة الذي عزَّزته الدولة من أجل تأمين الأموال اللازمة للخدمات الاجتماعية من قبل المجتمعات الدينية، بدلاً من استخدام الأموال نفسها من أجل الخدمات التي تقوم بها وكالات الاستخبارات. (الإشارة هنا على وجه

التحديد إلى خدمات العناية والخدمات الصحية.[١٠] نظرياً، ليس من المفترض أن تؤدي هذه الأموال إلى جمع عدد أكبر من الأنصار والمؤيدين للدين، إنما لأن عدداً كبيراً من الأشخاص قد يحضر ويساهم في النشاطات المتعددة للمجموعات الدينية قد يعزّز التزامهم بهذه المجموعات.

إن الفصل بين الدين والدولة - الذي ساهم بشكل أكيد في إضعاف الالتزام بالدولة-الأمة هو في الأصل فكرة أميركية. إلاّ أن العديد من المجتمعات قد تعتمد هذا الفصل خاصةً حين تزداد التعددية فيها، نظراً لأن مجتمعهم بمُضِيّ الزمن يشيخ ويتطلب عدداً أكبر من المهاجرين، وهؤلاء المهاجرون ينتمون إلى خلفيات ثقافية ودينية مختلفة. هكذا، فإن ألمانيا أصبح فيها عدد لا يستهان به من المدارس الإسلامية واليهودية. أما في إسرائيل فيتزايد الطلب من أجل تحول الدولة العبرية من دولة دينية إلى دولة مدنية. أما الدولة السويدية فهي تقوم بجهود كبيرة في هذا الاتجاه.[١١] وقد تضطر مجتمعات أخرى إلى الفصل بين الكنيسة والدولة إذا كان النسيج الاجتماعي الخاص بالمجتمعات الدينية سيتغير ليتحول إلى مصدرٍ من مصادر الالتزام غير القومي.

المجتمع المدني

أما الأساس الآخر للالتزام غير القومي فهو أن المجتمع المدني يشمل الجمعيات الطوعية والمجموعات المدنية. وتميل الدول الدكتاتورية إلى تحريم ومنع الجمعيات الطوعية والعمل على القيام بدور المجتمع المدني بدلاً عنه، وذلك للتأكد أن التزام الأشخاص يتمحور على الدولة. يحصل التطور المعاكس حيث يوجد نسيج غني من الجمعيات الطوعية التي تستطيع أن تؤمن مصدراً أساسياً للالتزامات بغير الدولة، مما يؤدي بدوره إلى إضعاف القومية. بالتالي، حين يكون الأفراد يعتبرون أنفسهم

(١٠) لمزيدٍ من المعلومات، انظر Amy Sherman, 'Should We put faith in Charitable Choice?' *The Responsive Community*، عدد ١٠/ ٤، (٢٠٠٠)، ص ٢٢-٣٠.

(١١) T. R. Reid, 'Church of Sweden Is thriving on Its Own'، واشنطن بوست، ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ٢٤.

سنغافوريين أو فرنسيين «صالحين»، فإن عدداً أكبر منهم يعتبر نفسه «بيئويين جيدين»، أو مناصرين لحقوق المرأة، أو أعضاءً في مجموعات مهنية، وبالتالي فإن ذلك يقلل من انتمائهم القومي.

تتوافر نسخة علمانية عن الاستثناء الكلي توازي النسخة الدينية؛ فالحس الوطني يتعزز بدلاً من أن يتقوض عندما تكون القيم الجوهرية لجمعية تطوعية ما وطنية الطابع كما هي حال العديد من منظمات المحاربين القدامى. والواقع أن الأمر نفسه ينطبق على العديد من المجموعات اليمينية العلمانية.

لا أستطيع أن أشدد بما فيه الكفاية على أن الفكرة المطروحة هنا حول تحويل من الدولة القومية إلى المجتمع المدني ليس من شأنه أن يستعيد البراهين لصالح مجتمع مدني قوي، بالرغم من وجود العديد من الخطوط المتوازية. الحجج المقدمة حول ميزة المجتمع المدني ترتكز على أهدافه الأساسية في تعزيز الحرية واحترام الحقوق الفردية ومن أجل النظام الديموقراطي. إن المجتمع المدني قد يكون مصدراً أساسياً للالتزامات المجتمعية وبالتالي فإنه يضعف القومية. إضافةً إلى ذلك، بالرغم من أن تقريباً أي مجتمع مدني قد يدفع بالحرية إلى الأمام، فإن المجتمع المدني «الكثيف» قد يتيح فرصاً أكبر للالتزام. في هذا الإطار، إن الكثافة تستتبع مجموعةً من القيم الحقيقية والهامة، وكذلك الروابط الاجتماعية التي تشمل علاقات هامة وليس علاقات مبتذلة. مثلاً، الانتخاب رقيق، أما العمل في المؤسسات الخيرية كثيف. العمل كمراقب في مركزٍ ما هو عمل رقيق، أما العمل كشمّاس في الكنسية هو عمل كثيف.

الأهمية الكبيرة للكثافة بخصوص المسألة التي بين أيدينا تؤدي إلى الملاحظة الهامة أنه من وجهة النظر هذه ليست جميع الجمعيات الطوعية متساويةً. أما الالتزام الذي قد تثيره هذه الجمعيات فهو يمتد من الاجتماعي والعادي إلى الأقوى والأكثر

(١٢) Robert Putnam, *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community* (نيويورك، سايمون أند شوستر، ٢٠٠٠)؛ انظر أيضاً Francis Fukuyama, *The Great Disruption: Human Nature and the Reconstitution of Social Order*، (نيويورك، سايمون أند شوستر، ١٩٩٩).

سلطةً. هذه الجمعيات الطوعية التي نذكرها هنا وندرسها - ولاسيما بعد العمل الهام لروبير بوتنام(١٢) - مثل تجمعات البولينغ تقدم مدىً رقيقاً للنشاطات والقيم الاجتماعية وبالتالي التزاماً ضئيلاً. باستثناء القلائل أمثال الناشطين والمقاومين بعناد لا يصفون أنفسهم كبولرز أو مراقبين للعصافير ولا يستمدون معاييرهم من هذه النشاطات. إضافةً إلى ذلك، فإن المنظمات غير الحكومية تميل إلى تأمين الالتزام لكوادرهم ولكن ليس لغالبية أعضائهم الذين قد يشعرون بأنهم بعيدون أو مستبعدون أو معزولون. المثال على ذلك، الأعضاء الأصليون لتجمع النساء الناخبات.

أما الأهم في بناء الالتزام المجتمعي وغير القومي، فهو كثافة الجمعيات الطوعية التي تملك مضموناً معيارياً و/أو اجتماعياً شاملاً. في إطار النوع الأول، نجد التجمعات الإيديولوجية مثل سييرا كلوب. أما ضمن النوع الثاني، فنجد الاتحادات العمالية التي تشارك وتقاسم فيها الأعضاء الحياة الاجْتماعية؛ إذ يتسكعون في أروقة مكتب التشغيل، ويذهبون إلى الحانات نفسها، وسوى ذلك. هذه التجمعات غالباً ما تشكّل مجتمعات.

المجتمعات (التي غالباً ما تكون مستثناةً خلال الحديث عن المجتمع المدني وذلك لسببٍ رئيس لأنها لم يتم اختيارها أو بناؤها طوعياً، ثم هي خارج حسابات بوتنام) هي في الواقع متعددة الأوجه وبالتالي كثيفة اجتماعياً. والعديد من السياسات لتعزيز المجتمعات المتطورة قد تساهم في خلق الالتزام غير القومي. من هذه السياسات في الولايات المتحدة الأميركية نجد مثلاً السياسة المجتمعية، مراقبة الجريمة، مجتمعات الادخار المشترك، مجموعات مساعدة الذات، أماكن عامة أكثر أماناً وما إلى ذلك.

بشكلٍ أوسع، كلما ازدادت كثافة المجتمع المدني (أكثر من الوجود العادي لنسيج غني من الجمعيات الطوعية)، تغذى وترعرع الالتزام غير القومي. كلما ازداد إيمان المجتمع المدني بالثقافة والقيم، ازدادت قوة المعايير الاجتماعية التي تمنع الخلافات بين المواطنين والأحزاب السياسية والقادة المدنيين، وازدادت الفرص والتشجيع للخدمات المجتمعية في المدارس... إلخ.

تجدر هنا الملاحظة أن المجتمع المدني المعني بالمسألة التي بين أيدينا لا يمكن قياسه بمدى مشاركته في السياسات والقضايا العامة (مثلاً نسبة الأشخاص الملمِّين بالشؤون العامة، أو الذين يقترعون، أو الثقة التي يضعها الناس في الحكومة) بل بغنى المعايير والرقابة الاجتماعية العامة، الثقة التي يضعها الناس في بعضهم البعض، ومدى قبولهم بعضهم البعض.

في الوقت الذي يرى فيه البعض أن الهيئات المجتمعية المختلفة تنظر إلى الأمة أنها القيمة الأساسية لديها، وقد تميل إلى تعزيز القومية - يتوجب أيضاً الملاحظة أن هذه الهيئات عندها إمكانيات كبيرة؛ إذ إن باستطاعتها -وغالباً ما تقوم- خلق الروابط وبناء الالتزامات والمعايير الاجتماعية التي تتجاوز الحدود الوطنية وبالتالي تكبح القومية. على الأقل، هذه الهيئات قادرةٌ على القيام بذلك، الأمر الذي يتعذر حين يكون الالتزام بحجم الأمة. من الأمثلة الرقيقة، قد نجد شبكات السياسة العامة ومجموعات موظفي الدولة الملتزمين بالقضية نفسها كالاهتمام بالبيئة مثلاً. أما في الأمثلة الكثيفة، فنجد الحركات النسائية، والحركات المضادة للحرب، وآمنستي أنترناشيونال (منظمة العفو الدولية).

مجتمع المجتمعات ودولته

حين يُصار إلى تعزيز المجتمعات - خاصةً أن الحديث يرتكز لا على نسيجها الاجتماعي بل على الوفاء لها وعلى قيمها الخصوصية - يبرز اهتمام أساسي بأن هذه المجتمعات ستدخل في حروب ثقافية بين بعضها البعض قد تتحوّل إلى حروب أهلية.[١٣] إضافةً إلى ذلك، ينشأ الخوف من أن يؤدي المزيد من التنوع الاجتماعي والثقافي إلى أن تخسر الأمة هويتها، وثقافتها المشتركة وتاريخها. يعزِّز هذا الخوف موجات المهاجرين الكبيرة (خاصةً حين تكون ثقافة المهاجر مختلفةً تماماً عن ثقافة البلد المضيف). يزداد هذا الخوف حين تسعى المجتمعات إلى بعض الاستثناءات من القوانين الوطنية (مثلاً استعمال المخدرات خلال الصلاة العامة) أو بعض

(١٣) لمناقشة ثقافة الحروب في الولايات المتحدة الأميركية، انظر James Davison Hunter, *Culture Wars: The Struggle to Define America*، (نيويورك، باسيك بوكس، ١٩٩١).

الممارسات في المدارس العامة (البنات اللواتي يرتدين النقاب في مدارس فرنسا – أو عدم ارتداء ثياب السباحة في ألمانيا). على صعيدٍ عام، فإن التخصيصية، والتنوع والتعددية الثقافية وبشكلٍ عام التمييز المجتمعي قد يضعف سلامة الأمة وكمالها ويؤدي إلى انهيارها.[١٤]

تجدر أيضاً الملاحظة أن مثل هذه التطورات تهدِّد الأمة التي لها التزامات ضعيفة بالدولة عوضاً عن التزام تغزوه القومية. لهذا السبب، فإن تحويل الالتزام من الدولة إلى المجتمعات ليس مقبولاً في مثل هذه الظروف.

في هذا الإطار، فإن المجتمع الأميركي – الذي يتعرض لانتقادات كثيرة من قبل أعضاء المجتمعات الأخرى الذين يعتبرونه عنيفاً، مادياً وفردانياً إلى أقصى الحدود (جميع هذه الانتقادات قد تتضمن بعض الحقيقة) – قد يبني إطاراً اجتماعياً يؤدي إلى التزام وطني أقل ولكن يحافظ على سلامة الأمة. المجتمع الأميركي مبنيٌّ في الأساس باعتباره مجتمع المجتمعات حيث الأعضاء لهم حرية اتِّباع الثقافة التي يرونها مناسبةً في موضوعات عديدة من الممارسات الدينية إلى اختيار اللغة الثانية، ومن الالتزام تجاه بلد المَوْلِد إلى ذوقهم في الموسيقى والمطبخ. هذه الالتزامات الخصوصية لا تشكِّل خطراً على الأمة.

في الوقت نفسه، توجد مجموعة من القيم المحددة التي يتوجَّب على الجميع الالتزام بها؛ هي قيم مشتركة تشكل إطاراً عاماً، وهي كما الغراء الذي يمنع هذه الفسيفساء الغنية من السقوط. وتشمل هذه القيم الالتزام تجاه الدستور ميثاق الحقوق المنبثق عنه، وديموقراطية الحكم، التمكن من اللغة الإنكليزية، القبول المتبادل، وما أطلقت عليه ساندي ليفينسون اسم الثقة الدستورية.[١٥] مُضافاً إلى ذلك، من أجل الحفاظ على الوحدة، فإن الولاء لمجتمع المجتمعات يتقدَّم على الولاء لأفراد المجتمع حين يدخل هذان الولاءان في صراع.

---

(١٤) Arthur Schlesinger Jr., *The Disuniting of America*، (نيويورك، نورتون، ١٩٩٢).

(١٥) انظر Sanford Levinson, *Constitutional Faith*، (برينستون، مطبعة جامعة برينستون، ١٩٨٨).

إن المجتمع الأميركي لا يسعى إلى الاستيعاب (حيث يتوجب على الأعضاء التخلّي عن قيمهم الخصوصية) ولا إلى الانفصالية؛ فهو كمجتمع المجتمعات يعتمد على مبدإٍ تفتقده المجتمعات الأخرى: مبدإِ الوصل. نحن لا نصف الأشخاص بالنسبة لجذورهم العرقية بأنهم أيرلنديون أو بولنديون أو مكسيكيون بل نقول إنهم أيرلنديون-أميركيون، أو بولنديون-أميركيون أو مكسيكيُّون-أميركيون. الوصف هو للدلالة على الاستمرارية في وضعهم، أي إنه يشرِّع وضعهم الثقافي المزدوج، يؤكد على خصوصيتهم كما يؤكد أنهم جزء من العقيدة الأميركية المشتركة والمؤسسات المرتبطة بها. هنا نحن نتحدث عن التعددية ضمن الوحدة، وهذا النموذج يعتمد على الالتزامات الاجتماعية وليس على الالتزامات الوطنية المشتركة.

لكن هذا لا يعني أن الدولة ليس لها أي دور في مجتمع مبني على نموذج مجتمع المجتمعات. إنهاء القومية لا يعني أنه يتوجب إسقاط الأمة-الدولة. إن الدولة تساهم في تدعيم الإطار وهو القاسم المشترك الذي يجمع المجتمعات ليجعلها أعضاءً في مجتمع أوسع؛ كذلك فإن الدولة تحافظ على الحقوق التي ينص عليها الدستور والتي قد تتعارض مع القيم الخصوصية لبعض المجتمعات الأعضاء، وتساهم في التأكد أن هذا الاختلاف لن يتحول إلى خلافات عنيفة.

وبينما جميع الدول قد تساهم في التأكد أن زيادة الالتزام تجاه المجموعة لن يضعف المجتمع الذي ينتمون إليه، وبعض الأشكال تخدم هذا الغرض أكثر من غيرها، فإن الدول الوحدوية مثل فرنسا أقل مجاملةً من الدول الاتحادية (ألمانيا). والمستويات العليا من التنازل عن السلطة (أو التبعية) تخدم مجتمع المجتمعات أكثر مما تخدم المجتمعات الأصغر. إلاَّ أن الأمة ليست بحاجة إلى القومية لتغيير التوازن بين الحكومة المركزية وبين الحكومات المحلية والعمل على إعطاء المزيد من الاستقلالية للحكومات المحلية دون كسر الإطار. إن اعتراف الولايات المتحدة الأميركية بحقوق الولايات في السنوات الأخيرة، وتحويل رؤوس الأموال والمهمات والسيادة من العاصمة واشنطن إلى الولايات تعكس هذا الاتجاه. كذلك، فإن ضم هونغ كونغ من قِبَل الصين تحت شعار «دولة واحدة، نظامان» تعكس أيضاً هذا النموذج. بالمقابل، فإن الخلافات بين اسبانيا وباستيا الفرنسية وكورسيكا، وبين

تركيا والعراق والأكراد تعكس صراع القومية القوية عند الفريقين: الدولة والفرقاء الذين يسعون إلى حرية تقرير المصير.

أما النقطة المهمة بالنسبة للمسائل التي بين أيدينا، فهي أن نموذج مجتمع المجتمعات يشير إلى إمكانية زيادة طبقات إضافية من الوفاء وسلطة الدولة- دون تهديد الالتزامات الخصوصية. قد يظن البعض أن المجتمعات الإقليمية، مثل المجموعة الأوروبية، أنها مجتمعات من الدرجة الثانية، أي إنها مجتمعات أعضاؤها ليسوا أفراداً بل إنهم دول (دول تتضمن أيضاً مجتمعات).[١٦] إن المجتمعات الإقليمية قد تطبّق نموذج مجتمع المجتمعات، نموذج التعددية ضمن الوحدة. وكلما تم اعتماد هذا النموذج وشرعنته، ضعفت المقاومة في وجه تطور الهيئات الدولية وإضافة طبقة جديدة من الالتزام (مقارنةً بمفهوم المجتمع، الذي يتضمن صورةً لمقياس أكبر من الدمج). هذا النموذج هام؛ إذ إنه قد يطمئن الناس بأنه إذا تمَّ ضم ألمانيا، فرنسا أو بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأوروبية، فإن مثل هذا العمل لن يؤدي إلى إلغاء هوية وثقافة أو حقوق هذه الدول.

إذا أردنا أن نتناول الأمور بشكلٍ آخر، فإن مجتمع المجتمعات يعطي نموذجاً اجتماعياً ويضفي شرعيةً على تقسيم السيادة وتوزيعها إلى طبقات. وذلك يدل على أن السيادة كما يقول الباحثون الحقوقيون والمؤرخون ليست مفهوماً مطلقاً، ويمكن الاشتراك فيه وإعادة تحديده دون أن يخسر السيطرة وتحقيق المصير من قبل أولئك

---

(١٦) لمزيدٍ من المعلومات حول تطور الاتحاد الأوروبي، انظر Simon Serfaty, *Europe 2007: From Nation-States to Member States*، (واشنطن، مركز الدراسات الاستراتيجي والدولية، ٢٠٠٠)؛ William James Adams (eds), *Singular Europe: Economy and Polity of the European Community after 1992* (آن هاربور، مطبعة جامعة ميشيغان، ١٩٩٢)؛ Robert Keohane and Stanley Hoffman (eds.), *The new European Community: Decision-making and Institutional Change* (بولدر، وستفيو برس، ١٩٩١)؛ Alberta Sbragia (ed.), *Euro-Politics: Institutions and Policymaking in the 'New' European Community*، (واشنطن، مؤسسة بروكينغز، ١٩٩٢)؛ Dennis Swann (ed.), *The Single European market and Beyond: A Study of the Wider Implications of the Single European Act*، (نيويورك، روتلدج، ١٩٩٢).

الذين يقبلون بتوكيل بعض من سلطة اتخاذ القرار التي يملكونها وبعض الحقوق القانونية إلى مستوىً أكثر شمولية.[(١٧)]

استثناء ثقافي

هذه المسألة ليست ذات أهمية كبرى في حدّ ذاتها لكنها تصوِّر المقاربة التي تجمع بين إضافة طبقات إضافية من مجتمعات المجتمعات (أو ما يمكن تسميته بالمجتمعات من الدرجة الثالثة) وتحترم في الوقت نفسه القيم الخاصة بأعضاء هذه المجتمعات. تُعنى هذه المسألة بالاستثناءات الثقافية الخاصة بالاتفاقيات الدولية المختلفة.[(١٨)] السؤال هو إذا كانت المواد الثقافية (مثل المجلات والأفلام) يجب أن يُصار التعامل بها بالطريقة نفسها التي تعامل بها السلع والخدمات، أو أنه يجب أن تُمنح استثناءً يتمثل في إعفاءات تجارية ضمن الحدود الوطنية. إنها مسألة متشعبة، والبعض يتمنى لو في الإمكان بسط هذه المقاربة أيضاً على الإنترنت حيث قد تطغى عليها الوسائل التكنولوجية.

من أجل المسألة التي بين أيدينا، تكفي الإشارة إلى أي مدىً بعض هذه المواد الثقافية هي ذات أهمية لتعزيز المجموعات الأعضاء التي تتضمَّن السلطات، يجب أن تُعفى في بعض اتفاقيات التجارة الحرة (التي تتضمن بطبيعة الحال إعادة التفاوض بشأنها). والسبب في ذلك هو أن الالتزامات تتغذى من المواد الثقافية. إذا ضعفت

---

(١٧) لمزيدٍ من المعلومات حول السيادة والعالم المعاصر، انظر: Stephen D. Krasner, *Sovereignty: Organized Hypocrisy* (مطبعة جامعة برينستون، ١٩٩٩)؛ David J. Elkins, *Beyond Sovereignty in the Twenty-First Century*، (مطبعة جامعة تورونتو، ١٩٩٥)؛ Maryann K. Cusimano (ed), *Beyond Sovereignty: issues for a Global Agenda*، (بوستون، بدفورد سانت مارتنز، ٢٠٠٠)؛ Gene M. Lyons and Michael Mastanduno (eds), *Beyond Westphalia? State Sovereignty and International Intervention*، (بالتيمور، مطبعة جامعة جون هوبكنز، ١٩٩٥).

(١٨) انظر Harvey B. Feigenbaum, *Global Culture vs. Protectionnism: The French and Korean Cases in Comparative perspective* تمّ تحضير هذه المقالة ضمن إطار برنامج 'Hollywood and the World: Site of Power, Sites of Resistance?'، الاجتماع السنوي للجمعية الأميركية للعلوم السياسية، أطلنطا، ٢–٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩.

هذه المواد، نمت القومية ببطءٍ أكبر. وإذ تصبح جميع السلع من الطيران إلى سيارات السباق موضع اعتزاز وطني، فالمواد الثقافية تحمل معنىً رمزياً أقوى وأغنى. إن الصور المستخدمة واستعمال الكلمات المناسبة تدل على أصل الثقافة، الأمر الذي يصعب قوله عن القطع المستخدمة لصناعة الطائرات أو السيارات، والتي من الممكن أن تكون إما من صنع دولٍ متعددة مشتركة ويصعب رؤيته منذ البداية.

ليس من الضروري أن تكون الاستثناءات الثقافية شاملة. على سبيل المثال، قد تحتمل إعانات مالية لصانعي الأفلام المحليين ولإنتاج بعض الأعمال (كوسيلة لدعم الثقافة المحلية)، ولكن لا تشمل رقابة استيراد المجلات والأفلام (باستثناء الثقافات الأخرى).

كما يبدو أنه ليس هناك أي سبب لرفض محاولات الأكاديميات اللغوية لاستحداث كلمات جديدة في اللغة الوطنية (من الكمبيوتر إلى الساتلايت) بدلاً من الاعتماد على الكلمات باللغة الإنكليزية. اللغة هي مركز أساسي للثقافة وينبغي على الأشخاص حمايتها من الاستخدام المفرط للكلمات الأجنبية (بالرغم من أن هذا الأمر قد حصل على مرِّ التاريخ). لكن هذه الجهود قد أدت بعد ذلك إلى التطور السريع للغة الإنكليزية بأنها اللغة الثانية - أي اللغة التي يستعملها الأشخاص أكثر حول العالم لأسباب وسيلية مثل التجارة والتنسيق. إن اللغة الإنكليزية هي في طريقها إلى أن تصبح لغة المجتمعات من الدرجة الثالثة، اللغة المشتركة. وتغذية لغتنا الوطنية يجب أن لا تمرَّ عبر الهجمات الموجهة على اللغة الإنكليزية خصوصاً إذا كانت اللغة الثانية (أو الثالثة).

يمكن الجمع بين حماية الثقافة الوطنية وبين الانفتاح على العالم. يبدو هذا الأمر واضحاً إذا نظرنا إلى الفروق الثقافية الكبيرة التي توجد في مجتمعات الأمة الواحدة، مثلاً بين بافاريا وشمال - شرق ألمانيا، وبين البندقية وميلانو، وبين منهاتن ولويزيانا.

هل يجب أن تكون الهيئات الدولية ديمقراطية؟

أحد الاعتراضات الأهم التي تواجه تحويل الالتزام من الهيئات المجتمعية (سواءٌ

كانت محليةً أو تتجاوز الدولة الواحدة) إلى الهيئات الدولية، هو أن هذه الأخيرة لا تدار بأسلوب ديموقراطي.[19] في الواقع، لقد عرفنا منذ أن كتب روبيرت ميتشل عن الأحزاب السياسية قائلاً: إن هذه الجمعيات بدأت تميل إلى أن تصبح أوليغاركيّة تسيطر عليها مجموعات صغيرة (منتخبة أو غير منتخبة) كما يبدو في العديد من الاتحادات العمالية مثلاً.[20] الحديث عن الدور المتزايد للمنظمات غير الحكومية الدولية قد أدى إلى بعض الخوف من حكومة عالمية من النوع النقابي أو من نوع اتحادي، حيث تكسب المصالح فيها سلطة قرارٍ أقوى. والخوف أيضاً من عدم اعتماد أية محاسبة تجاه هذه الهيئات المنتخبة قد ظهر وقد أثير في لجان النافتا ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي.

تدخل اعتبارات كثيرة بعين الاعتبار. على الصعيد المحلي، إن تحويل الالتزام من الدولة إلى الهيئات المجتمعية لا يعني أن المواطنين يتخلّون عن حقوقهم في التصويت للحكومات المحلية والوطنية. هذا بدوره يضع قيوداً على عمل الهيئات الاجتماعية وقد يساهم في التأكد أن الحقوق الفردية لم تنتهك وأن حقوق الأرض محفوظة. كذلك، فإن العديد من هذه الهيئات يلتزم بالإجراءات الديموقراطية، وإذا لم يتم احترامها من الممكن اتخاذ خطوات للتأكد من أنها محترمة، كما حصل في قضية اتحاد التيمسترز. إن الأشخاص الذين لا يعجبهم الأسلوب الذي تدار فيه أي مؤسسة طوعية يمكنهم الانضمام إلى جمعية أخرى، كما حصل في جمعية الأهل والأساتذة التي أدت إلى انضمام الناس إلى منظمة الأهل والأساتذة.

على الصعيد الدولي، تبقى المسألة نطاق ودور الهيئات الدولية الجديدة؛ إذ إن المنظمات غير الحكومية، باستثناء القليل منها، ليس لها سلطة واسعة النطاق. لكن الطريقة التي تدار فيها هذه المؤسسات لا تهم كثيراً، الأمر ينطبق أيضاً على لجان النافتا ومنظمة التجارة الدولية. لكن المفوضية الأوروبية قد وصلت إلى سلطة ونطاق

---

(١٩) انظر Mark Imber, 'Geo-Governance Without Democracy? Reforming the Un System' في كتاب Anthony McGrew (ed.), *The Transformation of Democracy*، (كامبريدج، بوليتي، ١٩٩٧).

(٢٠) Robert Michels, *Political Parties*، (غلنكو، فري برس، ١٩٤٩).

يجب أن تكون وتصبح أكثر عرضةً للمحاسبة من قبل البرلمان الأوروبي. باختصار، لا يوجد أي اعتراض أساسي على تطور الالتزامات الاجتماعية والدولية.

الخاتمة

إن جيلنا الحالي تواجهه تحديات كبيرة؛ إذ إن العولمة حتى الآن قد اقتصرت على الاقتصاد والتكنولوجيا ولم تُعن بالشؤون الاجتماعية والسياسية والأخلاقية.[٢١] نتيجة ذلك، فإن قدرة الأشخاص في العالم على السيطرة على أقدارهم قد تضاءلت. إن الحكومة الوطنية قد تصدر قوانين تمنع فيها توزيع التصاميم لتصنيع القنابل أو توزيع كتاب نضالي لهتلر، أو تسنُّ قوانين لحماية الأطفال من الصور والأعمال الفاضحة، ولحماية سرية الملفات الطبية، ولكن كل هذه القوانين لها مدة حياة قليلة في عهد الإنترنت. إن لجنة الأخلاقيات الحيوية قد تضبط بعض التجارب التي تقودها الدولة، لكن في غياب الهيئات الدولية التي تؤيد وتعزّز هذه القوانين، فإن هذه التجارب قد يكون في الإمكان إجراؤها في بلدٍ آخر. إن الجريمة والتلوث لا يعرفان الحدود والقيود، ويتم تدويلهما بشكلٍ متزايد.

إن الفجوة بين من يحتاج إلى إرشاد والذين يسعون إلى التوجيه، لا يمكن سدها، كما يتمنى البعض، عبر استعادة السيطرة القومية. مع بعض الاستثناءات، وعلى المدى الطويل، حتى يتمكن الجنس البشري من استعادة السيطرة على مصيره، فإن ذلك يتطلب مؤسسات اجتماعية وسياسية وأخلاقية يكون مداها ونطاق عملها منتشراً بقدْر انتشار التحديات التي عليها مواجهتها؛ وإن القومية تقف في طريق تطور هذه المؤسسات.

(٢١) لإغناء النقاش حول التغيرات السياسية في العالم في ظل العولمة، انظر: James N. Rosenau and Ernst-Otto Czempiel, (eds.), *Governance Without Government: Order and Change in World Politics*، (مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٩٢).

الفصل الثامن

الفضاء الإلكتروني والديموقراطية

يسأل هذا الفصل عن إمكانية نمو وازدهار المجتمعات والديموقراطية في العالم الجديد - في الفضاء الإلكتروني. والإجابة على هذا السؤال تتطلّب دارسةً على مرحلتين. أولاً، هل من الممكن أن يكون هناك مجتمعات إلكترونية؟ ثانياً، هل هذه المجتمعات (أو غيرها حتى من المجتمعات غير المرتبطة بالفضاء الإلكتروني) في إمكانها أن تحكم نفسها بطريقة ديموقراطية معتمدةً بذلك على التطورات الجديدة في الفضاء الإلكتروني؟

مجتمعات بين الفينة والفينة

مجتمعات محدَّدة

لقد انتقدت كلمة «جماعة» كثيراً؛ إذ اعتبرت مفهوماً مبهماً ومحيِّراً، أو كلمة لم يتم تحديدها أو لا يمكن تحديدها، كما اعتبرت كلمةً تستعمل بسبب المضمون السياسي للكلمة بدلاً من قيمتها الثقافية.[1] نتيجة ذلك، تجدر الملاحظة في المقام الأول أن الكلمات التي تستعمل في علم الاجتماع لا تقبل دائماً تعريفاً محدّداً، كما في المفاهيم الواسعة التي تستعمل كالعقلانية والطبقة. وفي الوقت الذي كانت

(١) انظر Elizabeth Fraser, *The problems of Comunitarian Politics: Unity and Conflict* (أوكسفورد، مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٩٩)؛ Robert Booth Fowler, *The Dance with Community: The Contemporary Debate in American Political Thought.* (لورانس، كانساس، مطبعة جامعة كانساس، ١٩٩١).

تستخدم فيه كلمة «الجماعة» بدون تعريف محدَّد، كنت اقترحت سابقاً التعريف التالي: الجماعات هي كيانات اجتماعية تتضمن عنصرين اثنين. الأول، شبكة من العلاقات المحمَّلة بالمشاعر بين مجموعة من الأشخاص تتقاطع وتدعَم الواحدة الأخرى (بدلاً من أن تكون علاقة شخصٍ واحدٍ بشخصٍ واحد، فهي سلسلة من العلاقات الفردية). العنصر الثاني، الالتزام بمجموعة مشتركة من القيم والمعايير والمعاني، وبتاريخ مشترك وهوية مشتركة، باختصار الالتزام بثقافة خاصة.[٢]

من بين الأشخاص الذين تفاعلوا مع هذا التعريف للجماعة، بينيامين زابلوكي الذي يقول إنه في الوقت الذي نجد فيه أن التعريف واضح، فإن القليل من الجماعات في المجتمعات الحديثة مطابقة لهذه المتطلبات.[٣] في هذا الإطار، اقترح أميل دوركهايم وفردينان تونيز أن التاريخ المعاصر متأثر جداً من التحول من المجتمعات gemeinschaft إلى الشركات المجتمعية gesellschaft. وقد نظر البعض إلى مجتمعاتنا إلى أنها جمهور ضخم يتألف من أفرادٍ بدون قيم وروابط مشتركة. في الواقع، بينما نشهد انحداراً في الجماعة، فإن عدداً من الكيانات الاجتماعية التي تتلاءم مع التعريف المذكور أعلاه تكثر حتى في المدن الكبيرة؛ وغالباً ما تكون هذه المجموعات على أساس الأثنيَّة. في الولايات المتحدة الأميركية، نجد الجماعات في هافانا الصغرى، شاناتاون، كورياتاون، هارلم الاسبانية، على الضفاف الجنوبية لبوسطن، في وليماسبورغ، نيويورك وغيرها... تتألف هذه المجموعات إما من أشخاص يربطهم ميل جنسي معيَّن (مثلاً الجماعات المثلية) أو عملٌ محدَّد (مثلاً المجموعة الطبية في مستشفى ما).

لكن الأمر المهم بالنسبة للحديث الذي يلي هو أن الجماعات، كما تم التعريف عنها، ليس من الضروري أن تكون محليةً أو سكنيةً؛ فالهيئة التعليمية في مدرسة صغيرة تشكِّل جماعةً حتى ولو لم يكن جميع الأساتذة يقطنون على مقربةٍ الواحد من

(٢) انظر Amitai Etzioni, *The New Golden Rule*، (نيويورك، باسيك بوكس، ١٩٩٦).

(٣) Benjamin D. Zablocki, 'What can the study of Comunities teach us about community?' في كتاب Edward Lehamn (ed.) *Autonomy and Order: A Communication Anthology*، (لانهاه، رومان وليتلفيلد ناشرون، ٢٠٠٠).

الآخر أو في حرم الجامعة. وينطبق الأمر نفسه على أعضاء اتحاد عمالي.

لكن التعريف يستثني الاهتمام المشترك بمصلحةٍ ما؛ فإن مجموعة الأشخاص الذين لديهم اهتمام بتعرفة أقل، أو بكسب تخفيض في الضرائب، لا يشكلون مجتمعاً؛ إذ إنهم لا تربطهم أية علاقة عاطفية أو ثقافة أخلاقية. (بالطبع، من الممكن أن تشكل بعض الكيانات الاجتماعية مجتمعاً وأن تتشارك في بعض المصالح، لكن هذا لا ينفي الفرق بين هذين المفهومين).

هل توجد مجتمعات إلكترونية؟

إن الانتقادات الموجهة إلى المجتمعات الإلكترونية تحمل في ذاكرتها بعض الحوادث التي قد تكون قد حصلت. ينطبق علينا أن ننطلق من المسلَّمة أن المجتمعات الإلكترونية لا تحمل الميزات نفسها التي تحملها المجتمعات غير الإلكترونية، أي التي ستطلق عليها اسم المجتمعات الأرضية (كما أن المجتمعات الأرضية لا تحمل الميزات نفسها التي تحملها المجتمعات الإلكترونية). لكن السؤال الأساسي هو: هل باستطاعة الفضاء الإلكتروني أن يستجيب لمتطلبات المجتمعات الأساسية؟[٤]

إن الجواب إيجابي. بالرغم من أن الشروط المطلوبة ليست دائماً معروفة، أو أنها ليست معروفة على نطاقٍ واسع. في الحقيقة، هناك اتجاه واضح من قبل المواقع التجارية يزعم أن هذه المجتمعات موجودة (لأن مثل هذا الادعاء يجلب القارئين إلى هذا الموقع). مثلاً، موقع جيوسيتيز يوهم الجميع أنه يضم جميع مواقع الجوار ونوادي الجوار. في الحقيقة، «الجوار» هو مجموعة الصفحات الأولى للمواقع الموجودة فعلياً أو مواقع الدردشة التي لها اهتمام بالموضوع نفسه. (مثلاً سانتستريب

---

(٤) لمزيدٍ من المعلومات، انظر Amitai Etzioni and Oren Etzioni, 'Face-to-face and Computer-Medidated Communities: A comparative analysis', *The Information Society*، عدد ١٥/ ٤، (١٩٩٩)، ص٢٤١-٢٤٨. وقد تمّ ضمُّ نسخة مراجعة لهذا المقال في كتاب Amitai Etzioni, *The Monochrome Society* (برينستون، مطبعة جامعة برينستون، ٢٠٠١).

هو جوار يضم مواقع، ومواقع محادثة تُعنى فقط بالحديث عن الروك أو البانك روك).

على نطاقٍ أوسع، إن عدداً كبيراً من الاتصالات والصفقات على الإنترنت هي إما ليست تفاعلية (مثلاً وضع طلبية لمنتوجٍ ما)، وإما أنها تبادلية نقطة بنقطة (تبادل رسائل إلكترونية) مما لا يؤدي إلى جعلها مجتمعات. في عام ١٩٩٨، أظهر استفتاء قام به بيو سنتر للأشخاص والصحافة الأرقام التالية حول العمليات التي يقوم بها مستخدمو الإنترنت كل أسبوع: ٧٢ بالمئة يرسلون البريد الإلكتروني، ٤٧ بالمئة يقومون بالأبحاث من أجل عملهم، ٣٨ بالمئة يبحثون عن معلومات جديدة حول الأحداث الجارية، المسائل العامة والسياسة. القليل فقط من المستخدمين قد شارك في نشاطات جماعية على الإنترنت. فقط ٢٢ بالمئة شاركوا في الدَّرْدَشَة عبر الإنترنت وفقط ٤ بالمئة شاركوا في دردشة حول أمور سياسية.[٥] أظهرت دراسة حديثة لغالوب نتائج مماثلة؛ إذ دلَّت على أن ٩٥ بالمئة من الأشخاص الذين يستخدمون الانترنت للحصول على معلومات، ٨٥ بالمئة لإرسال أو استلام بريد إلكتروني، و٤٥ بالمئة للمشتريات، وفقط ٢١ بالمئة لزيارة مواقع الدَّرْدَشَة.[٦]

إن هذه الأرقام تدلُّ على أنه كما في العلاقات الأرضية فإن العلاقات الإلكترونية ليست متمحورة حول المجتمع. أيضاً فإنها لا تدلُّ على أن المجتمعات لا يمكن أن تتكوَّن عبر الإنترنت.

لقد برز أن العديد من العلاقات العاطفية - التي تشكِّل الرابط الأساسي بين أبناء المجتمع الواحد - قد تشكَّلت عبر الإنترنت بين أشخاص لم يعرفوا بعضهم البعض قبل ذلك وعاشوا بعد ذلك علاقات قوية جداً؛ فبعض التقارير أظهرت أن بعض

---

(٥) Pew People for the People and the Press: Technology and Online Use Survey 1998 وقد تمّ ذكره في Morris, 'Who Surfs? In Elaine Ciulla Kamarck and Joseph Pippa S. Nye Jr (eds.), *Democracy.com: Governance in a Networked World*' (هوليس، شركة هوليس للطباعة، ١٩٩٩)، ص ٨١.

(٦) Gallup Poll التي تمّ إجراؤها في ٢٠-٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٠ والتي عرضت نتائجها من قبل جافيج مور وفي موقع مؤسسة غالوب (www.gallup.comLindex.html).

الأشخاص هجروا زوجاتهم بعد وجود علاقة على الإنترنت، وبعض العُزّاب قد تعرفوا على بعضهم البعض عبر الفضاء الإلكتروني مما أدى إلى العديد من الزيجات.

أما العامل الثاني الذي يشكّل المجتمعات - وهو تشكُّل ثقافة أخلاقية مشتركة - فنجده أقل من العامل الأول. عند النظرة الأولى، قد يخيِّل إلينا أن نوادي الدردشة على الإنترنت قد تشكّل أرضاً خصبة لتنمية هذه الثقافة (مُضافاً إلى الروابط العاطفية)، ونظراً لأنها تحمل بعض أوجه التشابه مع المجتمعات: إنها مجموعات من الأشخاص تلتقي، تتحدَّث وتتفاعل. أما أنا فأعتقد بأن السبب الأساسي الذي يمنع مواقع الدردشة هذه التي يتجاوز عددها مئات الآلاف هو على وجه التحديد طريقة عملها؛ ففي مواقع الدردشة، يستعمل المشاركون الأسماء المستعارة ويصرُّون على أن تبقى هويتهم طيَّ الكتمان. إن التبادل قصير ويتقاطع مع التبادلات الأخرى التي تحدث في الفضاء نفسه. يتقاسم المشاركون تبادلات قصيرة وغالباً ما يقدمون أنفسهم تحت هويات مستعارة.(٧) نتيجة ذلك، يصعب رسم صورة للشخص الذي نتعامل معه، الأمر الذي يشكل شرطاً مسبقاً لتكوين قيم مشتركة (هذا، بالإضافة إلى الروابط العاطفية). يشبه هذا الوضع لقاء شخص للمرة الأولى في حانة أو على متن طائرة حيث تكون الأحاديث المتبادلة سطحية ولا تسمح بتطور العلاقات.(٨)

أما الشروط التي قد نمو وتتطور فيها المجتمعات الافتراضية، فهي في الواقع المرآة المعاكسة لموقع الدردشة؛ فالعضوية في هذه المواقع ستكون محدودة من حيث العدد ومستقرة نسبياً، ولكن يتوجب على الأعضاء استخدام أسمائهم الحقيقية، الأمر الذي سيتم التأكد منه. مُضافاً إلى ذلك، أن المواضيع المطروحة واسعة ولا تقتصر على الأحاديث والمواعيد. أما إذا كانت هذه الشروط غير موجودة في معظم الأحيان، فهذا لا يعني أنها لا يمكن أن تتحقق، ولكن أصحاب المواقع على الإنترنت لن يقبلوا بتحديد ربحهم إلى هذا الحد.

---

(٧) Sherry Turkle, *Life on the Screen: Identity in the Age of the Internet*، (نيويورن، تاتشستون بوكس، ١٩٩٥).

(٨) للرأي المعاكس، انظر Jerry Kang, 'Cyber-Race'، مجلة هارفرد الحقوقية، ١١٣/٥، (٢٠٠٠)، ص ١١٣٠-١٢٠٨.

وفي حين يصعب تنفيذ الشروط لنجاح بناء المجتمع بشكل تام في حالة مواقع الدردشة هذه، فإن آلاف النوادي التي تدار على ياهو أو أكسايت تستجيب لهذه الشروط. إن العضوية في هذه النوادي تقتصر على عدد محدود من الأشخاص (٢٠٠٠ شخصٍ تقريباً). في بعض النوادي ينبغي على الشخص الراغب في الانتساب أن يتقدم بطلبٍ لهذا الهدف. وحيث توجد غالبية هذه النوادي في دليلٍ على مواقع الإنترنت، يحق لصاحب موقع أن يرفض تسجيله في الدليل لحمايته من عدد الداخلين إليه الذي لا ينتهي.

في الوقت نفسه، هذه النوادي لا تؤمن بالكشف عن الذات أو بالتدقيق في الهوية. مُضافاً إلى ذلك، فإن المواضيع التي تتخصص بها هذه المواقع ضيِّقة ومحدَّدة (مثلاً، من النوادي على موقع الأكسايت، نجد «نادي الفلكيين الهواة» (عدد أعضائه: ١١٥٩ عضواً)، «نادي عارضي فيرجينيا الهواة» (عدد أعضائه: ١٠٤٦ عضواً) و«نادي شاربي الكحول المصنوعة في البيت» (عدد أعضائه: ٣٤٠ عضواً).

تتمحور النوادي الإلكترونية حول أمور شخصية أكثر من أية مواقع أخرى. وهي تُعِدُّ للعائلات والأصدقاء زاويةً خاصةً في الفضاء الإلكتروني للتلاقي وتبادل الرسائل، وهذه المواقع ليست متوجهةً فقط نحو الربح.

إن موقع H-net يدير حوالى ٨٠ نادياً يتلاءم جميعها مع هذه الشروط: ليس فقط أن عدد المشاركين محدود بل إن الهويات ليست مخبأة. (هكذا فإن المواضيع التي تتناولها هذه المواقع متخصصة بعض الشيء، فمنها مواقع تتناول الأدب الفرنسي، ومنها ما يتناول حقبات محددة من تاريخ ألمانيا... إلخ). بما أنه لا توجد أية دراسات تدل على مساهمة هذه النوادي في بناء المجتمعات أو عدم مساهمتها، فأنا أعتقد من مراقباتي الشخصية بأن هذه النوادي أقوى بكثيرٍ من مواقع الدردشة.

ميديا موو موقع يُشار إليه كثيراً بأنه مجتمع فضائي حقيقي، هذا، بالرغم من أننا لم نتمكن من إعطاء وصف واضح له.[٩] يذكر هوارد رينغولد دائماً المجتمعات

---

(٩) لمزيدٍ من المعلومات حول ميديا موو، انظر Amy Bruckman and Mitchel Resnick, 'The

الفضائية ويعطيها مثالاً لكيفية إقامة علاقات حميمة وقوية وحياة عاطفية غنية؛ ويذكر مثلاً دفناً حضره في الفضاء الإلكتروني واعتبره «طقس انتقال» لجميع أعضاء المجتمع الإلكتروني، ووقتاً شعر فيه جميع أعضاء المجتمع بأنهم أقرب من بعضهم البعض.[١٠] أما بالنسبة لرينغولد، توجد علاقات عاطفية قوية بين أعضاء المجتمع الواحد الذين يتشاركون أيضاً في الثقافة والتاريخ؛ فالمجموعة التي يصفها تعتبر مجتمعاً حقيقياً بالعودة إلى التعريف الذي ذكرته سابقاً.

في النهاية، يجب أن لا ننسى أن بعض المجتمعات على الفضاء تعمل لتعزيز وتدعيم المجتمعات الأرضية الموجودة (وأشير إلى هذه المجتمعات بأنها مجتمعات هجينة). يوجد شيء اصطناعي في الطريقة التي يتم فيها طرح السؤال، مقارنةً بين المجتمعات الافتراضية بالمجتمعات الأخرى. لا أحد يعيش في الفضاء الإلكتروني، حتى إن تجسيد الآلهة في كتاب **سنو كراش** لنيل ستيفنسون يقوم به أشخاص ثلاثيُّو الأبعاد. أما الأسئلة الأكثر واقعيةً التي تطرح نفسها فتتمثل في المجتمع (والديموقراطية) في عالم جديدٍ توجد فيه علاقات على الفضاء وفي الأرض. (راينغولد الذي يؤمن بالعلاقات وبالمجتمعات الفضائية يصف أيضاً أن هذه العلاقات الفضائية قد أدت إلى مواجهات ومواعيد ومن ثم إلى صداقات).

من بين التقارير التي تصف المجتمعات التي تتغذى العلاقات بين أعضائها بالروابط الإلكترونية، نذكر مثال مدينة بلاكسبورغ في ولاية فيرجينيا؛ فإن ٨٧ بالمئة من سكان بلاكسبورغ يستخدمون الإنترنت،[١١] والمدينة لها موقعها على الإنترنت

Media Moo Project: Constructionism and Professional Community', *Convergence 1* (ربيع ١٩٩٥)؛ موجود أيضاً على الإنترنت (www.cc.gatech.eduL-asb/papers/index.html)

(١٠) Howard Rheingold, *The Virtual Community: Homesteading on the Electronic Frontier* (ريدينغ، هاربر بيرينيال، ١٩٩٣)، ص ٢٣٩.

(١١) Rob Kaiser, 'Internet Has Neighborly Side as Users Build Virtual Communities', *Knight-Ridder Tribune Business News: Chigaco Tribune*، (أيلينوي، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩). لمزيدٍ من المعلومات حول قضية بلاكبورغ، انظر Marcia Stepanek, "A Small Town Reveals Amercia's Digital Divide: Equality has yet to Reach the Net"، مجلة بيزنيس ويك، ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩، ص ١٨٨.

ويحمل اسم «قرية بلاكسبورغ الإلكترونية» (www.bev.net)، وأن الجميع في المدينة يستخدم الإنترنت لتحديد الاجتماعات، لتبادل المعلومات وللتفاعل عبر هذا الموقع المشترك.

في النهاية، نلاحظ أن المجتمعات الإلكترونية البحتة نادرةٌ جداً، ويصعب تحديد إذا كان السبب في هذا يعود إلى أن الإنترنت لم يتم تصميمه لكي يساهم في بناء المجتمعات. هذا، وقد قال البعض إنه في هيكليته يمنع من بناء مجتمع حقيقي. أما أنا فأعتقد بأن هذه المجتمعات قد تنمو وتتطور إذا أصبحت العضوية علانيّة ومستقرّة وسهلة المنال. كما أنني أعتقد بأن المجتمعات على الفضاء لا تساهم بشكل أكيد في تعزيز المجتمعات الأرضية.

الحقائق الكميّة

لقد تناولت المناقشة هنا على المراقبة النوعية. إلاّ أننا نملك معلومات كميّة حول القدرة على إقامة ومتابعة علاقات اجتماعية عبر الإنترنت. ولأن هذه المعلومات لا تُعنى فقط بالصداقة (التي تكون بين شخصين، أي من نقطة إلى نقطة) بل أيضاً بالعائلة (التي تشمل علاقات على الإنترنت تشبه المجتمعات)، نعاود التساؤل حول ما إذا كان أحد الشروط الأساسية لبناء المجتمع قد يتم الاستجابة له عبر الإنترنت.

أما السؤال حول إذا ما كان الفضاء الإلكتروني يتحرّك ضِدَّ العلاقات الاجتماعية عبر الإنترنت أو يغنيها، فقد تمَّ تناوله في دراسات عديدة. في دراسةٍ قام بها نورمان ناي ولوتز أيربرينغ، توصلا إلى القول إن الإنترنت يؤذي هذه الروابط. بالنسبة لهما، «كلما ازداد الوقت الذي يقضيه الإنسان على الإنترنت، قلَّ الوقت الذي يقضيه مع الأشخاص الحقيقيين».[١٢]

ويقول ناي وأيربرينغ: «الوقت الذي يقضيه الإنسان على الإنترنت يقلل ليس

---

(١٢) Norman H. Nie and Lutz Erbring, *Internet and Society: A Preliminary Report*، معهد ستانفورد لدراسة المجتمع الكمية، ١٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٠.

فقط من الوقت الذي يمضيه أمام التلفزيون، بل أيضاً من الوقت الذي يمضيه على التلفون يسأل عن الأصدقاء والعائلة أو في غرفة يتحدث إلى الأشخاص الموجودين معه». كما يؤكدان «أن معظم مستخدمي الإنترنت قد يتمكنون من «الحديث» مع العائلة والأصدقاء عبره لكنهم لن يتمكنوا من مشاركتهم في فنجان قهوة أو في كوب بيرة عبر البريد الإلكتروني، كما لا يمكنهم ضمه إلى صدرهم».[(١٣)] باختصار، «إن الإنترنت قد يكون التكنولوجيا العازلة بامتياز التي تؤدي إلى انخفاض مشاركتنا في المجتمع حتى أكثر مما فعلت السيارات والتلفزيونات قبلها».[(١٤)]

كما وجد نورمان ناي ولوتز أيربرينغ أنه مع ازدياد الوقت الذي يمضيه الأشخاص أمام الإنترنت، فإن ١٣٪ يمضون وقتاً أقل مع العائلة والأصدقاء، و٨٪ يرتادون أقل المناسبات الاجتماعية. مُضافاً إلى ذلك، إن ٣٤ ٪ يخصصون وقتاً أقل لقراءة الصحيفة، بينما ٥٩ ٪ يمضون وقتاً أقل أمام شاشات التلفزيون، و٢٥ ٪ يمضون وقتاً أقل في زيارة المراكز التجارية. أخيراً، ٢٥٪ يخصصون وقتاً أكثر للعمل في المنزل في الوقت الذي لم تنخفض فيه ساعات العمل في المكتب.[(١٥)]

على ماذا تدل أرقام ناي وأيربرينغ؟ خلال مناقشة هذه الأرقام، نجد مجموعتين من الأشخاص: الأشخاص الذين لا يستخدمون الإنترنت (ن = ٢,٠٧٨)، والأشخاص الذيت يستخدمونه (ن = ٢,٠٣٥). أما مستخدمو الإنترنت، فينقسمون إلى قسمين: الاستخدام الخفيف للإنترنت (أقل من خمس ساعات في الأسبوع) وهم يشكِّلون ٦٤٪ من الأشخاص المستفتين، الاستخدام الكثيف للإنترنت (أكثر من خمس ساعات كل أسبوع) وهم يشكُلون ٣٦٪ من الأشخاص المستخدمين للإنترنت.

من إجمالي مستخدمي الإنترنت، ٩٪ فقط قالوا إنهم يمضون وقتاً أقل مع عائلاتهم، و٩٪ فقط قالوا إنهم يمضون وقتاً أقل مع أصدقائهم؛ هذا، في الوقت الذي قال فيه ٨٦-٨٧٪ إنهم يمضون الوقت عينه مع عائلاتهم وأصدقائهم. مُضافاً

---

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) بيان صحافي لمعهد ستانفورد لدراسة المجتمع الكمية، ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

(١٥) انظر: Norman H. Nie and Lutz Erbring, *Internet and Society*.

إلى ذلك، فقد قال عدد قليل (أيْ حوالى ٤ إلى ٦٪) إنهم يمضون وقتاً أكثر مع عائلاتهم وأصدقائهم.

إن الصورة لا تتغيَّر كثيراً إذا ما نظرنا إلى حالة الاستخدام الكثيف للإنترنت. فقط ١٠ بالمئة من الأشخاص الذين يمضون من ٥ إلى ١٠ ساعات كل أسبوع اعترفوا بأنهم يمضون وقتاً أقل مع العائلة والأصدقاء. أما من بين الأشخاص الذين يمضون أكثر من ١٠ ساعات كل أسبوع على الإنترنت، فقد اعترف ١٥ بالمئة فقط بأنهم يمضون وقتاً أقل مع العائلة والأصدقاء.

أما النتيجة أن بعض مستخدمي الإنترنت يمضون وقتاً أكبر مع العائلة والأصدقاء فهي ليست مستغربةً؛ إذ أظهرت الدراسة أن مستخدمي الإنترنت يقتطعون الوقت الذين يمضونه أمام الحاسوب من وقت التلفزيون (٤٦ بالمئة من المستخدمين) أو من وقت المشتريات (١٩بالمئة). أما بالنسبة للذين يستخدمون الإنترنت استخداماً كثيفاً، فهم حوالى ٥٩ بالمئة يمضون وقتاً أقل أمام التلفزيون و٢٥ بالمئة يخصصون وقتاً أقل للمشتريات (من الواضح أنه أسرع أن يشتري الإنسان من محلات الألعاب على الإنترنت أو أمازون من أن يذهب إلى مركز تجاري أو إلى متجر). لم تشر الدراسة إلى كيفية استعمال الوقت الذي أوجده الإنسان بهذه الطريقة وإذا كان بعض الوقت قد استُخدم لزيادة وتعزيز الحياة الاجتماعية.

وجدت الدراسة أيضاً أن معظم الأشخاص يستخدمون الإنترنت لإرسال واستلام البريد الإلكتروني. هذا أيضاً يُوجِد بعض الوقت؛ إذ يقلل من الوقت الذي كان يمضيه المرء في كتابة الرسائل أو استعمال التلفون. إن الإنترنت يسمح للأشخاص بقضاء وقت أطول أمامه، وبالتالي إقامة علاقات اجتماعية. في الواقع، إن الأشخاص يستخدمون الإنترنت للاتصالات والتواصل (٩٠ بالمئة) وليس للشراء (٣٦ بالمئة يشترون السلع عبر الإنترنت) أو للعمليات المصرفية (١٢ بالمئة) وإن معظم الاتصالات التي يجرونها عبر الإنترنت هي مع أشخاص يعرفونهم معرفةً سابقة.

أما الدراسة التي قامت بها جمعية آل كايزر والتلفزيون العام الوطني ومدرسة كينيدي في هارفرد فقد أظهرت النتائج التالية:

بالرغم من موقفهم الإيجابي بشكل عام، فإن الأميركيين يرون بعض المشاكل تجاه الحاسوب والإنترنت. . . أكثر من خمسين بالمئة يقولون إنه بسبب الحاسوب فإن الأشخاص يمضون وقتاً أقل مع عائلاتهم وأصدقائهم. مُضافاً إلى ذلك، أن فقط قليلاً أقل من خمسين بالمئة (أي ٤٦ بالمئة) من الأميركيين يقولون إن الحاسوب قد ترك وقتاً أقل للأشخاص بالرغم من أن ٢٤ بالمئة قالوا إن الحاسوب أعطى الأشخاص وقتاً للترفيه أكبر و٢٨ بالمئة لم يلاحظوا أي فرق أو تغيير.[١٦]

تجدر الملاحظة هنا أن أشخاصاً قد سئلوا عن استخدامهم للحاسوب وليس عن الإنترنت. السؤال الذي تمَّ طرحه يقول: «هل تعتقدون بأن استخدام الحاسوب قد أعطى وقتاً حراً أكثر أو أقل أو لم تلاحظوا الفرق؟». إنَّ السؤال المطروح بهذا الأسلوب يجعل الأشخاص لا يفكرون بالاستخدام غير التفاعلي مع الحاسوب، بل يظنون أننا نعني فقط طباعة ملفات، تحضير الملفات وجداول الأرقام. أما السؤال عن الإنترنت مباشرةً فقد أظهر نتائج مختلفة.

ووجدت دراسة أجراها في أيار/مايو ٢٠٠٠ بو للإنترنت ومشروع الحياة الأميركي (أميركيان لايف بروجكت) أنَّ:

استخدام البريد الإلكتروني والإنترنت قد عزَّز علاقة المستخدم مع عائلته وأصدقائه - نتائج تتحدى المقولة بأن الإنترنت يساهم في عزل الإنسان. إن عدداً كبيراً من الأميركيين الذين يستخدمون الإنترنت يقول إن البريد الإلكتروني قد ساهم في زيادة الاتصالات مع العائلة والأصدقاء. ٩٥ بالمئة من الذين يستخدمون البريد الإلكتروني قالوا إنهم بفضله يتواصلون مع العائلة أكثر من قبل. فقط ٢ بالمئة قالوا إنهم قد قللوا من اتصالهم بالعائلة بسبب استخدام الإنترنت. يقول مستخدمو الإنترنت الأمر نفسه عن علاقاتهم مع أصدقائهم عبر البريد الإلكتروني. ٦٠ بالمئة من الأشخاص

(١٦) انظر: 'Survey Shows Widespread Enthusiasm for High Technology'، تقرير من مؤسسة عائلة كايزر، الإذاعة الوطنية، وجامعة كينيدي في هارفرد، ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

الذين يراسلون أصدقاءهم عبر البريد الإلكتروني يقولون إنهم يتواصلون مع صديقهم القريب أكثر منذ استخدام البريد الإلكتروني وفقط ٢ بالمئة يقولون إنهم يتواصلون معه أقل.

ووجدت الدراسة أيضاً أنَّ:

مجموعة مستخدمي الإنترنت أكثر من الأشخاص الذين لا يستخدمونه قد يكون لهم حياة اجتماعية أقوى. إنَّ استخدام الإنترنت يشجع على إقامة علاقات اجتماعية عميقة. كلما بقوا وقتاً أطول أمام الإنترنت فإنهم يشعرون بأنه يقوّي ويعزز علاقاتهم مع العائلة والأصدقاء. ٤٠ بالمئة من مستخدمي الإنترنت القدامى - أي الذين يستخدمونه منذ أكثر من ثلاث سنوات - يقولون إنه قد ساهم في تحسين علاقاتهم مع العائلة بينما ٢٥ بالمئة فقط من المستخدمين الجدد (منذ أقل من ستة أشهر) يقولون الأمر نفسه.

ومن المدهش أن الدراسة لاحظت أنَّ:

الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت يقولون إنهم وجدوا شبكةً من الأصدقاء والأقارب، وأنهم استطاعوا أن يكون لديهم عدد كبير من الأصدقاء في أي وقت يحتاجون فيه إلى صديق، بينما ٣٨ بالمئة من الأشخاص الذين لا يستخدمون الإنترنت يقولون إن لهم شبكةً كبيرةً من الأصدقاء. مضافاً إلى ذلك، أن فقط ٨ بالمئة من مستخدمي الإنترنت يشيرون أنهم في عزلةٍ اجتماعية - أي أنه ليس لديهم أيٍّ شخص أو أنهم يجدون بصعوبةٍ شخصاً يلجأون إليه في حال واجهوا أية مشكلة. بينما ١٨ بالمئة من الذين لا يستخدمون الإنترنت يقولون الأمر نفسه.(١٧)

كذلك فقد وجدت دراسة هاريس أنَّ:

الأشخاص على شبكة الإنترنت يتواصلون أكثر مع الأهل والأصدقاء.

---

(١٧) 'E-mail: The Isolation Antidote', in *Tracking Online Life: How Women Use the Internet to Cultivate Relationships with Family and Friends*، تقرير بوو حول الإنترنت، صدر في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠١.

كما أن حوالى ٤٨ بالمئة من الأشخاص الذين يستخدمون اليوم الإنترنت في المنزل يقولون إن تواصلهم أصبح أكثر من قبل مع العائلة والأصدقاء. بينما ٣ بالمئة فقط يقولون إن تواصلهم مع العائلة أقل.

ربما تكون المعلومة الأكثر أهميةً أن العديد من الأشخاص يقولون إنهم يتعرفون ويتواصلون مع الأصدقاء والعائلة أكثر بسبب الإنترنت بالمئة، بينما ٩ بالمئة يقولون إنهم يتواصلون أقل. الأمر الذي يناقض النظرية القائلة بأن الذين يستخدمون الإنترنت يعزلون أنفسهم عن العالم والمجتمع.(١٨)

هذا، ويظهر أن تعزيز التواصل أمر شائع عبر الإنترنت. وكما قلت في الفقرة السابقة فإن شروط إقامة ثقافات مشتركة ممكنة وإن لم تكن دائماً موجودة. كذلك، فإني أرى إلى أن الإنترنت هو في الحقيقة - كما ظهر في السطور السابقة - صديق للمجتمع، وأن المجتمعات الفضائية ستكون منتشرةً بشكل أوسع.

ديموقراطية مجتمعات الفضاء الإلكتروني

ينطبق السؤال نفسه على الفضاء الإلكتروني، والأرضي والهجين: هل من الممكن أن تُدار هذه المجتمعات بشكل ديموقراطي من عبر الإنترنت؟ حتى يتسنى للديموقراطية أن تنمو، يجب أن يوجد على الأقل أربع شروط مسبقة. ولقد أظهرت دراسات عديدة أن اثنين من هذه الشروط، أي المعلومات والانتخاب، من الممكن أن تتم عبر الإنترنت. أما العنصر الثالث، وهو التشاور، فلم يتم التطرق إليه وسأبرهن لاحقاً أنه لن يشكّل مشكلةً عبر الإنترنت إذا وضع مصممو البرامج في ذهنهم تصميماً صحيحاً للبرنامج الذي يخول التشاور عبر الإنترنت. ينطبق الأمر نفسه على العنصر الرابع، وهو عنصر التمثيل.

تقاسم وتبادل المعلومات

أظهرت كتابات عديدة حول هذا الموضوع أن المعلومات يمكن أن توزع وتحفظ

(١٨) Humphrey Taylor, 'The Harris Poll #17: The Impact of Being Online at Home'. (نيويورك، مؤسسة هاريس التفاعلية، ٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٠.

وتنسخ وتصوَّر بسهولة أكبر وبتكلفة أقل على الإنترنت. هذا أمرٌ صحيحٌ بدون شك. ولكن لا يجب إيلاء أهمية كبيرة لتبادل المعلومات كعنصرٍ أساسي للحكم الديموقراطي. وأمرٌ صحيح أيضاً أن تزويد الناخبين بجميع الخطابات السياسية والتصريحات التي أدلى بها المرشح والمواقف من المواضيع الأساسية التي اتخذها المرشح سابقاً قد يساهم كثيراً في اتخاذ القرار.

لكن في آخر النهار لن يتخذ الناخبون إلاّ قراراً واحداً؛ ففي الانتخابات الرئاسية مثلاً لا يمكنهم التصويت لسياسة هذا المرشح البيئية وضد سياسته الخارجية، لا يمكنهم التصويت مع موقفه من الخيارات وضِدَّ موقفه من السياسة الصحية. ثم إن معلومات موسعة حول هذه المواضيع لن تساهم في قرار الناخب في تصويته لهذا المرشح أو ذاك.

أما الذين يقترحون أن يتخذ قرار الناخبين شكل دليلٍ، فإنهم يضعون فيه جميع المعلومات التي تهمهم حول مواضيع متعددة ويصوِّتون بعد ذلك للمرشح الذي يحصل على أعلى نقاط؛ فهم لا يأخذون بعين الاعتبار أن قرار الناخب في الواقع يتخذ هذا الشكل الدليل، وأن اعتبارين أو ثلاثة هي التي يأخذها الناخب بالاعتبار حين يتخذ قراره (على سبيل المثال، الوضع الاقتصادي للبلاد، وإذا كانت البلاد في حالة حرب أو أنها تشارك في حرب).

كذلك فإن الأحزاب والولاءات وضغوط المجتمع تؤثر جمعاء بشكلٍ كبيرٍ على القرار الذي قد يتخذه أي ناخب.

باختصار، إن وجود هذه المعلومات على الإنترنت هو بالفعل عمل ديموقراطي، ولكنها لا تضيف المزيد من الديموقراطية على المؤسسات الديموقراطية القائمة كما يعتقد مناصروها.[19]

---

(١٩) انظر Bruce Bimber, 'The Internet and Political Transformation Populism, Community and Accelerated Pluralism'، مجلة بوليتي ٣١/١، (١٩٩٨)، ص ص.١٣٣-١٦٠. يذكر آرثر ليبمان أن أية مشاكل مع الديموقراطية ليست نتيجة نقصٍ في المعلومات، وأن تزويد المواطنين بمعلومات كثيرةٍ لن يغيِّر تصرفهم السياسي. انظر أيضاً David M. Anderson, 'The False =

التصويت عبر الإنترنت

في البداية كان الجميع يعتقد بأن الانتخاب عبر الإنترنت قد يؤدي إلى الكثير من التزوير وإلى أشكالٍ أخرى من الانتهاكات. لكن مع تطور تقنيات شيفرة التعرف إلى التوقيع، زالت غالبية هذه المخاوف، ومن المنتظر أن يصبح التصويت عبر الإنترنت في المستقبل يحقق على الأقل نسبة السلامة نفسها التي يحققها التصويت على الأرض في مكاتب التصويت، الذي لم يكن دائماً خالياً تماماً من الأخطاء.

تكمن الصعوبة الأساسية في الوصول إلى الإنترنت. تحتِّم الديموقراطية أن جميع المواطنين الذين وصلوا إلى سن محدَّدة يستطيعون التصويت ما لم يمنعهم من ذلك أي إدانة بجريمة. ولكن اليوم، فإن عدداً كبيراً من الأشخاص - وهم الأكثر فقراً في المجتمع - لا يملكون حاسوباً خاصاً وبالتالي لن يتمكنوا من التصويت الإلكتروني. قد يتغيَّر هذا الوضع قريباً؛ إذ إن أسعار الحواسيب والوسائل الإلكترونية الأخرى هي في انخفاضٍ مستمر، كما إن تزويد باقي الشعب بالوسيلة المطلوبة للتصويت لم يعد يشكِّل صعوبة.

لقد زودت فرنسا على سبيل المثال جميع المواطنين بوسيلة مماثلة وهي المينيتل الذي كان الخطوة التي سبقت الإنترنت تماماً. صحيح أن المينيتل اليوم لا يستعمل للانتخابات، ولكن توزيعه على المواطنين في فرنسا ووضعه في متناول الجميع في فرنسا يدل على أنه من الممكن تزويد الشعب الأميركي بمدخل إلى الإنترنت.

التشاور

التشاور هو أحد الركائز الأساسية للمسار الديموقراطي. إنما لا يتم التطرق إليه عادةً مثل تبادل المعلومات والانتخاب لأن الجميع يبسِّط الديموقراطية أنها طريقة حيث الشعب يصوِّت والأكثرية تحكم. اقترح روس بيروت، مثلاً، أن يزوِّد القادة

= ،'Assumption about Internet' في مجلة «الحاسوب والمجتمع»، آذار/ مارس ٢٠٠٠، ص ٨-٩ حيث يقول إندرسون أن الإنترنت في استطاعته وهو في الواقع يقوم بأكثر من تزويدكم بالمعلومات.

والخبراء الأميركيين بمجموعة من الأولويات، ويقرِّر المواطنون أنفسهم الأولويات التي يفضلونها.[٢٠]

لكن من المتعارف عليه أنه إذا طُرِح سؤال على المواطنين، وطُلِب منهم الجواب المباشر عليه (كما في حال التصويت الإلكتروني) فإن ذلك قد يؤدي إلى الحصول على نتائج مريعة؛ إذ إن الشعب يعبِّر عن مشاعره الجياشة ويعكس غضبه أو مشاعره في تلك اللحظة المحددة.

تعطي السياسات الديموقراطية ترياقين مضادين إزاء الخطر: إعطاء مهلة، وإمكانية التشاور بين الناخبين. في الأولى، يعطون بعض الوقت للناخب لكي يتمكن من دراسة المسائل ومناقشتها مع أفراد المجتمع الآخرين، في اجتماعات في المدينة، في الحانات، فوق السياج، وما إلى ذلك، قبل بدء التصويت. وحتى لا تصبح الديموقراطية الإلكترونية غوغائيةً يجب أن يُترك الوقت للمواطنين للتشاور والتباحث بين الوقت الذي يعلن المرشحون عن برامجهم والوقت الذي يبدأ فيه التصويت. لا يوجد أي سبب يحتِّم أن يتبع التصويت مباشرةً تقديم الخيار للناخبين.

أما الترياق الآخر، وهو التفاعل، فهو يشكِّل مشكلةً أكبر؛ إذ إننا رأينا في حديثنا عن المجتمعات أنه لا يوجد في تركيبة المواقع الإلكترونية ما يسمح بتفاعلٍ ديموقراطي. إن التشاور مثمر حين يحصل بين أشخاص يعرفون بعضهم البعض ويلتقون في مجموعات صغيرة.

الصعوبات هنا ليست مرتبطةً بالتكنولوجيا: ليس هناك أي سبب يمنع من أن تطبَّق هذه الشروط على الإنترنت، لكن في الواقع هو أنها لم تطبَّق بعدُ. أولاً، بسبب أنها قد لا تكون مربحة؛ وثانياً، بسبب الاعتراضات الإيديولوجية لوضع العقلية الإلكترونية جانباً.

التمثيل

إن الديموقراطية تعمل بشكل أفضل حين لا يصوِّت الشعب مباشرةً على

---

(٢٠) انظر 'Ross Perot, One-Way Wizard'، مجلة نيويورك تايمز، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢، ص ٣٤.

السياسات التي يفضلونها، بل يلغون ممثلهم المنتخب حول ما يحبذون تاركين له إمكانية العمل من أجل تذليل الفروق الأخرى (كلما كان التمثيل الممنوح لمندوب ضيقاً وكلما كانت التعليات أقسى، وجد ممثل الشعب صعوبات أكبر في القيام بالتضحيات التي تستتبع الديموقراطية، خاصةً أنه يجب إيجاد قيم ومصالح مشتركة بين المواطنين). هذه طريقة عمل البرلمانات ومجالس الشعب.

لم يتم بعدُ تطوير الإنترنت بطريقةٍ تخوله أن يخدم العملية الديموقراطية، وإيجاد إجراءات محدَّدة للتمثيل. بحسب الظواهر، لا يوجد أية صعوبات في إيجاد هذا التمثيل. في الحقيقة، منذ سنوات، قمت بتجربة حول هذا الموضوع، واستخدمت فيها تقنية بدائية. قمت بهذه الدراسة بالتعاون مع رابطة النساء الناخبات. وكان مكتب الرابطة في نيوجيرسي يحاول أن يقرِّر، كما يفعل كل سنة، المسائل التي يجب إيلاؤها الأفضلية. وقد نظمت الرابطة اجتماعات مصغرة تضم عشرة ممثلين، الذين قرروا بأنفسهم ما هي الأفضليات والمسائل التي يجب طرحها خلال الاجتماع الثالث والأخير حيث تتخذ القرارات النهائية.

لقد أظهر الاستفتاء أن أعضاء الرابطة الذين شاركوا في التمثيل واتخاذ القرار كانوا راضين عن النتيجة. وقد سمحت التجربة لجميع أعضاء الرابطة بالمشاركة في عملية اتخاذ القرار؛ إذ كان لديهم حرية التشاور حتى الوصول إلى توافقٍ يرضي الجميع.[(٢١)]

من الصعب تطبيق مثل هذا التمثيل على المجتمعات الفضائية. لكن، هل يخدم هذا النموذج التمثيلي الديموقراطية في دولة حيث ملايين الأشخاص مُعينين؟ هل من الممكن إيجاد عملية تمثيل ديموقراطي يعتمد ولو جزئياً على الوسائل الإلكترونية؟

أعتقد أن الإجابة قد تكون نعم وأستعمل لذلك السلطة السحرية للمنحنى الأسسي: إذا تمَّ توزيع الممثلين بالطريقة المقترحة سابقاً، فالملايين من الممثلين

---

(٢١) لمزيدٍ من المعلومات حول تغير المشهد السياسي في ظل العولمة، انظر James N.Rosenau and Ernst-Otto Czempiel (eds.), *Governance without Government: Order and Change in World Politics*، (مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٩٢).

يتمكنون من إبداء الرأي. على سبيل المثال، إذا قررت الولايات المتحدة إجراء استفتاء حول تخفيف الفاتورة العسكرية على مدى خمس سنوات، يجتمع الممثلون في اجتماعات صغيرة مؤلفة من ١٤ مندوباً يوم الأحد من الساعة العاشرة إلى الحادية عشرة. ويكون للمندوبين، إمكانية المناقشة وإبداء الرأي ثم التصويت. ينتخب كل مجلس مندوباً واحداً للمشركة في اجتماع مناقشة مع ١٣ مندوباً من مجموعاتٍ أخرى. كل اجتماع مندوبين ينتخب ممثلاً عنه يتكلم باسمه وتستمر الاجتماعات على هذا الشكل الهرمي. إذا حصل هذا الأمر سبع مرات، أي عند الساعة السادسة مساءً، يكون عدد الأشخاص الذين تمّ استفتاؤهم مئةً وخمسة ملايين شخص، أي ٩١ مليون شخص أكثر من الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية في ١٩٨٨.

يمكن تطبيق المقاربة الأساسية نفسها على الإنترنت، إذ يمكن للمقترعين أن يشاركوا مثلاً في اجتماعات مباشرة على الإنترنت تضمّ ٢٥ شخصاً على نطاق البلدة. والواقع أن نقاشهم سيكون مثمراً أكثر من النقاشات التي تجرى في غرف المحادثة لأن عدد المشاركين سيكون محدوداً. وهم يتشاركون أصلاً بعض الميزات (أوليسوا جميعاً من المنطقة نفسها؟)، وسيدركون أنه ينبغي بهم بعد انقضاء مهلة زمنية محددة تفويض ممثلهم المنتخب للمشاركة في المستوى التالي من هرمية اجتماعات البلدة. وفي مرحلة لاحقة، سيجتمع بدورهم الممثلون عن المجموعات المستقلة التي يضم كل منها ٢٥ عضواً، وهكذا دواليك.

وسرعان ما يعلم المشاركون أن آراء تلك المجموعات التي تقدم إلى ممثليها تعليمات غاية في التفصيل وتترك لهم حيزاً ضيقاً للتفاوض، ستُستثنى على الأرجح - كقاعدة عامة- من مسار تطوير التوافق النهائي وذلك مقارنة بآراء المجموعات التي تفوض ممثليها بصلاحيات أوسع نطاقاً نسبياً. كما سيدرك الأعضاء أنه في حال عمدت مجموعات عدة إلى تزويد ممثليها بتعليمات صارمة ومحددة، ستكون السياسة الوطنية على الأرجح تجابهية وغير مثمرة.

قد يختلف تطبيق هذه العملية على الإنترنت عبر استخدام الإنترنت بعض الشيء بسبب عاملين أساسيين. أولاً، مدى ونطاق المسائل المطروحة عبر هذه العملية التمثيلية. هل أن الدولة سوف تعتمد الاستفتاء الشعبي على مسائل أساسية أم أنها

سوف تعتمد هذا الأسلوب بين الفينة والفينة؟ هل سيتغير المندوبون الذين تمَّ انتخابهم في مستوىً معيَّن أو أنهم يتغيرون مع كل مسألة جديدة مطروحة؟ وهل هذه العملية ستجعل الديموقراطية أكثر ديموقراطية أو أكثر شعبية؟

باختصار، يستطيع الإنترنت أن يطوِّر العملية الانتخابية المعتمدة في المجتمعات الأرضية؛ إذ إنه من الأسهل لملايين من المواطنين الحصول على المعلومات المطلوبة والتي تساعد على اتخاذ القرار، وأيضاً المساهمة في المشاورات وفي انتخاب مندوبيهم.

الخاتمة

في هذا الفصل، تشير المعلومات النوعية والكمية إلى أنه في الإمكان تشكيل مجتمعاتٍ على الإنترنت؛ وأن هذه المجتمعات تنمو عبر «نوادي» الإنترنت حيث العضوية مستقرة، وحيث يدلي المشاركون بهويتهم وحيث يناقشون مواضيع واسعة وشاملة. مُضافاً إلى ذلك، ونظراً لأن الأشخاص يعيشون ليس فقط في المجتمعات الأرضية، بل أيضاً في المجتمعات الإلكترونية، فإن المجتمعات الإلكترونية قد تساهم في تدعيم وتعزيز المجتمعات الأرضية.

أما بشأن استخدام الإنترنت في العملية الديموقراطية في المجتمعات الأرضية والإلكترونية - سواءً كانت صغيرةً أو واسعةً - نحن نوافق مع الذين يقولون إن تبادل المعلومات والانتخاب ممكن عبر الإنترنت، وأؤكد على ضرورة إنتاج برامج من أجل القيام بالمشاورات والتمثيل عبر الوسائل الإلكترونية، بخاصة أن هذه البرامج غير موجودة حتى الآن.

إن الديموقراطية الإلكترونية ممكنة. ولكن، هل الاعتماد على السياسة الإلكترونية سيجعل المجتمعات الأرضية والإلكترونية أكثر أو أقل ديموقراطية في المستقبل؟

فهرس الأعلام والأماكن

يطرح عصر العولمة مشكلاته الملحّة علينا جميعاً، وكتاب «الخير العام» يقرأ ما تفرزه العولمة على المجتمعات الإنسانية، وكيف يمكن هذه المجتمعات أن توفّق بين العام والخاص، وبين الدولي والمحلي، باعتبار أن هناك «خيراً عاماً» مشتركاً للجميع، بين درجتي التسلط والاستسلام لما تفرزه هذه العولمة.

يتناول الكتاب آثار الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر على المجتمع الأميركي، وكيف بدأت تتغير القوانين والتشريعات لتنصف الخاص من أجل العام، وهو مؤشر إن سرى عالمياً سوف يقلل من قدرة الفرد أو الدولة، خاصة الصغيرة، على أن تتأقلم بنجاح في أتون هذا العالم المتغير.

الخيار العقلاني هو المبنيّ على التبادل والتساند بين المجموعات الاجتماعية، وبين الدول المختلفة، وهو خيط رفيع ترتكز عليه الروابط الإنسانية. وإن اختل هذا التوازن عرّض المجتمع والعالم لشرور ومخاطر مخيفة. ولا يمكن الاستفادة العامة من الخير العام، على الصعيد المحلي أو العالمي، من دون المساهمة في إعادة المخزون من الخير بسبب التساند الإنساني الذي جعلته العولمة ممكناً.

يناقش الكتاب مجموعة من القضايا، منها حق استهلاك المعلومات التي تُمنَع اليوم من قبل المنتجين، والعلاقة بين حرية التعبير وحماية الطفولة، وحقوق المواطن بالمقارنة بحقوق المجتمع تجاه ما تفرضه منتجات الاتصال الحديثة كالهاتف المحمول والإنترنت، ومدى حدود المراقبة على الأفراد، وتفنُّن الدول الكبيرة في متابعة هذه الثورة الهائلة في الاتصال الإنساني غير المسبوق باعتماد انتشار مجتمع المراقبة. ويعرج الكاتب على مدى ما يتسبّب به اكتشاف الحمض النووي من تقييد لحريات الأفراد، ويشبهه بالنازية الحديثة.

هذا الكتاب ليس هاماً لقراءة المهتمين بالاجتماع الإنساني فقط، بل للقانونيين والسياسيين، وكذلك القارئ العام المهتم، لما يحتوي من مخزون معلوماتي بالغ الثراء.





ISBN 185516493-0
9 781855 164932



